

32101 016551846

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

JUN 15 2017

DUE JUN 15 1992

DUE JUN 15 1992

JUN 15 2001

JUN 15 2002

JUN 15 2003



منشورات  
مكتبة المفيد  
قم - اهزان

# القول على الفوائد

(في الفقه والاصول والعربية)

تأليف  
الامام آية الله محمد بن مكي العاملي  
المعروف  
بالتحقيق الاول  
الوفى عام ١٧٨٦ هـ

القسم الثاني

تحقيق الدكتور  
السيد عبد الهادي الجفري



القواعد والفوائد





Shahīd al-Awwal

مَشُورَات  
مَكْتَبَةُ الْمَقْد  
ق م - ا ب ر ا ن

# الْقَوْلُ عَلَى الْفَوَائِدِ

(فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ وَالْمَعْرِضَةِ)

تَأَلِيفُ  
الإمام أبي عبد الله محمد بن تكي العاملي  
المعروف  
بـ الشهيد الأول  
المتوفى سنة ٧٨٦ هـ

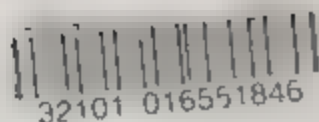
القسم الثاني

مَحْقِقُ الدِّكْوَرِ  
السَّيِّدُ عَبْدِ الْهَادِ بْنِ الْحَكِيمِ

2264

.1122

.1374 qism 2



# قَوَاعِدُ الْجُنَايَاَتِ

وَهَيْسَع



## الأولى

ينقسم القتل بانقسام الأحكام الخمسة

والواجب : قتل الحربي إذا لم يسم ، والدمي إذا لم يلتزم ولم يسلم ،  
والمرء من فطرة مطلقاً ، وعن غيرها إذا أصر ، وأهترب إذا لم يت  
قبل العبرة عليه . وفي شترائط قتله بغير خلاف (١) . والرائي المخلص ،  
والرائي بالإكراه ، وبالحرام ، والألأط ، وأصحاب الكناثر بعد التبريرات ،  
والترس إذا لم يمكن الصبح إلا بقتله (٢) ، وإن كانوا غير مستحقين  
أولاه .

والحرام : قتل المسلم بغير حق ، والدمي ، والمعاهد ، والمستأمن ،  
وبناء أهل الحرب وصدايقهم إلا مع الضرورة ، وقتل الأسيير المأخوذ  
بعد انقضاء الحرب .

والمكروه : قتل الغازي أباه .

والمستحب : قتل الصائل (٣) إذا كان المدفع أولى من الإمتسلام  
عندهم (٤) . ولأقرب وجوه صحتها . وأو كان المدفع من نصيب  
(١) لم اهتر على من يقرب ، وجوب قتل لمحارب إن لم يقتل ،  
إذ ، هناك من يذهب إلى أن الإمام محبر فيه بين القتل والصلب والقطع  
والدمي انظر الشيخ الطوسي / الخلاف ١ / ٢ / ١٨٨ ، والعلامة  
علي / مختلف الشبهة ٥ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وقواعد الأحكام ١ / ٢٥١ ،  
س حري / فواهب الأحكام الشرعية ١ / ٣٩٢ .

(٢) في (ك) به .

(٣) في (ح) : المقاتل :

(٤) أي عند العامة . انظر السيوطي / الأشاء والعتائر ١ / ١٤٦ .

محرم ، أو من قتل مؤمن ظلماً ، فهو واجب .  
 والمباح : القتل قصاصاً . ولو حيف من استبقائه أدى أمكن جهله  
 مستحقاً ومن المباح : من مات بالحد أو بالقصاص في الطرف .  
 أما قتل الخطأ ، فلا يوصف بشيء من الأحكام ، لأنه ليس  
 بمقصود (١) .

وأما شبه العمد ، فقد يوصف بالحرمية فيما إذا صر به عدواناً ،  
 لا بقصد القتل ولا بما يقتل خطأ ، وقد لا يوصف ، كالصرب للتأديب .  
 على أن الضارب عدواناً الوصف في الحقيقة لصره لا لقتل المتولد عنه .

## الثانية

يتضم قتل باعترار شبه إلى أقسام (٢)  
 الأول : ما لا يوجب قصاصاً ولا دية ولا كفارة ولا إنفاً ، وهو  
 القتل الواحد والمباح ، إلا قتل المسلم حين الثرس ، فإنه يجب به  
 الكفارة .

الثاني : ما لا يوجب الثلاثة الأول ولكنه بأثم ، وهو قتل الأسير  
 إذا عجز من المشي ، وقتل الرائي المحص وشبهه بغير إذن الإمام .  
 الثالث : ما يوجب القصاص والكفارة ، وهو قتل المكافئ من  
 المسلمين عدواناً :

---

(١) انظر في هذه الأقسام السيوطي / الاشياء والظواهر .

٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٢) انظر بعض هذه الأقسام في / الاشياء والظواهر ، السيوطي :

٥١٢

الرابع : ما يوجب الدية والكفارة ، وهو شبه العمد ، والخطأ ، وقتل أولاد ولده  
الخامس : ما يوجب الدية ولا يوجب الكفارة ، وهو قتل الدمي  
السادس : ما يوجب الكفارة لا الدية ، وهو قتل عبد نفسه إذا  
كان مسلماً ، وقتل الإنسان نفسه .  
أما قتل الدمي المرتد ، فالأقرب أنه يوجب لنفسه وحده ،  
لأنه معصوم الدم بالنسبة إليه .

## الثالثة

يقتصر في القصاص بدءاً وطرفاً المائتة ، لا من كل وجه ، بل في  
الإسلام ، والحربة ، والكفر ، والرقبة ، وفي العقل ، واعتبار الحرمة (١)  
ويمنع منه الأبرة (٢) .  
ولا يعمر انتساوي في الأوصاف العرقية ، كالعسك ، والجهل ،  
والفقر ، والضعف ، والعمى ، والمزال ، ونحوها ، وإلا لافسد باب  
القصاص ، ومن ثم قتل الجماعة بالواحد ، واقتصر من أطرافهم مع  
الرد ، عمدنا ، جسماً أو طياً ، الجماعة عن قتل واحد أو قطع طرفه .

## الرابعة

المشهور بين الأصحاب (٣) ، أن لواحق في قتل العمد للأصاة

(١) في (أ) : الحرية

(٢) انظر شروط القصاص في قواعد الأحكام ، للعلامة احنبل ٢٥٥

(٣) انظر الشيخ الطوسي / الخلاف ٢ ، ١٢٠ ، وابن -

الفصاح ، وأن الدية لا تثبت إلا صلحاً .

وقال ابن الحبيد (١) رحمه الله : لولي الممتول عمداً خيار بين أن يسعد ، أو يأخذ الدية ، أو يعمو ويلوح ذلك من كلام ابن أبي عقيل (٢) رحمه الله .

وهذا يحمل أمرين

أحدهما أن الوجب هو الفصاح ، والدية بدل عنه ، لقوله تعالى ( كتب عليكم الفصاح في القتلى ) (٣) .

والثاني أن الواجب أحد الأمرين من الفصاح والدية ، وكل منهما أصل ، كالواجب المحبر ، لقول النبي صلى الله عليه وآله ( من قتل له قتيل فهو ( محبر الطروب ) (٤) : إما يؤدي وإما يقاد ) (٥) .

وتنوع فروع (٦) :

= إدريس / السرائر ٤١٤ ، والنفق الحل / شرائع الإسلام

٢٧٨ / ٤ ، والعلامة الحل / مصنف الشيع ٢٣١ / ٥

(١) انظر العلامة الحل / مصنف الشيع ٢٣١ / ٥ ( نقلاً عنه ) .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٣٢ / ٥ ( نقلاً عنه )

(٣) القرعة ١٧٨ .

(٤) في ( ك ) و ( ح ) و ( أ ) محبر بين أمرين ، وما

البناء من ( م ) وهو مطابق لما في البحاري

(٥) انظر صحيح البحاري ٤١ / ١٨٨ ، باب من قتل له

قتيل فهو محبر الطروب ، من كتاب الديات ، حديث : ١ .

(٦) هناك فروع ذكرها ابن رجب على هذين القولين انظر :

القواعد : ٣٢٨ - ٣٣٣ ، قاعدة ١٢٧ .



الأول إذا عفا الوصي عن فرد مطلقاً ، فعلى المشهور بسقط  
 «عمود الدية» ، وعلى النسخ الثاني للقول الثاني نحب الدية ، وعلى  
 النسخ الأول لا يحمل سقوط الدية ، لأن لدلية تتحقق «احتياطاً» ،  
 ولم يذكرها ، ويحمل وجوبها . لأن عمود يستحق كعمود الشارع ،  
 فإن كل موضع عفا بغيره من الغصاص ، لعدم الكفاية ، وحدث الدية  
 الثاني إذا عفا عمود عما ربح في هذه الدية ، أو من  
 حقي فيها ، أو عما أسحقه ، وشبهه . فعلى المشهور سقطت المطالبة  
 أصلاً ورأساً ، وعلى الآخر (١) الأمر ذلك أيضاً ، لشعور القسط  
 ويحمل على النسخ الأول بقاء الدية ، لأنها إما نحب إذا استبدل  
 بها من الفرد ، ولم يتبدل ، فهو كالعمود عما لم نحب .

ثالث أو من عمود عن الغصاص والدية ، فهذا كالذي  
 نفسه ، وأولى في سقوطها ، للتصريح ، ونتوجه فيه الإحتمال الآخر (٢) .  
 الرابع لو قال عفا عن الغصاص إلى الدية ، فعلى المشهور ،  
 يعتبر رضا الخالي ، فإن رضي ، وإلا فالغصاص محله ، وعلى الآخر ،  
 نحب الدية حتماً .

خامس ب قال عفا عن الدية ، فعلى المشهور ، لا أثر  
 لهذا عفو . وعلى الآخر إن أثره «الدية» ، صحيح العفو عن دية  
 وعلى الغصاص ، فهو من الخالي قبل الغصاص والعفو عنه فهل  
 للمصالح طلب الدية ؟ لا يحتمل المانع ، لعفوه عنها ، والثبوت ، لقوات  
 الغصاص بغير احتبزه فله بدله وهذا يتوجه على القول المشهور

---

(١) في (ك) : الآخر

(٢) أي حيث لو لم يعمود نفسه إلى بدله من قبل ، سقطت

لم يحب .

أيضاً . بمعنى أنه (١) إذا عفا عن الدية ، ثم مات المقتول (٢) ،  
 يرجع بها في تركته ، حل ما قاله بعض الأصحاب (٣) . ولكم  
 لم يدكروا المصروف عن الدية ، وهذا يعني على أن العفو عن الدية لقو ،  
 وأما لو قلنا هو مراعى ، صح العفو ، (إد ينتقل) (٤) الحق إليه .  
 وهو بعيد . وإن فسردا القول الثاني بأحد الأمرين ، وقد عفا عن  
 الدية ، فهل له الرجوع إليها ، والمصروف للقصاص ؟ فيه احتمالان :  
 أحدهما ، وهو الأصح المصحح ، كما أنه لو عفا عن القصاص ،  
 لم يكن له الرجوع إليه .

وثانيها . اعوار ، لما فيه من استثناء لمس الجاني ، والرفق به .  
 السادس : إذا عفا عن ما من غير جس الدية ، وشرط رضا  
 الجاني ، فإن رضى ، فلا كلام على القول المشهور ، وأما على الآخر ،  
 فعلى الدلية ثبت المال ، وعلى أحد الأمرين ، الأقرب ذلك أيضاً .  
 السابع : لو قال : عذرتك ، وسكت ، فعلى المشهور وتفسير  
 الدلية ، الأقرب صرفه إلى القصاص لأنه الواجب ، ويبقى في الدية  
 ما سبق ، وعن أحد الأمرين ، يمكن صرفه إلى القصاص ، إذ هو  
 المعتمد في العفو ، واللائق به ، والأقرب استظهاره ، فأبها قال ، بني  
 عليه ، كما مر . وإن قال : لم أقصد شيئاً ، احتصل الصرف إلى  
 القصاص ، وأن يقال له : إصرف الآذ إلى ما نشاء .

(١) زيادة عن ( أ ) و ( م ) .

(٢) في ( أ ) القائل . وما ثبتناه مطابق لما في قواعد العلامة

الحلي

(٣) أنظر العلامة الحلي / قواعد الاحكام ٢٦٦ .

(٤) في ( ح ) و ( م ) : إذا انتقل :

«ثامن أو قال ، احترت القصاص ، على المشهور ، راده تأكيداً ،  
وعلى البداية ، له الرجوع إلى الدبة أو عما من القصاص ليها وعلى  
أحد الأمرين ، هل له الرجوع إلى الدبة \* هو كما لو صرح بالعمو  
من الدبة ، بل أولى بالرجوع .

«تاسع إذا عفا الممنس عن القصاص ، سقط . وأما الدبة ،  
فهي المشهور ، لاشي . ، وعلى الدبة ، إن عما من دللت ، وتعين  
به حتى العرماء . وبين عما مطلقاً ، أو هل أن لا مال ، فإن قلنت  
مطلق العموم بوجوب الدبة . وحيث ما عند الإطلاق . وأما العموم  
ففي الم . ، فالأقرب صحته ، لأن طلب مال تكسب ، ولا تحب عليه  
التكسب على نفوق به . وأما على أحد الأمرين ، إذا عما من القصاص ،  
ثبتت الدبة ، سواء صرح به أو صمها ، أو أطلق .

«عاشر لو عما براه من - أي محمد - على الممنس على غير مد ،  
عقصة كلام لأصعب (١) صحته العموم وقال الفاضل (٢) هو  
كعمو المحذور ، يعني الممنس ، وقد سبق تربيته .

فيل ويقترون بأن الممنس لا تكسب تمجيد القصاص أو العموم  
ليصرف ادان إلى العرماء . لأن ذلك كسب ، وهو غير واجب عليه ،  
والراهن يحرم من قصاص أو العفو على دل ، ليكون المرئى على  
ثبت من أمره .

ومهم من مد على أن الواجب إن كان القود عيباً ، لم يحرم .  
وإن كان أحد الأمرين ، أصح على ( استثناء ما شاء ، فاحله يختار  
استثناء الدبة ) (٣) ، فتعلق حقوق العرماء بها . وقد احتمل أن

(١) انظر . الشيخ الطوسي / المجموع ٢ / ٢٢٩ .

(٢) انظر العلامة الحلبي / قواعد الاحكام ٦٣ .

(٣) في ( م ) أحدهم ، فاعله بخار الدبة

تعيين عامه أحد (١) الذبة (٢) ، ايصرهه (٣) في الدين (٤) (٥)  
 الحادي عشر لا ريب ان الصلح على ازيد من الذبة ، من حسنها  
 أو من غير حسنها ، حائز على انمول المشهور ، وعلى الذبلة وجهان :  
 نعم ، لتعلمه باحتياط ، مستحق ، فجارت الريادة والقبضة ، كموص  
 الخنع والذبي لا ، لأن العدول عن القصاص يوجب الذبة ، فلا  
 تجوز الريادة عليها . وأما عن أحد الأمرين ، فقد يفتقر (٦) بالمع  
 لأنه ريادة على القدر الواجب ، فكأنهم يحملوه رأ وهو مبني على  
 أطراد الربا في المماوضات .

## تنبيهان :

الأول إذا دعا الوي إلى الذبة ، فهي ذبة المقتول لا القاتل ، لأن  
 المال خير لنفس باسقاط حقه من مورثه ، ومن أحيى غيره سدد  
 شيء استحق بدل المذبذب ، كمن أطعمه مصطراً في محبسة ، فإله  
 يستحق عليه بدل الطعام .

( الثاني ) ولو مات ادعي قبل القتل والقصاص ، أو قتل ظمناً  
 أو بحق ، وأوحى اذبه في تركته ، فهي أيضاً ذبة المقتول ، عندنا ،  
 لا القاتل ، لأنه مطالب على الورثة بالأصل .

(١) ريادة من ( ح ) .

(٢) في ( م ) : ا احدهما :

(٣) في ( م ) : اليهم .

(٤) في ( أ ) : قطعوا :

## الخامسة (١)

قد يعرض ما يمنع من أحد الذببة ، كمن عفا عن القصاص إليها ،  
هل المذهبين ، وله صور :

الأولى لو قطع من اجاني ما فيه ذببة ، كاليد أو الرجلين ،  
قبل (٢) : يكون مصحوماً عليه بالذبة ، فليس له القصاص في النفس  
حتى يؤدي إليه الذبة . ولو عفا عن القصاص لم يكن له أخذ الذبة ،  
لاستيماله ما يوازيها .

الثانية لو قطع يدي رجل ، فقطع يدي القاطع فصاصاً ، ثم  
سرى القاطع في المعتص ذات ، فلولي قتل الخاني . ولو عفا لم يكن  
له ذبة ، لا مستوفاته ما يقابلها (٣) .

الثالثة : الصورة محالها وبك أحد ذبة البدن ، ثم سرت ، فلولي  
قتله فصاصاً بمنز الرقبة . ولو عفا فلا ذبة ، لأن الطرف تدخل في  
ذبة البدن ، وقد استوعبها المعنى عليه كاملة

الرابعة أو قطع دمي يدي (٤) مسلم ، فاقصص منه ، ثم سرت  
إلى المسلم ، فلولي القصاص وإن عفا إلى الذبة ، فله ذبة نقص

(١) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) . الثاني ، أي السبب الثاني ،  
وما انتبه من ( ك ) ، وهو الصواب ، لاتفاق كل السخ على حسن  
القاعدة التي بعد هذه هي السادسة

(٢) انظر . العلامة الحلي / قواعد الاحكام ٢٦٦ .

(٣) انظر الشرح الطوسي / المبسوط : ٦٢ / ٧ .

(٤) في ( م ) و ( ح ) و ( ك ) : يد ، وما انتبه من ( أ ) ،

وهو مطابق لما في المبسوط : ٦٨ / ٧ .

عن .ة الدمى . وقال بعضهم (٢) : لا دية .

وبصفت بعدم استيفاء ما قابل دية المسلم

منه . لو أظلمت امرأة يدي رجل ، فافتقر منها ، ثم (مرت  
الشيء) ، (٣) ، (ثم مرت إلى نفسه) (٤) ، فليس له مع العفو  
سوى نصف الدية (٥) .

السامة أو قطع يده . عسرى يده ، فقطع الولي يدي  
الرجل ، فلم يمت ، فله قتله ، تحقيقاً للمساواة (٦) . فلو مات قبل  
حرقه لم يؤخذ من تركته شيء ، لأنه لما مات ، نزلت له دية  
واحدة ، وقد استوفى ما قبلها

وأورد المحقق نجم الدين (٥) (٦) رحمه الله على هذه الأحكام :

(١) زيادة من (١)

(٢) انظر الشيخ الطوسي / المسوط ٦٤ / ٧ (تقلاً من  
مص الفقهاء)

(٣) في المسوط للشيخ الطوسي . ٦٤ / ٧ الدية يدها .

(٤) ردة من (ح) ، وهي مطابقة لما في المسوط

(٥) انظر . الشيخ الطوسي / المسوط ٦٤ / ٧ . ٦٥

(٦) في (م) : المقابلة .

(٧) هو أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد  
بن ، الشهير بالهتفي أو المحقق الحلبي ، من أكابر علماء الإمامية ،  
مصنفات عديدة في الفقه والأصول والكلام والمنطق . شرف  
الإسلام . ومعه رح لأصول . ولد سنة ٦٠٢ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٦ هـ .

(القلمي / الكنى والألقاب : ٣ / ١٣٣)

(٧) شرائع الإسلام : ٢ / ٢٣٢

أن النفس دينة باعترادها ، وما متوفى وقع قصاصاً عن الحياة . ولا يكون مائلاً من القصاص ولا الدية .  
 سمعه لو قطع يدي عبد بموتى ألف دار ، ثم أعتقه السيد ، ومات بالسرية ، فلو ورثه القصاص وانضمم عنه عماً ، لأن أورش الحيازة كان في ملك السيد ، فيكون له ، ولا يمكن تعدده بعدد المستحقين ، فليس لهم مال هنا أيضاً .

## السادسة

كل من م سائر اقبل لم يقتل منه ، إلا في نحو تقديم الطعام المسوم إلى الصنف ، وأمره بالأكل منه ، أو سكوته وكذا لو دعه إلى بشر لا يعلمه ، وكذا لو شهدا عليه «اقتل ، فقتل ، ثم رماه وقالوا تعمدنا ، فانه يقتل منها وكذا لو ثبت أنها شهدا زوراً وقالوا : تعمدنا .

## السابعة

متر بمصوم (١) في القود نكاحاً بجني عليه والحالي في جميع أزمته لجرح إلى الموت ، فلو حصل رده بين الإسلاميين ، فلا قصاص ، لأنها شهية .

ودخل الشح رحمه لله في المسوم (٢) بأنه إن كان لم يحصل

(١) انظر السيوطي / الاشياء والنكاح ٥١٢

(٢) ٢٦ / ٧

سراية في زمان الردة ، فالقود ، وإن حصلت ، فلا قود ، لأن وجوبه  
مستند إلى الجناية ، وكل السراية ومعصاتها هدر .

وهو أي المحقق بحم الدين (١) : سماً لأبى الحنيد (٢) ، والشيع  
في الخلاف (٣) ، ثبوت القصاص ، لأن الإعتبار في الجناية محال  
استفادها ، وهو حيث معلوم

قلت . ربما حصلت المنفعة في التفصيل ، لأن أزمة الجرح القاتل  
لا تملك من سراية عالماً وإن حطبت .

وكذا ينظر في حل أكل الصيد ذلك ، حتى أرعى إلى صيد ،  
ثم ارتد ، ثم أسلم ، ثم أراه ، لا محل ، لأن الأصل في الميتات  
الحرمة .

وكذا في تحمس الماكلة يحتر الطرفان والواسطة ، لأنها جارية على  
خلاف الأصل ، من جيب أنها مؤاحدة بحياة العبر ، فاحتيط فيها  
بطريق الأولى ، كما احتيط في القود (٤) . وهو الكلام السابق (٥)  
عن الشيخين (٦) وقطع المحقق (٧) بتصح الماكلة ، ولم يفصل ،  
وكانه أحاله على ما ذكره في العمدة .

وقد قيل (٨) : إذا رمى في حان إسلامه طيراً ، ثم ارتد ، ثم

---

(١) شرايع الإسلام : ٤ / ٢١٣ .

(٢) انظر العلامة الحلي / مختلف لشعبة : ٥ / ٢٦٨ (مقلاً عنه)

(٣) : ١٣٧ / ٢ .

(٤) انظر السبوطي / الاشياء والبطائر : ١٠٢ .

(٥) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : السالف .

(٦) أي كلام الشيخ لطوسي وابن الحنيد في مسألة القود .

(٧) شرايع الإسلام : ٤ / ٢٩٠ .

(٨) انظر : المصدر السابق : ٤ / ٢٩٢ .





حيناً كان أو مفعلة . الدبة ، وتورع الدبة على ما أراد بالسوية ، عالياً ،  
 وفي الإثنين الدبة ، وفي الثلاثة والأربعة والامشقة  
 واستثنى من الإثنين الحاجبان والتوفوتان ومن العشرة :  
 الأظفار

وفي الشحاح في الرأس ، واللوحه ، من عشر الدبة إلى ثنتها ، وفي  
 البدن ، بنسبتها إلى الرأس ،

وفي كسر عظم من عصب حمس دية للعصو ، فان صلح بمغير عيب ،  
 فأربعة أحاس دية كسره . وفي موصعه ، ربع دية كسره . وفي  
 راحه ، ثلث دية العصو ، فان روى بمغير عيب ، فأربعة أحاس دية  
 راحه . وفي فكته من العصو ، بحيث يحفظ للعصو ، ثلثا دية العصو ،  
 فان صلح بمغير عيب ، فأربعة أحاس دية فكته

وفي إحداث شدة في العصو ، ثلثا دية . وفي قطع كل عصب  
 أشل ، ثلث دية . وفي الرائد ، ثلث دية الأصل من الأسان والأصابع .

## وتلحق بذلك قواعد اربع

### الاولى

لا يقر من تكفار على كفره غير أهل الكتاب بشرائط الدمة .  
والمرئد حصائص : المؤحدة بأحكام مسلمين ، والأمر بفصاء  
فالت انصاده ، إذا قبلت منه التوبة . وعدم صحة نكاحه ابتداءً ،  
وعدم إقراره على نكاحه المسدام ، إلا أن يعود في العدة . . . وعلم  
الإقرار على دية . إن قلنا بعدم لإمهان لقوله ، وإلا أقر (١)  
بقدره لا غير . ودمه هلل بالنسبة إلى المسلم . ورواى ملكه بنفس  
الردة ، إن كان من فطرة . . . والحجر على ماله مطلقاً . ومنه عن  
توزيع رقيقه ، وأولاده الأصاغر . وعدم صحة سبه ، وهذاه ،  
والمن عليه . وعدم إرثه فرسه أو مات وكان ارتداده من فطرة ،  
ولي غيرهما نظر ، والمراف محتملة . . . عدم صحة تصرفاته بالبيع ،  
والهبة ، والعنق ، وشبهها . فتكون باطلة في الفطري ، وموقوفة في  
الحلي . وعدم إقرار ولد المريد على كفره . وعدم جوار استرقاق  
هذا الولد على قون (٢) . وقسمه أموال الفطري في الحال . .  
واعتداد أرواحه عدة الود . وعدم قبول حوذه إلى الإسلام :

(١) في (ك) : والإقرار =

(٢) انظر الشيخ شطوسي / المسعود ٧ / ٢١٦ ، والعلامة

## الثانية

أمر من يجري فيه التسميم ، ولا يجب أن يدفع الإمام إلى أهل الحرب مالا ، إلا في مواضع :

كافتك الأسرى من المسلمين ، إذا لم يمكن إلا به ، وكرد مهر المحرني عنه ، إذا هرب امرأة مسلمة ، وكدفع مال يهرم ليكفوا عند العجز عن مقاومتهم (١) .

## الثالثة

قال في معنى حر مأخوذه ، فعله ، أخذ مع أهم بالبحر ، إلا في ما صرح كقطع الألب حرقه به ، أو نكاح حارة المصم ، على قول (٢)

ومد (٣) (بابين) ليحرج نحو هذه الخواص ، والمهرمة ، والمولى منه ، والمطهرة ، وروحه الممدة من وعده أنشبه

## الرابعة

كل أمر مجهول فيه العبرة ، ينسب (٤) وهذا موارد (٥)

(١) نظر هذه المواضع في/الاشباه والتعارف ، للسيوطي ، ٥٩٠ .  
(٢) نقل عن الشيخ أبي حامد وغيره .

(٣) نظر للشرطي ، مذهب ٢ / ٢١٠ ، ومن قدامة / فكان ٣١ / ٣٠٨ .

(٤) في ( ح ) : وقيلنا .

(٥) نظر في شرح الحاشي وبائل الشيعة ١٨ / ١٨٩ ، باب ١٣ من أبواب كيفية الحكم ، حدث ١١ ، ١٨ .  
\* ذكر من رجع في هذه ٣٧٧ - ١٩٨ ، بقعدة لستون =

منه ( ١ ) ، من سائر ما ذكره في حواشي  
 ومن أوجه خبر في عهد ... في خلافة  
 وسبق مع ... في عهد ... في  
 عهد ... في عهد ... في  
 أو ... في عهد ... في  
 أو ... ، إلا أن ... في عهد ...  
 راجع في العهد ... في عهد ...  
 دونه ... في عهد ... في عهد ...  
 من ... ، أو ... في عهد ...  
 ولا تستعمل في عبادات في عهد ... ولا في الفتاوى ،  
 والأحكام المشتهرة ، رحمه

= بعد دونه ، مو ... زيادة ومن حده مسمى ... ذكره المصنف .

(١) في ( أ ) زيادة : ما .

(٢) في ( ح ) و ( أ ) : زوجات

(٣) بعد مسمى ... في عهد ... في عهد ...

## ثم هنا قواعد

### الأولى

لأحكام اللزامة ، تعتبر جماعة ، قد تكون موردة على رؤوسهم ، وقد تكون موردة باعتبار تعاقبهم وكذا الحكم المطلق على عدد ، قد يوقع على ذلك العدد ، وقد يوقع على صنف ذلك العدد ولا صانع كلياً ماها يشمل الجميع ، نعم قد يشترك بعضها في ذلك ، فكانت قاعدة في الجملة .

و شفعاء و المتعاقبون ، يكون الأوصاء ، والمؤن ، دامة إما للرؤوس ، أو للأوصاء وهو قوي وأقوى في الشفعة ما إذا ورث جماعة شفعاً من واحد ، لأنهم يأخذون لمورثهم ثم يتلقون لأنفسهم ويحتمل أن يقل بأحلول لأنهم ، لأن الميت لا يملك شيئاً ويصعب ، بأنهم يمدون جديراً ، لأحر ملكهم عن الشراء ، إذ ملّهم بالإرث المأخر عن الشراء ولا يحمل على حد القذف ، حيث هو ملكهم بالسوية ، لأن المحدود على غير محاري المعاملات .

فالشركاء في عدد ، إذا اعتق جماعة منهم ، يقوم حصص ابرق بينهم بالسوية فإذ بعض الأصحاب (١) ويحتمل على الحصص . ولو استأجر دابة لعدد ، فراد ، فتلفت ، فلي كريمة صيائها ، الوجهان .

وكذا إيراد الخلد (٢) ، أو صرب جماعة واحداً صرباً متداولاً

---

(١) انظر الشيخ الطوسي / المبرور ٦ ٥٦

(٢) في ( ح ) و ( أ ) : الجلاء

في العدد ، مات (١) ، أو حرقوا ، فالشهور بين الأصحاب (٢)  
 التساوي هنا ، ولا اعتبار بعدد الصربات والجراحات .  
 وعكس الفرق ، بأن السياط مصبوطة ، باعتبار وقوعها على ظاهر  
 البدن ، والجراحة عبر مصبوطة ، لأنها ذات محور وتكبد في الباطن  
 لا بد من قدره .

### تنبيه ١

إذا نعت كمال الإحارة ، ورع المسمى سنة المستوفى إلى ما في  
 بحسب القيمة .

وقد يشكل بعضها في صحة الحساب ، كما لو استأجر لخم ستر  
 عشرة طولاً ، ومثلها عرضاً ، ومثلها عمداً ، فحفر خمس أذرع في  
 خمس ، وتقدر ، كمال العمل ، لموته مع تمييه في العقد ، أو لصلاة  
 الأرض ، فان ساء انهمور إلى المسأجر سنة الشمس ؛ ودائش لأن مصروب  
 الأولى ألف ذراع ، ومصروب الثانية مائة وخمسة وعشرون ذراعاً ؛  
 هذا بحسب العدد ، فان فرض سوي لأذرع في الأحرة ، كان هوаж  
 خمس الأحرة ، ولا وجه لتوزيع بحسب القيمة أيضاً (٣)

(١) في ( م ) رمادة نفس .

(٢) انظر الشيخ الطوسي / المسوط ٧ / ١٣ ، والمحقق الحلي /  
 شرائع الاسلام ١ - ٢٢٠ ، وبعلامه الحلي / قواعد الاحكام ٢٥١  
 (٣) بعد عدد . أنه معصية في الفرق ، للقراني ١٠ / ١١ -

## الثانية

ملاح عصمه مسودة في 'سرع' بصف و. ه. غير مدر الشريع .  
 كذا مستند عصمه منه و. د. في عصمه عند لأمة فونه ( طابق )  
 اعقبه عنده وادواً عو دفر ، وحصاً 'من عن  
 الجمهور خلاف عصمه و. بظرب كثير ، في عن هذه الصيغة ،  
 حتى أن في فونه ( ث حرم ) 'عد عذ قولاً  
 (هـ) من عنس على د. بقل عنه (أ) - عن معطية  
 وابن جبر : (٥) (٦) عتق رقبة .

و. شهي (٥) ٣١ كحرم ل. لاشيء منه ، فونه عروجل  
 (١) هـ / ر. شد / منه لمجهود ٦ ٧٨ ، والقراي /  
 عروؤ 1

(٥) هو سعد / حرم عذ / الخ من الاسلوب الكوفي أحد  
 أعلام من عن أحد / م عن هـ / هـ / عن واحد الله بن عمر  
 عنه كالحج / وصف ما ٩٥ هـ ، هو أن سم و. ب. من صف .  
 ، هو اساري / وجدت الحد ٣١ ، الطعة المبحرة )  
 الط / من قدما / المعني ٧ ١٥١ ، وان في عروؤ  
 ١ / ١ .

(٥) هـ / و. عرو ، عرو من شد عن كوفي الشعبي حد من كذا  
 من / فله / شد / ' / حرمه / صحابي ، كان فاصلاً  
 عرو كذا / في سنة ١ هـ ( المعني ) لشي ولا فـ ٢ ٣٣٢ )  
 (٣) هـ / عرو في عرو ١١ ، وان شد / طاعة  
 المجهود : ٢ / ٧٨ .





وأبو حبيبة (١) إن بوى الطلاق ، واحدة ، وإن بوى اثنتين  
أو الثلاث ، واحدة مائة ، وإن لم سو ، فكفارة بعين ، وهو مول .  
وسلك (٢) في المدخول بها ، ثلاث ، وبئوي في غير  
المدخول بها .

والشافعي (٣) لا يلزمه شيء . حتى بوي واحدة ، فيكون رجعة ،  
وإن بوي تحريمها بغير طلاق ، لزمته كفارة بعين ، ولا يكون مولياً .  
وقال بعض متأخري المالكية (٤) معنى المحرم لغة المنع ،  
وقوله ( أنت علي حرام ) إحصاء من كونها مجموعة ، فهو كذب  
لا يلزم فيه إلا التوبة في الباطن ، والمربر في الظاهر ، كسائر أنواع  
الكذب . ليس في مقتضاها لغة ولا دليل ، وكذلك ( حبه ) معناه  
لغة الإحصاء من الخلاء وأنها فارغة . وليس في اللفظ العرض لما  
هي منه فارغة . وكذلك ( ناسر ) معناه لغة المداورة في الزمان  
أو المكان ، وليس فيه عرض لحوال العصمة . فهي إحصاءات صرفة ،  
ليس بها تعرض لعلل أو أدلة من جهة اللغة ، فهي إما كاذبة ، وهو  
الغيب ، أو صادقة إن كانت مفارقة له في المكان ، ولا يبرم بذلك  
طلاق ، كما لو صرح وقال أنت في مكان غير مكاني . و ( حليلك

---

(١) انظر المرجعيات / المدايرة ٢ / ١ - ١١ ، ٥٦ ، والفرائ /  
الفروق ١ : ٤١ .

(٢) انظر اس جري / قوانين الأحكام ٢٥٤ ، وابن رشد /  
مدايرة المحتشد ٢ / ٧٧ ، والفرائ / الفروق ١ / ٤١ .

(٣) انظر . الشراري / المهذب ٢ / ٨٣ ، وسودي / مساهم  
الطالبين : ٨٨ .

(٤) هو الفرائي في / الفروق ١ : ٤٢ .



أن يفريكم (١) ٠ وبصية النجدة . إعتراض الشرط على الشرط ٠  
ومثل قول ابن دريد (٢) :

فإن عرت به نكاحاً ، أبت (٣) . يعني مره إذا سولا لال (٤)  
وقول آخر ، أشده بعض دجاء (٥)

١. نسيحت ب أن تدعوا المحذوا . . . . . بل ح . . . . . المبرم (٦)  
ولمشهور من النجدة والفقهاء أن كل شرط لاحق ، وأنه شرط  
في الماضي ، . . . . . تقدمه عليه ، . . . . . لأدب والشعر صريح في ذلك ،  
. . . . . في الآتي إلا أن يحتفل أن يكون إلا أنه متأخره . لأنها كالصوت  
هتفا ، . . . . . متأخر من الإيجاب ، . . . . . وحصل أن ي . . . . . إن إرادته  
سي متى تقدمه وآتية تعينت درده أهمية . . . . . له ، . . . . . ذلك من  
قصدنا (٧) ٠

٢. قال . . . . . أعطيتك إن وعدت إن سألني ، فأبت علي (٨)  
كظهور أمي ، أشده أن تفتدي . . . . . ثم يدها ، . . . . . ثم يعطيها ،

(١) هود : ٣٤

(٢) المنظورة بدرية ٤

(٣) وأن الله يشي وألا ، أمي حاً . . . . . الجوهرية / الصحاح  
٥ / ١٨٢٨ ، مادة ( وال )

(٤) دجاء للعائر . . . . . دعاءه أنه أن سمعته الجوهرية  
الصحاح : ٦ / ٢٤٨٣ ، مادة ( لما ) .

(٥) . . . . . حات سحوي . . . . . الله في / الفروق ٨٣/١  
(٦) في الفروق : ١ / ٨٣ : كرم .  
(٧) انظر : القرائي / الفروق : ١ / ٨٣ .  
(٨) دجاء من ( ح ، و ) .

كأنه قال : سألي فوعدت فأعطيتك

وهي هذه أو تقدم شرط لأو في الوقوع على الثاني لم تكن مطهرة .  
 ، عدم بعضهم ( ) ، أنه لا بدلي بذلك ، إذ انقصود هو اجتماع  
 الشرطين ، وحرف العطف مراد به . . كما هو ورد في ( جاء ربه  
 جاء عمره ) ، وأو أنه ألي ( بالواو ) كان العرض مطلقاً للإجماع .  
 ورد أن التقدير خلاف الأصل ، وشروطه للعبارة أساساً يلزم  
 من وجودها انفراد ، ومن عدمها العدم ، بخلاف الشروط العينية ،  
 كالخبر مع الأمر ، والشرعية ، كالظاهرة مع الصلاة ، وحادية ، كصب  
 السلم مع صبره المطح ، فله لا يلزم من وجودها وجود شيء ، وإن  
 كان تأثيره موقوفاً عليه ، فانه ( ٢ ) لا يلزم من عدمه العدم ، ولا  
 من بقائه بقاء الصلاة ، ولا من بقاء السلم الصمود نعم هي  
 متلازمة في العدم . وإذا كانت الشروط الظاهرية أساساً ، فمن ضرورتها  
 عدمه عن مدتها ( ٣ ) ، وظاهر أنه قد حمل الظاهر معناه على الإعطاء ،  
 فيجب تقديم الإعطاء عنه ، وأنه قد حمل الإجماع معلقاً على الوجود ،  
 فوجب تسليم التوعد عليه ، وحمل واهد معاملاً على السؤال ،  
 فوجب رد عدم السؤال عليه ، لأن شأن الأساس ذلك ، كالدلوك  
 في الصلاة .

- ( ١ ) انظر ابن عديمه / لمعي ١٩٧ / ٧ ( نقله عن القاضي  
 أبي يعلى ) ، ويعرف في المروق ١ / ٨٢ ( نقله عن أدنكية وإمام  
 الحرمين الجويني عن الشافعية ) .  
 ( ٢ ) في ( ح ) و ( أ ) ، د .  
 ( ٣ ) انظر ابن عديمه في المروق ١ / ٨٢ .  
 ( ٤ ) من هنا إلى الموصلة الثاني من عدة ١٦٣ سقط من ( م ) .

## الرابعة

### من تكهيل ما سبق

الفرق بين لطف وشرط . مع توقف الحكم عليهما . كما في حصار  
انصاب ، الحول ، مع أن انصاب يسمى ميسراً ، والحول شرطاً .  
هو : أن الشرع إذا رتب الحكم عقاب أوصاف ، فإن كانت كلها  
مباسة في دونه ، فلا الجميع حلة ، فلا يحمل بعضها شرطاً ، وبعضها  
حلة ، كرتب المقصاص على القتل بعد العدوان ، لأن الجميع مناصب  
في دونه . وإن كان البعض ميسراً في ذاته ، والآخر ميسراً في غيره ،  
سمي الثاني ميسراً ، والآخر شرطاً . كالانصاب ، فإنه مشتمل على القوي  
ونعسة الملكية في نفسه ، والحول مكمل لنعسة الملكية ، بالتمسك من  
التنمية (١) طويلاً .

## الخامسة

الفرق بين أحراء العلة والمعلل المحتملة : أن الحكم إذا ورد بعد  
أوصاف رتب على كل وصف منها ماطراده ، فهي حائل ، كأسباب  
الوصوء ، وإجبار الكفر الصميرة ، فإن الصغر كافٍ لإحماصاً ، والبيكاراة  
(١) في ( ح ) و ( أ ) . النعسة ، وفي ( ك ) القيمة ، وما  
الثناء من سجع أخرى حل هامش ( ك ) و ( أ ) ، لطاقتك لما في  
المعروف ١ / ١٠٩ ، فإني اعتمد عليه المصنف في هذه القاعدة .

كافية على قول جماعة من أصحابنا ، وقد ذكرنا على الجميع ،  
 لا على كل واحدة ، ولعمري واحدة مركبة ، وليست بواحدة بسيطة ،  
 القس بعدك لعلنا مع القكوة  
 والفرق بين جزء العلة وجزء الشرط ، وقد تقدم ،  
 وكجزء المحول (٢) .

### فائدة (٣)

مرص المص شرعه سبحانه في تكريره ،  
 مصفحتها المصروع من وجوه ، ومطلوبه ،  
 والمثبوت من مبره ، وانصحه (٤) خطبه ،  
 وتكررت صلاة تكررت هذه المصانع

أما مرص الكفاية ،  
 (١) انظر الشيخ الطوسي / النهاية ٤٦٤ - ٤٦٥ ،  
 (٢) / محدث لشبهه ٨٦ / ٢ ،  
 (٣) / عقيل وابن البراج .

(٤) / في ذات الفرداني / الصروق ١٠٩ / ١ ،  
 (٥) في (ك) قاعدة ،  
 لأن المصنف سيذكر بعد ذلك القاعدة ،  
 الفائدة وما بعدها استطراداً

(٦) في (ج) والتوهم ،  
 (٧) / ١١٦ .

(٨) في (ج) بآياته ومآثره ،  
 ١١٦ / ١

تعالى عن الحكمة ، كاتقاد الفقير .

ولا ينتقص صلاة العذرة ، لأن العرض منه الدعاء له ، وبالمرء يحصل طس الإجابة ، والقطع غير مراد ، فلا تبقى حكمة في الدعاء بعد تلك (١) لخصوصية حد الميت وإنما فدينا بالخصوصية ، لأن الأحياء على النوم يذهبون للأموال لا على وجه الصلاة (٢)

### فائدة

إني جعل السجود للصم ككراً . ولم يجعل للأب ومن يراد تعظيمه من الآدميين ككراً ، لأن السجود للصم يجعل على وجه العبادة له ، بخلاف الأب فإنه يراد به التعظيم

فان قلت فقد قالوا ( ما يسيدهم إلا ليقرّبوا إلى الله رلقى ) (٣) ، فهو كالتقرب إلى الله تعالى لتعظيم الأب (٤) . قلت هذه حكاية من قوم صمهم ، فلعن بعضهم يستفد غير هذا . فان قلت هؤلاء كبر قطعاً ، وهم قائلون بالتقرب إلى الله تعالى .

قلت جاز أن يكونوا مقتصرين على عبادة الأصنام هذه العبادة ولو أن عبادة جعل صلاته وعبادته لتعظيم آدمي كان مثلهم ولأن الضرب إلى الله يفتني أن يكون بالطريق الذي يصح الله تعالى

(١) في (ح) و (أ) : ذلك .

(٢) انظر في هذا القرافي / المروق ١ / ١١٦ - ١١٨ .

(٣) الزمر ٣ .

(٤) انظر القرافي / المروق ١٠ / ١٢٥



للمتقرب (١) ، ولم ينصب لله عداوة الأسماء طريقاً للتقرب ، وحصل تعظيم الآب والعالم طريقاً للتعرب ، وإن كان غير حائز تعظيمه بهذه النوع من التعظيم ، إلا أنه لا يؤوب إلى الكفر ، باعتبار أنه قد أمر بتعظيمه في الجملة

## السادسة

كل من اعتقد في نكرك أنها مدبرة هذا العالم ، وموجدة ما فيه ، فلا ريب أنه كافر ، وإن اعتقد أنها تفعل الآثار المنسوبة إليها ، والله سبحانه هو المؤثر الأعظم ، كما بقوله أهل العدل ، فهو محطى ، إذ لا حياة لهذه الكواكب ثابته بدليل عقلي ولا نقلي . وبعض الأشربة (٢) يكفرون هذا ، كما يكفرون الأول . وأوردوا على أنفسهم (٣) : عدم إكفر المعتزلة ، وكل من قال بفعل العبد .

ومرقوا (٤) بأن الإنسان وغيره من الحيوان يوجد فعله ، مع أن لتدليل والعبودية ظاهرة فيه ، فلا يحصل منه اهتمام لحاسب الربوبية ، بخلاف الكواكب ، فإنها عاتية عنه ، وربما أدى ذلك إلى اعتقاد استقلالها وفتح باب الكفر .

أما ما يقال : بأن متداد الأعمال إليها كاستاد الإحراق إلى النار وغيرها من العاديات ، بمعنى أن الله تعالى أخرى عاداته أنها إذا كانت

(١) في ( ح ) للتعرب

(٢) بقوله القرطبي من بعض الفقهاء المعاصرين للفقهاء الشافعية الشيخ

عبد الدين بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ انظر المروق ١/١٢٦ .

(٣) انظر : نفس المصدر السابق .

على شكل محصوص ، أو وضع محصوص ، تفعل ما ينسب إليها ،  
 ويكون ربط المصنوع به كـ ربط مضافات الأدوية والأغذية به ، مجازاً ،  
 اعتبار الربط الـ دي ، لا تفعل الحقيقي . وهذا لا يكفر معتقده ،  
 ولكنه مخطئ أصلاً . وإن كان أقل خطأ من الأول ، لأن وقوع  
 هذه الآثار عند ( ر ) ليس بدائم ، ولا أكثر من ( ز ) .

### قاعدة (٣) [ ١٥٩ ]

الفرق بين دـ ، نطلق ومطلق الماء ، وارجح مطلق ومطلق البيع .  
 أن البيع نطلق مر البيع لعدم ، قصبة للام الحسية ، فوصفه  
 بالإحلاف ، فقد أنه م يقيد بما يأتي المصوم من شرط أو حصة أو  
 عمر ذلك من لإحق المصوم ، ومطلق البيع هو القدر المشترك بين  
 أفراد البيع وهو مسمى البيع ، الصادق بمراد من أفراد ، ثم أضيف  
 إلى البيع لينتج عن معنى مصنفات ، تنطلق الإحصاء ، ومطلق  
 الكساح ، ومطلق جميع المعاني ، والإحصاء للتمر فقط  
 فمن هذا يصدق أن مطلق البيع حلال إجماعاً ، ولا يصدق :  
 أن البيع المطلق حلال إجماعاً لأن بعض أفراد حرام إجماعاً ، ويصدق :  
 أنه مطلق الماء ، ولا يصدق أن له المال المطلق (٤) . وفي  
 هذا نظر تبيين .

(١) في ( ح ) عند ، وعلى المصنوع ما أثبتناه .

(٢) انظر العراقي لفروق ١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) في ( ح ) و ( أ ) : قاعدة .

(٤) ذكره هذا الفرق العراقي في / الف وق . ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

## فائدة (١)

كل الأعمال الصالحة لله تعالى ، فلم جاء في الخبر : كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به (٢) مع قوله صلى الله عليه وآله : ( أفصل أعمالكم الصلاة ) (٣) ، وكتب عمر إلى عمار : ( إن أهم أموركم (٤) صدي الصلاة ) (٥) ؟ وأجيب بوجوه (٦) :

سها : أنه يختص بترك الشهوات والملذات المرح والمبط ، وذلك أمر عظيم يوجب التشريف ، وأجيب : بالمعاصرة بالجهد ، فإن فيه ترك الحياة ، فضلاً عن

(١) في ( ح ) : قاعدة .

(٢) انظر القراني / الفروق : ١٠ / ١٣٢ . وأورده المنقي الهندي في / كنز العمال : ٤ / ٢٩٥ ، حديث : ٥٩١٤ ، بلفظ : ( إلا الصيام ) . والخمر العامل / وسائل الشيعة : ٧ / ٢٩٤ ، باب ١ من أبواب الصوم المنسوب ، حديث : ٢٧ ، بلفظ : ( كل عمل ابن آدم هو له إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به )

(٣) انظر سنن ابن ماجة : ١ / ١٠٢ ، باب ٤ من أبواب للطهارة ، حديث : ٢٧٨ .

(٤) في ( ح ) : أموركم .

(٥) انظر القراني / الفروق : ١ / ١٣٢ . وأورده المنقي الهندي في / كنز العمال : ٤ / ١٨٠ ، حديث : ٣٩٩٢ ، بلفظ : ( أمركم ) . وعليه فتكون ( ح ) مطابقة له .

(٦) ذكر هذه الأخوة وماعتها القراني / الفروق : ١ / ١٣٣ .

شبهت ، وخرج ، و ربه لإحرام ، ومتروكة كثيرة

، منها أنه أمر حبي لا يمكن الإطلاح عنه ، فذلك شرف ،  
مخلاف الصلاة وسجودهم

وأحب بأن الإحسان والإخلاص ، أفعال الصالح (١) حفيه ،  
مع تناول الحديث إياها .

ومنها أن حلال حروف تشبه بضم الصاد

أحب أن طلب امر فيه تشبه بأجل صفات ربوبية وهي العلم  
الذي ، وأثبت لأجله ، ومؤمنين ، وتعظيم كماله ، والصالحين ،  
مثل ذلك به بحيث سموا بصفات الله تعالى

هو ، جميع أنه رب رفع الثغوب بها ، و هو الله تعالى إلا  
الصور ، وأنه لم يتقرب به إلا إليه وحده .

وأحب أن الصور يجعله أصحاب استخدام الكواكب  
ومنها أن الصور روح صفاء النفس والفكر بواسطة صفات  
الغنى شهم ، سميت الخويع ، ولذلك قال عليه السلام ( لا تدخل  
الحكمة حوماً (٢) من صمد ) (٣) و صفاء العقل والمكر بوجاه حصول  
الاعراف إليه ، التي هي أشرف أعوان نفس الإنسانية

وأحب أن سائر نعمادات به و طلب عنها أورث ذلك ،  
وحصراً صلاً (٤) ، قال الله تعالى ( و من عاهدوا فاسلهم بيمينهم

(١) في ( أ ) والخشبة وما أشبهه مطابق لما في مروي .

١٣٣

(٢) في ( أ ) في حروف ، وما أشبهه مطابق لما في الفروق الذي

عند المصنف منه في هذه ، منه على ما يبدو

(٣) انظر : القرائي / الفروق : ١١٣ / ١ .

(٤) في ( أ ) ح . و ما أشبهه مطابق لما في الفروق ١٣٣/١

مسألة ١٠ ، وقد عرفت في بابها أن من تركه ، وهو  
 برصه ، وإن كان كفياً من رحمه ، وخس ، يجوز له في  
 الظلمات ( ٢ ) .  
 وقال بمصهم ( ٣ ) لم أر فيه فرقاً بينه وبين من تركه ، وسكن الله  
 القلب .

ويعان أن يعرفه ، أو كل واحد من هذه مدحون ،  
 بما ذكر ، ثم لا يكون مجموعها هو أنه في ، حتى يمسسه  
 الأمر المذكور ، لعدم الصوم ، وهذا واضح .

### قاعدة [ ١٦٠ ]

اللفظ الدال على الكلي لا يدل على جزئي مع ، فيكمي في الخروج  
 من العهدة الإلزام الجزئي منها في طرف الثبوت ، وفي طرف النفي  
 لا يدل من الإمتناع الكلي ( من جميع المحرمات ) ( ٥ ) واللفظ يدل  
 على الكل لا يكمي في طرف الثبوت إلا إذا لم يمسسه مثل ( من  
 شهد منك شهر فليصمه ) ( ٦ ) لا يكميه بضمه ، بخلاف ( فتحرير

( ١ ) العنكبوت : ٦٩ .

( ٢ ) الحديد : ٢٨ .

( ٣ ) من تركه في غير

( ٤ ) في ( أ ) زيادة : في

( ٥ ) زيادة من ( ج ) .

( ٦ ) النقرة : ١٨٥ .

قصة ( ١ ) فإن نهر رقة رقة كانت آت بالأمور به .

وتتفرع عن ذلك حوار التيمم بالطهر والنسحة ، لقوله تعالى

( صعيداً طراً ) ( ٢ ) ، يصدق ذلك على أقل مرتبة

وقصر الخصافة على ( سبب . التي هي ) ( ٣ ) من الرصاع ،

لأن قوله هذه السلام ( وبأحرى به لم تكن ) ( ٤ ) يفسد

مطله لأحده . فيكفي أقل مرتبة . ولا محل على الأعلى ، وهو

السلوك . ولا بد من إطلاق تقييد الحكم بعدم الكاح ، لأنه أشد بهذه

الغاية من المانع ، أي أنه يحكمها مانع من رتب الحكم على منه ( ٥ ) ،

ويمانع ، وعدمه لا محل لها في رتب الأحكام . بل في عدم ترتيبها ،

لأن رتبة المانع محصور في أن وجوده مؤثر في التمدد ، لا عدمه في

الوجود . معنى هذه لفظة الأحكام عامة في اتصالها أقل ما يطق

عليه .

وقصر بحرم مرفة أيضاً على من الصبي ، لأن قوله عليه السلام :

( لا يؤنه والله على ولدها ) ( ٦ ) وإن كان عاماً في الولادات ، باعتبار

( ١ ) المائدة ٨٩ ، والحدادة ٣

( ٢ ) النساء ٤٣ ، والمائدة : ٦ .

( ٣ ) في ( ك ) : من المزبل .

( ٤ ) نهر من أن نهر ، ١٢٩ ، باب من أحق بالولد ،

من كتاب طلاق

( ٥ ) في ( ك ) : منه ، وبه شبهه مطابق لما في الفروع

١ / ١٣٧ .

( ٦ ) نهر نهر في الفروع ١٣٨ وأخرجه من حجر

المستطلي في جامع الحديث ٣ ١٥ ، حديث ١١٦٨ ، معظ =

السكر في صيق النقي ، وعمام في لولوس ، بعد إصداره على أي  
القاتل بمحموم (١) ، وعمام في الأرملة ، لأن ( لا ) تعني الإستفاد  
على طريق العموم كقوله شعور ( لا ثوب فيه ولا يحي ) ( ٢ ) ،  
وهو الدلالة على أحور لولد مطس لأن عدم في الأشخاص والأمر  
لا يلزم أن يكون عاماً في الأحوال .

والإكته . في برشد ، صلاح امان ، عملاً على أهل مرسة ( ٣ )  
أظهر في الدلالة ، فقه ، لاقر نيك ( ٤ ) ، احتج على الجور  
عنه به

و مثدل بعض المراء ( ٥ ) على الإختصار في حكاية الأذن ، على  
حكاية التشهد ، فإن قوله عليه السلام ( إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل  
ما يقول ) ( ٥ ) مطلق ، محدل على مقصود منه ، وهو صادق على  
التشهد ، فيكون كافياً .

فت علبا بخاصة فذلك بمحموم ، مفرد المضاف ، و ( مثل )  
مضاف .

= ( ولدته ) ، واسوطي في / الجامع الصغير شرح المناوي

٢ / ٣٦٢ ، لفظ ( عن ولدته )

( ١ ) انظر : القرائ / المروق : ١ / ١٣٨ .

( ٢ ) طه : ٧٤ ، والاعلى : ١٣ .

( ٣ ) في ( ح ) : ذينك .

( ٤ ) انظر : لك / مدونه الكمرى ١ ، ٦٠ ، ع في /

المروق : ١ / ١٣٩ .

٥ ، انظر : نسخة ٥٠٠ ، ٢١٠ ، من أرباب

## فائدة

استثنى من هذه القاعدة (١) :

ب. أجمع عن اعتبار أصل المرفع فيه ، وهو ما سب إليه من  
التوحيد ، والتزبه ، وصفات الكمال .

وہ اُمتِ علی الاکفاء ہے ہاں اگر بے کالی اُفتداری صبیحہ اجمع ،  
 فانہ بحمل علی اقل مراتبہ .

و يحرق أن الأصل نعظم حسب الرواية فانقدح أحسن ، والأصل  
رحمة دمة المعز ، فإن الله تعالى ( وما علموا الله حق قدره ) ( ٢ ) ،  
وقد أتى صلى الله عليه وآله ( لا أحصي نعمه عليك ) ( ٣ ) والذوق  
هو المحتاج إلى دليل .

والله أن تعون . عمل المراع هو الحري على الأصل . وكذلك  
لام . وأما تعظم الله تعالى فهو دليل من خارج اللفظ . فلا يخرج  
الفائدة من حقيقتها .

قاعدة [ ١٦١ ]

عد تقدم نفس الحقوق (٤) ، وورد هنا أن المراد بحق الله تعالى ،

(۱۱) دکه هید لاسنه افه ای و / الفروق ۱۴

٩ رجب ١٠٩٩ هـ

۳۱ اے صحیح مسد ۳۵۲ ، باب ۲۲ میں گئے۔

الملاحه ، حديث : ٢٢٢ .

(٤) راجع : ٢٢٩ - ٢٣١ .



إما أوامره الدالة على طاعته ، أو نهي طاعته ، سواء هي آلة ، أو لا .  
لما صدق على المادة أنها حق لله ، أو سواء هل أن الأمر إلى من يتعلق  
بها ، لكونها في نفسها حق لله تعالى ، وعليه به في الحديث تصحيح  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وعن أهل البيت عليهم السلام ،  
( حق لله على العباد أن يصلوه ولا يشركوا به شيئاً ) (١)

ويتفرع عن اعتبار أن الأمر هو حق لله أن حقوق العباد للأمور  
بأدائها ألهم مشتملة على حق الله تعالى ، لأجل الأمر لو ، ألهم  
معامله أو أمارة أو حداً ، أو قصداً ، أو دعة ، أو غير ذلك  
فمن هذا ، يوجد حق الله تعالى بدون حق لصداً كما في الأمر بالصلاة ،  
ولا يوجد حق المصداً بدون حق الله تعالى

والصابط فيه أن كل ما للعبد إسقاطه ، فهو حق العبد ، وما لا ،  
فلا ، كحريم ربا والعرز ، فانه لو تراعى ، فإن على ذلك لم يخرج  
عن الحرمة ، لتعلق حق الله تعالى به ، فإن الله تعالى إنما حرّمها صواباً  
لأن العباد عابدهم ، وحققاً له من الصباغ ، فلا تحصل المصلحة بالمعقود

- (١) أورده بهذا النص عن النبي (ص) ، انقرا في / الفروق :  
١ / ١٢٢ . وأخرجه البخاري في صحيحه ٤ / ٤٦ ، وأخره كتب  
السنن ، والصدوق في / التوحيد . ١ ، عن معاذ عن رسول الله (ص)  
يقط ( حق الله عز وجل على العباد أن لا يشركوا به شيئاً )  
وورد معصومته عن أمر المؤمنين في حية السلام وعن الإمام الصادق  
عليه السلام : نظر الحر العامي / وسائل الشيعة ١ / ١٣٢ ،  
١٣ من أبواب جهاد النفس ، حديث ١ ، والصدوق التوحيد  
٤ ( المظنة الجديدة بالحرف ١٣٨٦ )

عليه ، أو تحصل بصلحه بررة (١) وداراتها معسدة كبرى . ومن ثم  
 مع العدم من إيلاف نفسه وعاله ، ولا يحذر رضاه في ذلك . وكذلك  
 حرمت المرفة ، وحبس ، صوناً لذاته ، وانقضى ، صوناً لعرسه ،  
 والزنا ، صوناً لنفسه ، والقتل ، والحرج ، صوناً لنفسه ، ( ولا  
 يعتبر فيه ) (٧) رضا العبد (٨) .

### فائدة (٤)

لو اجتمع مضطران فصاعداً إلى الإنفاق ، وليس هناك ما يفصل  
 عن أحدهما ، قدم واجب النفقة ، فإن وجبت نفقة الكل ، فلم الأقرب  
 فالأقرب ، وإن تساوا ، فالأقرب القسمة . ولو كان الكل غير واجبي  
 النفقة في الأصل ، فالأقرب تقدم المحشي ظفه ، فإن تساوا ، احتل  
 تقديم الأقرب . ولا يعارض الإمام غيره السنة .

ولو كان عبده ما لو أطعمه أحد المضطرين لعاش يوماً ، ولو  
 فسيه سبها فعاش كل منها نصف يوم ، فالظاهر القسمة ، لعموم  
 قوله تعالى : ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان ) (٥) ولتوقع تنجيم  
 حياة كل منها .

وهل القسمة في مواضعها عن الرؤوس ، أو على سد خطة الجروح ؟

(١) في ( ح ) : فادرة

(٢) في ( ك ) : ولا يعبرها

(٣) انظر في هذه القاعدة . القراني / الفروق ١ / ١٤٠ - ١٤٢ .

(٤) في ( أ ) : قاعدة .

(٥) للنحل : ٩٠

إحتيال ، ويرجح كافي أنه قد جن في العود ، ، بحسب عيبه مع القدرة  
 إشاعها مع اختلاف قدر أكفها ، فبكر كحدث مع المعجر ، فهي  
 هذا ، لو كان عبده عصف ، وله ولدان ، تلك نصف شمع أحدهما ،  
 وثلاثة نصف شمع الآخر ، ، عهدها ثلاثاً ، وعن الرؤوس نصفين  
 ولو كان نفسه يشمع أحدهم ، ونصفه نصف شمع الآخر ، قسم  
 أيضاً الثلاثاً

والصابط : انصبه على الشمع ، ونعي ، سد حمة الطوع الذي  
 لا يبصر عليه ، لا التي ، ، على ذلك فحة لغائه للمارس نصف  
 الراجل ، باعتبار حاجته وحاجة فرسه (١) .

### فائدة

أظهر القول في دفعه إرواحه أنها غير معدة ، بل بوحب سد  
 الخفة ، كالأقارب ، لقول النبي صلى الله عليه وآله عند (٢) (حدي  
 ما يكعبك وولدك بالمعروف ، (٣) ولم يدر بالمدن أو بالمد  
 والتقدير بالحسب ، ومؤنه صعب ، وإصلاح ، د إلى لحاله ، لأن  
 المؤنه عهون ، فبصر لجميع عهلاً  
 (٤) (٤) الله ما ملك يصعب ، فكون مقدرة ، لأصالة

(١) انظر هذه الفوائد أيضاً في : قواعد الأحكام ، لاس عند السلام

٦٩

(٢) امرأة أبي سفيان .

(٣) انظر البيهقي ، الصل للكرى ٧ / ٢٦٦

(٤) انظر ابن عس السلام / قواعد الأحكام ٧٠ / (تصلاً

لقول الشافعي بالتقدير) .

التقدير في الأهواص .

قلنا : مع ذلك ، بل هي آراء العكس ، ولهذا تسقط بعده ،  
ولمّا قابل البصع المهر ، فالتعفة فيها كعفة الماء المشتري ، إذ الشمس  
ناراء وقبته ، والتعفة بسبب ملكه (١) .

قال بعض العامة (٢) ، ردّ على عريقه القائل بالتقدير لم يعهد  
في السبع ولا في الخلف أن أحداً أبقى الحب على روجته مع مؤنة  
إصلاحه ، والقول به يؤدي إلى أن كل من مات يكون مشغول الدمة  
بصفة الزوجة ، لأن المعاوضة عن الحب الذي أوجب بما تأكله الزوجة  
من الخبز واللحم وغيرها رياء . و هو جار كونه عوصاً ، لم يبرأ من  
التعفة إلا بمقد (٣) صلح أو زواجر من الحائض ، وما يلما أن أحداً  
أطعم روجته على العادة ، ثم أوصى بإفائها نفقتها حياً من ماله ،  
ولا حكم حاكم بذلك على أحد الأرواح

## قاعدة [١٦٢]

### تتعلق بحقوق الوالدين

لا رب أن كل ما يحرم أو حب الاجاب ، محرم أو يجب للأبوين  
ويشتركان بأموال :

(١) رد بهذا ابن عبد السلام في قواعده ، ٧١ / ١

(٢) هو ابن عبد السلام في قواعده ، ٧١ / ١

(٣) في (ك) و (م) بعد

الاول . تحريم تسخير المسبح بغير إذنها ، وكذا التسخير المندوب  
وقيل ( ) يجوز تسخير التجاره وطلب العلم ، إذا لم يمكن استثناء  
التجارة وسعلم في بلدتهما . كما ذكرناه فيما مر (٢)  
لكنني قل معصهم (٣) تح عيه طاعتها في كل فعل و  
كان شهوة ، فلو أمراه بالاكل معها من بل يعتقد شهوته أكل ،  
لأن طاعتها واجبة ، وترك الشهوة مستحب .  
الثالث لو دعواه الى فعل ، وقد حصرت الصلاة ، فليؤجر  
الصلاة وليطعمها ، لما قلناه .  
الرابع هل لها معه من صلاة جماعة ؟ الأقرب أنه ليس لها  
منعه مطلقاً ، بل في بعض الأحيان مما شق عليها مخالفته ، كالجمعي  
في طلعة الليل الى المشاء والصبح  
الخامس : بها معه من الجهاد مع عدم التعيين ، لما صح  
( أن رجلاً قال يا رسول الله أديتكم على الهجرة والجهاد . فقال  
هل من والدبتك أحد حي (٤) ؟ قال نعم ، كلاهما . قال : أفتستحي  
الأجر من الله تعالى ؟ قال نعم . قال : فارجم الى والدبتك فأحسن  
صحبتهما (٥) ) .

- ( ) انظر الشيرازي / المهذب ٢٢٩/٢ ، والقراي / لوجهر  
١١٣ / ٢ ، والقراي / المروق : ١ / ١٢٥ ، ١٢٦  
(٢) راجع : ١ / ٣٢٥ - ٣٣٦ .  
(٣) انظر . القراي / إحياء علوم الدين ٢١٨/٢ .  
(٤) وبادة من ( ح ) ، وهي مطابقة لما في المروق ١٢٤/١  
(٥) أوردته بهذا النص القراي في / المروق . ١٢٤/١ ورواه  
مسلم في صحيحه ١٩٧٥/١ ، باب ١ من كتاب البر والصلة ،  
حدث : ٦ ( باختلاف بسيط في اللفظ )

سادس : الأقرب أن يحذف منه من عرض ( ١ ) الكفاية ، إذ علم  
 قديم المعر أو طي ؛ لأنه يكون حيثما كالحديث الممنوع منه .  
 - مع : قال بعض علماء ( ٢ ) أو دعواه في صلاة النافلة فطمعها ،  
 لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله : ( أن امرأة ردت إمامها ،  
 وهو في صومته . فقالت : حرج ( ٣ ) فقال : اللهم أمني وصلاني .  
 فعادت ما حرج ( ٤ ) فقال : اللهم أمني وصلاني فعادت لا تموت  
 حتى يصر في وجوه المؤمنين . ( حديث ( ٥ ) . وفي بعض روايات :  
 أنه صلى الله عليه وآله قال : ( من كان حرج ( ٦ ) فضها لعن أن  
 رجعة له . أفضل من صلاته ) ( ٧ ) . ١٤٨٠ : حديث يدل على طمع  
 الله لأحبها . ويدل بطريق الأولى على محرم العهر . لأن عبدة الوجه  
 فيه أكثر وأعظم ، وهي كانت تريد منه النظر إليها والإقبال عليها .  
 ثامن : كتب لأدى ١٣٥٠ . وإن كان قليلاً ، بحيث لا يوصله الولد  
 إليها . ومنع غيره من إحصائه بحسب طاقته .

( ١ ) في ( أ ) عروض

( ٢ ) انظر : المقراني / الفروق . ١ / ١٤٤ .

( ٣ ) ( ١٠١٠٣ ) في ( ح ) و ( أ ) حرج ، وما اثنائه مطاوع

ما في صحيح مسلم ، وكثر المعان ، ونسوق

( ٥ ) انظر نص الحديث في / صحيح مسلم ١٩٧٦ / ٤ باب

٢ من أبواب البر والصلة ، حديث ٨٠٧ ، وكثر المعان ٢٨١ / ٨ ،

حديث ١٤٨٠ ، والفروق ١ / ١٤٣ - ١٤٤

( ٧ ) أورده بهذا النص الفردي في / الفروق ١ / ١٤٥ . وأورده

المتقي الحنفي في كثر المعان ٢٧٩ / ٨ ، حديث ٤٧٥٠ ، بلفظ

( لو كان حرج الزهر بغيرها . أعلم أن حديث دعاء أمه أولى من صافريه )

السابع ترك الصوم بدأ إلا بدون لأب ولم أقف على نص في الأم (١)

العاشر ترك بعض الوصايا ولا يردده أيضاً ، ما لم يكن في فعل واحد ، أو ترك محرم ولم أقف في شيء على نص خاص ، إلا أن بعض هو من ، تدخل في السبي عن اليقين إلا بآداه

### تضييه

ر الوالد لا يتوقف على الإسلام ، لقوله تعالى ( ووصي الإنسان بوالديه حسناً ) (٢) ( وإن جاءك من أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفاً ) (٣) ، وهو نص . وفيه دلالة على مخالفتها في الأمر بالمعصية ، وهو كقوله عليه السلام : ( لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ) (٤) .

(١) هناك بعض النصوص الساهية عن صوم الولد تطوعاً إلا بآداه والديه وأمرهما ، من غير فرق بين الأب والأم ؛ من ذلك ما رواه الصدوق بإساده عن الصادق عليه السلام ، قال : قال رسول الله (ص) : ( ومن رآه الولد بأبيه أن لا يصوم تطوعاً إلا بآداه أبويه وأمرهما ، وإلا . كان الولد هافاً ) الحر اله ملي / وسائل الشيعة : ٣٩٦/٧ ، باب . من أبواب الصوم المحرم والمكروه ، حديث : ٢ .

(٢) العنكبوت : ٨

(٣) لقمان : ١٥ .

(٤) انظر المقيمي الهدي / ذكر العمال ٣ / ٢٠١ : حديث :

٣٠٦٦ ، والسيوطي / إجماع الصحابة شرح الماوي ٢ / ٣٦٤ .

المحرم في صلة الأرحام . والكلام فيها في مواضع

### الأول ما أرحم ؟

الصاهر أنه المعروف بنفسه وإن بعد ، وإن كان بعضه أكد من بعض ، ذكرأ كان أو أنى .

وقصره بعض العامة (١) على المحرم للذي يحرم التناكح بينهم وإن كانوا ذكوراً وإناثاً ، وإن كانوا من قبل ، يقدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى ، فإن حرم التناكح ، فهو الرحم .

واحتج (٢) بأن محرم لأختين إنما كان لما يتصل من قطعة الرحم ، وكذا محريم (٣) الجمع بين أمة وبنتها وأمة الأخ والأخت مع عدم الرض ، عدا ، ومطلقاً عندهم (٤)

ومسند بالإجماع أنه حقيق ، فإن الوصف القوي يقتضي ما قد . (٥) ، والله أبعث أيضاً ، والأخبار دلت عليه (٦) ، وفيها تساعد

== سمقات ، والمتنبي الهندي / كثر المال ٢٠ / ٧٣ - ٧٦ .

(١) انظر . النووي / شرح صحيح مسلم ١٦ / ١١٣ ، والقراي /

الفروق ١ / ٤٧ ( مملأ من بعض العلماء ) .

(٢) انظر القراي / الفروق ١ / ١٤٧

(٣) في ( ك ) و ( ح ) زيادة لإجماع .

(٤) أي عند غير الإمامية .

(٥) انظر الراغب الاصفهاني / المفردات ١٩١ ، كتاب الرأه ،

مادة ( رحم ) ، وابن منظور / لسان العرب : ١٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ،

مادة ( رحم ) .

(٦) انظر صحيح مسلم ١ / ١٩٨٢ ، باب ٦ من أبواب

الزواج ، حديث ٢٢ ، والمتنبي الهندي / كثر المال : ٧٤ / ٢ ، =



فان قلت ما لصنع موله تعالى ( فلا تعصلوهن أن يكنن أرواجهن ) ( ١ ) وهو يشمل الأب ، وهذا منع من ( ٢ ) المدح ، فلا تكون طاعته واحدة به ، أو منع من المستحب ، فلا يحط طاعته في ترك المستحب ( ٣ ) ؟

قلت الآية في الأرواج ولو سلم للشمول ، أو التمسك في ذلك بتحريم العسل ، ولوحة فيه ، أن للمرأة حقاً في الإعراف والنصون ، ودفع ضرر مدعة الشهوة ، والخوف من الوقوع في الحرام ، وقطع وسوسة الشيطان بهم بالكاح ، وأداء الحقوق واجب حل الآباء للأبناء ، كما وجب العكس ( ٤ ) . وفي الحملة ، للكاح مستحب ، وفي تركه تعرض لضرر ديني أو دنيوي ، ومثل هذا لا يجب طاعة الأبوين به .

### قاعدة ( ١٦٣ )

كل رحم يوصل ، فكتاب ( ٥ ) ، والسنة ( ٦ ) ، والإجماع حل

( ١ ) الفراء ١٣٢ .

( ٢ ) في ( أ ) زيادة الكاح .

( ٣ ) هذا سؤال أورده الفرائ في / الفروق ١ / ١٤٦ .

( ٤ ) انظر نفس المصدر السابق .

( ٥ ) انظر - القرعة : ٨٣ ، ١٧٧ ، ٢١٥ ، والنساء : ٣٥ ،

والنحل : ٩٠ ، والنور ٢٢ .

( ٦ ) انظر ، صحيح مسلم ١ / ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، باب ٦ من

أبواب البر والصلة ، حديث ١٦ - ٢٢ ، والخبر العاملي / وسائل

الشريعة : ١٥ / ٢٤٣ - ٢٤٨ ، باب ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، من أبواب -

بآباء كثيرة ، وقوله تعالى : ( أهل حميم إن توليتم أن تصدوا في الأرض ، وتقطعوا أرحامكم ) (١) من علي عليه السلام أنها نزلت في ذي أمية . أردده علي بن إبراهيم (٥) رحمه الله في تفسيره (٢) . وهو يدل على تسمية القرية المشبعة رحماً .

لكن ما الصلة التي يجرح بها عن القطيعة ؟  
والجواب المرجح في ذلك إلى العرف ، لأنه ليس له حقيقة شرعية ، ولا لغوية ، وهو يختلف باختلاف العادات ، وبعد المنال وتربها .

### الثالث : ج (٣) الصلة ؟

والجواب : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ( يلتوا ) (٤)

حديث : ١٧٩٦ ، ١٨٠١ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٩ ، وج ٨ / ٢٠٩ ،  
حديث : ٥٢٤٥

(١) ج : ٦٢ .

(٥) هو أبو الحسن ، علي بن إبراهيم بن هاشم القمي . من أجل رواة الإمامية وثقاتهم ، روى عنه مشايخ أهل الحديث له عدة مؤلفات ، منها : كتاب التفسير ، وكتاب التامخ والمنسوخ ، وكتاب قرب الإسناد . لم يعلم تأريخ وفاته ولكنه كان حياً سنة ٣٠٧ هـ  
( القمي / الكنى والألقاب ٣٠ / ٧٣ )

(٢) ٣٠٨ / ٢

(٣) في ( أ ) و ( م ) : عا .

(٤) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) صلوا . وبهذا اللفظ رواه الطهرسي في / مشكاة الأبدار ١٥١ ومضى يلتوا أي تدوها يصلونها قال ابن الأثير ( وهم يطلقون البدواة على الصلة ، كما

أرحاكم لو بالسلام ، وفي سببه من أن هؤلاء صلة  
ولا رب أنه مع فقر بعض الأرحام ، وهم للعبود ، يحب  
الصلة بالمال مستحب لدي لا يورث ، ويتأكل في الوارث ، وهو  
قدر النعمة ومع الثمن فالحمد في بعض الأحيان ، بمسألة أو رسول  
وأعظم صلة ما كان ، نفس ، ومنه أخبار كثيرة ( ٣ ) ، ثم دفع  
الصبر عنها ، ثم يحب دفع الحب ، ثم بمسألة من يحب ( ٣ ) وإن لم  
يكن رهاً للأصل ، كروحية الأب والأخ ومولاه ، وأدائها السلام  
بمسألة ، ثم رسول ، والدعاء يظهر الحب ، ونشأ في المحضر .

الرابع هل صلة واحدة أو متعددة ؟  
والجواب أنها تنقسم إلى الواحدة ، وهو ما يخرج به عن القطيعة ،  
ون قطيعة الرحم معصية ، بل هل ( ٤ ) . هي من الكفاية

- يطلقون اليأس على القطيعة ( الهابة ١ / ٥٣ ، مادة ( بلل )  
( ١ ) انظر المتقي الهندي / كبر المعاني ٢ / ٧٣ ، حديث .  
١١٨٥ ، والسيوطي / الجامع الصغير مشرح الماوي ١ / ٢١٧ .  
( ٢ ) لم أذكر - في حدود تنقي - إلا على حديث واحد في عظم  
الصلة بالنفس انظر شرح الصافي / وسائل الشيعة ١ / ٢٨٧ ،  
باب ٢٠ من أبواب الصدقة ، حديث ٥ ، والمجلسي / البحار ١  
٧٦ / ٢٢٥ ، باب ٦٧ من كتاب الآداب ( الطبعة الحديثة ) . نعم  
هناك أحداث في الصدقة تشير إلى عظم دفع المتعلق للسائل بيده ،  
وهذا - على ما يبدو - أحسن عن المقام

( ٣ ) في ( م ) ( و ) ح ) لا يحب ولعل ما انشاء أصبح  
( ٤ ) انظر سيوطي شرح صحيح مسلم ١٦ / ١١٣ ، ونجاشي  
الدين السيوطي ، مع أنه - طبع مع حديثه للسائل هل شر من المحضر -

والمستحب ، ما زاد عن (١) ذلك .

وتعارفت لأخبار بأن حسنه لأرحام تزيد في العمر (٢) . فاشكل  
هذا على أكثر من الدرس . دعنا أن المقدسات في لأرل ، والمكتوبات  
في النوح صيغة ط ، لا نعلم ، لزيادة القصص الاستحابة حلاله معلوم  
الله تعالى ، وقد سبق علم بوجود كل ممكن أراد وجوده ، وعدم  
كل ممكن أراد بقاءه على حالة الدم الأدي في أو إعدامه بعد إيجاده .  
وكيف يمكن بحكم بريرة العمر وعصاه دست من الأصابع ١٢  
وصطربو في ادور ، فثيرة قلوب هذا على سبيل أنقض (٣) .  
ون . البر به الشاء الحاصل بعد الموت (٤) . وقد عا الشاعر  
المتني (٥) (٥) :

١٥٦ / ٢٥

(١) في (ح) و (أ) عن

(٢) انظر المتني الحمدي ، أكبر المجلد ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، حديث :  
١١٨٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ ، والحار  
مجلد / وسائل الشعة ١٥ - ٢٤٣ - ٢٤٦ ، باب ١٧ من أبواب  
مفقات حدث ٢ - ١ - ٨ - ١٠ - ٢ - ١٥

(٣) انظر مراني / الفروفي ١ / ١٤٧ - ١٤٨

(٤) انظر من العربي / شرح صحيح الترمذي ٨ / ١١١ ،  
والروابي / شرح صحيح مسلم ٦ / ١١١ ( بقاء عن القاضي عياض  
اليحصي ) .

(٥) زيادة من (أ) و (م) .

(٥) هو أبو عصب ، أحمد بن حسن بن الحسن ، الحنفي ، كنعدي ،  
الكوفي الشهير بالمتني ، ولد بركم ده سنة ٣٠٣ هـ ، رقد في الشام =

ذكر الغنى عمره اساني وحاجته  
وما فاته رصون عيش أشعار ( )  
والحال :

ما واهماشوا بحس الذكر بعدهم وبحر في صورة (٢) الأجداد أموات (٣)  
وقل (٤) بل لمرد وباده الحركة في لأجل ، أما في بعض  
الأحفل فلا

وهذا الإشكال من شيء ، ما أولاً ، فهو رده في كل ترهب  
ملكور في القرآن والسنة حتى أوعد ناصه وسيم من الإيمان ،  
وبحار اصراط ، والخور والوداد ، وكذلك التوعدت بالبرهان ،  
كيفية العذاب ، لأن نقول إن الله تعالى علم ارتباط لأسماء بالمسلمات  
في الأرب ، وكنه في لارج المخطوط ، من علمه مؤمناً فهو مؤمن ،  
أقر بالإيمان ، أولاً ، مت اله بي ، أولاً ، ومن علمه كافراً فهو  
كافر ، على لتقديرات وهذا لا رم يبطل الحكمة في بعض الأنبياء ،  
والأوامر الشريعة ، والمهدي ومتعقاتها ، وفي ذلك هم الأديان

= في صباه وبحور في أرحائها واشمل بصون لأدب ، ومهر فيها ،  
وكان من المكثرين في نقل اللغة والمطبعين على حريتها . فنسبة ١٣٥٤ هـ ،  
على أثر معركة جرت سنة وبن ذلك من أبي الجليل الأسدي بالقرب  
من الحماة . بالعرف ( العمي / الكي والألقاب : ١٣١/٣ - ١٣٤ ) .

(١) ديوانه بشرح العرفي ٣ / ٥٠٦

وقد اختلفت لسع في صبط هذا البيت ، فصطه على ديوانه .

(٢) في ( أ ) و ( م ) ١ جلة .

(٣) لم أخطر على قائل هذا البيت .

(٤) انظر : النووي / شرح صحيح مسلم ١٦ - ١١٤ . والفراي

الفرقي ١٢٧ ، تفلاً عن بعض العلماء ( )

والجواب من الجميع واحد ، وهو أن الله تعالى كما علم كيفية العمر ، علم ارتباطه بسنة المحصول ، وكما علم من ربه دخول الجنة ، علمه مرتكزاً بأساسه مخصوصة ، من بعده ، وخلق العقل له ، وبعت الأبد ، وبعت الكفاف ، وحسن الإختيار ، والعمل بموجب الشرع ، فالواجب على كل مكلف الإنسان ، أمر به ، ولا يشكل على العلم ، أنه منها صدق ، فهو المعلوم به ، فادّعى الصادق ، أن زيدا ، إذا وصل رحمه ، ردد الله في عمره ثلاثين سنة ، بفعل ، كان ذلك إجباراً ، بأن الله تعالى علم أن زيدا يفعل ، يصير به عمره وثلاثين سنة ، وكما أنه إذا أحرس ، بدأ إذا قال لا إله إلا الله ، وحسن الحجة ، بفعل ، نسا أن الله تعالى علم أنه يقول ويدخل الجنة بقوله .

والحكمة جميع ما يحدث في العالم معلوم لله تعالى هل ما هو حايه وقع ، من شرط أو سبب ، وبسبب سنة الرحم زيادة في العمر إلا كسب الإيمان صدأ في دخول الجنة ، والعمل بالصالحات في رفع للدرجة ، والدعوات في مخلق المدعو به ، وقد جاء في الحديث ( لا تموتوا من الدعاء ) [كم لا تدرسون مني يستجاب لكم] (١) . وفي هذا سرّ لطيف ، وهو أن المكلف عند الإجتهد ، ففي كل مرة من الإجتهد إمكان سببه خير علمه الله تعالى ، كما قال تعالى : ( والذين جاهلوا فيما نهدبتهم سلبنا ) (٢) .

---

(١) م أعثر - في حدود نفسي - عن هذا النص بمورد معصومه هذه أحاديث مطر آخر العامل / وسائل الشيعة ١٠٨٦/٤ - ١٠٨٧ ، باب ٢ من أبواب الدعاء ، حديث : ١١ ، ١٥ ، و من ١١٢٩ ، باب ٣٢ من أبواب الدعاء ، حديث : ١ .  
(٢) المنكوت : ٦٩ .

ولمحت كيف نصر الإشكال في صفة لرحم ، ولم يذكر في  
جميع النسخات الحيوانية ، مع أنه ورد فيها عند من لا يفتقر  
للمخرج منه ؟

عن عت ١٨ كنه سم ، ولكن قد كان الله تعالى ( ١ ) و ( ٢ )  
أمة أحل ، فإذا جاء أجنهم لا يسأحرون صاعده ولا يسقموه ( ٣ )  
وقال تعالى : ولن تخرج منه شيئاً إذا جاء أجنهم ( ٤ ) .  
فإن لأجل صاعده من كل ما يسمى أحلاً ، فهوها ( ٥ )  
أو أحلاً مسبب ، فمحل ذلك هو الموهي ، ويكون وقته ، و ( ٦ )  
عن اللفظ كما تقدم في صفة الحلي والحر ( ٧ ) .  
وإن أيضاً بأن لأجل عذره عما يحصل هذه الموت لا يحل ،  
سواء كان هذا «عمر الموهي أو المسمى» ونحن نعلم كذلك ، لأنه  
قد حصل أحل الموت لا يقع الأخير ، وليس المراد به العمر ، و  
الأجل مجرد الوقت .

وإنه حل قول العمدة كالأدلة والمصنفين بعد ما دلت عليه زيادة  
الخير - قوله تعالى : ( وما يعمر من ممر ولا يقص من عمر ) ولا  
في كتاب ( ٨ ) .

( ١ ) الأعراف : ٣٤ .

( ٢ ) المنافقون : ١١ .

( ٣ ) زيادة من ( ح ) .

( ٤ ) راجع قاعدة ( ١٦٠ ) من ٣٦ .

( ٥ ) طاهر : ١١ .

### فائنة وسؤال

جاء في الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وآله أنه قال له رجل : دعوت الله من أحق الناس بحسن صحبتي ؟ قال أمك .  
 قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أموك . (١)  
 ذكره الإمام مرتين ، مرة واحدة (٢) ثلاثاً فقال بعض العلماء (٣)  
 مسنداً يدل على أن اللأم إما ثلثي الأب (٤) ، عن الرواية الأولى ،  
 أو ثلاثة أرباعه ، عن الرواية الثانية ، وثلاث إما ثلث أو الربع .  
 فاعبر عن بعض المستقص (٥) بأن هذا سؤالات

الأول : أن يكون من أحق ، عن أبي رتب (٦) الم : يعرف  
الزينة العسة ، ثم قال عن الزينة التي نهدت مصبغة ( ثم ) ، التي  
هي للفرحي ، الدالة على بقص رنة المرقق الثاني من المرقق الأول

(۱) انظر المقياس الهندي / كمر النمل ۸ / ۳۰۹ ، حديث :  
۵۲۴۷ ( باختلاف بسيط ) .

(٢) انظر صحيح مسلم ١ / ١٩٧ ، باب ١ من كتاب البر والصلة ، حديث ١ - ٢

(3) انظر القرابي المرفوع 1 / 119 (سجده إلى حواشي من المصنف).

(٤) في بروج ١ ١٢٩ امر

(٥) في (ك) : المستطمين .

و معترض هو بحراني لي موقوف ١١٩، ١

(٦) في (ج) و (د) مر ب و ما اثنى عليه مطبق ما في

القروى



في المر . فلابد أن تكون برتبة الثانية أحفص من الأولى ، و  
الثالثة أحفص من الثانية . فلا تكون رتبة وكتب مشتملة على ثلث المر ،  
ولا اكثرت برتب متتالية ، وقد ثبت أنها محذوفة من نصيب الألف  
أقل من الثلث قطماً ، أو أقل من الربع قطماً ، فلا يكون ذلك  
الحكم صواباً .

الذي أن حرف الحذف ينقصي بدرجة ، لا يباع عطف الشيء  
على نفسه . وقد عطف الألف على الألف  
الثالث أن لا يقل إلا ما لم يعمد . فكيف يحذف  
بالألف ، والحواف بشرط منه . فلهذا .

وأجاب عن هذا ( ١ ) بأن عطف حرف محذوف على معنى ، كأنه  
أحب أولاً لألف قبل . ومن أمثلة ما ذكره من أمثلة  
مقبل له للألف وهي مرتبة : ١ . دور الأولى ، كما ذكر أولاً  
والألف . ٢ . كمرّة ثانياً هي المذكورة أولاً بحسب الداء ، وإن كانت غيرها  
بحسب العرض ، وهو كونها في البرقة الثانية من المر . وقد تعارضت  
الإعتراف بحد الحذف ، مثل ( ١ ) بعد الحذف وصاحبك ومملوك )  
وأعرض عن الأول . كأنه يرى أن لا جواب عنه ، ثم نتج  
به ( ٢ ) .

قلت فوجه السؤال . ( أحق ) بمعنى عن أكثر الناس استحفاً  
بحسب الصحابة . من أهل رتبة حسن الصحابة ، فالعلو منسوب إلى  
المعروف ، من تفضله حسن الصحابة ، لا إلى نفس المر مع  
أن قوله ينقص رتبة الهمزة الثاني من العرف الأول ، صواب للكلامه

( ١ ) النظر : القرائي / الفروق : ١ / ١٥٠ .

( ٢ ) المصدر السابق : ١ / ١٤٩ - ١٥٠ .

١٠ - الرد على طريق البرهان . وإن أراد ما طريق من البر ( ١ ) ،  
ورد عليه الإعتراض الأول :

ومنه : رتبة الثانية : أخص من الأولى ، فهي على أمور ،  
فيها منع .

أحدهما أن ( أحز ) هو الردده من فعل عليه ، لا أنها  
لردده مطلقاً ، كما تقرر في تربيته من احتمال المعنى .

والثاني أن ( ثم ) لما أتى به أسئلة للترجي ، كانت في كلام  
ي صلى الله عليه وآله للترجي ، ومن اجل أن يكون الردده المطبقة ،  
من هذا . فصح محض المقام ، لأنه لا يجب أن الناس بأحدهم ، بل  
لا يسحب . لأن منهم البر والفساد ، فكأنه سأله عن له حق  
بعدها . فأجبت بها ، صلياً هي أنه لم يفرغ من رها بعد ، لأن قوله :  
( ثم من ؟ ) صريح في أنه إذا فرغ من حقها في البر لم يبر ؟ فسه  
عن ( أنك لم تفرغ من رها ) ( ٢ ) بعد ، فانها الحقيقة بالبر فأفاده  
الكلام الثاني الأمر برها ، كما أفاده ( ٣ ) الكلام لأول ، وأنها حقيقة بالبر  
من . ولا يبر . من إتيان أسئلة - ( ثم ) الدالة على الترجي كون  
البر الثاني أفضل من الأول : لأنه بناء على معتقده من « فراغ من البر »  
ثم طر الفراغ من البر ، فأجبت : أنك لم تفرغ منه بعد بل عليك  
برها ، فانها حقيقة به . وكأنه أمره برها مرتين ، وكرر الألف مرة ،  
في الرواية الأولى ، وأمره برها ثلاثاً ، وكرر الألف مرة ، في الرواية  
الثانية ، وذلك يقتضي أن يكون للألف مرة من ثلاث ، أو مرة من

( ١ ) في ( م ) : المردود عليه .

( ٢ ) في ( لك ) : إنه لن تفرغ برها .

( ٣ ) في ( ح ) و ( م ) : في رده .

أربع ، وظاهر أن تلك اثنتان أو أربع  
وبهذا يدغم السكون الآخران . لأنه لا عطف هنا إلا في كلام  
السائل .

سلمنا أن ( أحق ) للأفضلية على من صيف إليه ، وأن من حلة من  
أصيف إليه الألب . لكن نجمع أن لأحقية الثانية ناقصة عن الأولى .  
لأنه إما استبعاد نفسها من إثبات لسائل - ( ثم ) ، معتقداً أن هناك  
رتبة دون هذه ، فإما هما ، فأجاب التي صيل الله عليه وآله بقوله :  
( أمك ) ، وكلامه صيل الله عليه وآله في قوة أحسن الناس بحسن  
صحة أمك ( أحق الناس بحسن صحابك أمك ) ( ١ ) وظاهر  
أن هذه العبارة لا تصح إلا بحرف التوكيد ، لا أن الثاني أحق من  
الأول .

والخاصل هل التقدير ، الأمر مع الأم مرتين أو ثلاثاً ، ويكرر  
مع الأب مرة واحدة ، سواء قلب أن ( أحق ) بالمعنى الأول أو  
المعنى الثاني .

### قاعدة [ ١٦٤ ]

الشيء من العذر والجهالة - كما جاء في الخبر من بيحه عليه السلام  
من العذر ( ٢ ) ومن تبع المجهول - في قضية كلام الأصحاب بحسن

( ١ ) سقط من ( ح ) و ( م )

( ٢ ) أثبت عن النبي ( ص ) " من تبع عذر ، لا عن مطلقة  
العذر انظر ص ٢ / ٧٢٩ ، ص ٢٣ من كتب  
لتحاروت ، حديث ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والخبر العملي / وسائل الشريعة  
١٢ - ٣٣ ، ص ٤ من أبواب آداب الحديث ، حديث ٣ -



نقطة الفرز فيه وكذلك خضع ، بكلمي في ، به المشاهدة ، لأن الصم  
ليس عوصاً محصاً ، ولهذا كان العصب البرول فيه يعبر عوصاً ،  
كالإطلاق .

## فروع ١

لو وهبه المجهول المطلق ، كشيء ونحوه ، لم يصح وكذا لو  
وهبه دابة من دوابه ، أو دهاً من كيسه ، من غير تعيين ولكن  
الجهالة في الكيل ، أو بورر ، أو الوصف ، لا تنصر .

## قاعدة [ ١٦٥ ]

لا ريب أن الطهارة ، والاستقبال ، والسنن ، معلومة من الواجبات  
في الصلاة ، مع الاتفاق على حور عملها قبل الوقت (١) ، والاتفاق  
في الأصول . أن غير الواجب لا يجزئ عن الواجب . فاعلم هنا سؤال  
وهو أن يقال أحد الأمرين لازم ، وهو إما أن يقال : بوجود هذه  
الأمر على الإطلاق ، ولم يدل به أحد ، أو يقال بإحراز غير  
الواجب عن الواجب ، وهو باطل ؛ لأن العمل إنما يجزئ عن غيره  
مع تساويها في المصلحة المطلقة ، وعمل ساوي الواجب وغير الواجب  
في المصلحة

وحواله : إننا قد بينا أن مخاطب ينقسم إلى خطاب التكليف ،

= الفقه ٦٢ ، والعلامة حلي / قواعد الأحكام ١٦٠

(١) انظر : القراني / المروق : ١ / ١٦٥ .

وحجب الوضوء (١) ، أعني الخطأ بنصب الأصابع ، ولا يشترط فيه العذر ، ولا القدرة ، ولا عدمها ، ولا التكليف ، لأن معناه قول الشارع إنعموا أنه متى وجد كذا فقد وجب كذا ، أو حرم كذا ، أو أباح كذا ، أو ثبت كذا (٢) . ومن ثم حكم بصلوات الصبي والمجنون ما أنعمه ، مع عدم تكليفها . وقد يكون خطاب الوضوء بالمنع أصلاً ، كما يقول عدم كذا ، عند وجود المنع ، أو عند عدم الشرط .  
 قد يقرر ذلك بالطهارة من باب خطاب الوضوء ، إذ هي شرط في صحة الصلاة ، وكذلك لاستئصال ، وإسار . وذلك لا يشترط فيه شروط لتكليف ، من إيقاعه على الوجه المخصوص ، وإن دخل الوقت على التكليف وهو موصوف بهذه الأوصاف ، ثم المرص ، وصحت الصلاة ، وإن لم يتصف بها أو سمعها ، توجه إليه (٣) .  
 حيث لا خطاب التكليف وخطاب الوضوء ، وصارت حدثاً واحدة ، ولا استبعاد في وجوب الطهارة في حالة دون حالة ، لأن شأن الشارع تخصيص الوجوب بحال الحالات دون البعض ، وبعض لأمره دون البعض (٤) .  
 ١ - قلت : أليس يوي في الطهارة قبل دخول الوقت الإستصحاب ، وذلك خطاب لتكليف فكيف جعلتها من خطاب الوضوء ؟  
 ٢ - قلت : ذلك وإن احتج إليه في الطهارة فهو غير محتاج إليه في لاستئصال وإسار ، وهذا لو تحقق كونه دائماً بل انقضاء ، وقد أبس

- ( ١ ) لم يرد منه سابقاً هذا التفسير ، وإنما ورد فيما مضى ما يدل عليه راجع ١ / ٣٩ ، ٧٠ .  
 ( ٢ ) زيادة من ( ك ) .  
 ( ٣ ) في ( أ ) و ( م ) : عليه .  
 ( ٤ ) انظر لفراي / المردق / ١ / ١٦٨ - ١٦٩ .

سر لغز حده من ...  
 الصلاة ، أما دفع الظهيرة منه لاستحباب فهو ...  
 منه مستحب ، لاستحباب الدعاء على ظهره ، ولا يمنع في كونه  
 الفقيه من حطاب الوضوء ، واعتبار ، ومن حطاب تخفيف دعاء  
 ود وسدس ، وجوب ، كذا جوب وقت مثلاً ، عن مظهر  
 ب أ ، فقد حوطب الصلاة حينئذ عن أمر بتجديد ظهره  
 لا إشاع يحصل ...  
 بعض الظهيرة وجوباً ، وحطاب الوضوء ، ومن قبله كان عنه حطاب  
 التكليف ، استحباب الظهيرة ، فلا إشاع في ذلك

وهذا الاشكال الذي (١) هو الذي ألحاه مص العشاء إلى صفاد  
 ، وجوب الوضوء وعدمه من الطهارة لنفسه غير أنه يجب وجوباً  
 واسعاً قبل الزوال ، وفي الوقت ، وجوباً مريضاً عند آخر الوقت  
 ذهب إلى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي (٢) ، والجمهور (٣)

(١) غير القرافي من هذا الاشكال بقوله ، هو من لشكالات  
 التي يقل تحريها ، لحوب هم من الصلاة . الفروق ١ / ١٦٩ .  
 (٢) ب (أ) ، (م) أبو بكر العربي ولم أعثر على مصدر  
 يثبت هذا القول لهذا القائل عن كلا السحنين وهذا شخص ذكره  
 بعض أصحاب الرحيم باسم (أبو بكر بن عمر المصري) إلا  
 أنه أدب شافعي سنة ٤١٢ هـ ، ومن آثاره ديوان شعر . (كده) /  
 مجمع المؤلفين ١١ / ٨٨١ ولعل المقصود القاضي أبو بكر بن  
 العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ، فقد نقل القرافي عنه هذا الرأي في /  
 الفروق ١ / ١٦٦ ، وجاء التصحيح من اسحاق

(٣) لم أعثر على ما يصحح هذه نسخة ، من يدو من القرائين -

وحكاية الرازي (٥) في التفسير (١) عن حادثة وصار بعض الأصحاب (٢) إلى وجوب القفل أيضاً بهذه المثابة

## قاعدة [ ١٦٦ ]

للحج والعمرة ادمنع بها ميقات بحسب الرمان ، وميقات بحسب المكان ، وافق الأصحاب (٣) . حل أنه لا يجوز تقديمها على الميقات الرماني والأكثر (٤) : حل جواز تقديم الاحرام على الميقات المكاني

— خلافاً لـ لـ المروفي : ١ / ١٦٦ - ١٦٩

(٥) هو عمر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحسن بن علي التميمي ، الرازي ، الشافعي ، الملقب بابن الخطيب مفسر ، متكلم ، أصولي ، فاضل له ما يفيد . الرب الثماني كعاداً في مختلف علوم الاسلام . توفي سنة ٦٦٦ هـ ( الخوارزمي / روضات الجنات : ٤ / ١٩٠ ، ومقدمة كتاب تفسير المعبر الرازي - المطبعة الالهية عصر ) .

(١) ١١ / ١٥٠ .

(٢) لـ لـ العلامة الحلبي / مختلف الشيعة ١ / ٣٥ .

(٣) انظر : الشيخ الطوسي / المسوط ١ / ٣٠٧ ، والخلاف : ١ / ١٥٨ ، والعلامة الحلبي / قواعد الاحكام : ٢٨ ، وتذكرة الفقهاء ١ / ٣١٩ .

(٤) انظر الشيخ الطوسي / المسوط ١ / ٣٠٧ ، وابن حرة / الوسيلة ٢٦ ، وسلاز / المراسم ١٣ ، والعلامة الحلبي / قواعد الاحكام : ٣٠ .



المدن إذا صادف الزمان وكذلك حوزة تقديم لأحكام على أهداف  
المكان في العمرة المفردة الرجعية إذ كيف جرحه في إدراك  
المبقات (١) .

( يسأل عن الفرق بين المكاني و الزماني ) ( ٢ ) مع استوائها في  
التوقيت .

وأحب ( ٣ ) أن مبقات الزمان مستند من قوله تعالى ( لجمع  
أشهر معلوبات ) ( ٤ ) وقد نقرر في العربية والأصول أن المبدأ  
يجب انحصاره في الخبر ، والخبر لا يجب انحصاره في المبدأ ( ٥ ) ،  
كقوله عليه السلام ( بحرهما التكبير ، وتحليلها التسليم ) ( ٦ ) ،  
( والشفعة فيما لم يقسم ) ( ٧ ) ، فالحریم محصر في التكبير من غير  
عكس ، والتحليل محصر في التسليم كذلك وكذلك لشفعة محصورة

( ١ ) انظر الشيخ الطوسي / المسوط . ٢٠٧ / ١ ، وان حرة /  
الوسيلة ٢٦ ، والعلامة الخلي / قواعد الأحكام ٣٠ .

( ٢ ) في ( ح ) مثل عن الفرق بين المكان والزمان

( ٣ ) انظر : القرافي / الفروق : ١ / ١٧٠ .

( ١ ) البقرة : ١٩٧ .

( ٥ ) سبلكر المصنف هذا البحث في قاعدة ١٧٨ .

( ٦ ) انظر : آخر العامل / رسائل الشیمة ١ / ٧١٥ ، باب ١

من أبواب تكبيرة الاحرام ، حديث ١٠ ، وح ٤ / ١٠٣ ، باب

١ من أبواب التسليم ، حديث ١١ ، ومن ار حاجة ١ / ١٠١ .

باب ٣ من كتاب الطهارة ، حديث ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

( ٧ ) انظر ان حجر الصلالي / تلخيص الخبر ٣ / ٥٦ ،

حديث : ١٢٧٧ .

فيهم قسم من ذوات عكس طبيعتهم ومن الجمع منحصرون في الأشهر ،  
فلا يوجد في غيره .

١ . ردت لذات فأحمد من قوته عنه سلام - أما هذه  
الذات - ( من عس ، من أتى عليه من غير أهلها ) ( ١ ) ،  
صمير في ( من راجع إلى الوعد ، وهو لمدأ ، وفي ( من )  
راجع إلى أهل الوعد ، والعدر - موجب لأهل هذه الجهات ،  
أي لإحرام أهل هذه الجهات - بحيث انحصرت المواقف في أهل هذه  
الجهات ، ومن أتى عليها من غير أهلها ، ولا يجب تحصار إحرام  
أهل هذه ( ٢ ) الجهات في المواقف ، فصية لله هذه

، أحب لمدأ ( ٣ ) بأن الإحرام من الزمان يقتضي إلى طول  
التكليف ، فلا يأمن التكليف من الوقوع في محظورات الإحرام ، بخلاف  
المكن وأن معناه - يكفي يسوع الاحرام بعده ، للضرورة ، فكذا  
يسوع قبله للضرورة ، أو النذر ، بخلاف الزماني فإن الاحرام لا يسوع  
بعده للممكن ، لا للضرورة ، ولا لعدم .

### قائمة ( ١ )

قد سبق الفرق بين تلك الصفة ، تلك الاستماع ( ٥ ) ، فالتكاح من

( ١ ) نصر - صحيح البخاري ١ ، ٢٦٦ ، باب المواقف من  
كتاب جمع

( ٢ ) رده من ( ١ )

( ٣ ) من المرواني المرواني ١ ، ١٧٠ ، ١٧

( ٤ ) في ح - رده

( ٥ ) راجع : ١ / ٣٤٨ - ٣٥٠ ، قائمة : ١٣٠ .

باب تملك الانتفاع إذا نسب إلى الزوجة ، دائماً كان أو مؤجلاً ،  
إذا نسب إلى الأمة فهو من باب تملك قطعة

فانقسم الأول - لا يجوز فيه تملكه لغيره ، بخلاف الثاني ، إلا  
أن الثاني إنما ملكت المنفعة فيه تبعاً للمع

ومما يشبه تملك الانتفاع الوكالة بغير عوض ، فليس للموكل  
تمليك انتفاعه ، بوكيل لغيره ، أما لو كانه بعوض ، فهو في معنى  
الإجارة ، فيكون مالكاً له ، وله نقلها في موضع يسهل النقل ،  
كالوكالة في بيع أو شراء شهراً مثلاً ، بخلاف الوكالة في بيع سلعة  
معينة ، أو في تزويج امرأة معينة .

والقراض ، والمزارعة ، والمساواة ، من صيل تملك الانتفاع بالنسبة  
إلى المالك أما العامل ، فالخدمة الخارجة بملكها ملك عين ، لا ملك (١)  
منفعة (٢) .

## فروع

لو قال : وقفت هذا حل العلوية ليسكووا فيه . فالظاهر أنه ليس  
لهم الإجارة ، لأنه تملك الانتفاع لا المنفعة ، بخلاف ما إذا أطلق .  
ولو شككنا في تناول اللفظ للمنفعة ، لم ندخل ، إلا بفريضة حادثة  
أو حالية .

أما السكى . والعمرى . فلا نسب بينهما ، لك المنفعة بل الانتفاع ،  
فليس أنه أن يسكن غيره . بخلاف الوصية بالمنفعة ، كما لو أوصى له

(١) زيادة من ( ح ) .

(٢) انظر في هذه المسألة القرني المحرق ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

تسعة ثلثين وأربعين من أن يسكن سائر ، وهو تملك الإشباع  
أصله ، ويعبر أن يسكن المسكن معه من حركته ، عاده به ، قصده  
للعرف ، وأن يدخل اليه صبيها وحدها بصلحه  
وكذا الكلام في بيوتهم من ، ويربط دعا يستعمل فيها وفقت  
له ، فلا يجوز استعمالها في غيره ، من حرب ، أو إشباع متاع ، ولا  
مع قصر ، من ، أو ما حرب بعدة به ، وكذا لا يستعمل قصر  
فصله في غيره ، لا فيه في العطاء ( ١ ) مثلاً ، لأنها لم توضع  
لملك من ولا تسعة ، بل للإشباع من الوجه مخصوص ( ٢ )

## قاعدة ١٦٧

إذن العام لا ينال مع الخاص :

لأن الله تعالى وهب العبد - لا - ، وهو قصر أمره اليهم ، عبيداً  
وإليه طأ ، وقد وجد من عدم جهنم في أموالهم لا يكون قادراً  
في روائ حقوقهم ، ولا أن يكون حراً لا على طريق المعاصرة  
في ذلك المأخوذ بالخاصة من غير حسن الحق مع عدم الظفر  
بغيره ، بل تلف فيه ، حو ، والأقرب انحصار : لأن إذن الشرع فيه  
عدم ، ولأنه من تصرف غير مالك فيه حق للمالك  
ومنه : أما كونه في خمسة ( ٣ ) ، مصدور عن الأكل وإن كان  
مأدناً به على الأقرب

( ١ ) في ( ج ) ولا فائدة .

( ٢ ) نظير هذه مبروخ في / مبروخ ١٨٨ - ١٨٩

( ٣ ) الخمسة : المجاعة .

ونقائل أن يكون ليس هذا لإذن د الله تعالى مطلقاً بل قد  
يعرض فتكون من باب له وصح بهرة . لأن ذلك جمع له  
بجميع ليس له إلا مع .

نعم - ذكر بعض العامة ( ١ ) هذه القاعدة مثلاً في الودعة والعارية  
أنه و وضع - دعه من مكان إلى غيره بصحة له ، أو انتزع  
العارية لصحة وتفرغ لم يصح - و سقط من شيء عنها  
فإنما هو - يصح ( ٢ ) ، لأن تصرف الإنسان في ماله هو كإ  
حائراً إلا أنه إذا عام ، وصاحب الودعة والعارية لم يأذن فيه بخلاف  
النقل والإنتفاع .

وهذان لا يبان عند : لأن المعتبر المرفوع ، ورد سقط من ماله  
تطريظه ضمن ، ( وإلا فلا ) ( ٣ ) .

## قاعدة [ ١٦٨ ]

المحرر على الصبي وسه لا يؤثر في الأسباب الفعلية ، كالاحتطاب  
ولإحشاش ، ( فيمكن أن بها ) ( ١ ) ، بخلاف لأسباب لقولية ،

( ١ ) هو القروي في / القروي ١ / ١٩٥ - ١٩٦

( ٢ ) الموقوف في نسخ التي اعتبرت عنها لم يصح ، وما  
أقناه مطابو لك في القروي ، وهو ما يقتضيه المعنى ، ذكر بعض  
مفتين عن القواعد : أنه رأى في نسخة مصححه إثبات للصبيان ، أي  
إسقاط ( لم ) فتكون مطابقة لما في القروي

( ٣ ) زيادة من ( ح ) و ( أ ) .

( ٤ ) في ( أ ) ، فيما كان بهي ، ( يظهر أن ما انتباه هو الصواب

كالبج وغيره ؛ لأن لأسباب الفعية موائد محضة خدناً ، بخلاف القولية ،  
فإنها من باب المكاساة والمضادة ، وحفلها قدصر عن ذلك .  
وعلى هذا لو وطئ السمية أمته ، وأحله ، صارت أم ولد ،  
ويكون وطؤه مباحاً وإن استغفب العتق ، ولو أعتقها حال العقد لم يصح ؛  
لأن الطبع وتخصيص المخرج يذهب إلى الوطء ، فلا يمنع خوفاً من نقص  
النس أو الدين ، فإذا أسح الوطء رأت عبه مبيحاً ، وهذا قبل ( )  
السب «معلي أقوى ؛ لعدمه من السب ، بخلاف القولي وقيل (٢) ؛  
بن القولي أقوى ؛ لأن مسدداً تنقضاً لا لفعل ، كما في العتق ، بخلاف  
الفعل .

### قاعده [ ١٦٩ ]

إذا اجتمع أمران أحدهما أحسن والآخر أهم قدم الأخص ؛  
كما لو وجد المصطر المحرم صديقاً ومبتة ، فإنه يأكل الصيد ؛ لأن  
تحريره خاص ، وتحريره عام .

ولو اضطر إلى النس حرراً أو محس ، احتمل أيضاً لنس الحرير ؛  
لأن تحريم الحرير خاص بالرجل ، والنس عام .

ومنهم من قال : (٣) لا يخص أولى بالإحتساب ، وأن الصيد احتص

(١) انظر لفة في / مرقى ١ / ٢٠٤ . ( نقله عن بعضهم ) .

(٢) انظر المصدر السب ١ / ٢٥ . ( نقله عن بعضهم ) .

(٣) نقل المصدر السب ١ / ٢٠٠ . ( نقله عن مالك ) .

والسهرطي الأشبه وسعد ١٦٠٩٦ . عن عم الأشبه وسظائر .

٩٠ ، وإن رجب / القواعد : ٢٦٥



١ - ثلث أعداد ١٢٤٠ هي عدد - حصرك وقد قلته من  
 خمس التي صارت ١٢٤٠ من ٢٠٠ ٢ - من هي الإضافة  
 من ١٢٤٠ أو ١٢٤٠ ، ١٢٤٠  
 ٣ - من ١٢٤٠ ٢ - هي ١٢٤٠ الإضافة أوت ، لأن فعلها  
 الس - ١٢٤٠ ، و ١٢٤٠ من ١٢٤٠ ، حتى تصم ١٢٤٠ أشه  
 فيء بالهبة .

١ - ١٢٤٠ ٢ - ١٢٤٠ أن الحد موصوفه بالشوة ، بل  
 كمي منه ١٢٤٠ من ١٢٤٠ وقد اشهر . ول العفل ١٢٤٠ ، فترت غاية  
 الحد ، وهو محتب الفاصل في الموضع (٥) ، وقد حد "مضهم (٦)  
 السكر بأنه احلال الكلام لمصوم وطهر السر المكتوم وفي المشهور  
 أن هذا حاصل فيها (٧) .

(١) من ١٢٤٠ ظهرت في أواخر المائة السادسة انظر : ابن الشيخ  
 حسن / يونس الفروق ، يونس الفروق ١ / ٢١٦  
 (٢) انظر : القراني / الفروق : ١ / ٢١٦ .  
 (٣) انظر : ١٢٤٠ في الفروق ٢ / ١١٨ . وان حصر  
 المبتني / الرواجز : ٢ / ١٥٠ .

(٤) الساب التوم ، وأصله الرابع ، ومنه قوله تعالى في سورة  
 ١١٨ ( ١ ) ( وجعلنا يومكم - نأ ) انظر الخوهرى / الصحاح  
 ١ / ٢٥٠ ، مادة ١٢٤٠ ( الطمعة عطفة ٢ - دار الكتب  
 قمرى بمصر ) .

(٥) من ١٢٤٠ ٢٤٨  
 (٦) هو شامي ، من الصومعي ، كتبه والبطائر ٢٣٨  
 (٧) أي في الحثيثة .



وقال بعضهم : لا بد من طهارة الثوب ، لصاحب النعم  
 يحدث له ثوب واحد ، وصاحب النعمة ، ثوبان ، خرج  
 وصاحب الدم ، حر بعد جبهه ، وصاحب عده ، بعده  
 بخلاف غير فاه لا يثقل الشهود ، وسعد من مكة وصاحب  
 وهذا من صحيح فلا في من فعل بل هو من مؤكده  
 ، أما النجاسة ، فلا - أنه يذهب عن دستر ، نفع ولا يذهب ،  
 فلا حرج في نجاسة ما روي ، وروى عنه حماد بن عمار ، كما هو  
 كتابه ١٢

وقال بعضهم : لا بد من طهارة الثوب ، لصاحب النعم  
 حدث له ثوب واحد ، وصاحب النعمة ، ثوبان ، خرج  
 وصاحب الدم ، حر بعد جبهه ، وصاحب عده ، بعده  
 بخلاف غير فاه لا يثقل الشهود ، وسعد من مكة وصاحب  
 وهذا من صحيح فلا في من فعل بل هو من مؤكده  
 ، أما النجاسة ، فلا - أنه يذهب عن دستر ، نفع ولا يذهب ،  
 فلا حرج في نجاسة ما روي ، وروى عنه حماد بن عمار ، كما هو  
 كتابه ١٢

## قاعدة [ ١٧١ ]

قد ركن ، " شك مد " في حكم شرعي ، وقد لا يكون ، فالأول ،  
 إما أن يكون حكم وجوباً ، أو حراماً .  
 فالوجوب : كـ " شك هل يظن " ، أم لا ؟ ومـ " شك في الصلاة  
 في وقتها " هل فعلها أم لا ؟ وكـ " شك في إخراج المراكاة " ، فانه  
 يجب الإخراج .

والثاني : كـ " شك في قضاء الصلاة " ، أم لا ؟ أو " شك في أحسن  
 واحد مناه أو - " ، فإن بعد ، من شك في -  
 ففي وجوب ، كـ " شك في " ، أو " وجوب فعل شكوت " ،

(١) انظر : القرائي / الفروق : ١ / ٢١٧

، ومفعلاً، تنعرب إلى مائة سجدة وعالي لا قطع لسانه (١) . ومن ثم رد بني صلاة ، ولم يعلّمه ، وقال : وجوب الخمس أو الثلاث ،   
 . بل بأن ما هو مردد في السنة ، فمقتطع بيده . بل هو حارم بمحصل صلب الوجوب ، وهو الشك .

وهذه مدفع قول من قال (٢) : بمصور سببة في النظر الأول الذي يجره وجوب مدفع ، بأن سوي مع شك . كما نوى في هذه الموضع ؛ لأن الشك عند غير حاصل ، للحرم بوجرد (٣) منه ، وجب منه . وإن كان لا يكون بأن جميع أقسام الشك صلب الإيجاب ؛ لأن من لا يبنى مفعلاً ، كرسك هل طاق أم لا ؟ وهل سوي في صلاة أم لا ؟

ونحن أن يقول : لا علم أن شك سبب في شيء مما ذكر ، أم شك في جهرة فاجوب سبب من الحدث شرط وجوب صلاة . ولأصل عدم فعله ، كمالك الصلاة وبركاته . وأما الحريم ، فسنه أن حرام الحرام وح . ولا ييم إلا حشائرها وكذا يقول (٤) في صلاة المسببة فلا يكون شك سبباً في وجوب شيء مما ذكر . وأما نظر المصنف للوجوب فليس له قلبه أصل يرجع إليه ، ليكون مبدأ في سنة وائمة على طريقة الردد (٥)

---

(١) انظر : القرافي / الفروق : ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) قاله بعد علمه . انظر القرافي / الفروق : ١ / ٢٢٥ .

(٣) ج ١ ، ص ١٠٠ ، ح ١٠٠ .

(٤) انظر : القرافي / الفروق : ١ / ٢٢٦ .

(٥) في ( أ ) القول

(٦) في ( ح ) التردد .



## فائدة .

١. حتى ما بعد العشاء مطهرة ، ثم أحدث ، وصلاها بمطهره ،  
ثم ذكر إحلالاً بعصر من إحدى الطهرتين ، احتمال وجوب الخمس  
بعد الطهارة ، وجوب صبح ومغرب وعشاء . فطلق في الأولى  
من الطهر وحصر ، وفي الثانية من العصر فصلاً ومن العشاء أداءاً ،  
إذ كان الوقت اقتراباً وإلا كان الجميع قضاءً  
فهو منها من الوضوء الذي كلف به الآن وحلى الصلوات الخمس  
أو الأربع ، ثم ذكر أنه صلاتها بعد وضوء مستأنف ، على الأولى ،  
ليس عليه إلا إعادة العشاء لا غير . لأن الإحلال إن كان من طهارته  
الأولى ، فهو الآن متطهر ، وقد صلى طهارة صحيحة ما فاتته وورادة ،  
وإن كان من طهارته الثانية فلم يضره هذا تكرار ، ووجب عليه صلاة  
العشاء . وأما عن الثاني ، فاحتمل هذا أيضاً . ويحتمل أن يعيد ما عدا  
«صبح (٢)» ، به . إذ كانت طهارته الأولى سدة ، وحب عليه الصلاة  
بينة جازمة ، وهنا وقع التردد (٣) .

## قاعده [ ١٧٣ ]

الكاليف الشرعية والنسبة إلى قبول الشرط وتنطبق هي الشرط  
أربعة :

- (١) في ( ح ) قاعدة وقد تضمنت هذه القواعد تحت عنوان  
قاعده ، رقم ٢٩ في ١ / ٥٩ .
- (٢) في ( م ) زيادة : والمقرب .
- (٣) ذكر هذه القواعد القرآني في الفروق ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨

الأول ما لا يعمل شرطاً ولا تعديلاً ، كالإيمان بالله ورسوله  
وبالأئمة عليهم السلام ، ووجوب الواجبات لقطعة ، وتحريم المحرمات  
القطعية

الثاني ما يعمل شرطاً ، معتمد على الشرط ، كالاعتق ، وله عمل  
الشرط في العتق المجر ، مثل أنت حر وعليك كذا ؛ ويقبل المعلق  
في صورتين المدبر ، والتدبير .

الثالث ما يعمل الشرط ولا يقبل التعديل ، كالبيع ، والصنع ،  
والإجارة ، والزهر ؛ لأن الاستقار يعتمد الرضا ولا ربح إلا مع  
الجزم ، ولا حزم مع التعديل لأنه يعرضه عدم الحصول ولو قدر  
علم حصوله ، كالمق على الوصف ، لأن اللاعب محسب الشرط ، دون  
أنواعه وأفراده ، فاعبر بمعنى العام دون خصوصيات لأفراد

الرابع ما يقبل التعديل ولا يعمل الشرط ، كالصلاة ، والصوم  
والمدبر واليمين ، فلا يجوز أصلي على أن يركب سجدة ، أو أن  
لا احتياط إن عرض لي شك .

والإعتكاف من قبيل التعديل للشرط واليمين ، أما المعلق ،  
فما دبر وشهد ، وأما الشرط ، فكان ينبغي أن له الرجوع متى  
شاء ، أو متى عرض عارض (١) .

### قاعدة [ ١٧٣ ]

إرتفاع أو مع لا ريب في المصلحة . وقد يقال في صحح عقد حد  
التحالف ، هل الفسخ من أصله أو من حبه ؟ ويرتب على ذلك  
النماء .

(١) تقدم ذكر هذه المسألة بصورة أوسع في ٦٦/١ - ٦٦ ، بحسب رقم ٣٥.

[illegible]

وأجيب عن ذلك بأن ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن  
 يجوز للمرأة أن تترك الصلاة في حال الحيض أو النفاس  
 هو قول غير صحيح بل هو قول مخالف لما ذهب إليه  
 جمهور الفقهاء من أن الصلاة واجبة على المرأة  
 في كل وقت من أوقات اليوم ما لم تكن في حال  
 الحيض أو النفاس أو في حال عجزها عن الصلاة  
 بسبب مرض أو غيره من الأسباب.

و.ع. ع. بأنه من باب مصدر لوجود المعلوم ، ( فالأصل  
ع. م. م. م. أي بمصدر حكم ع. م. م. ( ٥ ) ، كما قلناه ( ٦ )  
م. م. م. ( ٧ ) ، بأنه لو صح أن ( ٨ ) م. م. م. لآثر  
١. أن يذهب السؤال أحد أبناء م. م. م. لقراي /  
م. م. م. : ٢ / ٢٧ .

۲. آورد لا شکا، واجب هم، یعنی تا وقتی که اظهار نفس  
المصلح السابق،

(٣) أحاط به تقريري عن المصدر الذي  
(٤) من قبل بأن سه ، صدها ، أثر ، وهو المشهور لدى المالكية .  
من هذه أنظر بعض بعضه ، البور .  
(٥) وبإدائه عن ( م )

(٧) عند الشك أو عدم بطلان في بعض المصادر السابقة

نية [يطلق] في تقديم من لأمر يصاحبه ، من أن عمره ، من أن  
 قصير هذا في تقدير لغة . لا . وكان يقدم منه صحة .  
 [يطلق] لأعمال التقيحة كقول : لا دليل على عدم حريم .  
 فيما ذكرتم فالخصم . ولا في

قال بعض أئمة (١) : هذا صحيح . أحده دمه

والجواب أن في واقع بين الأمر في شيء . والله ، والله ،  
 بعد ، لأن الصلاة والصوم مثلاً . لا بعد في حريم .  
 لا عند الإيجاب المأمور . والله . كما هي شرط في .  
 شرط في أحده . فإذا وقع الأمر على ، أو غيره .  
 ما ينافي . أي : الواقع في تلك الحال وما بعد .  
 فيطلق في بعده ، وأصل ما قلناه : ( باعتبار شرط ) كل منها .  
 يصاحبه . شرط معينة . قصير ما مضى . وإن كان واقعاً ، في تقدير غير  
 واقع أو يقول : يطلق ما مضى . كما يطلق أحدث الصلاة .  
 والإفطار الصوم .

فيل (٢) : ولا يجوز باب من أبواب الدعوة من بعد

### قاعدة [ ١٧٤ ]

(ومم أن مطلقاً الأحكام هي) (٥)

(١) هو القرائي في / الفروق : ٢ / ٢٨ .

(٢) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : ويته .

(٣) في ( ك ) : باسقاط .

(٤) قوله امر في : ١ / ٦ / ٢٠ / ٢٩ .

(٥) تقدم في : ١ / ٦ / ٢٠ / ٢٩ .

في قاعدة : ٣٠ / ٢٠ / ٢٣ .

مقاصد الدماء . وهي اختصاصه للمصالح والمفاسد في أفعالها  
 ووسائلها ، وهي الطرق لمقاصدها وحكمها في الأحكام الخمسة  
 حكم للمفاسد ، تنبאות في الوسائل بحسب المقاصد ، فالوسيلة إلى  
 الأكل ، أكل وسائلها ، وفي أكلها مفاسد ، أقبح الوسائل .  
 وقد مدح الله تعالى عن الوسائل : كما مدح على المفاسد . قال تعالى  
 ( دأبوا بها - لا تصبهم طمأ ولا تصب ولا محضنة ) ( ١ )  
 الآية . فأنهم على ذلك وإن لم يكن فصدفهم الله ( ٢ ) ، لأنه إنما  
 حصل بسبب التوصل إلى الجهاد ، الذي هو وسيلة إلى إخراج الدين ،  
 الذي هو وسيلة إلى رضوان الرب تعالى ( ٣ )

ثم الوسائل على ثلاثة أقسام :

[ الأول ] قسم احتتمت لامة على منه ، كحصر الآثار في  
 طريق ( ٤ ) لمسلمين ، وطرح لمعائر ، لأنه وسيلة إلى حررهم الحرام .  
 وكذا إلقاء السم في مياههم ، وسب الأصنام وما في معناه عند من  
 يعلم أنه سب الله تعالى أو أحداً من أوليائه ، كما قال الله تعالى  
 ( ولا تصوموا من يدعون من دون الله فيسوا الله عدواً بغير علم ) ( ٥ ) .  
 ومنه بيع العرب ليعمل حرراً ، والخشب ليعمل صنماً  
 ، الثاني : ما جمعت الأمة على هدم منه ، كالجمع من عرس

( ١ ) سورة التوبة ١٢٠

( ٢ ) زيادة من ( ح ) و ( م ) .

( ٣ ) نظر القرني / المروق ٢ ، ٢٢ ، و من عبد السلام

قواعد الاحكام ١ ، ١٢٤ - ١٢٥

( ٤ ) في ( ح ) و ( م ) طريق .

( ٥ ) الانعام : ١٠٨ .



العب ، حشية ، عصاره حرأ ، ومن على السيف ، حشية فتل مؤمن به .  
 ( الثالث ) : ما فيه خلاف ، كبيع اللعب على من يعمله حرأ ،  
 والخشب على من يعمله صمأ ، وكالبيع بشرط الإفراص والبطرة ،  
 أو بيع السلعة على علامه لحجر الزائد ، وشراء ما بعه تسيئة عند  
 حصول الأجل بنقصة من الثمن ، أو قبضه ، كما إذا دفعه ثوباً بمائة إلى  
 سنة ، ثم اشتراه . . . حالاً بمحس ، فإنه في معنى عروض على خمسين  
 في الحالت بمائة إلى سنة .

والحق به بعض العامة ( ١ ) مسائل كثيرة جداً تنبع الألف ، وبسموها ،  
 ( سدة الدوائع ) :

منها : تصدق الصاع ما تلف في أيديهم : سداً لدعوتهم التلف ،  
 أو الإشتاء . سدت تعبرها بامس . محظون عليه  
 ومنها : منع القضاء ، العلم : سداً لسلط بعض قصاة السوء حل  
 قضاء باطل .

وكذلك نصحى حامل الطعام

## فائدة ( ٢ )

كل ما كان وسيلة شيء فبعدد ذلك الشيء عدت الوسيلة  
 وبشكل : بمرور المحرم ( ٣ ) الموصى حل رأسه ( ٤ ) ، وبوقوف  
 ( ) هو مالك بن انس ، امام المذهب المالكي . انظر : القرافي /

الفروق : ٢ / ٣٢ .

( ٢ ) في ( أ ) : قاعدة ، وفي ( م ) : فرائد .

( ٣ ) أي المحرم الذي لا ضرر به

( ٤ ) انظر : القرافي / الفروق ١ / ٢٣ / ٣٣ .

... مني في يومه كقول

جاءت ربه حم - زو به العجبه العظم ١ إذا أمرتكم بأمر فأتوا به

في كل من سوسن به حرمة وسنة غير حرام ، كدفع المال  
إلى - ب تكلف ، ادفع المال في شئ تكلف ، عند العجز عن  
به ، سبه ، أو في وث أخرى ، سسر ، ون انتدعهم بذلك المال  
حرام ، ولكن ما يمكن مقصوداً ، لم يكن الدفع حراماً  
المدحمة يكونه وسنة في مقصده ، رخصه مدعيه وسره ،  
في رخصه عن المدحمة سمي في غير تلك مقصده

و ثبت مصححي أسبب برخصه محرم : للاجماع على حوار  
شبهه له من مصححي إذ عدم الماء . وكذلك العطر إذ أصر به  
الصوم . و التعمد في الصلاة إذ عجز عن القيام ( ٢ ) : لأن الأسباب  
ها غير معصية بل هي محرم من الماء ، أو العبادة ، والعجز ليس  
معصية ، فالمعصية هنا مقاربة للسبب لا السبب

ون قد وافق هذا الكلام أن يعاصي سفره يباح له الميتة ،  
لأن سب أكله خوفه على نفسه ، لا سفره ، فالمعصية مقارئة لسب  
المرغوة ، لا أنها هي السب (٣) .

فت لا يص فيه للأصحاب ، وهذا متجه ، وإلا لرم أن

(١) جميع المعاري ٤ / ٢٥٨ ، كتاب الاعتصام ، الكتاب

والله

(٢) مطر القرائي . المرقى ٢ / ٣٣ - ٣٤ .

(٣) أو دقراي هذا الاشكال سمع من الفقهاء بطريق الفروق

7 8

لا يباح للعاصي ما ذكرناه ، وهو باطل

### قاعدة [ ١٧٥ ]

النجاسة . ما حرم استعماله في الصلاة والأغذية ، للاستعداد ،  
أو للتوصل إلى القرار (١) .

فبالاستعداد نخرج السموم (٢) ، والأغذية الممرضة (٣) .  
وبالتوصل إلى القرار ، ليدخل الخمر والعصير ، فانهما غير  
مستفدين ، ولكن الحكم سبحانه يريد إبعاداً عن النفس ؛ لأنها  
مطلوبة بالقرار صها ، وبالنجاسة إرداء القرار . وحينئذ يبقى ذكر الأعدية  
مستدركاً ، إلا أن تذكر لزادة البيان ، وليها موضوع (٤) التحريم ،  
من في الصلاة تنبهاً على الطواف وعلى دخول المسجد ، وفي الأغذية  
تنبهاً على الأثربة .

وبقائها الطاهر ، وهو ما أبيع ملاسته في الصلاة احتياطاً .  
فحينئذ يرجع النجاسة إلى التحريم ، ومرجع الطهارة إلى الإباحة ،  
وهما حكمان شرعيان .

والحق : أن عين النجاسة والطاهر (٥) لبا حكماً ، وإما هما متعلق

(١) انظر القرامي / الفروق ٣ / ٣٥ .

(٢) في (أ) زيادة الفتنة ، وهي غير موجودة في الفروق  
٣ / ٣٥ .

(٣) في (ج) زيادة الصلاة ، وهي غير موجودة كذلك في الفروق  
٣ / ٣٥ .

(٤) في (ك) موضع

(٥) في (م) و (ح) : الطهارة .

الحكم . ( من حيث ) ( ١ ) يشمل المكلف موضوع الحكم هو  
عمل المكلف في النجس ولطاهر .

وراء قين "الحاجة" : معنى قائم بالحكم بموجب احتياجه في الصلاة ،  
والدول ، لعينه

وهو نافية على أن الجسم من حيث هو جسم لا يكون نجساً ، وإلا  
لعمت المحنة الأحكام ، بل لمعنى فتم له . من قداسة ، أو إحصاء  
عن الحرام

وقوله ( عيبه ) : حرراً من أعيان المعصية ، فإنه يجب  
احتياجه في الصلاة ، لكن لا لعينه بل باعتدائه على حق الغير بها .  
عطف ( الدول ) تحقياً للحاجة ( ٢ ) ، لأن أدنى أن يقول ،  
أكثر محرمات صلاة حرمت فيها ، كالإسلام ، وأحدث ، والفعل  
الكثير ، والإستدراج ، فلا من الحد غير مطردة إلا أن هذه لا تدخل ( ٣ )  
في الدول أكلاً وشراً ، وذكرها أيضاً ( ٤ ) لبيان محل إيجاب  
الإحسان .

### قاعدة [ ١٧٦ ]

حدث هو : "صلاة المرنيع بالطهارة  
والمطهر [ أيضاً ] على وجه السب الموجب لأوصوه ( ٥ )

( ١ ) في ( أ ) و ( م ) : بحسب .

( ٢ ) في ( أ ) : للحاجة .

( ٣ ) في ( ك ) و ( ح ) و ( م ) : لا تحرم .

( ٤ ) في ( ح ) : ما

( ٥ ) انظر : المقراني / الفروق ٣٥ / ٢ .

و مراد بقولهم (١) - سوي رفع الحدث ، هو المعنى الأول : لأن الثاني واقع ، والواقع لا يرتفع ، وأدفع وإن كان واقعاً ، إلا أن المصنوع بالرفع (٢) - مع استمراره ، كان فقد الكاح برفع استمرار مع الوطء في الأجنبية ( وهذا بين ) (٣) قوة قول من قال برفع التيمم بحدث (٤) : لأن الملع متعلق بالملف ، وقد امتدح الصلاة بـتيمم احداً ، وحدث برفع من الصلاة هدأ . وقوله عليه السلام لحسان (٥) : لما تيمم وصلي بالناس ( أصليت بأصحابك وأنت حب ؟ ) (٦) لاستعلام فقهاء : كما قال معاذ ( ثم نعمكم ؟ ) (٧) .

(١) أي بقول العلماء ، كما ذكره القرافي في الفروق : ٢ / ٢٥ .

(٢) في ( أ ) و ( ح ) زيادة : منه .

(٣) في ( ح ) : وبهذا بين .

(٤) انظر العلامة الخليلي / منتهى المطالب ١ / ١٥٦ ، ومختلف

الشبهة ١ / ٥٥ ( نقل عن السيد المرتضى ) والقرافي / الفروق

٢ / ٣٥ ، ١١٦

(٥) روي في عدة من كتب الحديث أن هذا القول صدر منه

عليه الصلاة والسلام لعمر بن العاص في غزوة ذات السلاسل . وذكر

أبو داود ورواية أخرى أنه صدر منه ( من ) هذا القول لحسان بن

عطية . انظر من أبي داود ٨١ / ، وسيهقي / السنن الكبرى :

١ / ٢٢٥ ، والساعاتي / المصنف الرندي في ترويض مسد أحمد ٢ / ١٩١ ،

حديث : ١٦ .

(٦) أورد هذا نص القرافي في / الفروق ٢ / ١١٦ .

(٧) انظر القرافي / الفروق ٢ / ١٦ وروي أن النبي (ص)

قال لمعاذ بن حسن حين بعثه إلى اليمن ( كيف نقضي ؟ ) قال -

وأما وجوب استعمال الماء عند تمسكه به ، فلأن القائل بأنه يرفع الحدث  
( بغيره به كما بغيره بطريان الحدث ) ( ١ ) :

## قاعدة (٣) [ ١٧٧ ]

حكم الحدث منطلق بالكلية ؛ لأن الحدث هو المنع الشرعي ، فلا  
يتعلق إلا بالكلية فالقول بأنه يتعلق بالأعضاء ( ٣ ) ، بعد  
وتظهر الفلانة في عدم الحكم بارتجاع الحدث عن العضو بعينه  
وحده ؛ إذ المصغر لا ينافي به مجموع ، ولا رب أن المصغر من الصلاة  
أي ما بقي لمعة من الأعضاء . فعل هذا لا يجوز له أن المصغر  
المصغر المفصول قبل تمام العمل والمسح  
لأن قلت ما تقول في وضوء الحب للنوم ، فإنه قد رفع الحدث  
بالنسبة إلى النوم ( ٤ ) ؟

= (القصي بكتاب الله ..) . انظر : مسد أحمد : ٥ / ٢٢٦ ، ١١٤  
والبيهقي / السنن الكبرى : ١٠ / ١١٤ .

( ١ ) في ( ك ) . حبه ، كما بغيره بطريان حدث . وما انتباه  
مطابق لما في الفروق الذي اعتمد عليه المصنف من ما يبدو في هذه  
القاعدة . انظر : ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، منه .

( ٢ ) في ( ح ) و ( م ) : فائدة .

( ٣ ) منه القراني في / الفروق ٢ / ١١٥ - ١١٦ ، إلى بعضهم ،  
ولم يذكر القائل .

( ٤ ) هذا إشكال أورده القرني في / الفروق ٢ / ١١٥ ، لبعضهم ،  
ولم يذكر القائل .

قلت : هذا ليس مما يحس فيه ، إذ لا يقول رفع الحدث عن أعضاء الوصوه من دون باقي البدن ، ولا رفعها حقيقة ، وإنما هو تعدد محس . أو لو توقع للنوم عن الوجه الأكل بصل هذه الأعضاء . والظاهر أن تعقب ربيع أو بول لا ينقضه ، إذ (١) لم يجعل رافياً للحدث الأصغر ، فيقال فيه : أين معا وضوء لا ينقضه الحدث (٢) ؟

### قاعدة [ ١٧٨ ]

يحس المحصر المتدأ في حصره ، بكرة كان أو معرفة (٣) : إذ الخبر لا يجوز أن يكون أحص ، بل (٤) مساوياً أو أهم ، والمساوي محصر في مساويه ، والأحصى محصر في الأعم

وإن قلت : قد فرقوا بين (ريد عالم) وبين (ريد العالم) فسمعوا الثاني للمحصر دون (٥) الأول ، فكيف يتوجه الإطلاق ؟

قلت : المحصر الذي أنشأه حل الإطلاق هو حصر يقتضي بغير القيض ، والذي يعمده عن السكره هو المحصر الذي ينتمي معه (٦) النفس والصد والمخالف ، لأن قول : (ريد عالم) ، يقتضي حصر

(١) في (ك) : إذا . وفي (م) : إن .

(٢) فيقول هذا وضوء - كما يقول القرافي - ثمراً على الطلقة .

المروق . ١١١ / ٢ .

(٣) انظر هذه القاعدة في / المروق ، شراري ، ٤٧ - ٤١ / ٢ .

(٤) في (ح) زيادة : لابد وأن يكون

(٥) في (ح) و (أ) و (م) لا .

(٦) في (ك) و (أ) و (م) مع

(ريد) في مفهوم (علم) لا يخرج عنه أي نقيضه ، إلا أن (عاماً) مطلق في العلم ، فهو في قوة موحدة حركية في وقت واحد ، انقيضه مائلة كلية دائمة ، أي لا يكون ريد عاماً في زمان واحد ، ولا حال ، ولا انتقال ؛ وهذا المفهوم ينتهي بقولنا (ريد عام في وقت) ؛ بخلاف ما إذا كان آخر مع هو ، فإنه ينتهي كل من حدته (١) .  
ويتفرع عليه أحكام .

١ - قوله عليه السلام ( بحريتها التكبير ) (٢) ، فإنه يقتضي تحصر دخولها في حرمة الصلاة ، التكبير ، دون نقيضه الذي هو عدم التكبير ، وصحة الذي هو الغزل (٣) واللعب والنوم ، وخلافه الذي هو الخشوع والتمطيط ، فلو فعل أحد هذه لم تنحره الصلاة ومنها قوله عليه السلام ( وتحليلها التسليم ) (٤) ، يقتضي تحصر الغزل في التسليم ، دون نقيضه الذي هو عدمه ، ودون صفة وهي أصداد التكبير . ودون خلافه الذي هو الحدث وغير ذلك والمراد بالمثل هنا ، ما كان مباحاً آخر الصلاة ، لمخرج مائر من طلات الصلاة ، وليس تسلم إذا وقع في أثناءها وكما اقتضى العصر في سكر ، أقصى تحصر في الصيغة اليهودية .

(١) انظر في هذا / الفرداني / العروقي . ٤٢ / ٢  
(٢) انظر . المحرر العجلي / وسائل الشريعة ٤ / ١٧١٥ ، ص ١  
من أبواب تكبيرة الاحرام ، حديث ٠ ، وحسن ان حاجة ١٠٦١ / ١ ، ص ٣ من كتاب الطهارة . حديث ٢٧٥ ، ٢٧٦  
(٣) في (ك) و (أ) هـ . وه الشاه مطابق لما في العروقي .  
٤٣ / ٢ .

(٤) انظر نفس المصنفين السابقين



وهي ( لله أكبر ) لأن ( اللام ) فيه للمهد ، والمعهود من فعل  
الذي صلى الله عليه وآله ذلك ، فلا ينفك معناه ، ولا تعريف الخبر ،  
ولا تسميته ، ولا نزعته إلا مع المعج  
وكذا الكلام في التسليم .

وم . قول لبي صلى الله عليه وآله وسلم . ( ذكاة الحيين ذكاة  
أمه ) ( ١ ) ، فتعني حصر ذكاته في ذكاة أمه ، فلا يحتاج إلى ذكاة  
أخرى

لأنه لحد محرم ؛ لأن ذكاة الأم مري لأعضاء المحصورة ،  
وهو لم يحصل لها ، فكيف يفتني أن يكون حين ذكاة الحيين  
من ذكاة أمه ؟ ( ٢ ) .

مقول : مائة المصدر مخالف ( ٣ ) - سد الأفعال ، فيكفي من  
أدى مائة ، ويكون ذلك حقيقه لعوية ، كقوله تعالى : ( والله حل  
الناس حج البيت ) ( ٤ ) ، وكقول : صوم رمضان ، ويحتج أن يقال :  
حج البيت ، أو صام رمضان ، فاعلم . وكذا يحتج : ذكيت الحيين ،  
هنا ، ويجوز : ذكاة الجنين .

هذا فهم روه ، نزهة ، ومن روه بالنصب ( ٥ ) ، والتقدير :

---

( ١ ) انظر : من أبي داود ٩٣ / ٢ ، باب ذكاة الحيين ، ومن  
الترمذي ٢ / ٤ ، باب ٢ من كتاب الأطعمة ، حديث ١٨٧٦ .  
( ٢ ) هذا الإشكال أورده للقراي لبعضهم ، وقد أحاب به نحو  
ما أورده المصنف انظر الفروق ٤٥ / ٢ .

( ٣ ) في ( ح ) خلاف

( ٤ ) آل عمران : ٩٧ .

( ٥ ) من القراي في الفروق ٤٦ / ٢ ( هذا الحديث روى )

في ذكاة أمه ، أي داخله في ذكاة أمه ، وحذف حرف الجر ، وانقص  
عن أنه مفعول ، كقولنا : دخلت اندار

وقب الموجب لذكائه (١) : التقدير . أن يلحق ذكاة مثل ذكاة  
أمه ، فحذف المضاف مع بقية الكلام ، وأقيم المضاف إليه مقامه ،  
فمنصب .

ولا يحى ما فيه من التمسك ، وعدم موافقته لروايه الزمعي .

قاعدة (١٧٩)

لا يتعلق الأمر ، والسهي ، والدعاء ، والإباحة ، والشرط ، والجزاء ،  
والوعد ، والوعيد ، والرجي ، والنهي ، إلا بمستقبل ( ٣ ) ، فتي  
وقع تشبيه بين لفظي دعاء ، أو أمر ، أو هي ، أو واحد مع الآخر ،  
فإنما يقع في مستقبل .

وعلى هذا حَرَّجَ بعضهم (٤) الخواص من السؤال المشهور في قوله  
صلى الله عليه وآله : ( فقولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت

«ارفع في الزكاة الثابتة ، وما لم يصب ، فمكس المالكة والشاعبة برواية  
الرفع على استثناء الجنبين هي الزكاة ، ونعكس الحنفية رواية الصب  
على احتياجه الزكاة ، وأنه لا وكل بزيادة أمه )  
(١) وهم الحنفية .

(٢) في (ح) : فائدة .

(٣) انظر هذه القاعدة في / الفروق : ٢ / ٤٨ - ٤٩ .

(١) هو عر الدين من عهد السلام الفقيه الشافعي . انظر القرائ /

الفروق : ٧ / ٤٨

على إبراهيم ، ، وردت على محمد وآل محمد كرامة على إبراهيم ( ١ ) ،  
وفي رواية ( ٢ ) كما حبيب على إبراهيم وآل إبراهيم ( ٣ ) ، بأن  
الله يعتمد كونه المشبه به ، أي في ، حبه الشيء ، أو مساوياً ، ، بصلاته  
هذا الشيء ، أو العطف ، أو سحبة ( ٤ ) ، أي هي من آثار رحمته  
والرحمة ، ، فيستدعي أن يكون عطفه إبراهيم ، أو الشيء عنه ، فوق  
الشيء على محمد صلى الله عليه وآله ، أو مساوياً له ( ٥ ) . وليس كذلك ،  
وإلا لكان أفضل منه ( ٦ ) ، والله مع جلالة ( ٦ ) فإن دعاه ،  
بتعلق بالفضل ، ولما صلى الله عليه وآله كان الواقع قبل هذا الدعاء  
أنه أفضل من إبراهيم ، وهذا الدعاء نصبت فيه رده عن هذا الفضل  
مساوياً لصلاته عن . هم ، فهو ، ، في رده ، إلا أن  
الأصل محفوظ حتى من مع رده رده

وأحب أيضاً ( ٧ ) بأن الله به مجموع المركب من الصلاة

( ١ ) انظر السعي الهندي كثر هناك ١٠ ، ١٢٥ ، حديث

٢١٩١ .

( ٢ ) انظر المصدر السابق ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، حديث

٢١٨٩ ، ٢١٩٣ ، و من ٢١٤ ، ٢٥ ، حديث ٤٠٠٢ ، ٤٠٠٩

( ٣ ) في ( ك ) و ( م ) : أو المنحة .

( ٤ ) رده من ( أ )

( ٥ ) في ( أ ) و ( م ) رده ، أو مساوياً .

( ٦ ) من هذا يبدأ الجواب عن سؤال المشهور

( ٧ ) أحاط به الشيخ عز الدين بن عبد السلام انظر القرني ،

للفروق ٢ / ٤٩ ، لاحظ في الفرق وفي حاشية من الشاهد عنه

أكثر ما يأتي من الأحوة

على إبراهيم وآله ، ومعظم الأنبياء هم آل إبراهيم ، واشبه الصلاة على نبيآ وآله ، فإذا قيل آله ( بأن إبراهيم ) (١) رجحت الصلاة عليهم على صلاة على آله ، فيكون العاقل من الصلاة على آل إبراهيم لمحمد ، ( فيريد به على إبراهيم ) (٢) .

ويشكل بأن ظاهر اللفظ تشبيه الصلاة ( على محمد ) (٣) ، الصلاة على إبراهيم ، وتشبه الصلاة على آله ، بالصلاة على آل إبراهيم ، تطبيقاً بين المسميين (٤) والآيين ، فكل تشبه على حدته ، فلا يؤخذ من أحدهما للآخر .

وأحب : بأن التشبيه إنما هو في صلاة الله على آل محمد وصلاة على إبراهيم وآله ، فقوله : ( اللهم صل على محمد ) على هذا منقطع عن التشبيه .

وفي هذين الحواشي عصم لآل محمد صلى الله عليه وآله ؛ وقد قام الدليل على أصالة علي عليه السلام على ( خلق من ) (٥) الأنبياء (٦) .

(١) في ( ك ) و ( ح ) و ( م ) : تألم

(٢) في ( ح ) : فريد به على آل إبراهيم . وما انتهى مطابق لما في الفروق ٤٩ / ٢ .

(٣) في ( ح ) : عليه .

(٤) في ( ح ) : اثنين .

(٥) في ( م ) : كل .

(٦) انظر . فخر المحققين / أجوبة المسائل المسألة ورقة ٥/ب .

( مخطوط خمس مجموع برقم ١١٠٧ ، مكتبة السيد الحكيم العامة بالنجف ) ، والمحقق الحلي / كبر العال ٦ / ١٥٢ ، حديث .

٢٥١٦ ، و ص ١٥٩ ، حديث ٢٨٦٥ ، ٢٨٦٦

وهو واحد من الآل ، فيكون السؤال عند الإمامية باقياً بجماله .  
وأجب أيضاً : بأنه تشبيه ( لأصل الصلاة بالصلاة ) ( ١ ) ،  
لا التكية بالتكية ، كما في قوله تعالى ( كتب عليكم الصيام كما كتب  
على الذين من قبلكم ) ( ٢ ) فالمراد في أصله ، لا في قدره  
ووقته ( ٣ ) .

وبشكل . بأن ( الكتاب ) للتشبيه ، وهو صفة مصدر محذوف ،  
أي : صلاة مماثلة للصلاة على إبراهيم ، وطاهر أن هذا يقتضي المساواة ؛  
إد الثلثان : هما المتساويان في الوجوه الممكنة .

وأجب أيضاً . بأن الصلاة بهذا اللفظ جارية في كل صلاة ، على  
لسان كل مصل ، إلى إتياء التكليف ، ليكون الحاصل لمحمد بالسة  
إلى مجموع الصلوات أصعافاً مصاعفة .

وبشكل . بأن التشبيه واقع في كل صلاة تذكر في حال كونها  
واحدة . فالإشكال قائم .

وقد يجاب . بأن المطلوب كل مصلر المساواة لإبراهيم في الصلاة ،  
فكل سهم طاب صلاة مساوية للصلاة على إبراهيم ، وإذا اجتمعت  
هذه المطلوبات ، كانت رائدة على الصلاة على إبراهيم

قلت . كل هذا ساء على أن صلاتنا عليه صلى الله عليه وآله  
تفيدة زيادة في رفع الدرجة ، ومزيد الثواب ، وقد أذكر هذا حاشية

( ١ ) في ( أ ) : للأصل بالأصل .

( ٢ ) البقرة ١٨٣ .

( ٣ ) انظر ان الشاط / حاشيته على المروق ، بهامش القروى :



جاءه عند العمل ، ويرام كبر مسأله عن حمل ، هو الذي يشهد صلاته فيه وهذا واضح

### قاعدة ( ١٨٠ )

يظهر من كلام المرتضى (١) رحمه الله ، أن قبول للعدة وإجرائه غير متلازمين ، ووجد الإجماع من دون القول ، دون العكس وهو قول بعض العامة (٢) . لأن المجري ما وقع على سوجه الأمور به شرعاً ، وبه يخرج عن لعمدة ، برأ الدنف ، ويسمى فاعله مطباً والقبول ما يترتب عليه الثواب .  
والذي يدل على انشكاكه منه :

[ ١ ] سؤال ابراهيم وإسماعيل عليهما السلام القبل (٣) ، مع أنها لا يعملان إلا فعلاً صحيحاً محزناً (٤) .

وفي نظر : لأن السؤال قد يكون للرفع ، كما سلف (٥) ، وكالذي بعده ( ربنا واحملنا مسلمين لك ) (٦) وقد كانا مسلمين

---

(١) انظر : الانصار ١٧ ( طبعة السيف المحفزة )

(٢) انظر القرائي / المروق ٢١ / ٥١

(٣) هو إشارة الى قوله تعالى في سورة البقرة ١٢٧ : ( وإذا رفع ابراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم )

(٤) انظر القرائي / المروق ٢ / ٥٢

(٥) أي سؤال ابراهيم ، إسماعيل لقبيل .

(٦) البقرة : ١٢٨ .

[ ٢ ] وفوقه نرى نقول من أحدهم ، ثم ينقل من الآخر ( ١ )  
مع أبيه ، فأقول : لا ، عنه ، صحيح مثل ما علم صحة ( ٢ ) .  
وبه ظر ، ( ٣ ) ، عنده ، الإجماع ، علم القول ، لأنه  
مادة

( ٣ ) ، فقول مني حتى تقع عليه وآله ( أ ) من أسم وأحسن  
في ( ٣ ) ، إسلامه ، مرة يتم ، منه في عاهده وإسلام ( ٤ ) ، شرط  
في بحر ، ب عن في إسلامه ، ( ٥ ) ، هو القوي ( ٥ ) .  
وبه بعد ، إذ علم أن الإجماع هو العمل لأوامر عن  
شرطها ، ( ٦ ) ، كذا ، ( ٧ ) ، تدعى مودعها ، ونحن نقول ،  
( ٨ ) ، رواه حتى تقع عليه وآله ، ب من صلاة ، هذا  
صحتها ، وثمة ، ( ٩ ) ، ( ١٠ ) ، ( ١١ ) ، كما في الثوب الحق ، صرحت  
بها ، ( ١٢ ) ، مع أبي بحر ، هذا القوي ، ( ١٣ ) ، من  
بعد ، هذه ، المادة ، من الصيغة ( ١٤ )

#### ( ١ ) الثالثة ٢٧ .

( ٢ ) ، نظر من ، سهل في مروي ٢ / ٥  
( ٣ ) ، ناده من ( أ ) ، وهي ، مطبقة ، في المروي ٢ / ٥٢  
( ٤ ) ، أوردته ، مروي في / مروي ٢ / ٥٢ ، نقلاً عن صحيح  
مسند ، لم أعثر في صحيح ، سم على هذا النص في مصادره ، ولعله  
موجود ، من أكثر ، منهم ، وجدت روايت كصومه ، الطر  
١ / ١١١ ، ب ٥٣ ، من أبواب الأيمان ، حدث ١٨٩ ، ١٩٠ ،  
٥ ، نظر البري المروي ٢ / ٥٢  
( ٦ ) ، أوردته ، القراني في / الفروق : ٢ / ٥٣ .  
( ٧ ) ، نقل عنه ، مروي في ، من ، من ، إلى عدم الإجماع ، انظر =



وقد ظهر زيادة دهر أن نحو وث مع مستحقاق ثوب بكه  
 وقصر ، ثم حدث مصدر و بهر فظهر ، ثم المصروف فكأنه  
 من ح مارة عن مصدر ثواب ، كيف وقد حصل ، فظهر ، وهي  
 مقبوضة بثوب مع زيادة دهر ، فظهر ، ثم المصروف فظهر  
 المجرئة : لاشتغالها على نوع من الخلل .

[ ٥ ] ولأن من مصدر على زيادة صوت لأشعر . فلو كان  
 القوم هو الإحمر ، ثم حصل ، فظهر ، ثم المصروف فظهر  
 شرت ، والأرك و مخرج مخرج ، وهذه مأثور عن بعض  
 وهذه دهر ، لأن السهل فظهر ، وزيادة الصوت ، أي زيادة لأزمة  
 أعني ثوب أو على سبيل الإبطاع و الله تعالى

[ ٦ ] وقوله تعالى ( ثم يعمل الله من المنقب ) (٢) فظاهره  
 أن غير الذي لا يقل الله (٣) منه مع أن عادته مجرئة بالإحمر (٤)  
 وفيه إحد لأن بعض مصدرين أو من من يؤمن (٥) لأن  
 الإنسان هو يعوى ، فإن الله تعالى (٦) أمرهم كمنه التحوي (٦)

بعض المصدر السابق

(١) انظر القراءات ، القروى ٢ / ٥٣

(٢) المائدة ٢٧ .

(٣) زيادة من (ك) .

(٤) انظر القراءات ، القروى ٢ / ٥٦

(٥) انظر تفسير الطبري ٦ / ١٩٦ (طبعة الثانية) ، منه

الى حمدة من أهل التأويل . منهم النضجك .

(٦) النج ٢٦

صليماً ، لكن مر د من المعنى في ذلك (١) العمل ، بحيث لا يكون ذلك العمل على غير اسموى ، كما يحكى عن الشيخ أبي جعفر مؤمن الطائ (٥) أنه مر ومعه بعض رؤساء جماعة في سوق السكولة على دالغ رمان ، فأخذ حامى به رمانى احتلاماً ، ثم مر على سائل فدفع إليه واحدة ، ثم اتعب في أبي جعفر فكان عمداً سبباً ، وحسباً عشر حبات ، فرج حامى حبات قبل له أعطت . (إنما يتقبل الله من المتقين ) (٢) .

### قاعدة [ ١٨٩ ]

العمل بوسيلة بالآداء والمصداق بحسب الوقت المحدود ، ولا يوصف . . لا وقت له محدود

لمعرفة الآداء : إتيان العمل في وقته المحدود له شرعاً .

(١) في ( ح ) : الآية .

(٥) هو كما أن علي بن النعمان ، الكوفي ، المصري ، الملقب مؤمن الطائ . . . أصحاح الاء . صدق عليه السلام ، وبنق أيضاً بالأحوال . كان ثقة ، مكافئاً ، حادوا ، حاصر الطوائ ، به مظاهرات مع أبي جعفر النعمان . ثبت وله عدة مصنفات ، منها كتاب الأمانة ، وكتاب الأدب للمصنف . عملي / حتى الألف ٣ / ٢ ، والأخير / أعيان الشيعة : ١٦ / ١٦٢ .

(٢) لم أذكر على هذه الحكمة ، ولكن ذوي ما شهها عن الإمام صدق عليه السلام به أحد عملائهم انظر شرح عملي / وسائل الشيعة ٦ ، ٣٢٧ ، ١٦ . أ ب الصدقة حديث ٦

والفداء بأنه . الإيفاء حاج وقته المحدود له شرعاً (١) .  
وأورد أن الواجبات المبرورة كالخسة ، والحج ، ورد المعصوب ،  
ورقاد العرق ، والأمدات الشرعية ، والوديعة والصدقة إذا طلست ،  
فإن الشرع حد لها زماناً للوقوع ، فأوله زمان التكليف ، وآخره الفراغ  
منها بحسبها ، في طولها وقصرها ، فيصدق عليها الحدود شرعاً ، مع  
انتهاء لأداء ونقصه عما في وقت ونقصه وكذلك مقتضى الطلب ،  
إذا جعلنا الأمر للفرد (٢) .

والجواب : يمنع تحديد هذا ، لأن لمرد بالحدود مدصره  
للشارع وقتاً مخصوصاً للمادة بحسب مصلحة الدخلة عليه ، لا يتقدم  
ولا يتأخر ، ولا يزيد ولا ينقص . وما ذكر ، المصلحة به راحة  
إلى الأمور أو إلى الظواهر ، لا بحسب الوقت ، وهو قابل للتقدم  
وللتأخر ، والزيادة والنقصان ، فإن الحصة تابعة لوقوع المنكر ، أو ترك  
المأمور ، في أي وقت اتفق ، ورد هذا بقصر وبطول . وتكليف  
الحج يتبع الاستطاعة ، وحصول الرفقة .

فإن قلت : يلزم أن يكون استبراء رمضان لقائت في سنة أموات  
موصوفاً بالأداء : لأن الله تعالى قد جعل له وقتاً موسماً محدوداً  
بالرمضان الثاني .

قلت : لما كان يصدق عليه أنه عمل في غير وقته المحدود في الحجة ،  
كان قضاءه ، والتحديد بالنسبة أمر اقتضاء لأمر الثاني بالقضاء ، لا  
على معنى أنه بعد السنة يخرج وقته ، بل بمعنى وجوب المبادرة فيها ،  
وإلا فوقته بحسب إحزاء الممر ، وهذا هو معنى غير المحدود

(١) أورد هذين تصريحين القاي في / الفرق : ٢ / ٥٦ .

(٢) ذكر هذا لإيراد تقراري في الفرق : ٢ / ٥٦ .

## قاعدة (١) [١٩٨٣]

نقصاء يطلق على معان خمسة (٢) :

أول : بمعنى العمل والإسناد به ، ومعه قوله تعالى : ( ٣ ) ورد  
فصل الصلاة ( ٣ ) ، ( ٤ ) فصيهم مناسكك ( ١ )  
الثاني : المعنى السابق ( ٥ ) .  
ثالث : سبب ترك ما يقين وفاته ، به ، والشروع به ، كالإعكاف .  
رابع : مؤخر : كصحيح إذ أنه ، فإنه يطلق على أي شيء  
قضاء ، وإن لم ينو به القضاء .

ج : يقع منه ما يخص لأوضاع المعنوية به ، كما قال  
عن تركه كمن مع الإمام فقضي ركعتين بعد تسليم وتوحيلا  
هو المعنى الأول أمكن ، ولكن إنما ينال معنى أنه في النصيحة  
نقصاء آخر صلاة أو - بحث يأتي في ركعتين لأحد من  
ث : واحد : مؤخر ( ٦ ) ، قبل وضع الشئ به أن يكون ظهر من  
أحد - وكما يقال في سجدة ، والتشهود يقضى به التأسيس  
ومن - كمن يقصده - عطف - المصطلح عنه في أنه يفعل بعد

(١) في (ج) و (أ) : قاعدة

٢ ذكر هذه معاني الألفاظ في ٥٨ ٢

(٣) الجملة : ١٠ .

١ الف : ٢٠

٥ ، أن من الألف : في هذه ، به عمل من

٦ بعد - بعد - من الألف : ١٤٦ / ٥ ، ب ١٧  
من أبواب الحاجة ، حديث .

خروج أبواب ظهور ربه فوجد في بعض النسخ وهو  
 أن من جاء على رأسه لا يرى له شيء من جسده ، بل يرى  
 ربه مدبباً للشيء الذي ، ويحضره من فوقه من فوقه  
 مقصود (١)

## قائمة

لا يجمع لأد ، وإليه فهو ، من أن أحسن الصلاة في  
 آخر يوم من يوم الحور الذي (أعده ، قائم عهده (٢) ، محمد  
 على الحليط وكذا ما ، من أن أول الوقت حور الله ،  
 وآخره عفو الله (٣) .  
 وإن سلم فتنتع الإثم .

## قاعدة [ ١٨٣ ]

- ١- منهم بعضهم (٤) : أن حب الله أكبر من الإحسان ، وإلى الكل  
 (٥) : فانه الشاقي في أحد قوله ، مصدر صيغة نظر لبوي  
 المجموع ٤ / ٥٣ .  
 (٦) : نظر الحار العامل / ورأى لشيء ، ٢ / ٨٩ ، ب ٢  
 من أبواب المواقيت ، حديث ٣ ، ١٩٠ ، ب ١٨ من  
 أبواب المواقيت ، حديث : ١٩ ، ٢٢ .  
 (٧) : نظر مصدر استبان ٣ / ٩٠ ، ب ٣ من أبواب  
 المواقيت ، حديث : ١٩ .  
 (٨) : هو لفراف في ١٩٠ ، ب ٢٧

الذي يقال فيه أنه واجب فيه ، أو به ، أو عليه ، أو عنده ،  
أو منه ، أو عنه ، أو مثله ، أو إليه .

وذلك لأن خطاب الشرع قد يتعلق بعملي ، وقد يتعلق بكملي ،  
وهو القدر المشترك بين أفراد الجنس دون خصوصية الأفراد والمتعلق  
بالعملي ، كالأمر ، الشهادتين ، والتوجه إلى الكعبة .

فالواجب الكلي مطلقاً ، هو المخير .

والواجب فيه ، هو الموسع .

والواجب به ينقسم إلى سبب الوجوب ، وآلة العمل مثال  
الأول مطلق الروا من وجوب الظهور في أي ، م كان ، ومطلق  
الإسلاف من وجوب الصيام . ومطلق ملك المصداق من  
لوجوب الزكاة ، إذ لا خصوصية للذهب والفضة - مثلاً - في ذلك ،  
فالمصوب مبدأ إنما هو المطلق الذي هو قدر مشترك بين المصوب  
ومثال الآلة مطلق الماء في الوضوء والعمل . . ومطلق التراب  
في تنعيم . ومطلق السار في السر والجدار في الرمي . . والرقبة  
في العنق .

وهذا يحتاج من مع لطفه ، وهي أن يقال المدعى : أن الوضوء من  
هذا الإباء واجب ؛ لأن الوضوء واجب الإجماع ، ولا يجب من غيره الإجماع ،  
فيجب منه ، وإلا لا تنفي الوجوب أو عاقل السر بهذا الثوب واجب في  
الصلاة ، لأن السر في الصلاة واجب بالإجماع إلى آخره (١) .  
والجواب قولكم إن (١) الوضوء واجب بالإجماع مسلم ،

(١) أورد هذه المعالجة انقر في واجبها مما ذكره المصنف .

انظر : الفروق : ٧٨ / ٢ .

(٢) زيادة من ( ح )

ولكنه واجب مطلق ، وهو قدر المشترك بين هذا وبين غيره ، فإذا انتفى الواجب عن غير ذلك الإله ، لا يجمع ، لا يجمع ذلك الإله بالواجب ، بل ينعى بقدر المشترك بين هذا الإله وغيره ، والمخصوصيات ساقطة من البين .

وإذا كان الواجب عليه عرض الكفرية ، فإنه واجب على مطلق المكلفين .

ومثال الواجب عليه دون الخول في تركه ، وعدم عصى في صلاة ، من الواجب سلب عدم عصى غيره من الواجب ، وكذا عدم الصلاة ، من الواجب سلب عدم الصلاة ، وكذا الكفرية عدم المدح ، إذا كان الواجب الأكل فقط وليس عدم المدح ، وعدم العصى كإحدى من عصى الواجب المدح ، كما ظهر ، فإن الواجب هو الظاهر ، والواجب هو عدم عصى ، وإذا كان الواجب منه المحض المدح منه الرد ، عاصياً ، أو ( لا ، أو ردأ ) ، أو مدأ ، في اللهجة أو كثره .

ومثال الواجب منه ، هو حسن المولى في حرشه ، وإذا كان ، أو أنه ، وحقه كانت ، رأي مدح كان ، ومثال الواجب منه ، مثل مثله ، مثل مدح ، وحره ، بمدح ( مثال ، ٢ ) ، حب به ، كالتل في الصوم ، والمدح حسن المدح ، ورجوع التل في أي مدح ، وكالتل في المدح ، وحره ، وحره ، أو سماع لأذن ، لا مدح ، وكالتل في المدح .

فهذه أمثلة ، كالتل في مدح الواجب مدح ، أي ، أو حسن

( ١ ) في ( ح ) زيادة : أو يقرأ .

( ٢ ) زيادة من ( ح )

كل واحد منها بخصوصية (١) .

### قاعدة (١) [١٨٤]

النحير في تحت ب غير (٣) شهوة . وغير لإدمان من «معدة»  
وإسمره في وائل في الأسر . ومن الفعل والنصب . والقصص مجازاً ،  
بحر أصبح للمعدة . وكذا في حرمت . والأقرب أن تعبر شهر  
بهم من من هذا الفعل . وكذا بحر إدراء لسه أو . به إذا كانت  
متحدة ، مع أن طاهر الأحبار أنه تحت الشهوة (٤) . وكذا بحر  
المكثف (٥) في الحقائق ونبات الثوب ، في موضع يمكن لإخراج  
وقد مع بحر من لمحات والمستحبات (٦)

### قاعدة [١٨٥]

أن تحت أصل من السد عالياً (٧) . لاختصاصه بمصنعه والدة .

(١) انظر ما ذكره انصف من الأمثلة وبصوره أوسع في /

الفروق : ٢ / ٦٧ - ٨٢ .

(٢) في ( ح ) : قاعدة .

(٣) في ( ح ) و ( م ) : زيادة : محض .

(٤) انظر بحر العامل / وسائل الشريعة ٢ ٥٤٧ . باب ٨

من أبواب الخبيص ، حديث : ٣ .

(٥) أي المكثف . ركاه

(٦) انظر فرياديه في عدة في الفروق ٣ ١٦ - ١٩

(٧) انصف هذه الفعدة في الفروق ٢ ١٢٢ - ١٣١





## قاعدة ١٨٦.

أثبت أن ثوب في الكثرة ومعه ربع العنق في إرباده  
و مع ١٠) أن اسمه أصغر وكيف المؤدي في الثوب ومداره ،  
مكلا عظمت عظم .

وهو كيف دنت في ص . نصف قسم

أول ٢١) أن من مديون وثوب أحدهم أكثر ، ككثيرة  
إلحرام مع في سكراته ، وكديح أهدي والأصحية والصديق .  
وكالصلاة في مسجد أحدهم أكثر حصة وعرفها والعد واحد .  
كسجده ، الأثر مع سجده بصلاته ، وكفي الدافعة مع ركعتي  
الطريضة ... وهو أكثر .

أي أن من مديون وأقل مدي ، أكثر ثوباً ، كصبيح الزهره  
مع الصلاة مع أحدهم من المديون ، وكالصلوات بدأ في الحصر  
والله ، مع ، في الحصر من الذي صلى لله عليه وآله . ( من  
مع ، مع في مدي لأولى مئة حصة ، ومن قتلها في الثانية  
وهو مديون حصة ) (٣)

(١) انظر هذه القاعدة في / الفروق : ٢ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : أحدهما .

(٣) أرده يروي في المديون ٢ ٣٣ وفي صحيح مسلم  
عن في دود ( الصرة ) إلى مائة حصة ، وفي الثانية دون ذلك  
وفي ثالثة دون ذلك . غير يقدر بصلوة الآية والثالثة . وفي  
أخرى عدم التقدير في جميع النسخات . وفي ثالثة أنه في أول  
مديون مديون حصة . وهو صحيح . ١٧٥٨ : باب ٣٨ =



هذه نسخة من كتابي في تاريخ مصر ، وحفظها في المخطوطات

وَأُنْمِدْ

أبى عنى من هذه الأند

مسلم شريف و قد وجدته في

(١) م ق ر ج ه و ز ح ط س ع ف ك د ت ث ج ش ل ن ي ا ب ت

(۱) (۲) (۳) (۴) (۵)

وحيوانه ، و قصبه اقمشه على حمار ديك ، و لاط ، و ان كان حمره

أول منه .

( الثاني ) : من هذه الأسماء مرثية على حسام مجموع لشهر ، أو

بکمی صوفی شوی. مه ، آر لا ینزب اصلاً ؟

رجوعه ان "عدم رتبه‌ها على مجموع الشهر" ما تذكره في حد

حيام الدهر .

(١) في (ح) : قاعدة .

(٢) النظر القرائي المصروف ١٨٩ / ٢ ورواه مسلم باللفظ :

( من صام رمضان ثم أتبعه سبأ من شوال كان كصيام الدهر )

صحیح مسلم ۲ / ۸۷۲ ، باب ۲۹ من کذب الصیام ، حدیث ۲۰۱

(٣) ذكر المراسي في المروى ٢ / ١٨٩ . ١٩٤ ، حمدة من

### هذه المباحث .

(1) الفقرة : ١٨٥ .

(۵) نظر لمفی ہدی کر نعل ۱ ۳۰۱ : حدث

1709

ويحتمل عدم الترتيب لـ (أ) لأنه بعد مصوم وهو حرف  
فيها افعال .

(ثالث) ثم قال : ست ولا تم ذكره ؟

جوابه : للحري على دعه بكتابه في هي عيب البني عل  
لـ (م) كونه افعالي ، وعشر آراء ، وكهوه ، (ب) سمع لا  
نوماً ، (٢) بعد حوه ، (ب) راء ولا عشر ، ٣

(الرابع) ثم قال : من شوا ؟ ومن له مرة من عهده من

الشهور ؟

جوابه : عنه راء بالحرف ، عشر له عددان مود بمصر

فيكون دونه على القوم أشهر من عدته بعد مده

(الخامس) هو من بعد العدد مع فصل ، أم لا ؟ ونحو حره

من العهد هل يأتي بها ، أولاً ؟

جوابه : أن لأصل مصدر ، أر بي ، (١) العهد بلا فصل (٢) ،

لما فله ، ولم أحرف فالتحريك بعد الاستصحاب ، شوا ، سقط

(السادس) : لم يخص العدد بست دون غيرها ؟

(١) في قوله من في سورة الفة ٢٣١ ، ومن يدعون

منكم ولديون أرواحاً يربصون ، راء من أربعة أشهر وعشر ، (٢) بصر

القراني / الفروق : ٢ / ١٩٠ .

(٢) طه : ١٤

(٣) طه : ١٠٣

(٤) في (ج) و (د) ، أن يكون بعد

(٥) خلافاً لما جاء ، من لأصل منه بعد أحرفه ، ثلاثاظون

أزمان فلهن بمصر ، حدها ، الله في الفروق ٢ : ١٩





[٢] وحق العبد ، وهو ما تمكن من إسقاطه ، وإلا فكل حبة العبد فهو حق لله عز وجل ، كأداء نذر ، ورد العصب ووديعة .  
 [٣] وحقوق العبد ، وأصعب فيه حبات العبد ، كالتزكاة ، والصدقة ، والكف ، وسد باب ، والصحيح ، وسدا ، ولأوقاف ، والوصايا .

١١ - ربح حق لله عز وجل ، وسوء ، والعدا ، كاللذان  
 ، صلاة مشيئة على الجميع ، فحق الله ، كاليه والأدكار ، والسكف  
 من كلاله ، باب وحق العبد وآء عليهم سلامه وهو الصلاة  
 حبه ، وشهادة رسول الله صلى الله عليه وآء والمرسالة ، ولحم  
 ردة وحق ككاف ، وهو دعوة بده ، ولحم (١) ، الهداية .  
 ولي عيوب وعبره حور بده له ولهم حشره ولي السلام بدهم  
 عامه بعد السلام على بني وعندهم ومن ثم ورد ( صلاة عريضة  
 أفضل من مئتين حجة ) (٢) ، ولي حشر آخر ( ألف حجة ) (٣) ،  
 وحشر بني من لله عليه وآء ( واحشروا أن حشر أئمة الصلاة  
 رده حبه (١) والخاصة (٥) ، وما في الأدب والإمامة من ( حشر

#### (١) أي الصاد .

(٢) انظر البحر الحاشي وسائل شعبة ٣ ٢٦ - ٢٧ ، باب  
 ١٠ من أبواب أعداد المراتب ، حديث ٩ ، ٤  
 (٣) انظر المصدر السابق ٣ ٢٧ ، باب ١٠ من أبواب أعداد  
 المراتب ، حديث : ٨ .

(٤) انظر من من حجه ١ / ١٠١ ، باب ٤ من أبواب  
 الطهارة ، حديث : ٢٧٧ ؛

(٥) انظر بحري مستدرک وسائل : ١٧٥ / ١ ، باب ١٠ -



من غير العمل ( صريح في ذلك

وقد ثبت بعد ما نسبنا في فصله سبع الأشعة ، وأما في  
حاشية له عليه وآله ، ومن أمثلة لأمر الأول ٢ فثبت إيمان  
بذلك بين ثم رد ١ - وهو في متنه من ثم رد ١  
قال صحيح ١١٠ - ومن حيث كونه من حيث صحيح أفصل  
من حجة ١١٠ ، فمضاه عن ١١٠ ، وكذا ما فيها أفصل  
من حجة ١١٠ ، وأما رد ٢ - فثبت من أفصل الصلاة التي لا كثير  
تعمل عن ١٣ - وهو على وجهه في متنه ، فثبت في دليل له  
قلت ، أما الإيمان ، فمضاه عن ١١٠ ، وأما الصلاة ، ولا كلام  
فيه ، وهذا هو ما عدهم السلام ( مقرر ) الله في الله شيء بعد  
المعرفة أفضل من الصلاة ( ٤ ) .

وأما الحج ، فثبت من صلاة أو حجة واجبة المندوب ،  
أو من دمض له في الصلاة وبين المستحق في الحج ، مع قطع النظر  
عن المفضل به في الحج أو رده أو أن أو صحيح في رده عن  
هذه الملة

= من أبواب وجوب الصلاة ، حديث : ١٣ .

( ١ ) انظر صحيح مسلم ١ / ٨٨ ، باب ٣٦ من أبواب الإيمان ،

حديث : ١٣٥

( ٢ ) هذا الاشكال أورده ابن عبد السلام في فوائده ١ / ٦٥

( ٣ ) زيادة من ( أ ) و ( م ) .

( ٤ ) انظر بعض الروايات في / وسائل الشيعة ٣ / ٢٥ ، باب

١٠ من أبواب أعداد الفرائض ، حديث ١٠ ، ومستدرك الوسائل

١ / ٦٤ ، باب ١ من أبواب وجوب الصلاة ، حديث ١

وَأَمَّا الصَّلَاةُ الْمُدَوَّنَةُ ، فَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَرَادُ أَنَّ الْوَاحِدَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجِّ ، إِنْ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الْقَرِصَةُ  
وَأَمَّا حَدِيثُ ( حَرَّمَ أَعْمَالَكُمْ لِلصَّلَاةِ ) فَيُمْكِنُ حمله عَلَى الْمَعْنَى ،  
وَهِيَ الْفَرَائِصُ وَبِقِيَّةِ الْأَدَانِ وَالْإِمَامَةِ ، لِاحْتِنَاصِهِ . أَوْ يَقُولُ :  
أَوْ حَرَّمَ رَمَانَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي الصَّلَاةِ الْمُدَوَّنَةِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهَا .  
أَوْ تَخَلَّفَ عَنِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ ، كَمَا يُقَالُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَأَلَّهُ ( مَثَلٌ . أَيِ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ رِ الْوَالِدِينَ ) ( ١ )  
و ( مَثَلٌ أَيِ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا ) ( ٢ )  
و ( مَثَلٌ أَيْ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ حَجٌّ مَرُودٌ ) ( ٣ )  
لِيُخْتَصَرَ بِمَا يَتَّبِقُ بِالسَّائِلِ مِنَ الْأَعْمَالِ ، فَيَكُونُ لِدَاكِ السَّائِلِ وَالذَّانِ  
مُتَّحِدَانِ إِلَى رَأْيِهِ ، وَلِإِجَابَةِ الصَّلَاةِ يَكُونُ حَاجِرًا عَنْ السَّائِلِ وَالْجَاهِدِ ،  
وَالْمُحَابَةِ بِالْجَاهِدِ ( ٤ ) فِي الْحَرِّ انْسَاقٌ يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ . كَذَا ذَكَرَهُ  
بَعْضُ حُلَمَاءِ الْعَامَةِ ( ٥ ) . دَعَا لِمُتَنَاقِصِ بَيْنِ الْأَحْوَالِ .

- 
- ( ١ ) انظر ١ من عهد السلام / قواعد الأحكام ١٠ / ٦٥ .  
( ٢ ) انظر بعض المصنفين السابق ، ومُسَدَّدٌ أَحَدٌ : ٦ / ٢٧٥ ،  
٢١٠ ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٨٩ ، بَابُ ١٦ مِنْ أَبْوَابِ الْإِيمَانِ ،  
حَدِيثٌ : ١٢٧ ( بِإِخْتِلَافٍ بَسِيطٍ ) .  
( ٣ ) انظر : من عهد السلام / قواعد الأحكام ١٠ / ٦٥ .  
( ٤ ) فِي ( ك ) : بِالْحَجِّ ، وَالصَّوَابُ مَا الْبَنَاءُ لِمُعَايَنَتِهِ لِمَا فِي قَوَاعِدِ  
ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .  
( ٥ ) هُوَ عَمْرٍو الدِّينِيُّ مِنْ عَهْدِ السَّلَامِ . انظر قواعد الأحكام .  
١ / ٦٥ - ٦٦ .

## قاعدة [ ١٨٩ ]

ملزم الأصحاب أن مكة شرفها الله تعالى (أشرف بقاع وأفضلها) (١)  
وهو مذهب أكثر الجمهور ، وحالف فيه بعضهم (٢)  
لما (٣) . وجوب الحج والعمرة إليها ، وتعظيم ثوب الحاج والمعتمر ،  
قال لبي صلى الله عليه وآله ( من حج هذا بيت فم يرفث وم  
يلقى حرج من ذنبه كيوم ولدته أمه ) (٤) وقال ( حج المروء  
ليس له جراه إلا الجنة ) (٥) . وقال أهل البيت عليهم السلام

- (١) لي ( ح ) و ( أ ) و ( م ) . أفضل القاع  
(٢) ذهب مالك ومجاعة من أصحابه إلى تفصيل المدة حل مكة .  
انظر . ابن عبد السلام / قواعد الأحكام ١ / ٤٥ ، وابن حري /  
قوانين الأحكام الشرعية ١٦٢ ، وابن نوري / شرح صحيح الترمذي ١  
١٣ / ٢٧١ وما بعدها ، والفراي / نفروق ٢ / ٢٢٨  
(٣) أورد أغلب ما ذكره المصنف من الأدلة الفرائي / نفروق  
٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، وابن عبد السلام / قواعد الأحكام : ٤٥ / ١ - ٤٨ .  
(٤) انظر صحيح البخاري ١ / ٣١٢ ، باب قوله تعالى :  
( فلا رمت . . ) من كتاب الحج ، وصحيح مسلم : ٢ / ٩٨٣ - ٩٨٤ ،  
باب ٧٩ من كتاب الحج ، حديث ٤٤٨ ( باختلاف بسيط في  
اللفظ ) .  
(٥) انظر صحيح مسلم . ٢ / ٩٨٣ ، باب ٧٩ من كتاب الحج ،  
حديث ٤٣٧ ، وصحيح البخاري : ١ / ٣٠٥ ، باب العمرة من  
كتاب الحج .

( من أرد ديب وآخروه فيؤثم همد البيت ) ( ١ ) وانه كان الملك  
 درس ، فأمره صيده ورعيته بقصد إحداهما حتماً ، ووعدهم على ذلك  
 حراماً عظيماً ، فصنع كل واحد من ربه تلك الدار ثم عده من الأخرى  
 ولا حصص كفة الشريعة به بل ألا كان والإسلام ، وذلك يدل على  
 لإحترامه والعظيم وحديث الرحمة المائدة : مقرر للفظائيل والخصائص  
 ر . طور ( ٢ ) ولأن الله جعلها حراماً آمراً في الأهلية والإسلام  
 وأن هذا الإسلام هو ، ومورد رسول الله صلى الله عليه وآله وموارد  
 أمر المؤمنين هذه السلام ( وأعطاهم صحابة رسول الله عليهم ) ( ٣ )  
 به . وكمه شدة ، وحج ذلك . - يعني له . وأقام الذي  
 صلى الله عليه وآله بها ثلاث عشرة سنة وسبعة عشر . وبأن التعظيم  
 والإحترام تختص بها الكعبة فوق غيرها ولو حارب استغفار في الصلاة

---

( ١ ) هذا الحديث لرسول الله ( ص ) رواه عنه أمير المؤمنين علي  
 سلام الطبراني / مسندك بوسائل ٢ / ٨ ، باب ٢٤  
 . باب وحروب الحج ، حديث ١٢ . ورواه صدوق مرسل  
 عن أبي ( ص ) طبراني من لا يحضره الفقيه ٢ / ١٤٦ ،  
 حديث : ٦١٤ .

طبراني ، الكندي / الكافي ٤ ، ٢٤٠ ، باب فصل الطار إلى  
 الكعبة ، حديث ٢ ، والفتي الهندي / كبر المعاني ٦ / ٢٢٩ ،  
 حديث : ١٢٥٤ .

( ٣ ) زيادة من ( ك ) و ( أ ) .

وموضع العبادة . و [ تحريم ] استسار (١) والإحرف عما  
 عند (٢) التبر ولا يعارض باستقبال بيت المقدس ، لأنه كان مدة قليلة  
 وانقطع ، والناسخ لا بد وأن يكون أكثر مصلحة من المسوخ غداً  
 ولكونها لا تدخس إلا بالاحرام وتحريم حرمة صيداً وشجر أو حياء ،  
 ومن دخله كان آمناً . وبأنه موداً لإبراهيم وإسماعيل وبأنه يحجبها في  
 كل سنة سبعمائة ألف فإن أعزروا نعيم من ثلاثمائة ألف ودأن الله حرمة  
 يوم خلق السموات والأرض ، والمدينة لم تحرم إلا في زمان نبي صلى  
 الله عليه وآله وتحريم دخول مشرك الم ، لعونه تعالى ( ١ ) ولا  
 يقرى المسجد المحرم بعد عهده ( ٢ ) ، ويتأكد بفصل بأنه  
 تعالى عمره ( بالمسجد الحرام ) فحفظها كلها مسجداً . ولأن البيت  
 الحرام أول بيت وضع للناس - ولوصفه بالبركة والمجدى ( ٤ ) ونقوله  
 عليه السلام ( مكة حرم لله وحرم رسول الله الصلاة فيه بمائة ألف  
 وسدسهم فيها بمائة ألف ) ( ٥ ) وروي ( بمائة آلاف ) ( ٦ ) :

(١) في ( ك ) والاستدبار بها .

(٢) في ( أ ) و ( م ) وقت

(٣) التوبة : ٢٨ .

(٤) قال تعالى في سورة آل عمران ، آية ٩٦ . ( إن أول بيت  
 وضع للناس للذي ببكة - ركاً وحدي للعالين ) .

(٥) رواه حبلاد في لانس من الصادق عليه السلام . انظر :

الكشي / الكافي ٤٠ / ٥٨٦ . حديث ١ .

(٦) انظر التوري . مستدرك الوسائل . ٢ / ١٩١ ، باب ١٢

من أبواب المزار ، حديث : ١٨ .

وختج الآخرون ( لأن المدينة أفضل بأن المدينة موضع ) (١)  
استقرار الدن ، ومهاجرة سيد المرسلين . وظهر دعوة الإيمان ، وده  
دهن ميد الأولى والآخري . وكمل الدن ووضع القين ، والمنقول  
من سنة النبي صلى الله عليه وآله أثبت المنقولات وإقامة أعظم  
الصحة بها ، وموت حاجة مهم ومن الائمة فيها وما روي أن النبي  
صلى الله عليه وآله قال ( المدينة خير ) (٢) من مكة . (٣) ولكن  
نبي صلى الله عليه وآله دعا لها بمثل ما دعا إبراهيم لمكة . ولقوله  
صلى الله عليه وآله ( اللهم إني أعرجوني من أحب النجى إلى  
سكني في أحب القاع إليك ) (٤) . والأحب إلى الله حر وجعل  
أفضل ، والأبناء مستجاب الدعوة ولقوله عليه السلام ( لا يصر  
على لأائها وشديها أحد إلا كنت له شفعاً أو شهيداً إلى يوم القيامة ) (٥) .  
ولقوله عليه السلام : ( إن الإيمان ليأر إلى المدينة كما يأر الخية إلى  
حجرها ) (٦) أي تأوي وقوله عليه السلام : ( إن المدينة ندي

(١) في ( ح ) و ( أ ) ، بأن المدينة أفضل لأنها موضع . وفي  
( م ) : بأن المدينة موضع .  
(٢) في ( ك ) : أفضل .

(٣) انظر ادبي الهدي / كبر التمهال ٦ / ٢٤٧ ، حديث  
- ١١٢٥ -

(٤) انظر القران / عروى ٢ / ٢٣٠ ، وأورده ابن عبد السلام  
في قواعده . ١ / ٤٨ ، يلفظ ( اللهم إني أعرجني ) (٥) .  
(٥) انظر الخماحي / رسم الرياض شرح شفاء القاصي صياص ،  
٣ / ٥٣٤ ، والقران لعروى ٢ / ٢٣  
(٦) انظر صحيح مسلم ١ / ١٣ ، باب ٦٥ من كتاب -

حينئذ، كما ينفي الكبير حديث الحديدي ( ١١ ) ، وقوله ١ ما بين قري ومطري روضة من رياض الحجة ( ٢٦ ) ( ٣١ )

وخواتم ما ذكرناه أوضح دلالة والوجود لأوتانها دلالة من التعظيم ، أما هل الأعصية فلا .

وأما التجربة ، فهي مطلقة ، فيحتمل الحقبة في معناه الردى أو المنع أو سلامه المزج ، أو في ساكني هذه وساكني تلك

وأما دعاء النبي صلى الله عليه وآله ، فيحتمل على المصرح به فيه . وهو الصاع والماء ( ١ ) .

والمراد بأحد النوعين البك مدركه ، لأنه كان قد شس من دحوها في ذلك الوقت ، ثم رد إلا ما ذكرنا رجوع دحوه به . ويجوز أن

---

= الامداد ، حديث ٢٢٣ ، وصحيح بخاري ١ ٣٢٢ ، رب الامداد ليأرل الى المدينة ، من كتاب صحيح .

( ١ ) انظر انفة في / المروفي ٢ / ٢٣١ . وفي كبر العمال ٦ / ٢٥ ، حديث ١٥٩ ، ورد بسقط ( تنفي المدينة الخث كما

ينفي الكبير حديث الحديدي ) .

( ٢ ) انظر الخصاحي / نسيم نرباص ٣ ٥٣٣ ، ونسفي الهندي / كبر اعمال ٦ / ٢٥٤ ، حديث ١٥٧٢ ، ١٨٧٤ ، ١٩٨١ .

( ٣ ) أورد هذه الأدلة القرني في / المروفي ٢ / ٢٢٩ - ٢٣١ ، وتناقشها بشعور ما أجاب عنها المصنف .

( ٤ ) ح في صحيح مسلم ١ ١٠٠٠ ، باب ٨٥ من كتاب صحيح ، حديث ١٧٢ ( رسول الله صلى الله عليه وآله في

ثمره ، و ك في حديثه ، و ك في حديثه ، و ك في حديثه ، و ك في حديثه ) .

كبر معنى الأحياء . لأحياء لأهلها ، واعتبر اشتغالهم عنهم (١) ،  
وقد كان إذ ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله فيها (٢) ، برشد  
الخلق إلى الله تعالى ، فانقضى التلويح عن الله بغير واسطة بموته عليه  
السلام ، وإن كان قد أسند المحبة إليها ، فالمراد أهلها ، كقولنا :  
الأرض المقدسة ، أي من فيها ، ورواد المقدس أي الذي (٣) قد  
شرعه الملائكة والكنبيم عليهم السلام (٤) .

والنصر على الآراء ، دليل على (٥) لفصل ، والكلام في الفصل .  
ولأنه مطلق بحسب إيمان ، فيحمل على زمانه عليه السلام والكون معه  
لنصرته . وبؤيده خروج أفكار الصحابة إلى اللاد كمل عليه السلام .  
وأما الأثر ، فهو عبارة عن تردد المسلمين في حال حياته عليه  
السلام واحتياجهم وانصياعهم لها . فلا نقاء لهذه لفظة بعد موته  
عليه السلام . وكذا حديث الكبر ، مخصوص زمانه عليه السلام ،  
خروج أفكار الصحابة منها .

وأما الروضة ، فقد يلزم بأنها : فصل من حائر أجزاء المدينة ،  
ولا يلزم من ذلك انصياعها على مكة ، لأن مكة كلها رياض للجنة ،  
وهي المحر عن أهل البيت عليهم السلام ( الركن الثاني على ترجمة  
من فرع الجلة ) (٦) .

(١) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) عليها .

(٢) زيادة من ( ك ) و ( م ) .

(٣) زيادة من ( ح ) .

(٤) انظر من عند السلام / قواعد الاحكام ١ ١٨ .

(٥) زيادة من ( ك ) .

(٦) لم أعثر على هذا النص . وكل الذي وجدته أن ( ركن الثاني )



قلت ولا أرى لهذا الاختلاف كثير الدلة ، فإن أصيلة القع لا تكاد تتحقق بالمعنى المشهور من كثرة الثواب ، ( وغايته أنه يجعل العمل ) ( ١ ) فيه أكثر ثواباً من غيره . وقد نظمت لأخبار ( ٢ ) بأصيلة الصلاة في مكة على المدينة وغيرها من البلدان ، ولا ريب في حصصها بأعمال الحج ، ومنها الطواف الذي هو من أفضل الأعمال . وقد روى الأصحاب أيضاً أصيلة لصدقة فيها على غيرها حتى أن الدرهم بمائة ألف درهم فيه ( ٣ ) ، رواه حاتم ( ٤ ) القلاسي عن الصدوق عليه السلام في الخبر الذي فيه ( أن الصلاة فيها بمائة ألف صلاة ) وحمل في المدة ( الصلاة بعشرة آلاف ، والدرهم بعشرة آلاف ) ( ٥ ) وعن علي بن الحسن بن العابد عن عليهما السلام . ( نسيجه بمكة أصل من حراج الحرفين يعني في سبل الله ) ( ٦ ) ،

سئل باب من أبواب الجنة . انظر الحرف العامل ، وسائل الشيعة :

٩ / ٢٢٢ ، باب ١٣ من أبواب الطواف ، حديث ٦ .

( ١ ) في ( ح ) وعادة ما فيه به يجعل العامل .

( ٢ ) انظر صحيح مسلم ١ / ١٢ - ١٠١٢ ، باب ٩٤ مر

كتاب الحج ، حديث ٥٠٥ - ٥١٠ ، ولعنني مهدي كبر العباد :

٦ / ٢٣٩ ، حديث : ٤٢٥٥ - ٤٢٥٨ .

( ٣ ) في ( ح ) و ( أ ) فيه .

( ٤ ) في الكافي : ٤ / ٥٨٦ : خلافة .

( ٥ ) انظر نص الرواية في اسكافي ، للكبيري : ٤ / ٤٨٦ .

حديث : ٩ .

( ٦ ) انظر لصدوق / من لا يحضره الفقيه ٢ / ١٤٦ .

حديث ٦٤٥ ، وقد ورد بلفظ ( عدد حجاج . )

( ومن حتم القرآن مكة لم يمت حتى يرى رسول الله صلى الله عليه وآله ، ويرى منزله في الجنة ) (١) . وفي هذا إسماء إلى أن نالني الأعمى تنصاعف فيها . وقد جاءت الرواية بمعظم الذب أيضاً في مكة ، حتى قبل من الإجماع فيها شتم الخادم (٢) . وكل هذا يدل على شرف النعمة بحيث يرايد فيها ثواب العمال على الأعمال .  
ورغم بعض معارضة العامة (٣) أن الأئمة أحبت على أن النعمة التي دس فيها رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل النقا .  
وبدعه بعض أهلها (٤) في تحقيق الأمثلة ما أولاً ، وفي دعوى الإجماع ثانياً .

### فائدة (٥)

- وبعبارة (٦) مكة والمدينة . واضح تمايز بالفضيلة ، كالكونية ،  
(١) هذه الرواية مروية عن أبي حمزة الثمالى (ع) . انظر : الرقي /  
مهاجر ٦٩ ، حديث ١٣٤ ، من ثواب الأعمال .  
(٢) انظر الكليني / الكافي ٤ / ٢٢٧ . باب الإجماع بمكة ،  
حديث ٢ ، وابن حجر الهيتمي / الروايع ١٠ / ١٨٧ .  
(٣) هو القاضي عياض البصري المالكي . انظر : القرافي /  
المروق ٢ / ٢٣٢ ، والخفاجي / تسم الرصاص شرح شفاء القاضي  
عياض : ٣ / ٥٣٩ .  
(٤) بعض علماء الشافعية . انظر : الرقي / المروق :  
٢ / ٢٣٢ .

(٥) في ( ح ) : قاطعة .

(٦) في ( أ ) و ( ك ) : يعبر .

وبيت المقدس ، واتشاهد الشريعة ، وخصوصاً الخبز مقدس على مائدة السلام ، حتى قد جاء في الحديث [ اعلمي ] عنهم عليهم السلام ( قرني كرمه ، بولا بقعة نسج كرملا م حلقك عسما سيم كرملا ، قال ها - قرني كرملا ، بولا من يدس فيك م حلقك ) ١٠ وبعد ذلك المساحد ، وسدت بكثرة الخفاف وما صلي في

أو وصي نبي (٢) أفصل من غيره .

ثم الثعور ، وأصلها أشده خطر ثم يجلس يذكر ونعم ، وذلك ما صدر شرف الطاء فمعله فيها ، لا ما عباد آخرها ٣ أو أعراض هاته بها

وكذلك مدومع حفصل بين الأرمه . كشر رصان ، وأجمع والامام الأرمه (٤) ، والبي الأرمه (٥) ، وأرمه لآله

( ) انظر من حديث في / وسائل الشيعه ١٠ / ٤٠٣ ، باب ٦٨ من أبواب المزاري ، حديث : ٢٠

(٢) زيادة من ( ك ) و ( ح ) .

(٣) في ( ح ) و ( م ) : أجزالها .

(٤) وهي يوم العدير ، وهو يوم الثامن عشر من ذي الحجه . ويوم دحو الأرمه ، هو يوم الخامس والعشرين من ذي القعدة . ويوم المعث وهو يوم السابع والعشرين من رجب ، ويوم ولادة نبي (ص) ، وهو يوم الرابع عشر من ربيع الأول . وهذه الأيام يستحب صومها انظر : ابن حزة / التوسيلة : ٢٣ .

(٥) فيه يقصد بها ما رواه الشيخ موسى عن علي عنه السلام

( كان يصوم أربعين يوماً أربعين في السنة ، وهو ... )

من رجب ، ... من شعبان ...





د. أبو قحافة دفع الضرر بتركه صلاة وحمام (١) .

## قاعدة [ ١٩١ ]

حكى في ، أحد الأراج (٢) دون ما راد في الدوام ، والإباحة  
مبدعاً في غيره من ، المتعة ، ملك اليمين ، وقد كان في شرع موسى عليه  
السلام حائراً بعد حصر ، مراعاة لمصالح الرجال ، وفي شرع عيسى  
عليه السلام لا محل سوى الواحدة ، مراعاة لمصلحة النساء (٣) ، فجاءت  
هذه الشريعة المطهرة مراعية للمصلحة ، والترويج الدائم مظنة الضرر  
شعبه والعداوة ، حسب المداواة (١) الدائمة ، وكان غاية حصر  
لما في ذلك العدد ، عتوت الأريج .

أر (٥) الإجماع على الخدمة عالياً والوطء بالنسبة ، ودل الرق  
منهم من ( الخاصة المولدة ) (٦) للشعباء والحرائر وإن خدم  
في الخدمة بين النسبة ، ( وأمة الحرة ) (٧) فمنهم من الصبر  
على المناقصة (٨) .

١ - طر هذه بطلته في / المروق ٣ / ٢٢ - ٢٣

(٢) أي التزويج بأربع نساء .

(٣) انظر : القرآن / المروق ٣ / ١١٢ .

(٤) في ( ك ) و ( ح ) و ( م ) المناقصة

من

(٦) في ( ح ) : المناقصة المؤكدة .

في ( ك ) و ( م ) و ( ح ) : المناقصة

(٨) في ( ك ) و ( م ) و ( ح ) : المناقصة .

وأما المنعة ، فلكونها إلى أجل مخصوص سهل فيه الخطب ، لأن  
 كلاً من الزوجين ينتظره . ( فلا تعظم فيه شخصاً ) ( ١ ) هذا  
 مع عدم وجوب الإتيان في المساكنة اللدنية مما يشار إليه للشخص ، وربما  
 زاد على مثار الاستمتاع أو عارياً ( ٢ )  
 وإنما أبيع للحي صلى الله عليه وآله بزيادة إظهاراً لشرفه ومربته ( ٣ )  
 على أمته ، أو للثوق بمذله ، وإتمام أرواحه لصبره عن بورم الصرير ،  
 إكراماً له .

### قاعدة [ ١٩٢ ]

يحرم على الرجل بساً ( ١ ) : أصوله ومصوله ، وفصول أول  
 أصوله ، وأول فصل من كل أصل . ويحرم عليه مثله رضاعاً .  
 و [ يحرم ] بالمصاهرة : أصول زوجته مطلقاً ، ومصولها مع الدخول .  
 و [ يحرم ] جمعاً : الإختان مطلقاً ، والعمة والحالة مع بنت المسونة  
 اليها بالوصفين ، إلا مع رضاعها . و [ يحرم ] على المرأة : حرم على  
 الرجل عيماً إذا عرض ذكراً ، وعلى الختن المشكل الزوج مطلقاً :  
 ومحرم الرما السابق ، ووطء الشبهة ، ما حرمه الصحيح . والواط :  
 أم الموطوء فعالية ، وابنته فنازلة ، ، لاخت محبت . واللبن  
 وشبهه . وطلاق التسع لمدة .

( ١ ) في ( ك ) فلا تعظم فيه لشخصاً .

( ٢ ) انظر هذه القاعدة في / المراءى ٣ ، ١١٢ - ١١٣ :

( ٣ ) في ( ح ) ١ ورجته

( ٤ ) في ( م ) و ( ح ) و ( أ ) : لقاء .

و ثبوتية تحرم هي المسرة مطلقاً .. والكثنية دواماً ابتداءً .. والخامسة  
في الذوم على الحر من الحرث .. وثالثة من الإمام عليه ، وبمعكس  
في لعبد ، ولعص عند رخصة في الحرائر . وحر بالنسبة الى الإمام ،  
والمعصية كحدث .. ولا يصح ما دامت غير صالحه ، فإن صلحت فيه  
فولان (١) .

### قاعدة [ ١٩٣ ]

يحور الجمع من محسن محسن حكماً ، بما في الذوم والحوار ، كالبيع ،  
والجهاة ، والشركة ، أو في المكاسة والمساقاة ، كالبيع ، والنكاح ،  
أو في التشديد ، مشاع ، حور ، حوره ، كالبيع ، والصرف ، أو في  
الحرر وعنده ، كالبيع ، والقرص ، والمساقاة .

ومع معصية من حوار هذه السنة (٢) ، وبجمع أدلة أسانها  
( حص مشق ) ، عتاراً بهاها وحوار اجتماع البيع والاحارة .  
لاشتراكها في الذوم .

ل أن ذلك في قوة عقد ، يعطى كل منها حكمه الشرعي .

### قاعدة [ ١٩٤ ]

كل ما جازت لو كانه فيه تنوع به العير

(١) تقدم في ١ / ١٧٣ . ٣٨٢ ، ذكر بعض القائلين بملية  
الوطء إن صلحت ، فراجع .

(٢) وهي الجهاة ، والصرف ، والمساقاة ، والشركة ، والنكاح ،  
والقرص ، نظر القرامي ، المروق ٣ / ١٤٢ . وقد سمع احكامها  
مع من الفقهاء ، كما ذكره انظر في .



وإن كان فعلاً ، وقع موقعه ، كرد الودعة ونعصب ، وقضاء  
للدين ، وبيعة الزوجة والأقرب ونسبائهم ، والحج وصوم والصلاة  
عن الميت ، والزكاة عنه .

وإن كان عقداً ، وقف على إحادة ، كسائر عقود ، والمسوخ .  
ومن الأفعال ما يقف أيضاً على إحادة ، كقص دين العير من  
الذهب ، وقصر أحد الشريكين من العريم ، وقصر المبيع من المشتري  
والثمن من البائع ، وقصر درهم من الميراث ، على أحوال ، وكذا  
قصر الموهوب عن المنهك .

وإن كان إيقاعاً ، بطل ، كالطلاق والعنق .  
وكل ما لا يحور التوكيد فيه لا يجري من المخرج ، كالإيمان ،  
والطهارة (١) ، والنفسم (٢) ، النفسم (٣)

### قاعدة [ ١٩٥ ]

كل عدة لا يشترط بها العلم بأنها عدة ، إلا في المتوفى عنها  
زوجها ، وفي لميرانه بعد مضي تسعة أشهر .  
أما في المتوفى عنها ، فللحداد ، إذ هو (١) المقصود . وأما في  
المستردة ، فلأن لأول كان لغاية الإسترأ من الحمل لا للإعتداد  
ولأن العاد في العدد (٥) النعقد المحصر ، كاعتداد الصغيرة وبائنة

(١) في (ك) : الظهار .

(٢) أي اليمين .

(٣) أي القسم بين الزوجات .

(٤) زيادة من (أ) .

(٥) في (ح) و (أ) و (م) : العدة .

وجير المدحون بها ، هذه الوفاة ، وكس عاب من زوجته صبيح ،  
فحصر ، ثم طامها قبل المسيح

وقال بعض العامة (١) إنما وحب ثلاثة أشهر بعد للفحص ،  
لأننا نعلم بأسها بعد ، وقد قد الله تعالى - ( واللأني ينس من  
أهيس ٠٠٠ ) (٢) الآية ، راب الإعتداد على اليأس ، فلا يحصل  
قبلة ، كسائر الأسباب والمسببات .

وهذا غير مستقيم ؛ لأنه لا نعم (٣) عصي هذا القدر بأس المرأة ،  
كيف وقد نفى صير بعد حصص ثم نجس ؟

### قاعدة (١) [ ١٩٦ ]

الفرق بين المدة والإستبراء (٥) أن المدة (٦) تخضع العلم ببرادة  
الرحم ، بخلاف الإستبراء ومن ثم لم تستأ الصبيحة ، ولا اليائسة ،  
ولا الحامل من ربه ، ولا من غاب عنها مبدؤها مدة نجس فيها ،  
ولا أمة المرأة ، على الأظهر

ولو كان يمنع محرماً للأمة ، كما يتفق بالمصاهرة أو الرضاع ،  
على خلاف (٧) ، فالأغرب عدم وجوب الإستبراء ، صوتاً للمسلم

---

(١) هو القرافي في الفروق ٣ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) الطلاق ١ / ٤١ .

(٣) في ( ح ) و ( أ ) - لا يعلم .

(٤) في ( ح ) : قالته .

(٥) انظر في هذا الفرق القرافي / الفروق ٣ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٦) في ( م ) زيادة : لا ، وللتأخر أن الصوت ما التفاء .

(٧) المشهور لدى المالكية وجوب الإستبراء وقال أشهب -

من الحرام .

ولما كان المعب في الإستمر . برادة الرحم ، لا التباعد ، اكتفى به  
بقوله واحد ، بخلاف الملة  
وحبس الحمل بدر ، ولو قل به

### قاعدة [ ١٩٧ ]

الملك حكم شرعي مفدر في العي ، أو المنفعة ، يؤثر تمكين  
المصالح اليه من الانتفاع به ، والعوض عنه من حيث هو كذلك (١) :  
ولما كان حكماً شرعياً ؛ لأنه يدفع لأسباب الشرعية . وأما أنه  
مفدر ؛ فلأنه يرجع إلى تمتع حطاب الشرع ، والتمتع (٢) أمر اعتباري ،  
لأنه يقدر في العي والمنفعة ، عند حصول الأسباب المحصلة له . والتقييد  
بالإشهاد ؛ ليحرج تصرف الوصي ، والوكيل ، والحاكم ، مع عدم  
تحقق الملك والتقييد بالعوض ، لتحرج لاداحة ، كما في الضيف ،  
والأمر على أشجرة المثمرة ، على خلاف (٣) ويحرج لاحتصاص في  
المسجد والرباط والطرق ومقاعد الأسواق . فإن هذه لا تملك فيها ،  
مع التمكن الشرعي من التصرف . وتقييد بالخيرية ، ليحرج عنه ما  
يخرج من مانع المحر على المالك ؛ فإن الملك يقتضي ذلك من حيث

= مع عدم وجوده انظر القراقي / الفروق : ٣ / ٢٠٨ :

(١) انظر المصدر السابق ٣ / ٢٠٨ - ٢٠٩ . ونسبواطي /

الاشياء والنظائر ٣١٢٠ ( نقله عن ابن السكيت )

(٢) في ( ح ) زيادة هو

(٣) انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة : ٥ / ١٣٥ - ١٣٦ .

هو هو . وما اشترط مانع ، ولا تنافي بين الامكان الذاتي والاصحاح  
الغيري .

ولا رد النص . ملك ملك (١) ، لأنه لا شيء ملكاً حقيقياً  
وكند الصداقة . إذ الأصح أنه لا تملك ولا المصنع (٢) ولا  
وقف (٣) ، عدد من أول ملك الموقوف عنه (٤) ، لأن الانتفاع  
حصل به في حصة ، والاعتراض لا يحصل في صورة بيع وقف .  
ولا ملك الانتفاع دون المصلحة (٥) ، كالمسكن ، لأن ذلك لا يعد  
ملكاً حقيقياً

وعلى هذا . ملك من الأحكام الخمسة ، أصح لا حجة (٦) وله  
عدد (٦) بلحقه الوصف ، إذ هو سبب في الانتفاع ، إلا أنه غير  
المصطلح عليه ، إذ الصواب في جواب الوصف . كان متعلقاً بأعمال

(١) في (ج) و (٢) لم يمس . و جواب ما الشبهة ، نظائره  
في ٣ و ٢١٢ ، الذي اعتمد عليه لمصنف في هذه  
القاعدة

(٣) أي حتى بالاصح ، لأن الصداقة إباحة لا مملك ، خلافاً للشبهة .  
انظر : السيوطي / الأشباه والنظائر ١ / ٢٤٣ .

(٤) أي لا رد النص بالوقف بناء على أنه ملك الموقوف عنه ،  
كما بينه القرني في / الفروق ١ / ٣ / ٢١٢ .

(٥) انظر الشرح الربيعي / المذهب ١ / ١١٢ - ١١٣ ، ومن  
حب الموعود ١٢٦ ، والمحقق الخليلي / شرح الإسلام ٢ / ٢٠٨ .  
(٥) أي لا رد النص عن ما ذكره نمرعاً للملك بعد الانتفاع  
دون المصلحة .

(٦) في (ج) : والاعتبار .

المكلمين لأهل وجه لاقتصاد وتنحيز أو صاحت النسبية هنا لعدم  
 من حطاب الوصع لكان أكثر الأحكام منه ، إذ لنكاح - مثلاً -  
 سبب في الحل . وأحل سبب في وجوب حقوق الزوجة ، التي هي  
 سبب في أمور أخرى . ولذلك سبب في وجوب الصلاة ، والوجوب  
 سبب لاستحقاق (١) الثوب ، العمل ونحوها بالترك ، وسبب لتقديمه  
 هل خبره من المدونات (٢) .

### قاعدة [ ١٩٨ ]

الذمة . معنى مقدر في المكلف قابل للإلزام والالزام (٣) .  
 فلا ذمة للصبي والسفيه ، إلا عند إتيان مال «مهر» أو حيازة  
 السفيه مطلقاً . وللعبذ ذمة .  
 ويسبب الصبي والسفيه ذمة لألزام والإلزام (٤) سحر السبع ، والصبيان ،  
 والخوانة ، وصدان ، إلا أن يكون عقد السفيه عن يد الولي ، أو  
 يكون للصبي مال حال عقد النكاح ، إن قلنا بتعلق بدمته ، وإن قلنا  
 بتعلق بماله ، وكذا ما أتتف ، فلا ذمة له أصلاً .  
 ولكن بشكل لانلاف من الصبي حال عدم ماله ، فإنه يؤخذ (٥)

(١) في ( ح ) : في استحقاق .

(٢) للتوسع في هذه القاعدة انظر : مقر في / نهروفي :

٢ / ٢٠٨ - ٢١٨

(٣) انظر المصدر لسابق ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١

(٤) في ( ح ) : زيادة : تستحق .

(٥) في ( ك ) : يوجد .

فيه متى صار له مال ، فلا بد من متعلق في حال التصرف .

ويمكن أن يقال : التعليق هنا مقدر ، بمعنى أنه إذا بلغ وجب عليه الغرم ، أو وليه قبل بلوغه .

وأما أهلية التصرف فمعادة للذمة ، لأن المعنى بها : قول يقدره شارع في المصل ، ولا يشترط فيه سوى اللوع ومن جعل للمعير تصرفاً (١) ، اكتفى بالتمييز .

ولا يشترط في الأهلية ملك المتصرف فيه ، لأن عقد المصولي صادر من أهله ، عه ما في الداب أن ذلك شرط في الردم وإحاصل أنه لا يشترط في الأهلية التلم ؛ وإن الوصي ، والوكيل ، والإمام ، أمية ، لهم الأهلية ، ولا يتحلل بدعهم (٢) شيء . وكذلك في الكاح ، له أهلية عقد على المولى عليه ، والكاح لا يصور ثبوته في ذمة

والظاهر : أن الذمة ، وأهنية تصرف ، من خطاب الوصي ، من باب إعطاء المعلوم حكم المأخوذ . وذلك لأنه لا شيء قائم ، المصل من الصفات لموجوده - كالتلون والطعم - وإنما هو سنة محصورة يقدرها صاحب الشرع لموجوده عند معيها . كما يقدر الملك في العلق عن الغير ، وذلك تذهب هذه تعدد مذاهب أم بها ، ونست شوتها ويجوز أن يدرس من خطاب للكلف ؛ لأن معيها إداحة التصرف بالالزام والالزام (٣)

---

(١) كالتأليف . انظر : نقراي / المروقي ٣ / ٢٢٧ ، ٢٣٢ .

(٢) في (ث) في دعهم

(٣) للوسع في هذه القاعدة انظر : نقراي / المروقي

## قاعدة [ ١٩٩ ]

مر : دعة ، ماله حذير محبوب وناظر مكروه ، و : مضموم (١)  
ومنه قوله تعالى ( متاع العزور ) (٢) .

وشرعاً : هو جهل الحصول .

وأما المجهول : فمضموم الحصول مجهول النصفة

وتبنيها عدم وتخصوص مر : رجة ، لهوود مرر بدون جهل ،  
في عند الآتي إذا كان معلوم النصفة من قبل أو لا يوصف لأن .  
ووجود الجهل بدون المر : في الممكن والموثوق والمضمود ، بد لم  
يعبر عنه يتوغل في الجهل كـ : لا يدري أدهم ، أم قصة ،  
أم حرس ، أم صحر (٣) ووجد : معاً في عند لأن مجهول صفته  
، يملق المرر والمجهول (١) ( تارة ) و : لهوود ، كالعند الآتي

و ( تارة ) والحصول ، كالعند الآتي لمعلوم وجوده ، والقدر في  
الهوة ، و ( والبس ) كحب لا يدري ، هو ، وكلمة من سبع  
محله ، و ( النوع ) كعد من عسده ، ( بالمر ) كاتكس الذي  
لا يعرف غيره ، و : أديع أي مبلغ مده . و ( البس ) كاتوب من  
توبس محاسن وفي ( الله ) ، كسج اشعة من بدر صلاح عند  
بعض الأصحاب (٥) ، و شرط في فقد أن يده صلاح لا محاله

(١) هو أمصاص عياض : المر : في العزور . ٣ / ٢٦٦

(٢) آل عمران : ١٨٥ ، والحديد : ٣٠ .

(٣) في ( أ ) : أو صفر .

(٤) في ( أ ) : والجهالة .

(٥) المر : الشيخ عفيسي : دعة : ١١٥ . ١ ، صديق : ٣

كان عراً عند الكل ، كما لو شرط ضرورة نزع مهلاً .  
والعر ، قد يكون بما (١) به مدخل ظاهر في المعوض ، وهو  
مع حملاً ، وقد يكون بما يتد مع به افلته ، كما في الجدار ، وقطن  
الحر ، وهو معقو به حملاً ، وكذا اشتراط الحمل . وقد يكون  
بهما ، وهو عن الخلاف في مواضع خلاف ، كالخلاف في ان  
الاحارة ، والمصاروة ، والشمرة قل ... الصلاح ، والآق بصير  
صحيحة (٢) .

## قاعدة [ ٢٠٠ ]

المصالح على (٣) ثلاثة أقسام :

صروية ، كنفقة الانسان على نفسه .

وحاجية ، كنفقته على زوجته .

ونماصة ، كنفقه على أولاده ؛ لأنها من تنمية مكارم الأخلاق .

والأولى مقدمة على الثانية ، كما أن الثانية مقدمة على الثالثة

ولسم من النامية . لأنه من تمام المعاش . وكذلك المراجعة ،

---

المقتح . ١٢٣ وابن حمزة ' اوسيلة ١٥ ، والصلاح الحالي /

الكافي . ١٤٦ (محطوط بمكتبه السيد حكيم العامة في السجف رقم

٦٤١) وسه العلامة الحالي في / المختلف ٢ / ١٩٨ ، الى

ابن الحنفيد .

(١) في (ك) و (ج) ا م :

(٢) انظر هذه القاعدة أيضاً في / المرافق ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦

(٣) زيادة من (ج) .



والمسافة ، والمصارفة ، ويبيع ، وإما اشترط فيه (١) قصص  
 لشئ في محضه ، جدرأ من بيع الكالء بالكالء ، أي أن يبيع  
 ، يشري كل منها كلاً صرحه - أي رالفه - لأجل ، فيكون اسم  
 وصل للمتعاقدين ، ويحور أن يكون سماً للدين ؛ لأن الدين يحفظ  
 صرحه عند القاس عن لصناع وعلى هذا هو اسم فاعل للدين .  
 ويحور أن يكون اسم مفعول ، كالدافع . وعلى التفسيرين الأخيرين ،  
 لا حذف في الكلام . وعلى التفسير الأول ، في الكلام إضمار ،  
 تدبره . يبيع من الكالء مع الكالء ، لاستئذنة ورود بيع على  
 المتعاقدين .

وعلى أن يعد هو محار من دت تسمية الشيء رسمه ، يؤد  
 به ، لأن من يعد يس هـ كلفه ومن يبيع لكالء بالكالء ،  
 يبيع من في دمه ، واحد من المشرى في دوة آخر ، فهو حقيقة ؛  
 خصوصاً حال العقد .

ولأن من كرف رسمه فائلا ليشمل حتى يكون في دمه . فلا  
 يحور سم في الدر والمقد (٢) .

### قاعدة [ ٢٠١ ]

فرض عقد صحيح مستقل : وعد بهصر العامة (٣) هو بيع بمخالف  
 الأصول في ثلاثة أوجه :

- (١) أي في السلم
- (٢) انظر هذه القعدة أيضاً في فروق ٣ / ٢٩٠ - ٢٩١
- (٣) هو القرابي في / الفروق : ٢ / ٤ .

عدم القصر في المجلس ، في فرض التقدير .  
 وسلف المعلوم في المجهول ، إن قلنا ببيان المثل في القيمي .  
 ويصح ما ليس حمله ، في المثليات  
 واحتمل هذه المعالجات ، بحسب المصلحة المعروفة إلى العدد :  
 ومن ثم منعت إذا جرت بغيره أو المقرص ، فمروجه عن إبداء (١)  
 المعروف :

### قاعدة (٢) [ ٢٠٢ ]

تفريق بين ثبوت والحكم أن الثبوت هو موضوع الحجة ،  
 كما أنه وشبهها السلطة عن المطاع والحكم إتش . كلام هو إلزام  
 أو إطلاق يقترب على هذا الثبوت .

وبما عموماً من وجه : أوجود الثبوت بدون الحكم ، أي هو موضوع  
 الحجة قبل إنشاء الحكم ، وكذا ثبوت هلال شوال ، وطهارة الماء ونجاسته ،  
 وثبوت التحريم بين الزوجين برصاع ومحرم ، والتحليل بحد أو ملك .  
 وبوجود الحكم بدون الثبوت ، كالحكم بالاحتضاد . وبوجودان معاً ، أي  
 موضوع الحجة والحكم بعدها (٣)

(١) في ( م ) : اسم .

(٢) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : قاعدة .

(٣) قال ما ذكره المصنف بالفروق ٤ / ٥١ .

## قاعدة [ ٢٠٣ ]

المعنى في علم الشاهد حال التحمل . ولا يشترط استمراره في كثير من الصور (١) .  
كالشهادة بدين ، أو لمن مبيع ، أو ملك لوارث ، مع إمكان أن يكون قد دفع الدين ونس المبيع وناع المورث . وكالشهادة بمقد بيع أو إجارة ، مع إمكان الإقالة بعده . والمعتمد في هذه الصور إنما هو الاستصحاب

أما الشهادة من نسب والولاء ، وإياها مع القطع ؛ لامتناع انتفاعها . وكذا الشهادة على الأقرار ، فإنه إحصار من وقوع النطق في الزمان الماضي . أما الشهادة بالوقف ، فإن معنا ببيع ، فهو من قبيل القطع .

## قاعدة

المورد التي فيها الحكم : الأقرار ، وعلم الحاكم ، وشاهدان فقط ، والشاهدان واليمين ، والشاهد فقط ، والمرأة فقط ، والمرأتان فقط ، وثلاث و أربع ، والمرأتان واليمين ، والأربعة الرجال ، وثلاثة والمرأتان ، والرحلان وأربع نسوة ، وسكول مع رد اليمين ، ورد اليمين فيحلف المدعي ، والعصامة ، وأبدن القعد ، ويمين وحدها في صورة قتلها ، وشهادة نصيبان في الجراح والشروط (٢) ، والمصدق

(١) انظر في هذه المسألة : القري / الفروق ١ / ٥٦ - ٥٧

(٢) أورد القري في ' الفروق ١ / ٩٦ - ٩٨ ، عشرة شروط

في قول شهادة نصيبين بعضهم من بعض

في الخص (١) ، واليد ، والتصرف (٢) .

### قاعدة (٣) [ ٣٠٤ ]

يترك من الحد والتعريف من وجده عشرة ٤  
الأول في عدم التقدير في طرف القلة ، ولكنه مقدر في طرف  
الكثرة مما لا يمنع الحد وحوزه كثير من النعمة (٥) ، لأن عمر جلد  
حالة روبركتنا على ، ونقش حاداً مثل حنمة ، مالة ، فشمع فيه  
موم ، مقال أذكرني الطعن وكنت داسياً (٦) ، محله مائة أخرى ،

---

(١) الخص الدت من الغصب والطر في توصيح هذه الصفحة  
للقراني / الفروق : ١٠٣ / ٤ :

(٢) محدث القراني عن أغلب هذه المصاحح ، مصعب ، الطر  
مروق : ١٠٤ / ٤ - ٨٣ :

(٣) في ( ح ) : قاعدة .

(٤) ذكر هذه الوجوه للقراني في / الفروق ١٧٧ / ٤ - ١٨٣ .

(٥) هو مذهب المالكية ، وقول للشافعية ، اختاره العراقي انظر

القراني / مروق ١٧٧ / ٤ - ١٧٨ ، وان جري / قوانين الاحكام

لشريعة ٣٨٨ ، والعراقي / الوحي ٢ - ١١٠

(٦) هذا من كمثال . نصرت في ذكر شيء بعينه وفي /

جميع الأمثال ، للمبدي ( ١ / ٢٩ ) ورد بهذا ( ذكرني

لطر ) قبل ان أصله ، أن رجلاً حمل على رجل ليفتله ،

وكان في يده صمون عليه ربح ، فأسده بدهش والخرع مما في يده ،

وقال : الحامل ، اني ارمي هذا لأخر إن معي ربحاً لا أشعر =

ثم حمله بعد ذلك دقة أخرى (١)

ثاني : استواء الطور والعبد فيه

ثالث : كونه على وفق خدات في المظلم والصغير ، بخلاف الخد  
فيه مكفي فيه مسعى معين ، فلا فرق في قطع بين صرفة بيع دينار  
وقطعة ، وشرب قطرة من خمر وحرقة ، مع عظم اختلاف مقاسدهم  
الرابع : أنه تبع للمسئلة وإن لم يكن مذهبية ، كأدب نصيان .  
وذهبتم ، والحدس ، استصلاحاً لهم ، وبهذه الأصحاب ، يطلق على  
هذا : التأديبه .

أما خطي ، فيجوز شرحه بسبب ذلك ، لم يسكر ، لأن تقليده لإمامه  
ومد ، لما دونه الصواب من عند من ( ما يسكر كثيره فقبله حرم ) ( ٢ ) ،  
والقواس الخبي صدهم ( ٣ ) ، وثمة شؤده ، لمسقه .

لخمس : إركات المذهب حقه ، لا تستحق من التبرير ، لا خفي .  
وكان لا أثر له ألت ، بعد من ( ٤ ) ، لا يحرر ، لعدم الفائدة بالقبيل .

— ذكرني أهل العلم على صراحة بطلته حتى قتله أو حرره .  
( ١ ) انظر في مدونه / المعني ٣٢٥ / ٨ ، وعرفي القروى

١٧٨ / ٤

( ٢ ) انظر من من راجحه ٢ ، ١١٢٤ - ١١٢٥ ، باب ١٠  
من كتاب الأشرية ، حديث ٣٣٩٢ - ٣٣٩٤ ، وآخر العاملي /  
وصايف شعبة ١٦ ، ٢٢٢ ، باب من أبواب الأشرية محرمة ،  
حديث ٥٠ .

( ٣ ) أي ولما دونه للقدس على حل خمر صدهم انظر القروى

القروى : ١٨٠ / ٤ .

( ٤ ) فإنه يحكي ، وتبعه القروى انظر المصدر السابق ١٨١ ، ٤

وعدم إباحة الكثير :

السادس سقوطه بالتوبة ، وفي بعض الحدود خلاف (١) ،  
والمظاهر أنه إنما يسقط بالتوبة قبل قيام البيئة .

السابع دخول التحجير فيه بحسب أنواع التعزير (٢) ، ولا تحجير  
في الحدود إلا في التجارة .

الثامن اختلافه بحسب الفاعل والمفعول والحماية ، والحدود لا تختلف  
بحسبها .

التاسع لو احتجعت الإهانات في البلدان ، روعي في كل بلد  
عادته .

العاشر : أنه ينوع إلى : كونه حل حق الله تعالى ، كالكذب ،  
وحل حق الله محضاً كالشتم ، وحل حقها ، كالجماع على صلحاء  
المؤمنين بالشتم . ولا يمكن أن يكون الحد نارة لحق الله ، ونذرة لحق  
الآدمي ، بل الكل حق الله تعالى . إلا القذف حل خلاف فيه (٣) .

### قاعدة [ ٢٠٥ ]

معدنات الأمور بعد عهد النبي صلى الله عليه وآله تنقسم أقساماً (٤) ،

(١) فالصحيح عند الملكية أن الحدود لا تسقط بالتوبة إلا الحرابة .  
الظاهر : القرائي / الفروق : ١ / ١٨١ .

(٢) في ( ح ) : التقدير ، وما اثناء مطابق لما في الفروق ١  
١٨٢ / ١ .

(٣) فقد اختلف هل أن المظلم له حق الله تعالى أو حق العبد ؟

(٤) ذكر هذه الأقسام القرائي في / الفروق : ١ / ٢٠٢ - ٢٠٥ .

لا يطلق اسم البدعة عندما إلا على ما هو محرم منها  
أولها . الواجب ، كخشون القرآن والسنة ، إذا حيف عليها  
التفقت (١) من الصدور ، فإن القليح لقرون الآنية واجب ، إجماعاً ،  
والآية (٢) ، ولا يتم إلا بالحفظ . وهذا في رمد العينة واجب ،  
أما في رمد ظهور الإمام فلا ؛ لأنه الحافظ لها حفظاً لا يتطرق  
إليه خلل ؛

وثانها - المحرم ، وهو كل بدعة ناولتها قواعد التحريم وأدلة من  
الشرعية ، كتقديم غير الأئمة المعصومين عليهم ، وأحدهم مناصبهم ،  
واستئثار ولاية الجور (٣) بالأموال ، ومعها مستحقها ، وقتال أهل  
الحق وتشيدهم وإبعادهم ، والقيل على الظنة ، والإلزام ببيعة الفساق  
والمقام عليها وتحريم مخالفتها ، والفصل في المسح ، والمسح على غير  
القدم ، وشرب كثير من الاثربة ، وإجماعه في المواعيل ، والأذان  
الثاني يوم الجمعة ، وتحريم المحتجب ، والخفي على الإمام ، وتوريث  
الأباعد ومنع الأقارب ، ومنع الخمس أهل ، والإعطار في غير وقته  
إلى غير ذلك من المحدثات المشهورات ، ومنها الإجماع من المبرقين (٤) :  
المكس ، وتولية المناصب غير الصالح لها ببدل أو لمرث ، وغير ذلك .  
وثالثها ، المستحب ، وهو ما تناولته أدلة النذهب ، كبناء المدارس

(١) في ( م ) و ( ح ) و ( أ ) التلطف .

(٢) لعله يقصد بها قوله تعالى في سورة البقرة / آية ١٥٩ :

( ) إن الذين يكتمون ما أنزلنا من الكتاب والهدى من بعد ما بيضاء للناس  
في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ) .

(٣) في ( أ ) زيادة : عليهم .

(٤) الظر : القرائ / الفروق : ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

والأرض

وليس منه اتحاد بينك لأهله ، ليعظموا في لغومهم ، اللهم إلا  
أن يكون ذلك مرهبا للعدو .

وربما المأخوذ ، وهو ما شتمته أدلة الكراهية ، كإبراهيم في  
لتسبيح الرهراء عجب السلام ، ، سائر الموطعات (١) ، أو القصة منها ،  
ولسبم في اللباس ، أكل حيث سبغ الإبراهيم بالسنة في الفاعل ،  
وربما أدى إلى التحريم إذ سبغ به وعمله .

وحاشيها ، المذبح ، وهو يدخل تحت أداة الإباحة ، كحل  
بذيق ، فقد ورد أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى  
الله عليه وآله محمد (صلى الله عليه وسلم) : أن يبي العيش وأمره عليه من  
المباحات ، فوسيلته مباحة .

### قاعدة [ ٢٠٦ ]

أدبته محرمه نفس يكتب العزير (٣) ، والأحد (٤) ، وهو

(١) الموطعات ، المقدمات .

(٢) سطر المصنف السابق ، ٤ ، ٢٠٥ ، والعراقي / إحياء

علوم الدين ١ / ١٦٦

(٣) وهو قوله تعالى في سورة الممتحنات ، آية ١٢ ( ولا يغتب

بعضكم بعضاً ، أحب عندكم أن يأكل لحمه أحببه ميثاً فكريهتموه ) .

(٤) سطر السفي هندي / كثر لميل ، ٢ / ١١٨ - ١٢٠ ،

وعز بنعالي / وسائل الشيعة ٨ - ٥٩٦ - ٦٣ ، باب ١٥٢ من

أبواب العشرة ، من كتاب الحج .



عليه سلام (عليه) أن تذكر من أمرك ما نكره أن يسمع . قيل  
 يا رسول الله وإن كان حقاً وإن قلت سطلاً فداث البهتان (١)  
 وهي قسبان عذر ، وهو معصوم ، وحلفي ، وهو كثير ، كافي  
 ان تعريض مثل أن لا أحضر في مجالس الحكم ، أن لا أكل أموال  
 لأتيم ، أو فلاح ، وبشر بدت في مر بعض ذلك ، أو الحمد لله  
 الذي رخصها من كذا ، يأتي به في معرض الشكر .  
 ومن الحلفي الإيماء والاشارة إلى نفس في العبر ، وبها كان  
 حاضراً .

ومنه لو فعل كذا كان حراً (٢) ، أو [ أو ] لم يفعل كذا  
 فكان حراً .

ومنه ان النفس تسمى نفسه ، ليهه به عن عيوب آخر حبيب  
 مستحق للعبه .

أما ما ينظر في النفس من عائص العبر فلا يبعد حجة : لأن الله  
 تعالى عفا عن حديث النفس (٣) :

( ز ) أورد عبد الله بن أحمد في مسوط حديثاً في القبط : العرب  
 في مروق ٤ / ٢٠٥ وم رد هذا القبط في عره . انظر بعض  
 الحديث في / صحيح الترمذي ٤ / ٣٢٩ ، باب ٢٣ من كتاب البر ،  
 حديث ١٩٣٤ ، وصحيح مسلم ٤ / ٢٠١ ، باب ٢٠ من أبواب  
 البر ، حديث ٧٠ ، وآخره ملي . وسائل الشيعة ٨ / ٥٩٩ ،  
 باب ١٥٢ من أبواب أحكام عشرة من كتاب الحج ، حديث ٩  
 م (٢) في ( م ) ا جازاً .

(٣) روى مسلم في صحيحه ١ / ١١٦ ، باب ٥٨ من كتاب  
 الإيمان ، حديث ٢٠ ، عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال -

من الأحق : أن يتم منه مذكر طرائق خبر عمودة فيه ، أو  
ليس متصلاً بها ، لئله على عورات غيره .

وقد جرت (١) العينة في مواضع سبعة (٢) .  
الأول . أن يكون القول فيه مستحقاً لذلك ، لنظامه بسببه ،  
كالكافر ، والفاسق المتظاهر . مذكوره بما هو فيه لا بعينه .

ومع بعض الناس (٣) من ذكر الفاسق ، وأوجب التعزير بقوله  
بذلك الفسق ، وقد روى الأصحاب (٤) تحوير ذلك . قال العامة (٥) :  
حديث : ( لا عية للفاسق ، أو في فاسق ) (٦) لا أصل له .

قلت ولو صح أمكن حمله على السبي ، أي حرم براد به السبي .  
أما من يتفكه بالفسق ، ويلهج (٧) به في شعره أو كلامه ، فتجوز

= ( إن الله يحاور لأمني ما حدثت به أممها ما لم يتكلموا أو يعملوا  
به ) . وانظر أيضاً المجلسي / البحار ، ٦٩ / ٢٨ ( الطبعة الحديثة ) ،  
والقمي / سفينة البحار ، ١ / ٢٢٢ ، مادة ( حدث )

(١) في ( أ ) و ( م ) زيادة : صورة .

(٢) انظر هذه المواضع في / الفروق : ٢٠٥ - ٢٨ .

(٣) انظر القرائي / الفروق ٢٠٨ / ٤ ، وابن الشيخ حبيب /

تهذيب الفروق ، بهامشه ٢٣١ / ٤ ( يقفه عن بعض العلماء ) .

(٤) انظر الحر العاملي / وسائل الشيعة ٨ / ٦٠٥ ، باب

١٥٤ من أبواب العشرة من كتاب الحج ، حديث ٤٠ ، ٥ .

(٥) هذا رأي لبعض العلماء . انظر : القرائي / الفروق : ٢٠٨ / ٤ .

(٦) نص الحديث كما أورده المتقي الحنفي : ( ليس للفاسق عية ) .

كنز العمال : ٧ / ١٢٦ ، حديث : ٢٩٤٠ .

١ ( ح ) و ( م ) و ( أ ) : تصحح .

حكاية كلامه .

الثاني : شكاة انتظم بصورة طلبة ، كقول المرأة عند النبي صلى الله عليه وآله ( إن فلاناً رجل شحيح ) (١)

الثالث : الصيحة للمسخر : ( تقول النبي ) (٢) صلى الله عليه وآله : ( أم مدوية بنت قيس ) (٣) حتى شذرت عليه السلام في خطبتها ( أم مدوية ) (٣) ، رجل صعلوك لا مان به : وأما أبو جهم (٥) فلا

(١) عن عائشة : أن هذلاً واحداً أتى سعداً بنت أبي لهب (ص) . ( إن أ. سعيداً رجل شحيح ، فهل هي؟ حدّث أن أحد من ماله ؟ قال : حدي . يكفك وولدت المعروف ) صحيح مسلم ١٣٣٨/٣ ، باب : من كتاب الأفضية . حدث ٧ ، واسهقي / السالكى : ٧ / ١٦٩ .

(٢) في ( ك ) لقوله . وفي ( ح ) كقول النبي . (٥) هي فاطمة بنت قيس بن خالد ، القرشية ، الفهرية . أخت الصحاح بن قيس ، الأمير . صحابة من المهاجرات . هذا رواية للحدث كانت ذات حمل وعقل وفي بيها اجتمع أصحاب الشورى عند قيس عمر نوبت حدود سنة ٥٠٠ هـ ( برزكلي / الاعلام ٣٢٩/٥ ) . (٣) هو معاوية بن أبي سفيان الأموي

(٥) هو ابن حذيفة بن حاتم بن عمر بن حدي بن كعب ، القرشي ، لعدوي قبل اسمه عامر وقيل : عبد . أسلم عام ٢٠ هـ ، وصاحب النبي (ص) : كان معظماً في قریش ، هادياً بالنسب ، وهو من المعربين من قریش شهد بين انكحة مرتين مرة في الجاهلية ، حين بنتها قریش ، ومرة حين سماها ابن الزبير . قيل : توفي أيام معاوية . ( ابن الأثير ، أسد الغابة ١٦٢/٥ - ١٦٣ . النووي / =

يصح المصاحفة ( ١ ) . هذا مع ميسر الحاجة الى ذلك والإقتصار على ما ينه به المشير . وكذا لو علم دخول رجل مع ( من لا يوثق ) ( ٢ ) بدبه ، أو بآله ، أو نفسه ، جاز له تحذيره منه ، وربما وجب ؛ بأن يقع التحذير المجرد عن الغيبة ، وإلا جاز ذكر عيب ضئيل حتى ينتهي ، لأن حفظ نفس الإنسان وماله وعرضه واجب .

وليفقتصر على العيب المدون به ذلك الأمر ، فلا يذكر في عيب الترويح ما يخل بالشركة أو المضاربة أو المزارعة أو السفر . بل يذكر في كل أمر ما يخل بذلك الأمر ، ولا يتجاوزه .

الرابع الجرح والتعديل للشاهد والراوي ومن ثم وضع العلماء كتب الرجال ، وقسموهم الى الثقات والمجروحين ، وذكروا أسباب الجرح غالباً .

ويشترط لإحلاس المصباح في ذلك ؛ بأن يقصد في ذلك حفظ أموال المسلمين ، وصبط السنة المطهرة ( ٣ ) ، وحمايتهم من الكذب ، ولا يكون حامله المدواة والنمصب . وليس له إلا ذكر ما يخل

— شرح صحيح مسلم : ٤ / ٦٤ ، ١٠ / ٩٧ .

( ١ ) ذكره بهذا النص القرافي في / الفروق ٤ / ٢٥٥ . ورواه مسلم باللفظ . ( أما أنوحهم فلا يصح عصاه من عاتقه ، وأما معاوية فمطلوك لا مان له ) . صحيح مسلم ٢١ / ١١٤ ، باب ٦ من كتاب الطلاق ، حديث ٣٦ . ومثله في سنن أبي داود ١١ / ٤٣٢ ، باب نفقة المستوفى ، من كتاب الطلاق ، حديث ١ .

( ٢ ) في ( أ ) : مع من لا يؤمن ولا يوثق . وفي ( م ) : مع غير من يوثق .

( ٣ ) في ( ك ) و ( أ ) . السنة الثامن . وفي ( م ) : السنة .

بالشهادة والرواية منه ، ولا ينصرف لغير ذلك ، مثل كونه ابن ملاحه أو شبة .

الخامس : ذكر المندعة ولصاحبهم الفاسدة وآرائهم المضلة . ولهقتصروا على ذلك القدر (١) :

قال العامة (٢) : من مات منهم ولا شبة له فمظنه ، ولا حلف ( كتباً نقرأ ) (٣) ، ولا ما يحشى (مصادره لغيره ، فالأولى أن يستر يستر الله عز وجل ، ولا يذكر له حيب أئمة ، وحسابه على الله عز وجل ، وقد قال عليه السلام : ( أذكروا محاسن موتاكم ) (٤) وفي خبر آخر : ( لا تقولوا في موتاكم إلا خيراً ) (٥) .

السادس : لو اطلع العدد الذين يثبت بهم الحد أو التعرير على فاحشة جاز ذكرها عند الحكم بصورة الشهادة في حصره الداعل وحيثه . السابع : قيل (٦) إذا علم اثنان من رجل معصية شاعدها ، فأجرى أحدها ذكرها في غيبة ذلك المعاصي ، جاز ، لأنه لا يؤثر

---

(١) في ( م ) : القول .

(٢) قاله القرافي في / الفروق ٢٠٨ / ٤ .

(٣) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) كتاباً يقرأ ، وما اثنائه مطابق لما في الفروق .

(٤) انظر . سنن أبي داود . ٥٧٤ / ٢ ، باب في منهي عن سب الموتى من كتاب الأدب ، وسنن الترمذي ٣١ / ٣٣٩ ، باب ٣١ من كتاب الجناز ، حديث ١٠١٩ .

(٥) لم أخرج عن هذا النص ، ورواه المتقي الهندي بلفظ ( لا تذكروا أمواتكم إلا بخير ) . كنز العمال ٨ / ١٠٥ ، حديث : ٢٠١١ .

(٦) قاله بعض العلماء انظر القرافي / الفروق ٢٠٨ / ٤ .

عبد الصامع شيئاً ولاوى التره عن هـ ، لأنه ذكر له بما يكره لو كان حاصراً . ولأنه ربما ذكر بها (١) أحدهم صاحبه بعد سبانه ، أو كان ميباً لاشتغالها .

### قاعدة { ٢٠٧ }

الكر مصيبة كبيرة (٢) ، ولا حار في ذلك كثيرة (٣) ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله ( من يدخل الجنة من في قلعه مثله )  
 دره من الكر فقالوا . يا رسول الله إن أحداً يحب أن يكون ثوبه حساً وطله حساً (٤) فقال . إن الله جميل يحب الجمال ، وإن الكر بطر الحق ، وعصم الدين (٥) ، بطر الحق رده من فائله وعصم - دافع المهمة - الاحقار - والحديث مؤول بما

---

(١) زيادة من ( أ ) .

(٢) زيادة من ( ك ) .

(٣) انظر صحيح مسلم . ١ / ٩٢ ، باب ٣٩ من أبواب الإيمان ، حديث : ١٤٧ - ١٤٩ ، وصحيح الترمذي ١ / ٣١٠ - ٣٦٢ ، باب ٦١ من كتاب البر والعلم . والحر العامل / وسائل الشيعة ١١ / ٢٩٨ ، باب ٥٨ من أبواب جهاد النفس .

(٤) في الفروق : ٤ / ٢٢٥ : حسنة

(٥) انظر القراني / الفروق ٤ / ٢٢٥ . ورواه بإسناد آخر كل من مسد في ، صحيحه ١ / ٩٣ ، باب ٣٩ من أبواب الإيمان ، حديث : ٩١٧ ، و الترمذي في / صحيحه ٤ / ٣٦١ ، باب ٦١ من أبواب البر ، حديث : ١٩٩٩

يؤدي إلى الكبر . أو يراد أن لا يدخل فيه مع دخول طهر المكبر بل بعده وبعد العذاب في النار (١) .

وقد علم منه أن التحمل ليس من الكبر في شيء .

وقسم بعضهم (٢) التحمل بانقسام الأحكام الخمسة :

«أولها» : كتحمل «الروح» عند إرادة «روح» منه ذلك ، وتحمل «الروح» إذا كان طريقاً إلى إرهاب العدو .

«ثانيها» : كتحمل المرأة لزوجها ابتداءً ، وتحمله من «الولاية» للمعطي للشرع ، والعلاء ( للمعطي «علم» ) (٣) .

«ثالثها» : كتحمل الحر للرجل ، وتحمل «الرجل» للرجل .

«رابعها» : كتحمل ثياب تحمل وقت لمهنة ، ووقت الخدماء في المرأة إذا لم يؤد إلى الرتبة (٤)

«خامسها» : ما عدا ذلك ، وهو الأصل في التحمل ، قال الله سبحانه :

( قل من حرم ربة الله في أخرج لعباده والطيبات من الرزق ) (٥)

وهل بعضهم (٦) قد ثبت الكبر على الكفار في الحرب وغيره .

وقد يندب ، نفعلاً ابتداءً ، إن كان طريقاً إليها ولو قصد

الاستدفاع ، وكثرة لأتباع ، كان حراماً ، إذا كان لحرصه الرياء

(١) انظر : «نقري» / العروق ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) هو «نقري» / العروق ١ / ٢٢٦ .

(٣) في ( ح ) للمعطي . وما أشبهه مطبق له في العروق

(٤) في ( ك ) و ( ح ) . الرتبة .

(٥) الأعراف : ٣٢ .

(٦) هو «نقري» / العروق ١ / ٢٢٦ .

وفان آخر : «نواصع المستمع أولى ، لاستجلابه (١) ، وأدخل في قع بدعته .

ويعجب استعظام العدد عاداته . وهذا معصية ؛ وما قدر المادة بالنسبة إلى أقل نعمة من نعم الله تعالى ٢٢ وكذا استعظام العالم علمه ، وكل مطيع طاعته ، حتى ينسب بذلك إلى التكبر .

وغيرى بينه وبين الرياء أن الرياء مفارق للمادة ، والمعجب متأخر عنها ، فتمسك بالرياء ، لا بالمعجب (٢) .

ومن حق العابد والورع أن يستغل فعله بالنسبة إلى عطمة الله تعالى ، قال الله تعالى ( وما قلروا الله حق قدره ) (٣) ، ويتهم الله في عمه ، ويرى عليه الشكر في التوفيق له ، قال الله تعالى : ( والذين يؤمنون بما آتوا وقولهم وحلة ) (٤)

وأما التسميع المهيء في قول النبي صلى الله عليه وآله ( من سمع سمع الله به يوم القيامة ) (٥) فهو من لوازم المعجب ، إذ هو «تحدث بالمادة والطاعة والكمال ليعظم في أعين الناس . فأول ما يحصل في نفسه المعجب ، ويتبعه التسميع :

(١) في ( أ ) و ( م ) : في استجلابه .

(٢) انظر الفرائي / الفروق : ١ / ٢٢٧ .

(٣) الأتعام : ٩١ .

(٤) المؤمنون ٦٠ .

(٥) أورده الفرائي في / الفروق . ١ / ٢٢٨ ، بلط : ( من سمع سمع الله به يوم القيامة ) ورواه مسلم ناقط : ( من سمع سمع الله به ) وفي رواية ( من يسمع يسمع الله به ) انظر صحيح مسلم ١ / ٢٢٨٩ ، باب ٥ من كتاب الزهد ، حديث ١٨٠٤٧ .



## قاعدة [ ٢٠٨ ]

المداهنة في قوله تعالى : ( ودّوا لو تدعى قهقرون ) (١) معصية  
والنقبة غير معصية .

وهرق بينها : أن الأول تعظيم غير المستحق ، لاحتلاب لعمه ،  
أو لتحصيل صداقته ، كمن يشي على ظالم بسب ظلمه ، ويصوره  
بصورة العدل ، أو مستدع على بدعته ، ويصورها بصورة الحق .  
والنقبة : محاملة الناس بما يعرفون ، وترك ما يسكرون ، حذراً  
من عوائلهم كما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام (٢)

وموردها خافاً الطاعة والمعصية . لحامية الظالم فيها بمنقده طبعاً ،  
والفاسق المتظاهر بمسقه ، اندهاً شرهما ، من باب المداهنة الحائرة ولا  
يكاد يسمى نقبة . قل بعض صحاحه (٣) . ( إنا لكثير (٤) في

### (١) القلم : ٩ .

(٢) انظر التوري / مستدرك الوسائل ١ / ٥١٢ ، باب ٦ ،  
من أبواب ما يحب فيه بركة ، حديث ٢ . كما ورد هذا المصنوع  
عن أبي عبد الله لهنادق ( ع ) انظر المصدر السابق : ٢ / ٣٧٨ ،  
باب ٣ من أبواب الأمر ولهمي . حديث ٨ ، ٩ .

(٣) منه الفرائي الى أبي موسى الأشعري الفروق ، ١ / ٢٣٦  
وهو على عهد السلام ( ع ) لسفر في رحوه قوم وإن قلوب نفاسهم .  
المحسني / البحر ٧٥ / ٤٠٦ ، باب ٨٧ من أبواب العشرة ، حديث  
٥٢ ( الطبعة الحديثة ) وهو أي مرده ( إنا لكثير في رحوه  
أقوام وإن قلوب لقلهم ) . ان منظور / لسان العرب ٥ / ١٢ ،  
مادة ( كثير ) ، و ريدي / نوح العروس ٣ / ٥٢٣ ، مادة ( كثير )  
(٤) في الفروق لشكر ٠٠ ، كثير بدو لأسماء هذا القسم =

وحوله أقوم وإن قلوبنا لتنعيمهم ) .

وبدعي لهذا المداهن التعميط من الكذب ، فيه دل أن جلوا أحد من  
صفة مدح .

وعد دس على التقيبة الكذب والفساد ، قال الله تعالى . ( لا يتخل  
المؤمنون الكافرين أو المنافقين من دون مؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس  
من الله في شيء . ولا أن تقو منهم بقية ) ( ١ ) . وها الله تعالى .  
( إلا من أكره ) وفيه مضمّن : ( إيمان ) ( ٢ ) . وقال الأئمة عليهم  
السلام ( ثمة أعشار دين تنقيه ) ( ٣ ) . وقولوا عليهم السلام .  
دس لا تقة له لادس له ، ها الله يحب أن يعبد مرأ كما يحب أن  
يعبد جهرأ ) ( ٤ ) . وقالوا عليهم السلام ( لا مصو ) ( ٥ ) في أحكامهم  
ولا تشهرو أعصمكم فتمنوا ) ( ٦ ) . وكذب الكاذب عليه السلام إلى

---

س . وكاشره . إذ صحت في وجهه وبأسطه . انظر ابن منظور / لسان  
العرب ١ : ١٨٢ / مادة ( كثر ) .

( ١ ) آل عمران : ٢٨ .

( ٢ ) نحل ١٠٦ .

( ٣ ) انظر الكلبني / بكافي . ٣ / ٢١٧ . باب التقيبة من كتاب

الإيمان ، حديث : ٤ . ( باختلاف بسيط ) .

( ٤ ) أورده الحر الحلي في / وسائل الشيعة ١١ / ٤٦٥ ، باب

٢٤ من أبواب الأمر والهي ، حديث ٢٣ ، ولله ( إن التقيبة

دي ودي أدني ولا دس من لا تقيبة له . يا معلى إن الله يحب أن

يعبد في السر كما يحب أن يعبد في العلانية ) .

( ٥ ) في الوسائل ١٨ / ٥ . قصوا .

( ٦ ) طر بحر الحلي / وسائل الشيعة : ١٨ / ٥ ، باب ١ -

علي بن يقطين (٥) ، تعلم كيفية الوضوء على ما هو عليه عادة ، وتمنع  
 من ذلك ، ثم ساء الإمتناع ، فعمل ذلك أمراً ، وسمي به إلى الرشيد  
 بسبب المذهب ، فشده يوماً بشيء من يدوان في الدار وحده ، فيما  
 حصر وقت صلاة خمس عليه ، فوحده يوصياً كما أمر ، ( فصرى  
 عن خمسة ٢١١ ) وعندنا في مكتب إليه بعد ذلك الإمام عليه السلام  
 أن يوصى لدا وكذا ، ووصف به الوضوء الصحيح (١) . وفتاوى  
 أهل البيت عليهم السلام مشحونة بالنسبة ، وهو أعظم أسباب اختلاف  
 الحديث .

## تنبيهات :

( الأول ) التبعة في اسم الإمام الأحكام خمسة :

١- من أبواب صفات انصافي : حدث ٧

(٥) علي بن يقطين بن موسى الضحادي ولد بالكوفة سنة ١٢٤ هـ ،  
 كان أروه على صفة وثيقة بأبي العباس السجستاني ، وكان  
 يتشيع ويقول لإمامة ، وكذلك ولده علي ، وكان يحمل الأموال إلى  
 الإمام جعفر الصادق عليه السلام . وكان علي هذا حليل القلب ، له  
 منزلة عظيمة عند أبي الحسن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ؛  
 توفي بعد سنة ١٨٢ هـ وصي عليه الأمير ، وفي عهد الرشيد للعاسي .  
 ( المامقاني / تنقيح المقال : ٢ / ٣١٥ ) .

(١) في ( ج ) و ( أ ) : فسر الحلقة

(٢) انظر نص الرواية في / وسائل الشيعة : ١ / ٣١٣ ، باب

٣٢ من أبواب الوضوء : حدث ٣

و... يجب رد عنه أو على رول ضرر تركه به ، أو بعض  
الضرر

والمشعب ، إذا كان لا يخاف ضرراً محلاً ، ويؤهم ضرراً محلاً ،  
أو ضرراً سهلاً ، أو كان تقياً في المشعب ، كالترتيب في تسليح  
المرء عيب السلام ، وترك بعض وصول الأذن  
ومكرهه التقي في المشعب يجب لا ضرراً محلاً ولا محلاً ،  
ويخاف منه الإلتباس على هوام المذهب .

والحرمة : حية حيث رأس الضرر محلاً وأحلاً ، أو في قتل  
مسلم قات أبو جعفر عليه السلام ( إنما جعلت النفقة لمحققها  
اسم ر ( ١ ) فإذا وقع اسم فلا نفقة ) ( ٢ )  
ومباح التقي في بعض المباحات التي رجعها العامة ، ( ولا  
يحصل بتركها ) ( ٣ ) ضرر .

( ثاني ) : مع سماع كل شيء حق ظهور كلمة تكفر ، ولو  
ركبها ( ١ ) مستحب أنه إلا في حد نفق ، ومقام اشترى من أهل  
بغداد عام ١٠٠٠ هـ ، ولا يأنتم تركها ، بل ضرره جليل ، إما مباح  
أو مشعب ، وحصولاً إذا كان من يمدى به

( ١ ) في ( أ ) و ( م ) و ( ح ) : الدماء .

( ٢ ) نظم الكشي الكافي ٢ / ٢٢ . باب النفقة من كتاب  
الإيمان حديث ٦ . وقد روي عنه بعض ( وإذا بيع لغير  
فصل عنه

٢ . في ( ح ) ولا يصح تركها ، وفي ( أ ) و ( م )  
ولا يصل .

( ٤ ) أي ترك النفقة .

( ثالث ) اندرعة أيضاً نفسه تمام الأحكام بحمسة ، باعتبار  
 م هي وسيلة فيه ، لأن الوجود من شبع ، م م  
 والواجب م ومعنى به دمه ، ودمه ، ولا طريق إلا م . وكذا  
 إذا كان طريقاً إلى دفع مظلمة عن العبر ، وهو مسم أو معاهد  
 والمستحب م كان طريقاً إلى استحباب ، كأن يحسن حقه للظلم ،  
 ليحسن خلقه .

والمكروه م كان مجرد حور ( ١ ) في الطبع . لا لدفع ضرر  
 والحررم م كان طريقاً إلى رتبة شر الظلم ، وترجمه في لظلم  
 ومحرماً للمداهن عن الإيهام في المعاصي ، لثائرة ( ٢ ) صدها .  
 والمباح ؛ ما عدا ذلك .

### قاعدة ٢٠٩ [

يحور لعظم يؤمر بما حرت به ( عادة . مان ) ( ٢١ ) وإن لم يكن  
 مسؤولاً عن السبب ، بدلالة العمومات عليه ، فإن الله تعالى ( ديث  
 ومن يعظم شعائر الله فإنها من عبور العباد ( ٤ ) وقال م إلى  
 ( ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند الله ( ٥ )

( ١ ) في ( م ) حذر و يحور - . سحر يث الضعف .  
 ( ٢ ) في ( ٤ ) ، لثائرة ، ولي ح - . مشهورة وفي ( أ )  
 المشاورة

( ٣ ) في ( ك ) : العادة في الزمان .

( ٤ ) الحج ٣٢

( ٥ ) الحج : ٣٠ .

ولقول النبي صلى الله عليه وآله ( لا تعصوه ، ولا تحسدوا ، ولا تداروا ، ولا تظفروا ، وكوثر صناديق إخواناً ) (١)

فعل هذا بخور قديم والعظم بالعناء وشبهه ، وربما وجب إذا أدى تركه إلى التعاص والتفريط ، أو إهانة المؤمن . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله قام في فاطمة عنها السلام (٢) ، وقام في جعفر (٣) عليه السلام . ثم من العشرة (٣) ، وهو الأنصار (٤) . فومر إلى سبكم (١) . وثقيل . أنه صلى الله عليه وآله قام

(١) انظر صحيح مسلم ١ / ١٩٨٣ ، باب ٧ من أبواب البر والصلة ، حديث : ٢٣ .

(٢) انظر : سنن أبي داود : ٢ / ٦٤٥ .

(٣) هو جعفر بن أبي طالب الحشي الطيار ، كان من أشبه الناس برسول الله ( ص ) حليماً وحسباً . أسم بعد اسلام أخيه علي عليه السلام ، وكان من المهاجرين . فقام إلى العشرة . وقدم بها على رسول الله بعد صلح حبر ، فعاده ( ص ) وقال : ما أدري بأبيها أشد حراً بعدوم جعفر أو بفتح حبر ، ثم عرا عروة مؤثمة سنة ثمان فقل بها ، وعمره إحدى وأربعين سنة . ( إسنه قاي / تنقيح المقال : ١ / ٦١٢ ) .

(٤) هو الشيخ الصدوق / إسنه قاي . ٣٧ . والمفهم . ٢٣ ، والقراي / الفروق : ١ / ٢٥٣ .

(٥) انظر سنن أبي داود . ٢ / ٦١٥ . ومفهوم هو معدس . معاذ الأنصاري .

لعكرمة من أبي جهل (٥) لما قلته من اليمين مرحباً بقدمه (١)  
 فإن قلت قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله ( من أحب  
 أن يتمثل ( الناس له ) (٢) فبدأً فليبدأً مقدمه من (س) (٣)  
 وعمل أنه صلى الله عليه وآله كان يكره أن يقام له ، فكأوا إذا  
 قدم لا يقومون ، أعلمهم كراهته ذلك ، وقد دفعهم الله حتى يدخل  
 منزله ، لما يلزمهم من تعظيمه (٤) .

قلت تنش الرشد فبدأً هو ما يصحبه الخبره من إلامهم من  
 بالقيام في حال قعودهم لي أن يقضي محبتهم : لا هذا القيام المخصوص  
 (٥) هو أبو جهل عكرمة من أبي جهل الفرسي المحرومي ، كان  
 شديد العدوّة ارسول الله ( ص ) ، وهو أحد الأرملة الذين أباح  
 النبي ( ص ) دماءهم ، فمر وركب البحر ، فأصبتهم ماصلة ،  
 فصاده ربه أن أبي رسول الله ( ص ) وبياضه إن أنجاه الله تعالى ،  
 فبدأ ، وأقى ، وأسلم ، فبدأ له ( ص ) هضفة وقال : ( مرحباً  
 بالراكب المهاجر ) . قيل مثل يوم اليرموك في خلافة عمر ( المامني /  
 تنقيح المقال ٢ / ٢٥٦ ) .

- (١) انظر القرائي / الفروق ٤ / ٢٥٢ .  
 (٢) في (ك) و (أ) و (م) النساء أو فرحال . وما اثنائه  
 من (ج) ، وهو مصدق لما في سنن أبي داود .  
 (٣) انظر سنن أبي داود ٢ / ٦٤٨ ولكنه ورد بلفظ  
 ( أن يتمثل . . ) وأورده القرائي في / الفروق ٤ / ٢٥٢ ، بلعد  
 ( من أحب أن يتمثل له الناس أو الرجال قديماً ) .  
 (٤) انظر القرائي / الفروق ٤ / ٢٥٢ ، ولحقني الهندي  
 كنز العمال : ٤ / ٤٣ ، حديث : ٩٦٧ .

للقصير رماه سلب ، لكن يحمل من أراد ذلك نجراً وعلاً على الناس ، فيؤخذ (١) من لا يقوم له بالعقوبة . أما من يربده لدفع الإهانة عنه ، والنقيصة به ، فلا حرج عليه ؛ لأن دفع الضرر عن النفس واجب . وأما كراهيته صلى الله عليه وآله ، فتواضع لله ، وتخفيف على أصحابه . وكذا يقول ينبغي للمؤمن أن لا يحب ذلك ، وأن يؤخذ نفسه بمحنة تركه إذا مالت إليه . ولأن المصاحبة كانوا يقومون - كما في الحديث - وبعد عدم علمه بهم ، مع أن فعلهم يدل على تسويغ ذلك .

وأما المصاحبة ، فثلاثة من السنة (٢) وكذا تفصيل موضع السجود (٣) وأما تفصيل البد ، فقد ورد أيضاً في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله (إذا تلاقى الرجال مصاحبة ، نحات ذنوبها ، وكان أقربها إلى الله أكثرها شراً) (٤) . وفي الكافي (٥) للكليني (٥)

---

(١) في ( أ ) و ( م ) : فيأخذ .

(٢) انظر : سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٢٠ ، باب ١٥ من كتاب الأدب ، حديث ٣٧٠٢ - ٣٧٠٣ ، وللكليني / الكافي ٢ / ١٧٩ ، باب المصاحبة

(٣) انظر المصنوع الكاشاني / الوافي المجلد : ١ ، ج ١١١/٣ ، باب المعانقة والتفصيل

(٤) انظر القرافي / الفروق : ٤ / ٢٥٢ .

(٥) انظر : ٢ / ١٧٩ - ١٨٦ .

(٥) هو الشيخ أبو جعفر محمد بن إسحاق الكليني الرازي الملقب ( بشفة الاسلام ) شيخ علماء الإمامية في عصره ووجههم . عد من مجدد المذهب على رأس المائة الثالثة له كتاب الرد على القرامطة ،



رحمه الله في هذه المقامات أحبار مشكورة .  
 وأما المعانقة ، فمجازة أيضاً ، لما ثبت من معانقة النبي صلى الله عليه وآله جعفرأ (١) واختصاصه به خبر معلوم . وفي الحديث .  
 أنه قبل بين عبي جعفر عليه السلام مع (٢) المعانقة (٣) .  
 وأما تفهيم ضارم حل الوجه ، فمجاز ، ما لم يكن لريبة أو للذ .

### قاعدة [ ٢١٠ ]

اليمين لغة (٤) . يطلق على ثلاثة معانٍ : الجارحة . . والقوة  
 والقدرة ، ومنه : ( والسماوات مطويات بيمينه ) (٥) . والخلف  
 المطلق . وقوله تعالى : ( مراع عليهم ضرباً باليمين ) (٦) بمحتمل  
 الأوجه الثلاثة .

وأما حرفاً : فلها معنيان :

١ - وكتاب رسائل الأئمة عليهم السلام ، وكتاب الكافي في الحديث ه  
 توفي بعدد سنة ٣٢٩ هـ ( القمي / الكافي والالقباب : ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ ) .  
 (١) انظر : سنن أبي داود : ٢ / ٦٤٦ .

(٢) في ( ح ) : في .

(٣) انظر : سنن أبي داود : ٢ / ٦٤٦ ، والشيخ الصدوق /  
 الهداية : ٣٦ .

(٤) انظر : ابن منظور / لسان العرب ١٣ / ٤٥٩ ، مادة

( يمين ) .

(٥) الزمر : ٦٧ .

(٦) المصافات : ٩٣ .

أشهرها الخلف لله وأممائه . لتحقيق ما يمكن فيه المخالفة ( ) ،  
أو لانتفاء ما توجعت لذهوى به أو إثباته  
والما نخصصت لله شرعاً ، لأن الخلف يقتضي تعظيم المقسم به .  
والعطفة لمطابقة لله ولقوله عليه السلام ( من كان حالماً فليحلف  
بألفه أو لهجر ) ( ٢ ) ومن ثم كره الخلف بغير الله ، وحرّم بالأصنام  
وشبهها ، فعنه عليه السلام ( لا تحمقوا بأنفسكم ولا بالمواهب ) ( ٣ ) .  
المنع الثاني تصديق الهراء على الشرط على وجه البحث على  
الشرط ، أو المنع منه ، أو لتركه على مطلقاً ، وهو المستعمل في  
الطلاق والعدوى عند الهه ، وهو مجرد اصطلاح ، إذ لم يمتثل من أهل  
اللغة مثله قاله بعضهم ( ٤ ) بخلاف المنع المشهور ، فإنه يشمل  
على الدعاي الثلاثة القويه أم خفيف ، مظاهر وأما القوة ؛ فلأن  
فيه تقوية الكلام وتوثيقه وأما الجارحة ؛ ولأنهم كانوا إذا تحالفوا  
أخذ بعضهم بأيدي بعض ، واستند ذلك في إيمان البيعة

## فائدة ( ٥ )

### البيان أقسام :

( ١ ) في ( ك ) و ( أ ) و ( م ) المخالفة

( ٢ ) انظر المنع الهدي / كنز العمال : ٣٣٦ / ٨ ، حديث :

٥٦٤٤ . وورد فيه لمط : ( وإلا فليصمت ) .

( ٣ ) انظر . استغني الهدي / كنز العمال : ٣٣٨ / ٨ ، حديث ٥٦٤٧ .

( ٤ ) انظر القرامى ، المروى : ١ / ١٧٧ .

( ٥ ) في ( ح ) قاعدة :

الأول : معتدة ، وهي الحلف عن الاستقلال ، فعلاً أو زكاً ، مع القصد إليه .

الثاني : لاهية ، وهي الحلف لا مع قصد من مسمى أو آخر .  
الثالث : بمن الغموس ، وهي الحلف عن الماصي أو الحال مع تعدد الكلاب وسجيت عموساً ؛ لأنها مسمى الحالف في الإنم ، أو في النار . وفي رواية هي من بكسائر (١) ، وفي أخرى ، ( البمين العموس ندع الدبار بلاقع ) (٢) ، ولا كفارة فيها (٣) ، لقوله تعالى : ( وما عقدتم الأيمان ) (٤) ، وللمعد لا ينصور إلا مع إسكان الحلف ، ولا حل في الماصي . وعدم ذكر الكفارة في حديث .  
الرابع : ما عدا ذلك ، كالحلف مع الصدق حل الماصي أو الحال .

### قاعدة [ ٢١١ ]

إنما يجوز الحلف بالله أو بأسمائه الخاصة فالأول . مثل :  
( والواجب وجوده ) (٥) والأول الذي ليس قلبه شيء . وفائق  
(١) انظر . الخمر العامل / وسائل الشيعة ١١ / ٢٥٣ ، ٢٦٢ .  
باب ٤٦ من أبواب جهاد النفس ، حديث ٢ / ٣٦ ، والفتي  
المهندي / كبر العيال ٢ / ١١٠ ، حديث ٢٦٦٨ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨٠ .  
(٢) انظر الفتى المهندي / كبر العيال ٨ / ٣٣٨ ، حديث

٥٦٩٤

(٣) وهو رأي المالكية أيضاً ، بخلاف الشافعي . انظر . ابن حري /  
المقوانين الفقهية : ١٣٩ ( طبعة لبنان ) .  
(٤) المائدة : ٨٩ .  
(٥) في ( ك ) : واجب الوجود .

الحبة :- وبإحدى لسمه

وثاني ، مثل قولنا : الله ، وهو اسم للذات ، لخبر العت عليه . وقبل (١) : هو اسم للذات مع حلة الصفات الإلهية ، عاذا قلنا : الله : فعاء الذات الموصوفة بالصفات الخاصة ، وهي صفات لكل العت الخلال وهذا المصوم هو الذي يمسد ، وبوحد ، ويبره عن الشريك والنظير ، والعبد والبد والمثل وأما سائر الأسماء فإن أحادها لا يدل إلا على آثار المعاني من علم وقدره

أو فعل مبوب إلى الذات ، مثل قولنا : الرحمن : فإنه اسم يمد مع اعتبار الرحمة وكذا : الرحيم : و : العليم : و : الخالق : اسم للذات مع اعتبار وصف وجودي خارجي و : القدوس : اسم للذات مع ( وصف سلمي ) ( ٢ ) ، أي : القدس ، الذي هو التطهر من القتل و : الباقي : اسم للذات مع نسبة وإضافة ، أي : البقاء ، وهو نسبة بين الوجود والأرمة ، إذ هو استمرار وجود في الأرمة . و : الأبدى : هو المستمر مع جميع الأرمة المستقلة ( ٣ ) ، عاتاني أصم منه . و : لأرلي : هو الذي قارن وجوده جميع الأرمة المصبة ، الخفة والمقدرة . هذه الاعتبارات تكاد تأتي على الأسماء الحسنى بحسب القبط ، ونشر إليها إشارة خفيفة :

عاق : قد سبق . و : الرحمن والرحيم : إيمان بالمعالم

(١) انظر القراني / المروق ٥٦/٣ ( نقله عن بعض العلماء ) .

(٢) في ( ح ) : نسبة وإضافة .

(٣) زيادة من ( ك ) و ( م )

من رحم ، كعصا من عصا ، وعلم من علم ، والرحمة لغة (١) :  
 رقة القلب ، وانعطف يقتضي التقصير والإحسان ، وعنه : الرحم ،  
 لانعطافه عن - فيها . وأسماء لله تعالى إما تؤخذ باعتبار الغابات ،  
 التي هي أعمال ، دون لمادىه ، التي هي انفعال  
 و ﴿ الملك ﴾ المتصرف بالأمر وسهي في المأمورين : أو (٢)  
 للذي يستغنى في دمه وصمدانه عن كل موجود ، ويحتاج إليه كل موجود  
 في ذاته وصفاته .

و ﴿ القدوس ﴾ : ذكر . و ﴿ السلام ﴾ ذو السلامة في ذاته  
 من العيب ، وفي صفاته عن كل نقص وأفة . مصدر وصف به  
 للمبالغة و ﴿ المؤمن ﴾ الذي آمن أو ياتؤه عليه : أو ، المصدق  
 عباده المؤمنين يوم القيمة ، أو ، الذي لا يحاف ظلمه : أو ، الذي  
 لا يذنبور آمن ولا أمان إلا من جهته . و ﴿ المهيم ﴾ . نقائم على  
 خلقه بأعمالهم وأرز قهم وآحاهم . و ﴿ العزيز ﴾ . العال بالقاهر ؛  
 أو ، يمنع الوصول إليه و ﴿ الحبير ﴾ انقهر والمتسلط ؛ أو ،  
 المعنى من الفقر ، من حرره أي أصلح كسره ؛ أو ، الذي تعد  
 مشيئته على سبيل الإحار في كل أحد (٣) ، ولا تعد فيه مشيئة أحد  
 و ﴿ المتكبر ﴾ ذو الكبرياء ، وهي الملك ؛ أو ، ما يرى الملك  
 حقراً بالنسبة الى عظمته . و ﴿ الساري ﴾ هو الذي خلق الخلق  
 رباً من الاضطراب و ﴿ الخالق ﴾ هو المقدر و ﴿ المصور ﴾ :

(١) انظر ابن منظور / لسان العرب ٢ / ٢٣١ ، مادة (رحم) .

(٢) في (ح) والمعنى الذي . ولعل ما انشاء هو انصواب .

لأنه مباني بعد ذلك بيان معنى ( المعنى ) .

(٣) في (ح) : واحد .

أي من قد (١) صور المخترعات .

ونحقق هذه الثلاثة : أن كل ما يخرج من العدم إلى الوجود يلتفت  
إلى اختراع أولاً ، ثم إلى الإيجاد على وفق التقدير ثانياً ، ثم إلى التصور  
بعد الإيجاد ثالثاً

و ﴿ المعاد ﴾ هو الذي أظهر الجسمين وسفر (٢) القبح  
و ﴿ انور ﴾ المعطي كل ما يحتاج إليه لكل من يحتاج إليه  
و ﴿ ارق ﴾ حرق الأوراق ، المرتفعة وموصلها إليهم و ﴿ الخاضع ﴾  
هو الذي يحقق الكفار ، الإشفاء ، ويرفع المؤمنين بالإسعاد .  
و ﴿ المدل ﴾ هو الذي يؤذي الملك من نشاء ويبرعه من نشاء  
و ﴿ السميع ﴾ الذي لا يرب ( عنه إدراك ) (٣) مسموع ، خفي  
أو ظاهر و ﴿ البصير ﴾ الذي لا يرب عنه ما تحت الأرض .  
و ﴿ العلم ﴾ في العلم ، لتعاليه سبحانه عن الحسة والمعاني القديعة .  
و ﴿ الخليم ﴾ الذي يشاهد معصيه المصاة ، ويرى مخالفة الأمر ثم  
لا يسرع في الإنعام مع عادة قدره . و ﴿ العظيم ﴾ الذي لا تحيط  
بكمه العقول و ﴿ العلي ﴾ الذي لا ربه فوق رتبته و ﴿ الكبير ﴾  
دو الكبرياء في كمال الذات والصفات و ﴿ المحيط ﴾ الحافظ  
لديوم الموجودات ، و من ين تصاد لمصيريات ، يحفظها من الفساد .  
و ﴿ الخليل ﴾ الموصوف بصفات الجلال من العز ، والملك ،  
ونقرة ، والعلم ، والتقديس من القائص و ﴿ الرقيب ﴾ : هو

(١) في (ك) فسر

(٢) في (أ) و (م) زيادة : حل .

٣ في (ج) و (أ) و (م) عن إدراكه

(٤) أي السميع والبصير .

العلم المحيط . و ﴿ لحبب ﴾ الذي يقدر مسألة مسائل دأبده ،  
والدعي بوحاشته ، والمصطر بكمايته و ﴿ الحكيم ﴾ . لعلم به حصل  
الأشياء بأفضل العلوم و ﴿ لمعيد ﴾ . الشريف دانه ، الحميم  
أفعاله ، و ﴿ انبث ﴾ يحي الخلق في الشاة الأخرى و ﴿ احميد ﴾  
هو محمد لمشي عليه بأوصاف كذل أو لمشي على عباده بدهمه  
له و ﴿ لمديء لمعيد ﴾ (١) الموحد بلا سبق مادة ولا مده ،  
والحميد ما هي من محالوفاته بأشتر في يوم القامة و ﴿ يحيي  
الميت ﴾ (٢) الخالق للموت والحياة ، ﴿ الحي ﴾ يدرك  
الزمان ، و ﴿ موم ﴾ القائم دانه ، و فيم كل موحود في  
إنجاده بدهمه وحلفه و ﴿ مدحد ﴾ ماله في لمجد و ﴿ الواب ﴾  
يمسر أسباب القوة له ، و عتوا بهم مره بعد أخرى ، ﴿ لمستقم ﴾  
القاصم ظهور العبد ، والشديد عذاب للطلعة و ﴿ لمهو ﴾  
الذي يحمر الميتات ، ويحدور عن المعاصي و ﴿ الرؤوف ﴾  
دو الرأفة ، وهي شدة برحه ، ﴿ الوالي ﴾ الذي دبر أمور  
الحسن و ربه دلاً (٣) ، لا اله أو المالك للأشياء المسوي حدها  
و ﴿ العي ﴾ في دانه وصفاته ، و عني جميع حده ، و ﴿ امتاح ﴾ :  
الطامك أو الذي بعده يصح كل وهو و ﴿ اللهصر لداسط ﴾ :  
هو الذي وسع الرق على عده ، ويغمره بحسب الحكمة

#### (١) زيادة ليت في ( ح )

(٢) في ( ح ) و ( م ) : والميت .

(٣) لي ( ح ) علم ، ولعن بصوب ميتاً ، أي ثمة

يقول بن منظور ( علي همر ثمة العي ، و قد أوقع فيه الناس

مركب عده ، تشديد (١) ، سا (٢) ، ب (٣) ، مده (ملا

و يحسن القرآن بين هذين الإسمين ولطائرهما . كالخافض والرافع ،  
 والمسر والمدل ، والصار والنازع . فإنه أنما من القدرة ، وأدل حل  
 الحكمة . فالأولى لم وفق (١) يحسن الأدب بين يدي الله تعالى أن  
 لا يورد كل اسم من مقابله ، لما فيه من الإعراب من وجه الحكمة .  
 و ﴿ الحكم ﴾ (٢) الحكم ، لصفة الدرس من العلم و ﴿ العدل ﴾  
 ذو العدل ، وهو مصدر أقيم مقام الإسم . و ﴿ الطيف ﴾ : العالم  
 بمواضع الأشياء ثم يوصلها إلى المستصلح بالرفق دون العنف ؛ أو  
 للرؤساء الذي يوصل إليهم ما يفتقدون به في الدارين ، وبهذه هم  
 أصاب مصالحهم من حيث لا يحتسبون و ﴿ الخير ﴾ : العالم بكمه  
 الشيء المطلق على حقيقته . و ﴿ الغفور والشكور ﴾ : متبادل للمبالغة ،  
 أي تكثر مغفرته ، ويشكر بسر الطاعات (٣) و ﴿ المقيب ﴾ :  
 المقندر ؛ أو : حلق القوت وموصله إلى الهدى و ﴿ الحبيب ﴾ .  
 المحاسن : أو المكاني ، فعل بمعنى مفعول . كالم بمعنى مؤلم ، من  
 قوهم أحسني . أي أعطاني ما كساني . و ﴿ الواسع ﴾ :  
 المعنى للذي وسع عاء سائر عبادته ، ووسع رزق جميع خلقه وقيل (٤)  
 هو الضبط لكل شيء و ﴿ الودود ﴾ : ألطف لعباده ويجوز  
 أن يكون بمعنى مفعول ، أي : مودته (٥) في قنوت أوليائه . وما

(١) في ( أ ) : وقف .

(٢) في ( ك ) الحكم وما انتقاه أصبح ، يقدم معنى ( الحكم ) .

(٣) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : طاء .

(٤) انظر ابن منظور / لسان العرب ٨ / ٣٩٢ . مادة

( واسع )

(٥) في ( ح ) و ( م ) و ( د ) : مودود



ساق اليهم من المصروف ، وأظهر لهم من لأطراف . و ﴿ الشهيد ﴾ الذي لا يغيث عنه شيء . و ﴿ الحق ﴾ المتحقق وجوده ؛ أو الموحد الشيء (على ما تقتضيه ) (١) الحكمة و ﴿ الوكيل ﴾ هو المكاني ، أو موكول إليه جميع الأمور . و ﴿ قتل ﴾ (٢) يكفل بأمر أو العبد و ﴿ القوي ﴾ أي لا يسوي عليه الضعف وأصغر في حال من الأحوال و ﴿ المتين ﴾ هو الشديد القوة الذي لا يعمر به ومن ، ولا يمس له وب (٣) و ﴿ الولي ﴾ (٤) القائم بنصر (٥) صده المؤمن ، أو استولي للأمر القائم به . و ﴿ الخصي ﴾ الذي أحصى كل شيء بعلمه ، فلا يعمر عنه منقذ دفة ولا أصغر و ﴿ الواحد ﴾ أي شيء ، من الخلد ، أو الذي لا يعمره شيء ؛ أو الذي لا يحصى منه ومن مراده حائل ، من الوجود و ﴿ الواحد الأحد ﴾ يدلان على معنى الوجدانية وعدم انحرؤ وقبل . الفرق بينهما أن الواحد ، هو الممرد بالذات لا يشابهه أحد (٥) ؛ والأحد المتفرد بصفاته الدائمة بحيث لا يشاركه فيها أحد و ﴿ الصمد ﴾ السيد المطلق في السؤدد أي نصمد (٦) إليه الخوارج ، أي يصمد

(١) في ( أ ) و ( م ) على مضمي

(٢) انظر . المهقي / كتاب الاسماء ، الصفات ٨٧ ( نقاه من

معصم ) ، وإن الاثير / النهاية . ٤ / ٢٢٨ ، مادة ( وكل ) .

(٣) القويوب : الثعب والإحياء .

(٤) في ( ح ) السائر للسائق القمر نصره . وفي ( م )

من ينصر . وفي ( أ ) : المستأثر بنصر .

(٥) في ( م ) : آخر .

(٦) تصمد : أي تقصد .

اليه - من في حوائجهم و ﴿تقدر﴾ الموجود الثاني - حذراً :  
و ﴿المصدر﴾ الملح ، لاقتصائه الإحلاق ، ولا يوصف ، القُدرة  
المطهرة غير الله تعالى و ﴿المقدم والمؤخر﴾ ، المدل بالأشياء في  
سرها ، ورتبها في الكبر والانتصوير ، والأرمنة والأمكنة ، على  
تخصيه الحكمة و ﴿الأول والآخر﴾ أي لا شيء معه ولا  
معه ولا بعده و ﴿الظاهر﴾ أي بآياته الظاهرة (١) الظاهر  
لدلالة على ربوبيته ووحدانيته : أو العلي العال : من الظهور  
بمعنى العلو والعلة ، ومنه قوله عليه السلام ( أدت الظاهر فليس  
هو كشيء ) (٢) . و ﴿الباطن﴾ الذي لا يستولي عليه توهم  
الكيفية : أو المحض من أبصارنا . ويكون معنى الظاهر : المنجلي  
لصائره . وقبل (٣) هو العالم بما ظهر من الأمور ، والمطلع على  
ما بطن من الغيوب . ونعني أن يقرن بين هذين الاسمين أيضاً .  
و ﴿الر﴾ ، هو العطوف على الصاد الذي عمّره جمع حبة ،  
يرتفع تصعيب الثواب ، والمسيء ، والعفو عن العقاب ، ويقبول  
العودة و ﴿دو الجلال والاكرام﴾ أي العظمة : أو العناء  
المطلق (٤) والعصل العام . و ﴿المقسط﴾ العادل الذي لا يجرور .  
و ﴿الجامع﴾ الذي يجمع الخلاق ليوم القيامة : أو الجامع  
للمتأينات ، والمؤلف بين المتصادات : أو الجامع لأوصاف الحمد

(١) زيارة من (ك) .

(٢) انظر صحيح مسلم ١ / ٤١ / ٢٠٨٤ ، باب ١٧ من أبواب  
الذكر ، حديث : ٦٦ :

(٣) قاله الخطابي . انظر البيهقي / كتاب الاسماء والصفات : ٣٥١ .

(٤) في (ح) زيادة : والعفو العام .

وشدة ، و ﴿ نفع ﴾ أي جمع أو يده ، وكنصهم ويحفظهم (١) ،  
 ويصرفهم ، من المده ؛ أو جمع من مخرج نفع ، والحكمة في مده  
 واستدافه من نفع ، أي أحسن ، لأن مده سجدته حكمة ، وعصاه  
 حود و حة ، أو الذي جمع أسباب غلات ، والنقصان دما بحقته في  
 الأنداد والأدوار من أسباب مده للحفظ و ﴿ نصاره ﴾ نفع  
 أي جازي ما يصير واقع و ﴿ النور ﴾ الصور محفوظه ، ووجود  
 والجمالك والشمس ونور واقع من نور أو نور الوجود  
 والملائكة والأسماء ، أو در الخلائق تدبيره و ﴿ سده ﴾  
 هو الذي فطر من مسدداً لا يورث منق و ﴿ ث ﴾  
 هو الذي يمدد ، تحقيق ، ورجع إليه كماله مدوره ثلاث ،  
 و ﴿ الرشيد ﴾ الذي أشر من في مصابيحهم أو دة ، شد ،  
 وهو الحكمة (٢) ، لاستعماده تدبيره ؛ أي الذي يصدق لتدبيره إلى  
 شدة (٣) ، و ﴿ الصور ﴾ (٤) هو الذي لا تحمله العجته من  
 المسارعة إلى الفعل قبل أوامه ؛ أو (٥) الذي لا يحل بعده  
 لمصده ، لاستعدائه عن التصرع (٥) ، إذ لا جوف القوب ،  
 و ﴿ المدي ﴾ (٦) لعده إلى معرفته بغير وسطه ، أو بواسطة

(١) زيادة من ( أ )

(٢) في ( ك ) الحكم

(٣) في ( ح ) عاداتها ،

(٤) زيادة من ( ح ) و ( م ) .

(٥) في ( ز ) السرعة ،

(٦) في ( ر ) ، ورجح زيادة الذي سدي

جنته من الأدلة على معرفته هدى كل محبوق الى ما لابد له (١)  
منه في معاشه ومعاده . و ﴿ الباقي ﴾ هو الموحود الواجب وجوده  
لديه . ألا وأبدأ (٢) .

وقد (٣) ورد في الكتاب العربي في الأسماء الحسنى ﴿ الرب ﴾ ا  
وهو في الأصل بمعنى التربية ، وهي تطلع الشيء الى كماله شيئاً فشيئاً  
ثم وصف به للمعانة ، كالصوم والمعدل . وقيل (٤) هو بنت  
من رتبة رتبة وهو رب ، ثم مني به لذلك ، لأنه يحفظ ما يملكه  
ويربّه . ولا يقتضى على غير الله إلا مقداً كقوله . رب الصبيحة (٥) .  
ومنه قوله تعالى . ( ارجع الى ربك ) (٦) .

و ﴿ المولى ﴾ هو الناصر ، والاولى بمخلوقاته ، والمتولى  
لأموره . و ﴿ النصير ﴾ المعلة في الناصر . و ﴿ المحبط ﴾ .  
أي الشامل عنه . و ﴿ الفاطر ﴾ أي المبدع . من العطرة ،  
وهو الشق ، كأنه شق العدم اراحها منه . و ﴿ السلام ﴾ :  
معلقة في العالم (٧) . و ﴿ الكافي ﴾ أي يكفي عباده جميع

---

(١) زيادة من ( ح ) و ( م ) .

(٢) في ( ك ) و ( أ ) رادة . والصبور هو الذي لا تحمله  
المعجلة على المسارعة الى الفعل قبل أوانه . وقد انشأ هذه الريادة  
قل أسطر .

(٣) زيادة من ( أ ) .

(٤) انظر الزمخشري / انكشاف ١ / ٨ .

(٥) في ( ح ) : الصبيحة .

(٦) يوسف ١٥٠ .

(٧) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) . المم . ويبدو أن الصواب -

مواضعهم ، ويدفع عنهم مؤذياتهم . و ﴿ دو الطوب ﴾ أي المصل ، ترك اعتقاد المستحق ، عاجلاً وآخراً ، لمير الكفر . و ﴿ دو المعارج ﴾ دو للرحات ، التي هي مصعد الكلم لطيب وبعث الصالح ، أو التي يترقى فيها المؤمنون ، أو في الجنة .

### فائدة

مرجع هذه الأسماء والصفات ، صديداً وعند المعرلة (١) ، إلى الذات (٢) ، وذلك لأن مرجع هذه الأسماء (٣) إلى الذات ، والحياة ، للقدرة ، والعلم ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والأربعة الأخرى ترجع إلى العلم ، والقدرة ، والعلم ، للقدرة كافيان في الحياة . والعلم والقدرة نفس الذات ، مرجعت جميعها إلى الذات ، إما مستقلة ، أو الله مع السلب أو الإضافة ، أوها ، أو اليها مع واحدة من الصفات الإلهية المذكورة ، أو إلى صلة مع إضافة ، أو إلى صفة مع زيادة إضافة ، أو إلى صفة مع فعل وإضافة ، ( أو إلى صفة فعل ) ( ٤ ) ، أو إلى صفة فعل مع إضافة رائده فالأول هو الله ، ويفرق منه : الحق .

ما اشتهاه انظر الخوهري / الصحاح ١٩٩٠/٥ مادة ( علم ) .  
(١) في ( ك ) و ( أ ) و ( م ) زيادة ترجع والظاهر أنه لا محل لها .

(٢) انظر القرطبي / لعروقي ، ٢ / ٥٦ .

(٣) زيادة من ( ح ) و ( أ ) .

(٤) زيادة من ( ح ) و ( أ ) .

واثني عشر : القدموس ، وسلام ، وحي ، والأحد  
 والثالث : كالمي ، ولعمير ، والأول ، والآخر  
 والرابع : كالمك ، والعزير .  
 والخامس : كالعليم ، والقدير .  
 والسادس : كالخبير ، ( ) ، وخير ، وشهد ، ( ) ، محصي  
 والسابع : كالقوي ، والمتين .  
 والثامن : كالحرس ، وسرحيم ، والرقوق ، وأردود .  
 والتاسع : كالحاق ، واساري ، والمصور  
 والعاشر : كالمجيد ، واللطيف ، ( ) ، الكرم ( ٢ ) .

## فائدة

هذه كلها ورد بها السمع ، ولا شيء منها بوجه نص ، ولذلك  
 ( ) إطلاعها على الله تعالى إجماعاً ، أو ما عداها فيقسم أقساماً  
 ثلاثة :

الأول : ما لم يرد به السمع ، وهم نصاً ، فيمنع إطلافه إجماعاً ،  
 نحو : يعرف والعاق ، والمطر ، والكي ، لأن المعرفة ، قد يشعر  
 به في فكرة ، وعقل ، هو ادّعى عما لا يلقى ، والمطلة والدكاء ،  
 يشعران بسرعة الإدراك لا عيب من الإدراك ، وكذا المتواضع ،  
 لأنه بوجه الله ، والعلامة ، وبه بوجه التأني . والتدري ،  
 لأنه بوجه نفسه شيء ، وما جاء في الدعاء من قوله ( لا يعم

(١) في ( ح ) و ( أ ) : كالحكيم .

(٢) انظر هذه الفائدة أيضاً في / الفرق ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

ولا يسري - حر إلا هو ( ١ ) ، وهم ( ٢ ) جوار حسد ، فيكون مراداً للعلم .

أي ما ورد به سمع ولكن لإطلاعه ، في غير مودعه وهم السعص ، كما في قوله تعالى ( ومكرنا ومكره ) ( ٣ ) وقوله ( لله مستهريه وهم ) ( ٤ ) فلا حر أن يقر « مستهريه » ، أو ماكر ، و خلف به ، كذا مع مصهم ( ٥ ) من أن يقل اللهم امكر فلان ، قد ورد في دعوت المصباح ( ٦ ) أم اللهم مستهريه به ، أو لا مستهريه ( ٧ ) فيه الكلام .

الثالث : حلا من لإهم إلا أنه لم رده السمع . مثل . السعي ، السعي ، الأرمي . و به حسد مصهم ( ٨ ) ، وقد جاء في لاء كثير ( ٩ ) ، وورد أيضاً في بعض الأحاديث

( ١ ) ورد في المصباح : لاكممي ٣٢٨ ، ولا قريباً منه للإمام الكاظم ( ع ) ، قد ورد به معط . من لا يعلم ولا يسري كيف هو إلا هو .

( ٢ ) في ( أ ) : لو تم .

( ٣ ) آل عمران : ٥٤ .

( ٤ ) البقرة : ١٥٠

( ٥ ) نظر القرافي / الفروق : ٣ / ٥٧ .

( ٦ ) مصباح المنجد . للشيخ الطوسي ١ / ورقة ٨٥ ، ٢٢٧ /

ب . ( معطوط بحكمة حسد بحكم لعمه بالسحب رقم ١٢٥٩ ) .

( ٧ ) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) : في .

( ٨ ) قد سمع . الحسن الأشعري ، ومالك ، وجمهور الفقهاء .

انظر : القرافي / الفروق : ٣ / ٥٧ .

( ٩ ) انظر الشيخ الطوسي / مصباح المنجد ١ / ورقة . -

قال السيد الكريم . للأولى التوقف عما لم تثبت لتسمية به ، وإن  
 حار أن يطلق معناه عليه ، إذا لم يكن فيه إيهام  
 وصابط الخلف بالأسماء الإحصايس أو الإشتراك ، مع أخضية  
 الإطلاق حل الله تعالى .

### فائدة

لو قال : واسم الله ، فالأقرب عدم الإعتقاد ، لأن الاسم مضارع  
 للمسمى على الصحيح . ومن قال : بأن الاسم هو المسمى ( ١ ) ، يلزمه  
 الإعتقاد ، فكأنه حلف بالله .  
 من ( ٢ ) : وموضع الخلاف هو في المركب من ( ا ، م ) ، م  
 لا في مثل قولنا : حجر ، وبار ، وذهب ، وعصاة ، وغيرها من  
 الأسماء ، إذ لا يقال : لفظ الحجر هو من الحجر حتى يؤدي من  
 تلفظ به ، أو لفظ الدر من ليل حتى يمتزج من تكلم به .  
 وفي التحديق لفظ ( اسم ) موضوع للقدار المشترك بين الأسماء ،  
 وأن صيانه لفظ لا معنى .

---

- ٢٨ ، ٥٥ ، ب ٦٤ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ١١٩ ، ١١٢ / ٢ ، ب ١٤ ، ١٥ ،  
 ٥٩ ، ب ، وغيره . ( معطوط بمكية لسيد الحكم العامة بالسجف  
 برقم : ١٢٥٩ ) .

( ١ ) ذهب إلى هذا صاحب الخصال الأندلسي انظر القرامي /  
 الفروق : ٣ / ٥٩ .

( ٢ ) عنه ابن السديد ، المطبوع في انظر القرامي / الفروق .

٥٩ / ٣



والظاهر أن اختلاف بين معصوماً على إمام (سم) بن معصوم ،  
 وبكيفية يرجع إلى الاختلاف في عبارة ، وذلك لأن الإسم إن أريد به  
 اللفظ ، فهو المسمى قطعاً ، لأنه يتألف من أصوات مقطعة متباعدة ،  
 ويختلف باختلاف ترتيبها وتعدد نبرة ، ويتحد أخرى ،  
 والمسمى ليس كذلك ، إن أريد بالإسم الذات ، فهو المسمى ، لكنه  
 لم يشهر في هذا المعنى ، إلا أن يكون من ذلك قوله تعالى (تذكر  
 سم ذات (١) وهو غير معنى ، بخلاف إطلاق التثنية على اللفظ  
 الدال على ذات متعددة ، كما مره ذات ، وبأريد الإسم صفة ،  
 ينقسم إلى ما هو المسمى وإلى غيره .

### ثالثة

الألف واللام (١) في قولنا مدير ، والعلم ، والرحم ، والرحم ،  
 فكأن أن تكون للعلم ، لأن كل ما طلب جهده ، بالداون ، ويمكن  
 أن تكون للرحم ، مثل قولهم ربه الرحيم ، أي الكامل في الرحولية  
 فإنه سدره (٢) (٣) فمن هذا ، للرحم : الكامل في الرحمة ، والعلم :

(١) رحم ٧٨

(٢) في (ك) آل .

(٣) هو أو الحسن أو ، أو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، العربي ،

الديلماني ، العربي ، صري ، حوي المشهور ، قبل في حقه  
 إن المتفكرين والمتأخرين في نحو عيال عليه أحمد بن الحسل ابن  
 أحمد والأحمش وغيرهم ، قبل توفي حدود سنة ١٨ هـ وقبره في  
 شير . وقبل توفي سنة ١٩٤ هـ وعمره ثمان وثلاثون سنة بمدينة  
 ساوة (القمي / الكي والألف ٢ ٣٠١)

(٣) انظر القادي / المروقي ٣٠ / ٦٠ (نقشه منه)

الكامل في العم .

ولابد في الأعمان كلها من القصد عدداً ، وإن كانت الحظ صريح

### قاعدة (١) [ ٣١٢ ]

سنة تكفي في تعيين المطلق ومخصص العام وتعيين المتيقن ،  
والطاعة ، والفرصة الموقفة وتعيين أحد معاني المشترك وفي صرف  
الحظ عن الحظفة إلى المحرر ، كقوله : والله لأصلن ، وهي به ركعتين ،  
أو لا كتاب (٢) رجلاً ، وهي به ريداً . ونخصيص العام ،  
مثل والله لا أصب ثوباً ، وهي : قصاً أو ثوباً بغيره

ولا تكفي السنة من الألفاظ التي هي أسدب ، كالفقود والإفادات (٣)  
ولو قال : لا أكلت ، أثرت فيه في ما كل بضمه إذا أراد به ، أو  
في وقت بعده إذا قصده ، لأن كالمظ وال عليه بالإفترام وقد وقع  
مثل ذلك في قرآن في الله تعالى : ما أنبهم من ذكر من رهم  
محدث إلا اسمعوه وهم لصوب (٤) ، مع قوله في الآية الأخرى  
( إلا كانوا معصون ) (٥) أي لا يأبهم في حال من الأحوال  
إلا في هذه الحالة من الموضع وإعرابهم فقد قصد إلى حاله الله ،

(١) في ( ح ) : فائدة .

(٢) في ( أ ) و ( م ) : لا كلن .

(٣) نحدث إقراي عن هذه القاعدة بشكل موضع . انظر : عروق .

٣ / ٦٤ - ٧٣

(٤) لأبي . ٢

(٥) الشعراء : ٥٠ .

والإعراض ، بالإثبات ، وإلى غيرها من لأحوا ، بالنفي ، والأحوال  
أمور خارجة عن المدلول المصنفي ، مع أنه عارضة غير لازمة ؛ وهذا  
أثرث الملية في العوارض ، فهي القوام بطريق الأولى

ولقوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ) (١) ،  
والمدلول المطائفي هنا معتذر ؛ لأن التحريم لا يتعلق بالأعيان ، إنما  
يتعلق بالأفعال المتعلقة بها ، وهي الأكل والانتفاع بالخلد وحموه ، فقد  
قصد بالتحريم من غير لفظ يدل على ذلك ، بل لأدنه عارضة ، فإن  
كانت هذه الأفعال لازمة ، فالمطلوب ، وإن كانت عارضة ، فطريق  
الأولى ؛ لأن تصرف الله في اللارم أغوى من تصرفه في العارض ،  
لأن اللارم يهمهم من الماروم ، بخلاف لعارض .

ومنه أقوله صلى الله عليه وآله في الحديث القدسي ( ما ترددت  
في شيء أنا فاعله كنزدي في قصص روح عبدي المؤمن بكرة الموت  
وأكره مسأته ، ولا يكون إلا ما أريد ) (٢) فإن التردد على الله  
تعالى محال ، غير أنه لما حوت إعادة أن يتردد من معظم الشخص  
وبكره (٣) في مسأته ، نحو الولد (٤) والصديق ، وأن لا يتردد في

(١) المائدة : ٣

(٢) أورده هذا النص القرآني في / للفرق ٣ / ٦٩ ورواه  
الطبرسي في / مكارم الاخلاق ٢٩٨ بلفظ ( وأن أكره . )  
والبحاري بلفظ : ( ما ترددت من شيء أنا فاعله بردي من نفس  
المؤمن بكرة الموت ، وأكره مسأته ) صحيح البخاري ١٢٩/٤ ،  
كتاب الرقاق من باب التواضع وأحمد في مسنده ٢٥٦ / ٦ ،  
عن عائشة بلفظ آخر .

(٣) في (أ) و (ح) وبكره والظاهر أن الصواب ما أنقشه

(٤) في (ح) : الوالد .



يكون تردداً ، السنة الى قادري لحقوقهم ، فهو بصورة التردد وان لم يكن ثم تردد

ويؤيده الخبر المروي . أن ابراهيم عليه السلام لما أتاه ملك الموت ليقبض روحه ، وكره ذلك ، أخره الله تعالى الى أن رأى شيئاً هاماً يأكل ولعابه يسيل على خيته ، فاستمطع ذلك وأحب الموت (١) . وكذلك موسى عليه السلام (٢) .

### قاعدة [ ٢١٣ ]

ثبت عندنا قولهم عليهم السلام ، كل أمر مجهول فيه للقرعة (٣) ؛ وذلك لأن فيها - عند تساوي الحقوق والمصالح ووقوع التنازع - دفعا للصفاة والاحقاد ، والرضا بما جرت به الاقدار ، وقضاء الملك الجبار . ولا قرعة في الامة الكرى ، لأنها حديد بالنص . وقد تقدم ذكر مواردها (٤)

(١) انظر نص الخبر في / حلل الشرائع ، للصدوق ١ / ٣٨ ، ومعه : ( انه رأى شيئاً كبيراً يأكل ويخرج منه ما يأكله ، فكره الحياة وأحب الموت ) .

(٢) انظر ، الشيخ الصدوق / حلل الشرائع ١ / ٧٠ ، وصحيح مسلم ٤ / ١٨٤٣ ، باب ٤٢ من كتاب المصالح ، حديث . ١٥٨ .

(٣) انظر اسرار العاصي / وسائل شيعة ١٨ / ١٨٩ ، باب ١٣ من أبواب كيفية الحكم ، حديث ١١ - ١٨ .

(٤) أي موارد القرعة . راجع : ٢ / ٢٣ .

• إسماعيل روجيت في العبيد (١) ، ولم يشع (٢) العلق بهم ، ووجه .  
أقول ما روي ، أن رجلاً أعقب ستة مملوك له في مرضه  
لا مان له عرهم ، فحرأهم النبي صلى الله عليه وآله ، فأمرع بهم ،  
فأعقب اثني وأربع (٣)

أي إجماع المصنف على ذلك مثل رس العباس عليه السلام ،  
بقوله عدد صحبه ، وعمر بن عبد العزيز ، وحارثة بن زيد (٥) ،  
وأبى ر عنان (٥) ، وابن سبر (٥) ، وغيرهم ، ولم يقل في

(١) فيما إذا أوصى بعتهم أو بثلثهم في المرض ثم مات ، ولم  
يعتهم الثلث ، فإنه يمين صبح الثلث منهم ، وعرعة ولو لم يدع  
غيرهم على أنفسهم أيضاً ، وعرعة ( لفرامي / لروى ١١١ / ٤ ) .  
(٢) في ( ك ) و ( م ) : يسع .

(٣) انظر من اس مائة ٢ ، ٧٨٥ ، اب ٢٠ من كتاب  
الاحكام ، حدث ٢٣٤٥ ، السهقي / اسن الكرى ٢٨٥ / ٠ .  
(٥) هو أبو زيد ، حارثة بن زيد بن ثابت الأنصاري ، من بني  
النجر ، أحد الفقهاء المشهور في المدينة ، ولد سنة ٢٩ هـ ، وتوفي  
بمدينته سنة ٩٩ هـ ( الزركلي / الأعلام ٣٣٢ / ٢ ) .

(٥) هو أبو سعد ، أنان بن عنان بن عمار الأموي ، من كبار  
شيوخنا ، ومن فقهاء المدينة . مات سنة ١٠٥ هـ في خلافة يزيد بن  
عبد الملك ( ابن حجر المصقلاني / تهذيب التهذيب ٩٧ / ١ ) .  
(٥) هو أبو بكر ، محمد بن سبر ، المصري ، الأنصاري ، من  
كبار فقهاء مصر ، وكانت له اليد الطولى في تفسير الرؤيا . ولد  
بمصر سنة ٣٢ هـ ، وتوفي بها سنة ١١٠ هـ ( الزركلي / الأعلام :

( ٢٥ ٧

عصرهم خلاف في (١) ذلك (٢) .

الثالث . إن في الاستعانة منقذة وصرراً على العبد بالإلزام ، وعلى الوارث بتأخير الحق ، وتمجيد حقوق العبد ، والأصول تقتضي تصرف الوارث في الثلثين عند تصرف الموصي له في الثلث .

الرابع . أن المقصود من الحق تفرع الحق في انطاعات ، ووجوه الإكتساب ، وهو لا يحصل إلا بالإكمال (٣) ، والتجربة تمنع ذلك في الحال ، وقد استمر في المسألة (٤) .

احتجوا (٥) . بقوله عليه السلام ( لا حق إلا فيما يملك ابن آدم ) (٦) ، والمربص لا يملك سوى الثلث ، وهو شائع في الجميع ، فينفل (٧) حقه فيه .

والخير (٨) حكمة حال في ص لا عموم ها

---

(١) زيادة من ( ك ) .

(٢) انظر : القرافي / المروق ١ / ١١٢

(٣) في ( ح ) و ( أ ) ، بالكمال

(٤) ذكر هذه الوجوه وعبرها القرافي في / المروق : ١ / ١١٢ .

(٥) أي احتج من يذهب الى أن لمرعة لا تحوز فيما إذا أوصى

لهم وإما يمتنع من كل واحد ثلثه ويستسمى في باقي قيمته للورثة حتى

يؤديهما فيعتق . وهو قول أبي حنيفة انظر القرافي / المروق

١ / ١١٢

(٦) انظر نفس المصدر السابق .

(٧) في ( ح ) ميسر ، وما شناه مطابق لما في المروق

١ / ١١٢

(٨) أي الخير انتقم من أن الذي ( ص ) جرأ السيد وأفرع بينهم .

١٠٠٠ (١) يحمل أن يكون شاعراً لا مبيعاً . لغرض المادة .  
وحيلاف قيمة المبيع ، فبعد أن أنكرت أن يكون ثلث مائة  
وأن يرد على خلاف القرآن ، لأنها من المبيع ، وحيلاف  
المادة (٢) لأن منه (٢) تحويل الحرية بالمعركة

ولأنه لو أوصى بثلاث واحد ، صحيح ، وحمل على الإشاعة ،  
فكذلك يظن . ومما عده وعلى حال الصحة

وأنه . ع . ثمة مبداه كان مائة ، والتمس أقوى من البيع :  
لأن البيع حقيقة المبيع ، والتمس لا يحققه صحيح ، فهو أولى بعدم  
القرعة : لأن فيها تحويل للتمس .

لأنه . كان ملكاً لغيره ، وأما ، لم يبيع ذلك في نفس  
منه . نص لا يملك غير الثالث ، ولا يبيع في إعداده ، إذ لا فرق  
بين عدم الملك والمفع من التصرف .

ولأن مورد القرعة ما يجوز التراضي عليه ، لأن الحرية حال الصحة  
م . م . التراضي على نفسه . لم حرقة ع . م . والأموال يجوز  
التراضي فيها ، فتدخل فيها القرعة (٣)

وأجاب (٤) أن التمس لم يقع إلا فيما يملك ، لأن ملكه يخصص  
في ذاته

أما في نفسه ، فله عليه السلام . حكى عن واحد

---

(١) الوارد في الخبر من أنه ( م ) : ائتمن اثنين وأرق أربعة .  
(٢) أتى في الإله ع

(٣) دد هذه صحاح لم في م . م . ١١٢ / ١ - ١٣ .

(٤) حيث حدث خبر في م . م . ١٣ - ١٤





صورة الخلاف .

ولا سلم أن العتق لا يجري فيه التراضي ، لأنه لو روي الوارث  
بتنفيذ الوصية عتق الجميع :

### قاعدة [ ٢١٤ ]

لا يكلف المدعي بينة (١) في مواضع (٢)  
دعوى الدم ، لتأيدته بالقرائن :

واللعان ؛ لتعذر إقامة بينة حاسماً ، وتطبيع الفرائض بالأقسام ؛  
والإسقاط أمر مهم ، فاكفي فيه بقول الزوج ، بصون نفسه عن  
هذه الوصية العظيمة . ولأن العادة تدرك الفاحشة عن الزوجة مهما أمكن ،  
فبحث أقدم على ذلك مع أمناه ، قدمه الشرع  
وتقديم قول الأماء في دعوى التلغ ، ( لثلاث بقل ) (٣) قول  
الامانة ، مع إساس الضرورة اليها ، سواء كانت أمانتهم من جهة  
مسئحة الامانة ، كالوديع ، أو من قبل الشرع ، كالوصي ، والمتنقط ،  
ومن ألفت الربيع ثوباً الى داره .

ويقبل قول الحكماء في الاحكام ، والخرج والتعديل ؛ لثلاث تعوث  
المصالح المترتبة على الولاية والحكم

وتقديم على العاصب في دعوى التلغ ، للضرورة ؛ إذ لو لم نسمع ،  
للحد في السحب ، فمستصر ، أو يطلق مع إرام لعب ، وهو متعذر

(١) في ( ح ) و ( أ ) بينة .

(٢) انظرها في / الفروق : ٧٦ / ١ .

(٣) في ( ح ) و ( أ ) . لثلاث بمنعوى من

مع إنكاره ، أو لا مع إرام العين ، فيصيح حق المالك .  
 ودعوى الودعي في الرد ؛ لكلا يردد الناس في قبول الودعة .  
 ودعوى من ثبت صدقه ، كالمصومين ، وانكل محتاحون الى السنين  
 إلا هذا

### قاعدة (١) [٢٩٥]

إنما تجوز المقاصة ، أو أحد العين المدعى بها ، مع قطع الدعي  
 بالاستحقاق ، ولو كان طائفاً أو منهجاً ، لم يجر (٢) وكذا إن (٣)  
 كانت مسألة من المختلف فيه ، والعزم مقلد ، كمن ذهب محرراً في  
 مرض موته ، ولا يخرج من ثبت ماله ، أو عليه دين مستوعب ، أو  
 ذهب ولم يقص ، أو باع حرافاً ، أو باع صرفاً ، واعتزفا قبل القبض .  
 نعم لو حكم له بذلك حاكم ، ترتب المقاصة والاستقلال بأحد العين ،  
 مع الشرط المعلوم

ولا يجوز الاستقلال بالتردد ؛ لأن تقديره مبوط (٤) بغير الحاكم .  
 ولو أدى الى إهلاك العرض ، وحرف سوء العاقبة - كما لو وجد  
 عين ماله ، وحرف ان يصب الى السرقة بأخذها ، فعرض نفسه لسوء  
 العاقبة ، ووجاهه العاقبة - أمكن القول بالتحريم

(١) في (ح) و (أ) و (م) : قاعدة .

(٢) نظر هذه القاعدة في / الفروق ٤ / ٧٦ - ٧٨ .

(٣) في (أ) و (م) : إذا .

(٤) زيادة من (ح) و (أ) .

أهـ ودمعه ، ففيه قولان (١) مستندان الى رويين ، وقد روي  
عن النبي صلى الله عليه وآله ( أدّ الأمانة الى من ائتمنك ، ولا  
بحر من حديث ) (٢) ، وروي عنه صلى الله عليه وآله أنه قال  
هــ (٣) ( حدي - كعبك وولئك بالمعروف ) (٤) ومال الرجل  
كالوديمة عند المرأة .

## قاعدة [ ٢١٦ ]

اليـد تفعل للشدّة والضمف (٥) ؛ إذ هي حارة من القرب والاتصال ،  
فكلما زاد تأكدت (٦) اليـد . فألغها ما قضى بيده ، ثم ما عليه من  
الثياب والمنطقة والعمل ، ثم الساط المبط (٧) تحته ، أو (٨) الدابة

(١) ذهب مالك الى القول بسمع المقاصة فيها ، وذهب للشافعي الى  
حوارها . انظر القرائي / الفروق ٤ / ٧٧ - ٧٨ . كما اختار  
الشيخ الطوسي عدم حوار المقاصة هنا انظر : الخلاف ٢ / ٢٥٢ .  
(٢) انظر صحيح الترمذي ٣ / ٥٦٤ . باب ٣٨ من كتاب  
اليـد ، حديث . ١٢٦٤ ، وانظر العمالي / وسائل الشيعة . ١٢ / ٢٠٢ ،  
باب ٨٣ من أبواب ما يكتب به ، حديث : ٢ .

(٣) هي هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان الأموي .

(٤) انظر البيهقي / السنن الكبرى ٧ / ٤٦٦

(٥) انظر عنه القاعدة في الفروق ٤ / ٧٨ ، وقواعد الاحكام

لابن حنبل لسلام : ٢ / ١٤١ .

(٦) في ( م ) رادت . (٧) زيادة من ( ح ) و ( م ) .

(٨) في ( ح ) : ثم وما انشاء مطابق لما في الفروق .

محتة ، ثم تحت حبه ، ثم ما هو سائقها أو قائدها ، ثم الدار التي  
هو ساكنها ، إذ هي دون الله ، لاستيلائه في الداه على جميعها ،  
ثم الملك الذي يتصرف فيه .

ولو تمارع دويدر صميعة وقوية ؛ كالراش مع السائق أو قاصص  
اللجام ، أو تمارع ذو الحمل مع غيره ، فدمما ذا اليد القوية ويمكن  
أن يقال الرحيح هـ ليس بقوة اليدين برصاه انتصرف لهما .

## فروع

لو كانت دنة في يد ثين ( ويد حيد ) (١) أحدهما . وهي  
نصفان مع لدرغ ، ولا غيره بيد العبد ، سواء كان مأدوماً ، أولاً .  
لأن الملك منصف عنه ، فالعبرة بيد المولى (٢)

## فائدة

إذ دهي إلى الحاكم ، ويعلم راءة دمه ، لانتخب الإحسان ، إلا أن  
يخاف منه ولو كان المدعى به عبداً ، وسلمها ، لم تحت الاجابة .  
وكذا لو كان مصرأ ، وعلم أنه يحكم عليه بحور ، بل ربما حرم ،  
كما في القصاص والحد ، لأنه تفرص بالنفس إلى الاتلاف .

(١) في ( ك ) أو في يد حد .

(٢) ذكر القرافي ما يشبه هذه المسألة من كتاب ( الدواذر ) ،  
ومرى فيها بين العبد مأدوم بالتحدره وبين غيره ، فقسم بينهم اثلاثاً ،  
وإلا فمفسس . مطر ، تقررق ٧٨ / ٤

ولو كان الحق موقوفاً عن الحكمة ، كأهل المولي والمظاهر والعين ،  
 نخب الروح بين الطلاق ، فتسقط الاجابة ، وبين الحضور .  
 أما الحكم المختلف فيه ، فنسب الاجابة إلى دعاء الحاكم ، ولا نجب  
 بدعاء الخصم

ومن عليه دين أو عين ، وجب تسليمه إلى الدعي ، ولا يكلفه  
 ذلك عند الحاكم ؛ لأن العمل ظلم ، والمحاكم رسمي يسقط عمله عند معاملته ،  
 ويحبل اليه التهمة (١) .

ولا يجب التراجع إلى الحكمة في النقائص (٢) ، إذ هي عندنا مقبولة  
 بما يند الخلق ، ولا ضرورة بتقدير الحاكم فيها .

### قاعدة [ ٢١٧ ]

صاحب الخمس توقف استجراح الحق عليه . ويثبت في مواضع (٣) :  
 الحاني ، إذا كان المحي عليه عائلاً أو وليه ، حفظاً لمل القصاص .  
 والمنع من أدائه الحق ، مع قدرته عليه .

(١) انظر هذه المائدة في / الفروق ١ / ٧٨ - ٧٩ ، وقواعد  
 الاحكام ، لابن عبد السلام : ٢ / ٣٠ .

(٢) خلافاً للمالك ، حيث حكموا بوجوب الحضور فيها عند  
 الحكم ، بعددائها إلى كات الاقارب . وإن كانت للروضة أو لرقيق  
 نخب بين إياه الروضة وعنق الرقيق وبين الحضور انظر القرافي /  
 للفروق ١ / ٧٩ .

(٣) انظر هذه المواضع في / الفروق : ٤ / ٧٩ - ٨٠ ،

وقواعد الاحكام ، لابن عبد السلام ١ / ١٨١

والمشغل فيه في العسر والعسر في العسر ، لا يفتى في الدعوى حالاً ، أو  
عم له أحد من أهل بيت عسره ، فمحض ، يوم أحد وأمر  
والسرى بعد قطع يده ، وحمله في مرمى ، أو سرقة ولا بد له  
ولا رجل .

في ( ٢ ) ومن مبلغ من تصرف واحد عليه الذي  
لا مدحه نسبة ، كعشرين مئة ، أو المصلحة ، وتعين خبرته من  
المعين أو الأعداء ، وقدر انقضى به . عدلاً أو دمه ، وتعين له له  
والمتهم بالدم ، ستة ( ٣ ) أيام .

وإن قلت : القواعد تدعي أن المعونة بقدر الحاجة ، ومن مبلغ  
من أداء درهم ، خمس حتى يوفيه ، فربما طال الخمس ، وهذه عقوبة  
عظيمة في مقابلة جناية حقيرة .

قلت : لا بأس بزيادة ، قول بكل ساعة من ساعات الإمداع  
ساعة من ساعات الخمس فهي حدات متكررة وعقوبات متكررة ( ٤ )  
( ١ ) زيادة من ( ج ) و ( أ ) .

( ٢ ) قوله أن حد السلام ، ونابغه عنه مقر في النظر قواعد  
الاحكام ١ ، ١١٨ ، ومخروى ٢ / ٨٠ .

( ٣ ) في ( م ) ، ثلاثة ، وما أثنائه هو الصواب هل ما يبلو .  
نظامه ، رواية السكوني ، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام ( أن  
« سي ( ص ) ثلث خمس في لهمة [ أي في تهمه الدم ] ستة أيام ،  
فإن جاء الأولياء بمئة ، وإلا حتى يسلطه ) . وروى أن المصنف في  
للمعة عمل بمصنوعها . فخر الشهيد : أي / الروضة الشهية ٢ /  
٣٤٠ ، الطلعة الحجرية ( الحق ) .

( ٤ ) أوردها من حد سلام والقرا في هذه المسألة ، وأجابا عنه سحر -

## قاعدة [ ٣٩٨ ]

كل من ادعى على غيره ، سمعت دعواه ، وطول باليمين مع عدم اليقظة ، سواء علم بها خطئة ، أم لا ؛ لصوم قوله عليه السلام : ( البينة على المدعي واليمين على من أنكر ) (١) وقوله عليه السلام : ( شاهدك أو عيده ) (٢) . ولإمكان ثبوت الحقوق بدون الخطأ ، فاشراطها يؤدي إلى صياعها (٣) ولأنها واقعة تتم بها البلوى ، فهو كانت الخطئة شرطاً ، لعلمت ونقلت . ولا يمارض ؛ بأنها أولم تكن شرطاً لعلمت ، لأن نقل إنما يكون لما يخرج عن الأصل ، لا لما يقرر على الأصل .

احتج بشرط الخطئة (٤) . بأن بعض الرواة (٥) أورد في الحديث مما ذكره المصنف بطر الفروق ٨٠ / ٤ ، وقواعد الاحكام ١١٨ / ١ .

(١) بطر البيهقي / انيس الكرى : ١٠ / ٧٥٢ .  
(٢) بطر صحيح مسلم ١ / ١٧٢ ، باب ٦١ من أبواب الأيمان ، حديث : ٢٢١ .

(٣) ذكر القرابي هذه الأدلة حجة لأي حليفة والشاعبي القائلين بعدم اشتراط الخطئة ( الفروق ٨١ / ٤ )  
(٤) اشترط الخطئة فقهاء المالكية واحتجوا بما ذكره المصنف من الأدلة بطر . القرابي / الفروق ٨١ / ٨٢ .

(٥) هو الفقيه الاسكي يسمون عبد السلام بن سعيد التتويخي ، كما سيذكر المصنف بعد قليل . وكما ذكر القرابي في بعض المصادر السابق .



بعد قوله ( ) واليمين على من أنكر ، إذ كانت يمينه خطئة ( قد همد ربه م تبت ، كيف واحدت من انشدهير ، وليس فيه هذه الرادة ٢٢ وإسا هي شيء احتص به مشرط الخلطة ، وهو محزون (٥) .

ومما روي عن علي عليه السلام لا يمدني الحاكم على الحصم إلا أن يعلم بينهما معاملة ( ١ ) ، ولم يرو محلف ، فكان احكاماً . هذا . أهل بيته أعرف بأحواله ولم يدكروا هـ . ولأن وقائعه المأثورة ، وأحكامه المشهورة ، حالبة عن كل هذا ، ولو كان شرطاً لذكر في كلها أو بعضها .

وبأنه أولاً ذلك لا حترأ السهام على ذوي المروآت والمهشات ، نادعوا عليهم بدعوى (٢) باضحات ، فإن أجابوا انتصحو ، وإن صالحوا على مال ذهب ما لهم (٣) .

فلا القواعد الكلية لا تقدر بها الموارص الجزئية ، وكل قد انقصت الاعصار ولم تحصل هذه الفروض

(٥) هو عند السلام بن سعيد بن حبيب التميمي ، اختلف مسجون ، قاص ، فقيه انتهت إليه الرئاسة في العلم بالمغرب ، ولد في القيروان سنة ١٦٠ هـ ، وولي القضاء سنة ٢٣٤ هـ ، واستمر إلى أن مات سنة ٢٤٠ هـ ( الزركلي / الأعلام - ٢ / ٥٢٠ المطبعة العربية بمصر ، سنة ١٣٤٦ هـ ) .

(١) انظر الفروق - ٢ - ٨١

(٢) في جميع السج المومرة لذي : بدوى ، ويبدو أن الصواب ما أثبتناه .

(٣) انظر : القرقي / فروق : ٨١ / ١ .

قولوا : فعل عائد ذلك وصالح بمال (١) .

قد قد دليل على عدم اشتراط الحصة

لأنه متى ما كان الدور بين جميع المأخذه كليه ، لأنه لا يعتد به  
عده حتى هو مدعى حصه ، والحصة لا تكاد عم إلا بالإثبات ، الموقوف  
على مدعى ، الموقوف مع غيره على مدعى الحصة ، فيتوقف شيء  
على نفسه .

إن قالوا : قد تعلم بإقرار الخصم (٢) .

جاء الخصم عن واحد سماع هذه الدعوى ، فكيف

يعلم إقراره ؟ ؟

ومشئ بمصهم (٣) من غنار الحصة مواضع الصانع ، والمنهم  
، لسرقه ، والوديعة ، ولعاريه . مثال عند موته في عهد ولان  
دين (٤) .

وهذا كله محكم

### قاعدة [ ٣١٩ ]

كل كافر لا تسع شهادته ولو على مثله : إلا في الوصية مع عدم

(١) انظر في إي / القروى : ١ / ٨٦

(٢) انظر المصدر السابق نفسه

(٣) مؤيد غير انما في مصر مصدر السابق ١ / ٨٢

١ في (١) ث عن من إنشاء مطابق لما في القروى

عدول المسموع ، للأبنة (١) ، من أحد قولي الشيخ (٢) ، وخور  
على القول الآخر (٣) .

الأول (٤) قوله تعالى ( وألست بيهم بعدوة والعصاة إلى  
يوم القيامة ) (٥) وقان رسول الله صلى الله عليه وآله . ( لا تقبل  
شهادته عدو على عدوه ) (٦) ولأن شهادته المصدق بمنزلة رد شهادته ،  
وهو ثبت بقوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) (٧) ، وفي  
قوله ( منكم ) إشتراط الإسلام .

وعنه عليه السلام ( لا تقبل شهادة أهل دين من غير أهل دينه  
ولا المسلمين منهم عدو عنه ومن غيرهم ) (٨)  
وبشكل بأن مفهومه قبول شهادتهم على أهل دينهم

(١) وهي قوله تعالى ( .. ) أو آخرى من غيركم ، أسم صريح  
في الأرض . ( المائدة : ١٠٦ )

(٢) انظر : المسوط : ٨ / ١٨٧ .

(٣) انظر : المنة : ٣٣٤

(٤) أورد هذه الأدلة القرافي في / الفروع : ٤ / ٨٥

(٥) المائدة : ١٤ .

(٦) أورد هذا اللفظ القرافي في / الفروع : ٤ / ٨٥ . وورد

بمضمونه في / السنن الكبرى ، بسقي : ١٠ / ٢٠١

(٧) الطلاق : ٢ .

(٨) انظر : القرافي / الفروع : ٤ / ٨٥ . ورواه العلامة الحلي

في / مختلف الشبهة : ٥ / ١٦١ ، ولشيرازي في / المهدى : ٢ /

٣٢٤ ( باختلاف بسيط ) . وروى السبكي عدة أحاديث بهذا المضمون

انظر : السنن الكبرى : ١٠ / ١٦٣ .

ولأن من لا تقبل شهادته على مسلم لا تقبل عن غيره ، كالعبد ،  
 عند بعض الأصحاب (١) ، وعند العامة (٢) وهو (٣) إلزام  
 الآخر (٤) آية لثبوت (٥) ، وإذا قبلت شهادته عن المسلمين  
 على أنفسهم أولى .

ولما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجس اليهودي  
 واليهودية لما جاءت اليهود بها وذكروا ردّها (٦) . والظاهر أنه رحمة  
 شهادتهم . وقد روى الشعبي أنه عليه السلام قال ( إن شهد منكم  
 أرمه رجعتها ) (٧)

(١) هو من أبي عقیل . انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة  
 ١٦٨ / ٥

(٢) عدم قبول شهادة العبد رأي كثير العامة وقد أجزه بعضهم ،  
 كشرح ، ورددة من أولى ، وابن المنذر ، والظاهرية . انظر  
 البيهقي / السنن الكبرى ١٠ / ١٦١ ، وابن جري / جواب الأحكام  
 المفهومة ٢٣٥ ، والقرافي / الفروق ٤ / ٨٥ .

(٣) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : وهذا .  
 (٤) أي للقول الآخر ، وهو - ذهب إليه أيضاً أبو حنيفة انظر :  
 القرافي / الفروق : ٤ / ٨٥ .

(٥) وهو قوله تعالى ( أو آخرون من غيركم . . ) آية : ١٠٦ .  
 (٦) انظر المتقي المندلي / كنز العمال : ٣ / ٩٢ ، حديث  
 ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٤٠ .

(٧) انظر : القرافي / الفروق : ٤ / ٨٥ .

ولأن الكافر يروح الله بالولاية ، ويؤمن ، لآية القصر (١) (٢) .  
ولما روى مباحة عن الصادق عليه السلام في شهادة أهل المسئلة  
قال ( لا تخبر إلا عن أهل ملتهم ، فان لم يوجد غيرهم جازت  
شهادتهم في الوصية ، لأنه لا يصح (٣) دعاب حق أحد ) (٤) .  
ورواية حريش الكداسي . عن السائر عليه السلام ، في شهادة  
أهل الملة على غير أهل ملتهم ، قال ( لا ، إلا ان لا يوجد في  
تلك الحال غيرهم ، فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية ؛  
لأنه لا يصلح دعاب حق امرئ مسلم ، ولا تطل وصيته ) (٥) :  
والجواب : الجواز في الوصية ، للضرورة ، كما أشار إليه المحققان .  
ونفس . أن اليهوديين اعتروا بالربا (٦) ونقل : أنه إنما رجمها  
بالوحى ؛ لأن الرجم لم يكن حداً للمسلمين حينئذ . والثبوت لا يجوز  
الإعتاد عليها ، لتحريكها (٧) .

- 
- (١) وهي آية ٧٥ من سورة آل عمران : ( ومن أهل الكتاب من  
إن تأمسه بقطار يؤده إليك ٠٠٠ )  
(٢) انظر : انقراي / الفروق ٤ / ٨٥ - ٨٦ .  
(٣) في الوسائل ١٣ / ٣٩٦ : لا يصح .  
(٤) انظر . البحر المحمل / وسائل الشيعة ١٣ / ٣٩٦ ، باب  
٢٠ من أبواب الوصايا ، حديث ٥٠ . وح ١٨ / ٢٨٧ ، باب  
٤٠ من أبواب الشهادات ، حديث ٤٠ .  
(٥) انظر . البحر المحمل / وسائل الشيعة ١٣ / ٣٩٠ ، باب  
٢٠ من أبواب الوصايا ، حديث ١ .  
(٦) انظر : القرني / الفروق ٤ : ٨٦ .  
(٧) المصدر السابق ٣ / ١٢٧ ، ٤ / ٨٦ :

والفرق في الولاية أن وارع الولاية طبيعي ، بخلاف الشهادة  
فإن وازعها ديني (١) .

وعنه آية الآية أنه لا تستلزم قبول شهادة مع أن هم قولهم :  
( ليس عينا في لأمين سبيل ) (٢) ومن أين لك أن هذين الشاهدين  
لا يقولان هذا القول ؟ !

وإعراض الجميع بقوله تعالى ( لا يستوي أصحاب النار وأصحاب  
الجنة ) (٣) ، وقوله تعالى ( أم حسب الذين اجترأوا السيئات أن  
نجدهم لا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) (٤) (٥)

وفيه نظر . لأن لإسوة غير حاصل عن تقدير قبول شهادتهم  
على أهل الدمة ، لأن المسم مقبول الشهادة على الإطلاق . وشهادة  
هؤلاء مقصورة على أهل ملتهم .

وإدعم بعض العامة (٦) أن آية المائدة مسبوحة بقوله تعالى  
( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) (٧) .  
ولم يثبت ، مع أن المائدة من آخر القرآن نزولا .

---

(١) المصدر السابق : ٤ / ٨٦ .

(٢) آل عمران : ٧٥ .

(٣) الفجر : ٢٠ .

(٤) الجنان : ٢١ .

(٥) راجع هذه المسألة في "المعارج" : ١ / ٨٦ .

(٦) هو : كنهه بصر المصدر : من كنهه

(٧) الطلاق : ٢ .

## قاعدة (١) [ ٢٣٠ ]

يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إيجاباً ، وعمل هما عقلمان ، أو مسميان ، وعمل الكفاية ، أو عمل الإختيار ؟  
قولان . أقربها أوها ، عن النبي صلى الله عليه وآله . ( لتأمرن بالمعروف وتنهين عن المنكر ، أوليوشكر أن يبعث الله عقاباً منه ، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم ) (٢) وروى الأصحاب قريباً من معناه (٣)  
ومن شروطها (٤) :  
أن لا يؤدي الإنكار إلى مفسده ، كارتكاب سكر أعظم منه ،  
مثل أن يباه عن شرب الخمر ، فيؤث للقتل وغيره  
والعلم بوجه الفعل في نفسه .

وبأن هذا الفعل موصوف بالوجه ، فلا إنكار فيما اختلف فيه العلماء  
احتلاماً ظاهراً ، إلا أن يكون المتكلم يعتقد تحريم ما فعل ، أو وجوب

(١) في ( ح ) قاعدة

(٢) أورده بهذا اللفظ العراقي في ، مروق : ٤ / ٢٥٥ . ورواه  
الترمذي بلفظ ( أوليوشكر أن يبعث عليكم عقاباً منه . ) .  
صحيح الترمذي : ٤ / ٤٦٨ ، باب ٩ من كتب الفتن ، حديث ١  
٢١٦٩ .

(٣) النظر الطبرسي / مشكاة لا تو . ٤٨ ، بحر الصاملي  
ومسائل الشيعة ، ١١ / ٣٦٤ ، باب من أبواب الأمر بالمعروف ،  
حديث ١ ، ٤ ، ر عن ٤١٦ ، باب ٣ من أبواب الأمر بالله ورو .  
حديث ١ ١٢ .

(٤) نظر صده الشرواح في / مروق ١ - ٢٥٥ - ٢٥٦

ما ترك ، والمنكر موافق له في اعتقاده

واحتلار هذه الشروط بحرم سي والأمر ، لا ، لقلب ، فيما إذا  
هو كونه من ؟

وشروط أن يجوز التأثير ولو مع تساوي الاحتمالين ، ولا يشترط  
العم ، ولا حلة الطر ، أما ، علم عدم التأثير ، أو عيب طه عليه ،  
فهو يسقط الوجوب ، لا الحوار والإستصحاب (١)

وأن يأمر على نفسه وماله ومن يجري مجراه وهذا يمكن دخوله  
في رد الأول وهو يسقط الحوار أيضاً ، إلا أن يكون المأخوذ  
منه ملاً له (٢) ، فيجوز تحمل الأمر ، والسباحة به .

### قاعدة (٣) [ ٢٢١ ]

مرتب الإنكار ثلاث ، سماكس في الإثناء :

فانظر إلى العذرة والعجز ، اليد ، فإن عجز فاقسان ، فإن عجز  
فانقلب

وولمطر إلى التأثير ، يقتصر على القلب ، والمعاملة ، وتعبير التعظيم ،  
فإن لم يجمع فالقول ، مقتصرأ على الأيسر فالأيسر ، قال الله تعالى :  
( فقولوا له قولاً ليساً لعله يتذكر أو يخشى ) (١) وقال تعالى : ( ولا

(١) ذكر هذا الشرط أيضاً . س عند السلام و / قواعد الاحكام :

١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) زيادة من ( م )

(٣) في ( ح ) و ( س ) فائدة

(٤) حه ٤١



نحاذوا أهل الكتاب فلا يائي من أحسن . (١)  
 ثم بالقلب ، وأضعف الإنكار القبي ، لقوله عليه السلام  
 ( من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبأسه ، فإن لم  
 يستطع فبنفسه ، وإن لم يدر ذلك شيء من الإيمان ) (٢) وپروى .  
 ( وذلك أضعف الإيمان ) (٣) .

والمراد بالإيمان هنا الأفعال ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله  
 ( الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها  
 إماطة الأذى من الطريق ) (٤) ، وهذه التحريث إنما تصح في  
 الأفعال .

وأقوى لإيمان ( العمى ) البصيرة ، ثم للسان ، ثم القلب (٥) ،  
 لأن اليد تستلزم إرادة المفسدة على تصور ، ثم نقول : لأنه عند تقبُّل  
 معه الإرادة ، ثم القلب ، لأنه لا يؤثر . وهذا لخط عدم تأثيره في  
 الإرادة ، فكأنه لم يأت إلا بهذا النوع الضعيف من الإيمان

(١) التعليل . ١٦ .

(٢) انظر . ١٠ / المروق ١٠ / ٢٥٦

(٣) انظر صحيح برمدي ٢ / ٢٦٩ ، باب ١١ من كتاب  
 منى ، حديث ٢١٧٢ ، وصحيح مسلم ١ / ٦٩ ، باب ٢٠ من  
 كتاب الإيمان ، حديث ٧٨ ، ومسند أحمد ٣ / ٢٠ .

(٤) أورده بهذا اللفظ العراقي في / المروق ١ / ٢٥٦ . ورواه  
 مسلم باختلاف بسيط ، انظر صحيح مسلم ١ / ٦٣ ، باب ١٢ من  
 كتاب الإيمان ، حديث : ٥٨ .

(٥) في ( ح ) لعل ، ثم باللسان ، ثم بالقلب . وما  
 أنشأه مطابق لـ في المروق ١ / ٢٥٦

وقد سمي الله الصلاة إيماناً بقوله : « وما كان الله ليضيع إيمانكم » (١) أي صلاحكم إلى بيت المقدس .

## فروع (٢)

( الأول ) . لا يشترط في الأمور والمهي أن يكون حالاً بالمعصية ،  
فهناك هل التمس بالمعصية بصورة تعريقه أنها معصية ونبيه عنها .  
وكذا تناول بالمعصية ، فإنه يسكر عليه ، كالغشاة ؛ لأن المنع  
ملاسته لمصلحة واحدة الدفع ، أو تاركاً لمصلحة واحدة الحصول ؛  
كسبي الأتياء عليهم السلام من ذلك في أول البعثة . وقد كان المتلصون  
غير عاملين بذلك . ولأن الصبيون (٣) والمجانين يؤذون ولا معصية ،  
وربما أدى الأدب إلى القتل ، كما في صورة صولهم حل دم أو بضع  
لا يتدخلون منه إلا بالقتل :

ومن هذا الباب : لو سمع العدل أو العاسق حقو الموكل من  
الفصاص ، وأغمر الوكيل بغيره ، فلم يقبل منه ؛ فلتشاهد الالكار  
والدفع لهذا الوكيل من الفصاص ما أمكن به . ولو أدى إلى قتله  
فإشكال (٤) .

وكذا لو وجد أمته بيد رجل زعم أنه اشتراها من وكيله ، فأراد  
(١) البقرة ١٤٣ .

(٢) انظر هذه الفروع في / الفروع : ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٣) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) زيادة : يؤذون .

(٤) ذهب ابن عبد السلام في قواعد ١ / ١٢٢ ، إلى جواز  
قتله إذا لم يمكن الدفع إلا به .

الدفع وطأها لتكديسه في الثراء ، أو أخذها ، منه دفعه عنها وهذا  
المثل ليس من باب الإنكار (١) . بل من باب الدفاع عن المال  
والبضع (٢) .

( الثاني ) . يمان (٣) على الفور رجوعاً ، فلو اجتمع جماعة منلسون  
بسكر ، أو ترك معروف واحد ، أنكر عليهم جميعاً بفعل واحد ،  
أو قول واحد ، إذا كان ذلك كافياً في العرض ، مثل لا ربوا  
صلوا .

( الثالث ) الأمر بالسدود والهي من مكرهه مستحسن ،  
ولكن ليس فيها تعنيف ولا توبيخ ولا إرغام ضرر لأن الضرر حرم ،  
فلا يكون بدلاً عن مكرهه ، وهو من باب النهي عن الضرر .  
وكذلك من وجده يفعل ما يعتقد بوجوه قبيحة ، ولا يعتقد بشره  
فيحبه ، ولا حبه مع تقارب (٤) المذارك ، أو يعتقد حسنة المدرك ضيعة ،  
كاعتقاد الخمني (٥) شرب البيرة فإنه يسكر عليه ، أما الأول فهو  
تعطيف ، وأما الثاني فكبيره من السكرات

( الرابع ) لو أدى الإسكار الى قتل السكر ، حرم ارتكبه ،

(١) خلافاً لبعض العلماء ، فقد جعله مثلاً للإنكار انظر

القرافي / الفروق : ١ / ٢٥٧ .

(٢) انظر بعض هذه الأمثلة أيضاً في / فروع الأحكام ، لابن

عبد السلام : ١ / ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٤) أي ( ح ) تفاوت واما اتفاقه مطابق لما في الفروق

١ / ٢٥٧ .

(٥) أي ( ح ) خبيث وما تشبه هو صواب

لما سلف (١) . وجوزوه كثير من العامة (٢) ؛ لقوله تعالى : ( وكأين من مبي قبل معه ربيون كثير ) (٣) مدحهم بأبهم فتدو . بسبب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وهذا مسلم إذا كان على وجه الجهاد .

قلو : هل يحج من ركوب عدا ، سلام الله من ربيع الربيع (٤) .

قلنا : وظيفة الأنبياء غير وظائفنا .

قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ( أصل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ) (٥) وفي هذا تعريض لنفسه بالقتل ، ولم يفرق بين الكليات أمي نص (٦) في الأصول أو للفروع ، من الكائنات أو الصغار (٧) ؟

هذا : محمول على الإمام ، أو نائبه ، أو ياديه ، أو على من لا يظن القتل .

قالوا : نخرج مع ابن الأشت (٨) جمع عظيم من التابعين في قتال

(١) راجع ص ٢٠٦ .

(٢) بقده عنهم القراء في / الفروق ٤٠ / ٢٥٧ - ٢٥٨

(٣) آل عمران : ١٤٦ .

(٤) نظر : القرائي / الفروق ١ / ٢٥٨ .

(٥) انظر . المنفى الهندي / كنز العمال . ١٦ / ٢ ، حديث :

٢٨٥ ، والسيوطي / الجامع الصغير شرح المناوي ١ / ٨١ .

(٦) زيادة من ( ك )

(٧) انظر القرائي / الفروق ٤ / ٢٥٨ .

(٨) هو عبد الرحمن بن محمد بن لأشعث الكندي ، صاحب الوقائع

المشهورة مع الحجاج بن يوسف الثقفي ، كان من قوادده ، ثم انتقص -

المحتاج ، لإزالة غمسه وحلم الخليفة عند الملك (١) ، وم يذكر ذلك عليهم أحد من العلماء (٢) .

فقد : لم يكونوا كل لامة ولا علموا أنهم طموا القتل ، بل حوّلوا التأثير ورفع المنكر . أو حار أن يكون حروجهم بدون إمام وأحب الطاعة ، كحروج ريد بن عبيد السلام وعبره من بني علي عليه السلام .

### قاعدة ( ٢٢٢ )

كل يمين حوالة مقصده ، سبياً أو جهلاً أو إكراهاً ، فلا حث فيها ، لظاهر ( رفع من أمي ) الخطأ ، واستين ، وقد استكرهوا عليه (٣) . ولأن الدية أو الزجر المقصودين من اليمين إنما يكونان مع ذكر يمين ؛ ضرورة أن كل حالف إنما قصد دمه أو رجاء باليمين ، وذلك بما يكون عند ذكرها وذكر المخلوف عليه ، حتى يكون تركه لأجل اليمين وهذا لا يصح إلا مع القصد إليها ، والمعرفة بها ، فإذا جهل اليمين في صورة السب ، أو المخلوف عليه في صورة الجهل ، لم يوجد المقصود من اليمين ، وهو الترك لأجلها ، فخرجت عن اليمين ، إذ لا يقصد حالف من الناس الامتناع حال الجهل والسب . وكذا حال الإكراه ، بل أولى ؛ لأن الداعية حال الإكراه ليس لفاعل هي

= عليه وحزت بينهما مهادنة ، إنتهت بانتصار المحتاج عليه .

(١) ل ( ح ) زيادة هم .

(٢) انظر : القرني / القروني : ٢٥٨ / ١ .

(٣) انظر : السيوطي / الجامع الصغير شرح الماوي : ٣٨ / ٢ .

اختصه ، بل نشأ عن أحد الأكره التي هي مستندة إلى هجره ،  
 ثم لدخل هذه الحالة أيضاً في اليمين والقصد باليمين البحث على  
 الأقدام أو بيع منه ، وسعت وما يقع في الأفعال الاختيارية : لامتناع  
 بحث امره بعه على ، بغير عه ، كما يصحود إلى لسانه ، ولقوله عليه  
 السلام ( لا إطلاق في إغلاق ) ( ١ ) ( ٢ ) فيحمل غيره عليه ( ٣ ) .  
 وهذا إلزام .

## فرع ١

إذا قلنا بعدم الحدث هنا ، هل تنحل اليمين ، أم لا ؟  
 يظهر من كلام الأصحاب إغلاها ، ولو خالف مقتضاها بعد ذلك  
 لم يثبت ؛ لأن المحاكمة قد حصلت ، والمخالفة لا تنكرو .  
 ويحتمل أن تبقى اليمين ( ٤ ) ؛ لأن الأكره واليمين لم يدخلتا  
 معها ، لما قلناه ، فالواقع بعد ذلك هو الذي تطلعت به اليمين .

---

( ١ ) الإغلاق : الأكره ، لأن المكره معلق عليه في أمره ، ومصيق  
 حايه في نصره . كما يعلق الباب على الانعان . انظر الطريحي /  
 مجمع البحرين : ٥ / ٢٢٣ ، مادة ( علق ) .

( ٢ ) انظر - اقرواني / المروق ٣ / ٨٤ . ورواه للسيوطي بهذه  
 ( لا إطلاق ولا غلق في إغلاق ) الجامع الصغير بشرح المناوي .  
 ٢ / ٣٦٨ .

( ٣ ) انظر هذه القاعدة في / المروق ٣ / ٨٢ - ٨٤ .

( ٤ ) وهو رأي لاس أبي زيد المازني والقرني . انظر المروق :  
 ٣ / ٨٤ .

والأقرب ، لأنه ر دد عن أمه ، و وطنها ، ثم ساعده ،  
وعادت إليه ، يحمل سطر ، والروية الصحيحة عن محمد ( س مسلم ) ، ( ١ )  
عن أحدهما عيسى السلام ( ٢ ) وقد وجد ، فيها ( اس إدريس ) ( ٣ ) ( ٤ )  
ولعاضل ( ٥ ) رحمه الله ، وهي أسع في الإحلال من المسألة المتقدمة ،  
فلا يلزم من القول بها القول بملك .

وقد صرح لأصحاب في الإبلاء ، بأنه لو وطئ ساهياً ، أو  
مجنواً ، أو لشبه بغيرها ، ظل حلاً للإبلاء ( ٦ ) وهي بمن صريحة  
وكذا لو كانت أمه وشراء وأعقبها ، أو كان سداً واشترته وأعقبه .

### قاعدة [ ٢٢٣ ]

صابط السار أو يكون مداعه لله ، مقدوراً للبادر  
فعل ه لمد ، لا سفا در ادح ؛ تنعده عن الطاعة وقيل ( ٧ )  
سحق باعين في اعتبار الأولوية فعل عيم سفاذه ، بشكل ( ٨ ) نعم  
( ١ ) في ( ك ) الحسن ، وهو خطأ عن ما يبدو .  
( ٢ ) انظر : البحر الأملي / وسائل الشريعة : ١٦ / ٧١ ، باب ٥٩  
من أبواب المعتق ، حديث : ١ .  
( ٣ ) في ( ك ) : ابن الفاضل .  
( ٤ ) انظر : السرائر : ٣٤٢ .  
( ٥ ) انظر : العلامة الحلي / محقق الشريعة : ٧٥ / ٥ .  
( ٦ ) انظر : علامة الحلي / قواعد الأحكام : ١٨٠ :  
( ٧ ) انظر : اس إدريس / السرائر : ٣٥٤ ، والعلامة الحلي /  
قواعد الأحكام : ١٩٩ .  
( ٨ ) في ( ك ) : بطل .

الصدقة بآل مخصوص ؛ لأن المستحب هو الصدقة المطلقة ، وعصوية المال مباحة ، فكما لا تنعقد بو حلفت الإباحة ، فكما إذا تصدعتا الشر ويحقق الإشكال تحرير بعض الأصحاب (١) فعل الصلاة المطلوبة في مسجد فيما هو أريد مربة منه ، كالحرمان والأقصى ؛ مع أن الصلاة في المسجد منه وطاعة ، وهذا حارث محالقتها لطلب الأفضل ، فتعين للصدقة بالمال المعين وعدم أجزاء الأفضل منه مشكل .

ولعل الأقرب عدم حوا لمعاملة في الموصفين (٢) ؛ لعموم وجوب الوفاء بالنذر ، إما على قول باعتبار النذر المباحات ، فظاهر ، وإما على الآخر ؛ فلأن الصدقة والصلاة لما كانتا طاعتين لله ، وقد شحصها النادر ، بل معين ، وسكن معين ، تنعقت الطاعة بذلك المال وامكن ، فيكون تخصيص المال والملكان مستفاداً من تخصيص الطاعة المذكورة .

والأصل فيه . أن المدونات وإن كانت طاعة ، فهي من حيث هي لا يتصور فيم الوجود ، فضلاً عن الطاعة ، بل إنما نصير (٣) موجودة بمشخصاتها من زمان ، ومكان ، ومحل ، وفاعل . فإذا تعلق النذر بهذا الشخص ، انحصرت الطاعة فيه ، كما تنحصر عند فعلها في متعلقاتها ، فلا يجزى غيرها . ولأنه لو فتح هذا الباب ، لم يكن

(١) انظر . بحر المحققين / أحوية مسائل ابن زهرة ، في صلاة النذر ( مخطوطة بمكتبة السبد الحكيم العامة بالجوف ضمن مجموع برقم : ٥١٨ ) .

(٢) استقرب المؤلف في كذبه ( الدروس : ١٩٨ ) : الاجراء في الصلاة فيما لو صلاها فيما هو أفضل .

(٣) في ( م ) ا تصور .



النذر وسيلة إلى التعميم حتى في الصوم وحج ؛ لأنه يقان انصوم في نفسه طاعة ، وكذا الحج ، وأم بمحبيته يوم محصوص ، أو بسة محصوصة ، فهو من قبيل المناسخ ، ولما كان ذلك باطلاً ، فكذلك يطل المدول من المثل لمدور ، ويمكن المدور ، كما يتعين الزمان لذلك :

## سؤال

المعلوم أن الدب (١) لا يساوي الواجب في المصلحة التي يجب لأجلها . وإذا كان أصل المدور الدب ، فكيف يساوي الواجب في المصلحة حتى يجب ، مع أنه عمل خاص قبل النذر وبعده ١٢ . وبعبارة أخرى : الأفعال لها وجوه واعتبارات تقع عليها لأجلها تكون موصوفة بالاحكام الخمسة ، فكيف جاز انقلاب أحدها إلى الآخر ١٢ والنذر قالب ؛ لأنه يحمل المكروه حراماً ، والتلب واجباً ، وعمل القول نذر المناسخ بحمله واجباً أو حراماً ، بحسب تعلق النذر بفعله أو تركه .

وبعبارة أخرى : الاوقات والاحوال متساوية في قبول الصفات (٢) لا خصوصية فيها إلا في الاوقات والاحوال التي جعلها الله تعالى سبباً لاقتضاء المصلحة ذلك ، ( كأوقات الخمس ) (٣) ، وكسكوف الشمس ، والزلزلة ، وكالموت مما يترتب عليه وإذا تعلق النذر

(١) في ( م ) النذر

(٢) في ( ح ) و ( م ) : العبادة .

(٣) في ( أ ) و ( م ) : كالأوقات الخمسة

بوقت خاص ، أو حال خاص ، كيوم الجمعة ، أو هبوب الريح ،  
أو قدوم زيد ، صار ذلك سبباً ، ولم يكن من ذلك سبب . وقد علم  
أن سبباً أولاً تارة ، لا مفعولة ، من أبي نashed هـ المصاحح سبب  
لندر ١٤ وكذا عرف في العهد وسمى .

سرية لأحزاب هي عادة أحد عن المواهب الشرعية ؛ لأنها قد لا يتصور كونه عبده ، كظهران عرب ، خلاف نقل المدونة إلى ابن حبان ، فإنه على كل حال عباده تعرب في المصلحة بالزيادة ، أما هذا فإنه أنشئت فيه المصلحة إنشاءً .

والجواب عن الجميع واحد ، وهو : أنه ليس من الممنوع أن  
يشأ في ليلته ، حبس الصدر مصدحه يساوي (١) بها الواجوب ، ونشأ  
في تلك الأمور عليه قدر يلحق بالاصناف المناصلة بصف الصدر :  
ولا يجب عليه تولى تلك المصلحة على التفصيل : لأن لما علمنا أن  
الصدر موجب ، وعلمنا أن الإحجاب يقع حصو صواب المصالح ، علمنا  
حساسة في حصوصه مصدحة الواجوب مع جوار كون المصلحة  
أخصه (٢) للواجوب هي الخاف الكرم ، الذي هو الولاء ، والوعد ،  
والأدب مع الرب سبحانه وتعالى ، حيث قرنه رحمه الشريف ، والأدب  
هو بقصود ، كنهى ، خلا ، كما أن الثواب مقصود آجلاً ، وبحور  
أصلاً أن يصير صدره خلا (٣) لفعل السدوب (٤) في الوقت المحصور  
لعمراً في بعض الواجبات العقلية والاسمية . ويجب كما وحت السمعات ،

(۱) فی (ك) : بتساوی .

(٣) زيادة من (م) و (أ) .

(۱۳) می (ح) و (م) و (ک) و (ج)

$$y_1 + y_2 + \dots + y_n = 1 \quad (1)$$

لكونها الطاء؟

وينه عليه أن الشيء إذا صدر واحياً زاد اهتمام المكلف بعمله ،  
والحرص على تحصيله ، وذلك بحرقان هي الإهتمام بواجب آخر ،  
وحرص عليه ، قال الله تعالى ( فأما من أعطى واتقى ، وصدف  
بالخصي ، فسيرة لليسرى ) (١) وكذلك كلام في الإقتلاب  
إلى الحرام ، فيه ما ذكر من الوجوه .

ومن هنا يظهر جواز بذل فعل الواجب وترك الحرام ؛ لأن الإهتمام  
حينئذ يكون أتم ، وعقد أهمية بها ، فعلاً وركاً ، أقوى ، فيدخلان  
في حيز لطف حديد تدبسه إلى ما كانا لطفاً به .

وهو قلت : لا يجب في اللطف التسرع إلى أقصى عاقبته ، وقد كان  
اللطف حاصلًا قبل من التدبر ، فلم يصادف التدبر ما يحتاج إليه من  
اللطيف ، فكيف نجب المتدبرات أو يعتمد بذل الواجبات ؟

قلت ذلك في التكليف الأصلي ، أما التابع لاختيار المكلف ،  
بأن (٢) يصبره لطفاً ، فلا مانع منه ؛ لأن زيادة التقرب حاصله به  
بالضرورة ، فسمى اللطف متحقق فيه ، وكان ادساع من الوجوب  
التخفيف من المكلف ، فإذا اختار المكلف الانقلا ل نفسه ، فلا مانع  
حينئذ من وضعه بالوجوب . ولأنه لا مانع في الحكمة أن يقول النبي  
للمكلف : إذا احترت (٣) الفعل الغلالي فقد جعله الله لطفاً لك في  
الواجب الغلالي ، وهو المطلوب :

(١) الليل : ٥ - ٧ .

(٢) في ( ح ) : ليس .

(٣) في ( ك ) : أحدث .



وَهَبْكَ قَوَاعِدُ  
فِي الْعِبَادَاتِ



## [ ४४६ ] (१) ४-६६३

كل الأجسام من الطهارة ، إلا العشرة المشهورة (٣)  
وكل الحيوان على «طهارة» إلا الكلب ، والخنزير ، وما أولد  
منها أو من أحدهما ، والكافر .

وكل امتحانات على انجاحه ، ولا ملامس له ، كالمحك والحراد ،  
والجنين بكافة (٣) أمه

وأما الصيد المقبول سمده أو كلب مطم ، فلا يبيح ، وكذا المحروص  
من الجوارح ، لا يصحده (٤) وزرده ، واه ، غير موضع الذكاة (٥) .  
وكل الحيوانات من الذكاة ، لا تلحس منها عيياً ، والآدمي ،  
والحشرات وقس (٦) يقع على الحشرات الذكاة

قاعدة ( ۲۲۵ )

کل دم بیکر ان بکری حبصاً، فهو حبص، بخامس أو حریف.

(١) زيادة من ( ك ) .

(٢) وهي الول ، والعائظ من غير المأكول ، والدم ، والحي من ذي الدلس ، والمنش ، وكل ، والخمر ، العسل ، والكافور ، والمسك ، والفضة ، صبر ، شهيد الأول / اللحمه المشوية ، طعم مع الروضة انبهه للشهيد الثاني ١ - ٢٨ - ٢٩ ( حكمة جامعة للحد )

(٣) في (م) و (أ) : المدكاة .

(١) ي (ك) الاستصحاب

(٥) في ( ح ) : الذبيح .

(٦) هو قول أبي

وتتعلق بالمحضر أحكام (١) :

منها ما يترك عليه ، وهو : البلوغ ، والفصل ، والعدة ، والإستبراء ،  
وقبول قولها فيه ، وسقوط فرص الصلاة ، وعدم صحة الصوم ،  
وعدم ارتفاع الحدث ، وجواز الإستنابة في الطواف على قول (٢)  
مخرج لم ألف فيه .

ومنها ما يحرم بسببه ، وهو : الصلاة ، والصوم ، والاعتكاف ،  
ودخول المسجد ، وقراءة العزائم ، ومس كتابة المصحف ، وفي  
سجدة الزينة قولان (٣) .

ومنها ما يكره ، وهو : كتف المصحف ، وحمله ، ولمس هامشه ،  
وقراءة ما هذا العزائم .

ومنها ما يحرم على الزوج ، وهو : الطلاق ، والوطء قلاً ،  
والمباشرة لما بين السرة والركبة عند بعض الأصحاب (٤)

---

= ١ / ٤٢٩ ، والقراي / الفروق ٣ / ٩٨ ، وإن جري / القوانين  
الفقهية : ١٥٨ ( طبعة لبنان ) .

(١) انظر أكثر هذه الأحكام في / الأشياء والظائر ، للسيوطي .  
٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) قاله محرر المحققين في / أجوبة مسائل المهاجرة ، ورقة . ٢٠  
(مخطوط مكتبة السيد الحكيم العامة بالسجف صحن مجموع برقم : ٥٤٨) .

(٣) قال بتحريم السجدة عليها الشافعية والمالكية انظر . النووي /  
المجموع ٢ / ٣٦٧ ، وإن جري / القوانين الفقهية ١ ٣٩ ( طبعة  
لبنان ) .

(٤) قاله السيد المرتضى في كتبه ( شرح الرمانة ) . انظر : العلامة  
الحلي / مختلف الشيعة : ١ / ٤١ .



ومنها ما يجب ، وهو : الاستبراء عند تحجير الانقطاع ، وقضاء الصوم .  
ومنها ما يستحب كالوضوء ، والجلوس في المصلي ، وذكر الله تعالى بقدر زمان الصلاة .

## قاعدة [ ٢٢٦ ]

كل العجاسة مائعة من صحة الصلاة ، إلا في مواضع :  
ما لا تتم الصلاة به وحده ، ودون الدرهم الحلي من الدم ، وثوب لمربية للصبي ، والخروج والفروج الدمية (١) عند تعدد إرثها من البدن ، وكذا عن الثوب إذا صدر إلى له ، وكذا لو لم يصطر عن قون تنحير بينه وبين الذي (٢) ، وإذا جهنها ولم يعلم حتى خرج الوقت ، وقبل . لا يعيد مطنأ (٣) ، وإذا سب وجرح وقت ، وآثار الاستحمار إن حكما بحاستي

## قاعدة (١)

الأذان مستحب للخمس (٥) ، وقد يبرهن له ما يخرجه عن

(١) في (ك) : الدائمة .

(٢) قاله أبو حيفة . انظر ، ابن قدامة / المغني ١ / ٥٩٤ ،

والعلامة الحلي / منتهى المطلب ١ / ١٨٢

(٣) قاله من الامامية السيد المرتضى ، والشيخ الطوسي . وهو

رأي ابن عمر ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب ، وسالم ، ومجاهد ،

والشعبي ، والنخعي ، والزهري ، وغيرهم انظر : الشيخ الطوسي /

النهاية ٥٢ ، والعلامة الحلي / تذكرة الفقهاء : ٩٧ / ١ - ٩٨

(٤) في (أ) : قاعدة . (٥) أي لصلوات الخمس .

ذلك :

إما بعدم وقوعه صحيحاً ، كأذن غير المبر من الطفل والمجنون ،  
وقبل الوقت في غير النصح ، وأذان الكفر ، وغير المرتب ، وأذان  
السكران الذي لا تحصيل له .

وإما سكرامته ، كأذن لجماعة شذبة قبل تفرق لاولى ، وكصبري  
حرفة والجمعة ، وعشاء المشر .

وإما عروض مطلق له ، كالإرتداد ، والأعماء ، يدان الزمان ،  
والسكوت الطويل ، وعروض الحنة ، أو السكر ، أو الكلام الكثير في  
أثناء الذي يجره من الموالاة ، والأعماء والنوم مع الطول ، وترك  
شيء من كنهه عمداً

أما إظهاره ، والاستفاد ، والدكورية ، وشبهها (١) ، مشروط  
بأنه .

### قاعدة (٢) [ ٢٢٧ ]

كل مكلف دخل عليه وقت الصلاة وجبت عليه بحسب حاله ،  
ولا عذر في تأخيرها عن وقتها ، إلا في مواضع (٣) :

كالكره على تركها حتى أنه يمنع من فعلها بالإعلاء ، والدمي ،  
والمتحول عنها بدفع صائل من (١) نفس ، أو مصع ، أو بانقاد هريق ،

(١) زيادة من ( ح ) و ( أ ) .

(٢) في ( ح ) : فائدة .

(٣) انظر هذه المواضع في / لأشياء والظواهر للسيوطي : ٤٦٣

( نقله عن الصدر الجري ) .

(٤) في ( ك ) : على .



التي من مجور إمامته لفيل دون قير ، وهو : الأمي ، واللاحس ،  
 ولحق ، والمرأة ، والمؤوف اللسان ، والصبي المميز  
 ثالث من مجور إمامته في صلاة دون صلاة ، وهو العبد ،  
 مستثنى من الجمعة على قول (١) ، وكذا الأحمدم ، والأمرص ، والمساير  
 على قول من لا يوجب حل المسافر لو حضر الجمعة (٢) .  
 الرابع من نكره إمامته ، كالأحمدم ، والأمرص ، والمقيم  
 والمتطهر ، والمسافر بالخاصين ، ومن يكره المأموم .  
 الخامس من مجور إمامته مع أن غيره أفضل منه ، كالعبد ،  
 والمبعض ، والمكاتب ، والمدر ، والمكعوف ، ومراث : الأقرأ  
 والأفقه .. إلى آخرها .  
 سادس من يحب إمامته وتقدمه ، بمعنى تحريم تقديم غيره عليه ،  
 وهو إمام الأصل عليه السلام ، إلا لندر .  
 السابع من تستحب إمامته ، وهو ما عدا هذه الأقسام .

### قاعدة (٣)

كل واحدة من الصلوات الخمس لا بدل لها ، إلا الظهر ، فقد  
 (١) انظر بن قدامة / المعني ٢ / ٣٤١ ، وابن جزري /  
 قوانين لأحكام الشريعة ٩٥ ، والسيوطي / الأشباه والنظائر : ٤٦٨ .  
 (٢) انظر ابن قدامة / المعني ٢٠ / ٣٤١ ، والسيوطي / الأشباه  
 والنظائر : ٤٦٨ .

(٣) في ( أ ) و ( م ) : قاعدة .

قبل (١) الجمعة يد من ميا ، وهي في المعنى ظهر مقصورة ، المكان الخطي . وقبل (٢) . بل الجمعة صلاة على حالها ، وهو الأقرب ونظير العائدة في عروض م يصح من إدراك ركعة ، مع تلكها ، على البدلية بنسبها ظهراً . والأقرب اشترط بنية العدول ، كما يعدل المسافر من القصر إلى الإتمام (٣) . وإن نحد من صلاة ، إلا أن المسافر يوي لانتمام ، وهذا يحتمل فيه ذلك ، ويحتمل أن يوجد (٤) العدول ليسري إلى أول الصلاة .

وحل الاستقلال ، فلا ريب في عدم وقوعها ظهراً من غير بنية وحل فصل العدول ، يحتمله ، كما في الصلوات ، وعدمه ، بحالقتها بالسوء ، وأنها قد حكم بطلانها ، فكيف تغلب صحبة \* \*

### قاعدة [ ٢٢٩ ]

الأصل في الأسباب عدم تداخلها . وقد استثنى منها مواضع .  
منها : أسباب سجود السهو ، حكم جماعة (٥) . - مهم أن

(١) انظر النووي / المجموع ٤ / ٥٣١ ، وابن رشد / بداية المجتهد : ١ / ١٥٢ .

(٢) انظر : علامة لحلي / تذكرة الفقهاء ١ / ١٨٣ ، والمحكمي / شرح الدر المختار : ١ / ١٧٤ ، والنووي / المجموع ٤ / ٥٣١ .

(٣) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) - التمام

(٤) في ( أ ) : يوجب

(٥) هو مذهب أكثر العلماء . انظر : النووي / المجموع ٤ / ١٤٣ ،

وارق قدامة / المعنى : ٢ / ٣٩ ، والشيخ الطوسي / المسوط ١ / ١٢٣ ، -

جديد - ( ) - إعادته ، مع قوله ( ٢ ) يكون من تسليم للعبثية ( ٣ ) ،  
يزول التداخل في صور ١

أول ( ١ ) - معالجتها للقيضة ، ثم هو مذهب قبل تسليم إعادته ،  
كما لا تكف بعده شيئاً ، إن كان يوجب تسليم ، وكلامه فيه محتمل .  
وسعد هذا ( كبر السور ) ( ٤ ) للعبثية ، لأنه لم يبق فعل بصور  
فيه القیضة ، أن يكون قبل تسليم

الشيء أو هو للقيضة ، ثم سجد في صلاة العصر ، ثم من  
أنه لم ( ٥ ) بعده ، فالظاهر أنه يصح أنه ، لعدم تسليم والخروج  
من صلاة ، وحسن لو هو بعد ذلك ، سجد له ، ويحتمل أيضاً  
إعادة سجوده الأول ، لأنه لم يجمع آخر الصلاة .

الثالثة لو كانت مريضة مسوقة ، فعلى إلى السابقة بعد  
الشهد وكانت أراد عدداً منها ، ثم سجد ، فربما يسجد ، ويحتمل في  
أول الإعادة أيضاً ، ويحتمل في الموضعين عدم العدول ، لأن سجود  
الشيء حائل ، وبارم ( ٦ ) زيادة سجود مواليتين في الصلاة .  
إلا أن يقول إن ( ٧ ) الماثل زيادة الركن ، وهذا ليس ركن ،  
- وس يحم / لاشبه وبطائر ٣٧٣

( ١ ) م ' غير في حدود مصادر المرفوعة لدى حل ما يثبت الله  
النسب .

( ٢ ) أي قول ابن الجنييد .

( ٣ ) انظر ملامة الخلفي / مختلف الشيعة ١ / ١٤٢ ( لقاءه ) .

( ٤ ) في ( م ) : كونه .

( ٥ ) في ( أ ) : التمام . وفي ( م ) : القيام .

( ٦ ) في ( م ) : ولا يلزم ( ٧ ) زيادة من ( ك )

وإنما هو بصورته

وتصرح على اعتقاد (١) هذا نرائد مروع  
أحدها لو شئت هل سها أم لا ؟ فسجد جديلاً بالحكم ، ثم عم  
في الصلاة ، فعل القول بالإعتصار (٢) يسمى أن يسجد ثانياً : لأنه  
الآن قد زاد سجوداً ، فسجد له .

الثاني لو طئ أنه سها ، فسجد (٣) ، ثم قس به بعده أنه م  
بسه ، والأقرب السجود حيثل ، للزيادة . ونعني صيحفاً بعده ،  
بقائه على أن السجود كما جبر غيره غير معه .

الثالث . لو طئ أن سجوده نسب تقهصة محذوف ، فسجد ، ثم  
نيس له أن كانت تشهد - مثلاً - احتمل أنه لا يبعد : لأن الفصد  
حبر الحلل الواقع في الصلاة ، وتعيين لم . واحتمل الإعادة : لأنه  
لم يحبر ما يحتاج إلى الخبر وهذا نظير الاشكال فيما ادنوى دفع  
الحديث ، والواقع خبره ، غلطاً

### قاعدة [ ٢٣٠ ]

الركاة ، إما أن تتعلق بمال ، أولاً ؛ وثاني ركاة الفطرة . والاول  
إما أن يكون تحلفها بعينه ، أو بمالته . والاول ركاة الاحيان . والثاني  
ركاة التجارة .

ثم إما أن يعبر فيها الخول أولاً والثاني اثنين . ركاة  
الفطرة ، والغلات :

( ٢١٦ ) في ( ك ) و ( م ) ا اعتقاد .

( ٣ ) في ( ك ) و ( أ ) و ( م ) ، ثم سجد

ثم هي إما أن تنطبق - بمعنى - أو بالذمة . والثاني زكاة الفطرة .  
والأول ما عداها إلا في موضعين ، وهما : عند التفريط ، أو التحكك  
من الإخراج ، فتتعلق بالذمة .  
وقد نصير الفطرة متعلقة بمين ، إذا حررها حد عدم المستحق ،  
ولو تفتت حينئذ لا تنعريط ، فلا ضمان . وبالعزل أيضاً نصير المتعلقة  
بالذمة من المالية متعلقة بالعين ، فلو حرط في المزعول تعلقت بالذمة . .  
وهكذا .

### قاعدة [ ٢٣١ ]

كل ما يشترط فيه الجول لابد من بقائه عليه ، فلو حوص من ينفذه  
أو يعبه من الزكوي ، ستؤلف ، إلا زكاة التجارة ، فإن الأقرب  
فيها التاء . أما لو اشترى بقد ليس من مال التجارة ، فالأصح أنه  
لا بناء هنا :

### قاعدة [ ٢٣٢ ]

لا نجزم لركائز في عين واحدة ، للحديث (١) . وقد يتحيل  
الإجماع في مواضع (٢) :

- 
- (١) وهو قوله عليه الصلاة والسلام : ( لا شيء في الصدقة )  
- والثني - بكسر التاء والقصر - الأمر بعد مرتين انظر ابن الأثير /  
لهاية : ١ / ١٣٥ ، مادة ( ثا ) ، والمحوري / الصحاح : ٦ / ٢٢٩٤ ،  
مادة ( ثي ) ، وابن سلام / غريب الحديث ١ / ٩٨ .  
(٢) ذكر هذه المواضع السيوطي في / الأشاء والنظائر : ٤٧١ - ٤٧٢ .



مها - بعد المتحد التجارة ، تحب فطرته وركاة التجارة .  
ومها - من معه نصاب ، وعليه بقدره دين ، فإنه ، على القبول  
يوجب ركاة الدين على مؤخره ، تحب عليه الركاة في النصاب ، وعلى  
المدين (١) (٢) .

ومها - ركاة الثمرة من محل التجارة ، فإنه ، على القول بأن  
تدفع مال التجارة منها ، تتعلق الركاة بالثمره عيماً وقيمة  
وعند التحقيق ليس هذه (من ثلثي) (٣) في شيء . أما الأول ؛  
فلأن مورد ركاة الفطرة في دمة السيد ، لا هي العبد . وأما الثاني ؛ فلأن  
مورد زكاة الدين دمة المدين ، لا أحيان أمواله . وأما الثالث ؛ فلعدم  
اتحاد الوقت .

### قاعدة [ ٢٣٣ ]

كلام الشيخ في الميسر (٤) أن كل من وجبت بفقته على الغير  
وجبت عليه فطرته ، إذا كان المفق من أهل الوجوب

(١) يقال : أدان فلان إداة إذا دفع من القوم إلى أجل ،  
فصار له عليهم دين . انظر : المحمدي ، الصحاح : ٥ / ٢٩١٧ ،  
مادة ( دين ) .

(٢) ذكر سهوطي هذا المصعب باللفظ التالي ( ومن اقترض  
نصراً ، وأقام هذه حولا ، عليه ركاته وعن مالكه ) الأشبه  
والطائر ١٧٢

(٣) في ( ك ) : العس ( ج ) مستثنى من ثلثها .

(٤) ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠

وهذا يخرج منه المأكله الخامل ، إن قلنا إن النفقة للحمل .  
 وفي الأجير الذي اشترط النفقة من المستأجر . وللعبد الموقوف على  
 المسجد ، أو المرداط ، أو الثغر ، أو العبد الذي لبث المال ، فإن  
 نفقتهم واحدة إما من جهات المسجد أو الثغر ، وما على بيت المال .  
 وفي الحقيقة ذلك للمسلمين ، ( فإن النفقة ) (١) في المعنى واجبة على  
 المسلمين .

ولا فطرة للعبد المشترك بين جماعة ، عند بعض الأصحاب (٢) .  
 وقال آخرون (٣) : يجب بالخصص :  
 وربما رجم منه وجوب فطرة عبد المسجد في بيت المال ، ماءً على  
 أنه كآل المسلمين .

### تنبيه :

ظاهر بعض الأصحاب اعتبار الإنفاق ، لا وجوب الإنفاق ، وهو  
 اختيار الفاضل في المختلف (٤) ، وهو عصى بتركه ، أو تحملها (٥)  
 منه المتفق عليه ، سقط الوجوب .  
 محسن نفق القاعدة كل من أنفق على غيره ، وحبس فطرته  
 عليه ، سواء كانت النفقة مستحقة أو ممنوعة ، أولاً .

---

(١) في ( ح ) و ( أ ) و ( م ) : نافقة

(٢) انظر : الصندوق / الهداية : ٥٢ .

(٣) انظر . الشيخ الطوسي / المصنوع / ١٠ / ٢٤٠ ، والعلامة

الحلي قواعد الاحكام : ٢٣ ، وتحرير الاحكام ١ / ٧١ .

(٤) ٢ / ٢٣ .

(٥) في ( ح ) و ( م ) : احتمليها .

وظاهر ابن ادریس (١) رحمه الله أنها تجب بسبب الذي من شأنه أن يفتق عليه ، وإن لم تجب ، وقد يفهم هذا من كلام الشيخ في المصنوع (٢) ، لأنه "وجب فطرة الولد الصغير وإن كان مومراً ، محتجاً بمعموم قولهم [ عليهم السلام ] خرجها عن نفسه وولده (٣) . وابن إدريس (٤) يوجب فطره بروحة الشربة ، والمنسحق به ، عملاً بقولهم [ عليهم السلام ] والروحة (٥) . والقاعدة من هذا القول : كل من يفتق عليه ، أو دخل في معنى من شأنه أن يفتق عليه ، يجب فطرته . وأملية الوجوب مراعاة في جميع هذه القواعد .

### قاعدة [ ٢٣٤ ]

الإخلال بالعمل لا يستحق القضاء إلا بأمر جديد ، وقد نص على قضاء عبادات واستدراكها ، ولكن بمرض ما يمنع من وجوبه في صور :

كن فاته شهر رمضان لم يصح استمراره إلى رمضان آخر ، فإنه

(١) السرائر ١ : ١٠٤

(٢) ١ / ٢٣٩ .

(٣) انظر البحر المحمدي وسائل الشيعة ٦ / ٢٢٨ ، باب • من أبواب زكاة الفطرة ، حديث ٤ : ٤ .

(٤) السرائر ١ : ١٠٤

(٥) انظر بحر المحمدي وسائل الشيعة ٦ / ٢٢٧ ، باب • من أبواب زكاة الفطرة ، حديث ٣ : ٣ .

لأقضاء عليه . وكذا الشيخان العاجزان ، وفؤ العطاش .

وكذا من لئو أن يصلي جميع الصلوات في أول أوقاتها ، فإنه لو  
أخل به ثم صلى في آخر الوقت ، سقط القضاء :  
ومن نذر صوم الدهر ، وفاته شيء منه ، لا يقضي ؛ لعدم زمانه ،  
ولكن قبل (١) : يقدي عنه .

وكذا من نذر الحج في كل عام ، وفاته عام ، فإنه لا يقضي  
ويمكن (٢) وجوب الاستنجار عنه

وإذا دخل مكة بغير إحرام ، فاسياً أو منتمداً ، فإن الظاهر أنه  
لا يجب التدارك . ولو وجب ، طيس قضاء الأول ، بل هو واجب  
مستقل ؛ لأجل كونه الآن خارج الحرم .

ولو نذر أن يتصدق بماء فصل عن قوته كل يوم ، ثم فصلت  
فضله ، فأتلفها ، فكل ما فضل بعدها في الأيام المستقلة واجب عن  
يومه لا عن الغرم ، فإذا لم يكن له مال ، مات التدارك

لو نذر أن يعتي كل عبد يملكه ، ففك ولم (٣) يعتي حتى مات ،  
لزم وجوب الإعتاق ، نظر ؛ لأنهم انتقلوا إلى الوارث . إلا أن يقال :  
تعلق بهم وجوب الإعتكاف ، فلا يجري فيهم الارث ، إلا مع الحجر ،  
كالمرهون ، وتركه المدينون .

ومما لا يستدرك نفقة قريب ، وإن قدرها الحاكم . وهذا داخل  
في القاعدة .

---

(١) انظر : النووي / المجموع ٦ / ٣٩١ ، والقراي / الفروق :  
٨١ / ٣ .

(٢) في ( ح ) : ويحتمل .

(٣) في ( ح ) : وما .

وكذا زكاة الفطرة ، إذا قلنا بعدم قضائها . وكذلك الجمعة ،  
والعبدان (١) .

### قاعدة [ ٢٣٥ ]

الأصابع بالنسبة إلى المسنات ، وحدة وكثرة ، أربعة أقسام :  
إتخاذها ، وكثرتها ، وتعدد السبب بالشخص واتخاذ السبب ،  
واتخاذ السبب وتعدد السبب ، فيكون الشيء الواحد سبباً في حكمين  
فصاعداً ، وهو كثير :  
كتعمد الاغتزار في ليل (٢) شهر رمضان بوجوب : القضاء ،  
والكفارة ، والتعزير

والحامل والمرضع القضاء ، والعبدية .

والسرقة اللص ، والقطع .

والقذف لقريب المخاطب بوجوب الحد ، والتعزير

وقتل الصيد المملوك . بوجوب حق الله تعالى ، وحق المالك :

### قاعدة [ ٢٣٦ ]

كل من تجاوز المقتضات غير محرم ، مع كونه مخاطباً بالنكح ،  
يعود إليه ، مع التعمد ، ومع التعمد يبطل ؛ إلا في صورة ذكرها بعض  
الأصحاب (٣) وهو : الباطل في الحج الذي استريح الممررة : أنه

(١) انظر بعض هذه الصور في / الأشباه والنظائر ، للسيوطي .

٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) زيادة من ( ك ) و ( ح ) .

(٣) انظر الشيخ الطوسي / المسوط . ٣٢٣/١ - ٣٢٤ . والعلامة =

يحرم من أدنى الخل ويجزئه .

وهي مناقشة مع التعمد ، لأن القاعدة كلية ، وامتناع هذه يحتاج إلى دليل .

فإن قيل هذه من خصوصيات نذرب . [ قلت ] (١) فالمطالبة بالدليل فيه .

### قاعدة (٣)

لحرمة حرمة متأكدة ، ظهر أثرها في مواضع

وحوت الحج والعمرة إليه . وتحريم الصيد فيه ، وحصد شجره ، وإخراج المستأمن به . وتحريم دخولته بعد إحرام ، إلا في المنكر ، وفي الناقص عن شهر . واحتصاصه بمصاصك الحج ، إلا وقوف عرفة . وتحريم دخولته على المشركن . وتحريم دهمهم فيه . واحتصاصه بالحجر والدفع لمسأحت بالاحرام . وتمييط الدمة على من قتل فيه خطأ . وتحريم لقطته إلا أنشد (٣) (١) واحتصاص مسجده بالمسحفة في الصلاة إلى ما لا يدويه غيره . . وأنه لا هدي على أهله

الخل / ٣٠ ، أعد الأحكام ٣٠ . وتذكرة الفقهاء ٣١٤/١ ( وقد ذكر فيها أنه يحرم من مكة مع تعدد الرجوع ) .

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) في ( أ ) و ( م ) : قاعدة .

(٣) في ( أ ) : زيادة : يحرم .

(١) حلالاً للحنفية ، فإن لقطته مداوم لغيره عندهم ( ابن نجيم/الاشباه والنظائر : ٣٦٩ ) .

وإن سمعوا ، في قون (١) واحتصاصه بالإستقلال نعتاً للكلمة الشريفة (٢) .

## قاعدة [ ٢٣٧ ]

صانط المذر : كونه مقدوراً قادراً ، وطاعة لله تعالى ، أو مباحاً تساوى طرقيه أو رجع طرف الألترم  
مذر المعصية باطل ، وكذا فمن المكروه ، وترك المنحب ، وترك الواجب ، وكذا ترك مدح معنه أرحم ، وبالمكسر .  
وسمعة مدح فعل الواجب ، وترك الحرام ، وعروض الكفائات أوى بالإعده .  
وقد بدح بالذر ما لولاه لم مدح ، كالإحرام قبل المسقات ، وأصوم الواجب مقرأ .

\*\*\*

- 
- (١) انظر الشرح الفطوسي ، الخلاف ١ / ١٦٠ ، والشمري / المذهب ١ / ٣١٩ .  
(٢) انظر حمله من هذه المصاح في قواعد الأحكام ، لاس عند السلام ١ - ١٩ ، ولأشده ، الطحاوي ٤٤٩ . ١٥٠





فَوَلِّعَدَا  
فِي الْعِقْوَةِ



قاعدة (١) [ ٢٣٨ ]

لا يجوز تعليق انعقاد العقود على شرط ، سواء كان مرفقاً قطعاً ،  
معلوم لوموع ، وهو المعبر عنه بصفة ، أو غير معلوم لوقت ، أو  
كان غير معطوع الترف ، إذا لم يعلم المتعاقدان وجوده ، مثل : إن  
كان وكيلي قد اشترى فقد بعته بكذا ، أو : إن كان أبي قد مات  
فقد ربحتك أمته ؛ أو : إن كانت موكلتي قد انقضت عهدها فقد  
وحيكتها ، أو : إن كان أحمد من سائك لأربع مات فقد ربحتك

الشيء

أما لو علموا الوجود ، فإن العقد صحيح ولا شرط وإن كان بصورة  
التعليق ؛ ولا يضر في كونه مكرراً ، أو أحدهم ، إذ كان معلوماً ،  
كذلك لو كان لإذن في شراء شيء ممن ، أو شئ ممن .  
وإن قال : مات ، فإنه إن شئت ، فقد تعليق بما هو من قصايد ،  
إذا لم يشأ لم بشر

ووجه المانع نظر في صورة نصيب

ولا فرق بين بعض العقد ، أو بعض أركانه ، مثل : بعثت عدي  
مثل : أعنه إلهال فريته (٢) ، ومما حرم عديين وحله هل حرم  
الإلهال كإلهال الغير (٣) ، قياس من غير جامع .

(١) زيادة من ( لك ) .

(٢) في ( م ) مره

(٣) والمراد به أن يهل حاج كإلهال غيره وأصله أن أمر

المؤمن على أع حرمه من يهل وأهل حرمه ، و ( إلهال

كإلهال بعثت حرمه ، شيع حرمه مستوط ٣٦

وكذا لو روج امرأة يشك أنها محرمة عنه (١) أو محلاة ، فبصهر  
 أنها محلاة ، فيه بطل ، لعدم الجرم حال العقد وإن ظهر حالها .  
 وكذا لإقاعات كنه (٢) ، كما لو حالف امرأة ، أو طلقها ، وهو  
 شاك في روحيتها ، أو ولي نائب الإمام قاصباً لا بيع لم أهلته ، وإن  
 ظهرت الأهلية .

ونخرج من هذا بيعة مال مورثه لعهده حياته فإن موته ؛ لأن  
 الحرم هنا حاصل ، لكن خصوصية النافع غير معلومة . وإن قبل  
 بالطلاق (٣) ، أمكن ؛ لعدم القصد إلى نقل ملكه .

وكذا لو روج أمة أبيه فظهر مبتأ

أما لو راج صرة بصرة ، فظهر ثنائها في الفدر ، متحاشين ،  
 أو متحالفين ، أو مخالفين متحالفين ولم يتأما ، وإن الشيع (٤) جوزوه .  
 ولا حرج معه ، لحرر الطاهر حال العقد

### قاعدة [ ٢٣٩ ]

شروط كون المصح معلوم : المص ، والفدر ، والصفة ؛ فلو قال :  
 بعتك هذا من عسدي ، بطل ؛ لأنه حرر بممكن اجتماعه بسهولة .

(١) في ( م ) و ( أ ) : له .

(٢) زيادة من ( ح ) .

(٣) حريقون للشافعي وللمص الحنابلة انظر النووي / المجموع .

٩ - ٢٦١ . والرد هي / فتح القدر ، بهامش المجموع ٨ / ١٢٤ ،

والمرادوي / الإنصاف : ٤ / ٢٨٦ .

(٤) المبسوط : ٢ / ١١٩ .

واحتقر به عن أس (١) بخط ، فانه وإن كان هراً ، إلا أنه لما شق  
الاطلاع عليه ، كفي به بالنسبة . ولأنه قد تصح جهالة لهما وإن  
لم تصح أصلاً . ولأن العقد يحتاج الى مورد يتأثر به في الحال ، كما  
في سكاك ، ولا تأثر لها في حال ، وخصوصاً إذا قيل بالصحة حتى  
التعيب ، فيكون في معنى تعليق العقد ، وأنه باطل .

وان قلت . العتاق والاطلاق يصحان مع الإبهام ، ولم لا يصح ههنا ؟  
قلت . لأن فيها معنى العكس وخل ، ونعويص التعيين الى المباشر  
لا يلزم منه تنازع ، بخلاف صورة الفراغ . ولأن القرص في البيع  
الانتفاع بالمبيع غيب العقد ، وهو غير ممكن ههنا ، لتوقفه على التخيير .  
وأيضاً ، فان الشرع بحث لتتميم مكارم الأخلاق ، وبخاصة الحفظ ،  
والعقلاء يختارون ثم يعتقدون عالماً .

واستطاع الشيخ رحمه الله في الخلاف (٢) من مسألة : بائع العبد ،  
فبدفع عبدين للتخيير ، جوار بيع عبد من عبدين وهو بعيد ، أصالة  
وما أخذ ، أما أصالة فلها قضاء (٣) ، وأما ما أخذ : فلا لأنه لا تلازم بين  
المحصار الحق بعد البيع في عبدين وبين صحة إيراد العقد على عبد من  
عبدين .

### قاعدة [ ٢٤٠ ]

يشترط كون المسع مما يمتول ، فلا يصح العقد على ما لا يمتول ،  
لعدم الانتفاع به . كحبة دخن . وكالحشار (٤) ، لأن يدل المال في

(١) الأس . أصل النساء ، وكل مبتدأ شيء .

(٢) ١ / ١٩٨

(٣) وهو ما ذكره قتل قليل من الوجوه

(٤) الحشرة ، ما بقى على المائدة مما لا حبر فيه . وكذلك الرديء

أما في حرج عن المولود ، كسج اداءه على شاطئ نهر ،  
واحدة في جنس منوع منها ، مصححة ، لأنه منفتح في الحمة  
وقد تعلق الموضع مع الخاف من مصر منه  
و هو حرجاً مشاهداً ، تلك حرج مشاع ، مساوٍ منه لآخر ،  
من (١) سطل ، لعدم التواء ، من (٢) مصحح ، والله اعلم في  
مواضع ، وهي :

١- لو كان موهوماً ، لم يرجع فيه ، لأنه نصرف ، ولو كان ذا  
حجر ، حصل له الفصح أو الإح ، وعدم حرج النائع فيه ، إذا  
أدس لأنه غير ماله ، ولو كان حديقاً أروحه ، ( ففعلت به ) (٣)  
ذاك ، [ ثم طفقها قبل النحون (٤) ، رجح الزوج بقيمة نصفه ،  
لأنه لو كان أحده ، لم يصحب ، لم يرجح المؤخر إلى تلك العن ،  
بل إلى بقوله

فقال أن يقول : قد بقي عن جنس وإلتغال ، ومنه ما فيه .

— من كل شيء . نظر الحدي ، المصحح : ٢ / ٦٤٥ ، ١٠١٠  
( حشر )

(١) وجه للشامية النصر ، المصنوع ٩ ٢٥٧  
(٢) منه علامة الحلي ، شامدة على الأصح ، انظر العلامة  
الحلي / ندره عقه ، ١٨٨ ، المصنوع ٩ ٢٥٧  
(٣) في (ك) : ففعلت فيه .

(٤) منه بصيها ، انه و ، قد ذكرها العلامة الحلي واللبوري  
في نفس المصدرين السابقين .

إد لا شيء ، شار به لأحدهم حتى ينقل .

وبن عورص : بأن انشئتم لو تارعا في عبي ، وأقدا ، به ، ينصق  
لكل واحد منها بما في يد صاحبه .

أحب : ينقل الكلام إليه ، وأنه مني على ترجيع الخارج ، وإن  
يد كل واحد (١) منها موردها عبر يد الآخر ، فكانه حكم برع يده  
وإثابها مني ما في يد الآخر ، وإن تخيل هنا فرقا ، وإلا منعنا حكم  
الأصل ، قلنا على تقدير تقديم ينة للداحل ، لا إشكال ، وعلى  
تقدير تقديم ينة (٢) الخارج ، هما متعارضتان ، متعاضدتان ، فاستقر  
يد كل واحد منها على ما فيها .

### قاعدة [ ٢٤١ ]

كل عقد تقاعد عن نفوده في الغفل والإنقاذ باطل (٣) . ومن ثم  
لم يصبح بيع الحر : ولا الشراء به ، وكذلك كل ما لا يملك .. وأم  
الولد والوقف . ومكاح المحرم .. والإحارة على العمل المحرم ..  
وكذا المبيع المجهول ، ( والمثل للمجهول ) (٤) .

(١) زيادة من ( أ )

(٢) زيادة من ( أ ) .

(٣) عمر ابن عبد السلام في قواعد . ٢ / ١٤٣ ، والسيوطي في /  
الاشباه والبطائر ٣٠٠ ، عن هذه القاعدة : ( كل تصرف تقاعد  
عن تحصيل مقصوده فهو باطل ) .

(٤) زيادة من ( ح ) و ( م ) .

## قاعدة [ ٢٤٢ ]

كل عقد شرط فيه خلاف ما يقتضيه ، مع كونه ركناً من أركانه ، فإنه باطل . كالبيع وتاسيم المبيع الى المشتري والنقل الى النافع ، أو الإمتناع بأحدهما المنتقل اليه (١) .

والإن لم يكن من أركانه ولكنه من مكملاته ، كاشتراط نفي خيار المجلس والحيوان ، فعندها يصح (٢) ؛ لأن لزوم العقود هو المقصود الأصلي والخيار عارض . ومعه بعضهم (٣) ؛ لأن العرض بإدخال الخيار هذا القروي ، وستترك التعاتات ، فهو من مقاصد العقد ، وشرط الإحلال ، إحلال بمقاصد العقد .

فد . هو مقصود بالقصد الثاني لا الأول .

ومثله لو شرط رفع خيار العيب .

ولو شرطاً (٤) رفع خيار العيب ، أو خيار الرؤية ، أو خيار تأخير بشر ، عيب نظر .

## قاعدة [ ٢٤٣ ]

الأصل في البيع الزوم ، وكذا في سائر العقود . وبخروج عن الأصل في مواضع لعل حاجة .

(١) هذه الامثلة لشرط ما يقتضيه العقد .

(٢) انظر . العلامة الحلي / تذكرة الفقهاء . ١ / ٥١٧ .

(٣) انظر : الشيرازي / المهذب . ١ / ٢٥٨ ، والسيوطي /

الاشباه والظائر ٣١٠

(٤) في ( ج ) و ( أ ) شرط .





الفاصي .

وقبل (١) لا يجوز عزل الفاضي اقراراً ، ويكون لازماً من طرف . وأما عزل نفسه ، فجائز عند وجود من هو بالصحة ، لا عند عدمه .

ومنها ما هو لازم من طرف وجائز من آخر ، وهو : الرهن ، وكفالة السبد ، وعقد الذمة والأمان ، قبل (٢) : والهبة من ذي الرحم ، أو مع القرية ، أو مع التتويص ، أو مع التصرف . وبظهر المروم من طرفين ، إذ لا يجب على الوهاب القبول بصح المتب : لأنه ملك جليد .

وأما للكتابة ، فقد قل ان حرة (٥) (٣) رحمه الله بجوارها مشروطة من الطرفين ، ومطلقة من طرف المد . وشيخ (٤) ، وابن

---

(١) قاله ابن عبد السلام في / قواعد الأحكام ١ / ٨٠ - ٨١ .

(٢) انظر : العلامة الحلبي / تذكرة الفقهاء ٢١ / ٤١٨ .

(٥) هو عماد الدين ، أبو حمزة ، محمد بن علي بن حرة ، المشهدي ، الطوسي ، المعروف بابن حمزة . فقيه ، إمامي ، حليل للفكر ، لم يعلم تأريخ مولده ووفاته ، ولكن يبدو من بعض القرائ أنه من أعلام قرون السادس الهجري له مصابيف في الفقه ، منها : الوسيلة إلى بيل الفصول ، والرتب في الشرائع ( الفقي / الكفي والأقسام ) ١ / ٢٦٢ ، والخواصاري / روضات الجاهات ٦ / ١٦٢ وما بعدها ( الطحطاوي الحرومية ، قم ، إيران ) ، والماتاني / تنقيح المقال : ( ١٥٦ / ٢ )

(٣) انظر : الوسيلة : ٦٨ .

(٤) انظر : المبسوط : ٦ / ٩١ .

أدريس (١) : عم برود : مضافة من الطرفين ، وبشرطه من طرف السيد : والمصادق (٢) (٣) : حل لزومها من طرفها ومبا ، ما يكون في مبدئه حائراً ثم يقوون الى الزوم ، كالمادة بعد القمص ، وقبل أحد الأربعة السابقة (٤) ، ونوصية قبل الموت والقبول ، وتلزم بهما (٥) .

## فوائد

### الأولى

الأقرب أن الخلاف في لزوم المساقفة والرغبة وحوازم محض بغير ائصال ، إذ له المسح ، ويحتمل طرده فيه

### الثانية

يدخل حوار الشرط في جميع العقود اللازمة ، إلا المكاح ، والوقوف .

(١) انظر : السرائر : ٣٤٦ .

(٢) يقصد بهما : المحقق الحلبي : بحم الدين حيدر بن الحسن ، والعلامة الحلبي : الحسن بن يوسف بن المطهر .

(٣) انظر : المحقق الحلبي / شرائع الاسلام . ٣ / ١٢٥ ، والعلامة الحلبي / قواعد الاحكام ١٨٩ ، ومحرر الاحكام ١ / ١٦٧ ، ومختصر الشيعة ٨٩ / ٥ .

(٤) وهي سنة ذي الرحم ، ومع العرة ، والنمويص ، والتصرف .

(٥) انظر في هذه القاعدة أيضاً ابن عبد السلام : قواعد الاحكام

٢ / ١٤٧ - ١٥٠ ، سراجي / لاشء وبسطر ٣٠٠ - ٣٠١

وَأَمَّا حِيار المجلس (١) فيحتص بالبيع وأفضله . وبست الإجارة  
بيعاً عندنا (٢) .

وقد منع الشيخ (٣) من ثبوت حِيار الشرط في "صرف" ، محتجاً  
بالإجماع .

ولا يدخل حِيار "تأجير" في حِيار البيع .  
أما حِيار "صرف" فيمكن إخاؤه بالصنع ، والإجارة ، وكذلك حِيار  
الرؤية ، بل وبالمزاولة ، والمساواة .  
وخيار العيب يدخل في الجميع ؛  
أما لأرض فيحتص بالبيع . ويحتمل دخوله في الصنع ، والإجارة .

### الثالثة

قد يحمل حِيار الشرط العقد لازماً في وقت ، حائزاً في آخر ، ثم  
يلحقه الروم بعد ذلك ، كما إذا اشترط ردّ الثمن في أجلٍ ، فإن  
رك . ثم البيع . وهذا حوار بين الروميين .

وقد يشترط الخيار شهراً بعد شهر للعقد ، فإن الأقرب جواره  
وهذا لروم بين حوارين : لأن حِيار المجلس ثابت فيه ، ثم يلزم العقد

---

(١) حِيار المجلس ضد المالكية وأني حبيبة باطل ، ويلزم البيع  
تمحرد العقد ، نقره أنه لا . القرائي / المروفي ٣ / ٢٦٩ .

(٢) وذهب شافعه والحنابلة إلى أن الإجارة نوع من النوع  
نظر الشافعي أنه ٣ / ٢٥١ ، وإن قدمه / المعني ٥ / ١٣٩٨ .

والعلامة الخليلي / تذكرة الفقهاء ٢ / ٢٩١  
(٣) المسعودي : ٢ / ٧٩ .

بعد التصرف (١) حتى يدخل لأجل المشروع

## الرابعة

لا يدخل الخيار في الإقاعات بأقسامها ، لا العتق من روية (٢) ،  
والوقف على خلاف (٣) .

## قاعدة [ ٢٤٤ ]

كل عقد بيع فإنه يثبت فيه خيار المجلس وإن كان بيع الولي من  
المولى عليه ، على الأقرب . وكذلك لو اشترى حراً (٤) في الحر  
الشديد .

ووجه العدم : تلفه بمضي الزمان .

قلنا : التلف لا يمنع من نفوذ الخيار .

ولو اشترى من يمتد عليه ، فكذلك . ويحتمل العلم : لاعتقائه ،  
فكيف يفسح ؟ ويحتمل ساؤه على المثلث ، فإن قلنا المثلث في زمن الخيار  
لنافع ، ثبت الخيار قطعاً ، ثم يمتد عليه (٥) بأعراقها . وإن قلنا

(١) في ( ك ) : التصرف .

(٢) بطر : بحر المصنف : مسائل الشريعة ١٦ ١٨ . باب ١٢

من أبواب العتق ، حديث : ٣ .

(٣) بطر : العلامة من : محقق الشريعة ٢٢ / ٤

(٤) الحمد : الثلج .

(٥) زيادة من ( ح ) و ( أ ) .

، يوقف ، فكذلك ، لا ، أن ، نفس ) ( ١ ) بالإعتراف أنه حقق بالشراء  
 ، من قبل بملك المشتري ، فلا خيار ، بل لائق ، وحيث لا يوقف  
 بحكم حقه حتى ينفذ ، ثم يذهب حقه المرد ، ويحمل حقه بالشراء  
 ، حيث لا يقطع خيار ، بل ، نظر ، فإن قضا ، أمره القيمة ،  
 ، واشترى عند نفسه من سيده ، وخورناه ، فلا خيار له ؛ لأنه  
 كما ذكره ، وثبوته قوي ، ويحل على ، تقدم  
 ، ثم شري من آخر بحره ، كان عداه من جهه ، وبعدها من  
 جهه ، عنه الفسخ دون المشتري ، ويحمل ثوب الخيار هما ،  
 بناء على صورة البيع ،

### قاعدة [ ٢٤٥ ]

مع العلم ، حسب أمور وثائق هي إلى أنواع ثلاثة  
 ، دون ، هو عن التراضي كخيار الفسخ ، وخيار الاضرار  
 ، ( ٢ ) ، وخيار الخيوان ، وخيار الناحر ، وخيار  
 لمول ، بين البصر على الزوج والإرغام بالعتة أو الطلاق ، . وخيار  
 أحد ، وحس إذا طلق قبل الدخول ، وقد أدت الممن زيادة منصفة  
 أو نقصت ، من أحد نصف من أو نصف القيمة في صورة انقيصة  
 بزوج ، ومن دفع من أو نصف القيمة للزوجة في صورة الزيادة ، وخيار  
 وفي ، نعم ، ونقص ، ومن أحد الدية ، وخيار الآفة  
 رد ، حيث عند وأصبحت ، ومن ، ثم حلت في الدية ،

في و ر د

و د د د د د د

(د) ركذ لو أسلم الزوج وهي كافرة ثم هتفت في العدة (١) . وحيار  
 المحتاجر إذا تهمت العين المستأجرة . وحيار المرأة عند إحصار روح  
 الزوجة . وحيار الفصح عند الحمل ، إن قلنا بعدم الإحصار به  
 وحيار البصرة ، على الأقرب ، أي ثلاثة أيام . وحيا (٢) البصرة لعمه  
 ، لا بعد البصرة . وحيار المسلم عند تقطع المسلم فيه . محل احتيا (٣)  
 الثاني ما هو على الفور ، كحيار العمر ، وحيا التدليس في  
 البيع والكنكاح ، وحيار العيب في الزوجين إلا العنة وفي حقن  
 هو على الفور ، لأن محله بعد الثبوت ، ولا يكون إلا بعد انقضاء  
 السنة ، والاحد ، شتمه من الأقرب . وحيا الأمة بحب عبد أو  
 حر على المشهور (٤) ، ولا صار (٥) . وحيار البرقة ، بحرق

(١) زيادة من (ح) و (أ) .

(٢) في (ح) : وكذا حيار .

(٣) هو الأصح عند الشافعي . انظر : الشافعي : لا .

والطائر : ٣١٦ .

(٤) انظر : الشيخ الطوسي : النهاية : ٤٧٦ . وابن ادریس

لمرائر : ٢٠٣ ، وابن رجب : ٦٣ ، و علامه : ٢٠٣

مختلف الشيعة : ١٤ / ٥ .

(٥) وهو ما إذا كان له ملك سائر ، وأمة قيمته مائة د .

فزوجها في حال مرضه ، له ديار ، ثم أعفها ، لم يكن له شيء  
 قبل التحول ، لأنه لم يصب به قط . وإن كان له شيء

ولا يملكه ، لم يجر شيء له ، فقط حرقه ، فإنه يملك

عنه . انظر : الطوسي : ٢٠٣ .

والطائر : ٣١٦ .

الصفحة ، وتجدد الشركة .

الثالث ما فيه إشكال ، وهو خيار الدافع في رجوع في عين  
سنة بوفلاس لشعري ، وخيار لتلقي والافرب الفورية فيها (١) .

### قاعدة [ ٣٤٦ ]

كل خيار في عقد فإنه يرد له وهل تلحق أحكام العقد به حتى  
يحمل مدة الخيار كاستداء العقد ؟

ظاهر كلام الشيخ (٢) ذلك وهو من فروع وقت الانتفال ،  
من قال بنقصه (٣) الخيار ، والعقد غير متقبل ، وطدا جاو  
الصح . ومن قال . بالعقد ، فقد تمّ الإيجاب والقول .  
ونظهر المائدة في أمور

أولاً . لو راد في النسي أو نقص ، أو في الأجل ، أو في شرط  
الخيار . اعتبر ذلك حتى على الشفع ، وله  
إثامي لو افرب بالعقد شرط بمعد ، ثم حذوه في المجلس ،  
دعه لزوجهن ، والأمرب هذه المصحة بحذوه  
الثالث . لو لم يعبأ أحداً في السلم وعيداه في المجلس ، ففيه  
الزوجهان .

الرابع . لو باء الوكيل ، فحضر من ريد في المجلس ؛ فإن

---

، وهو لأصح عندنا . . . . . نظر المصنف في الأضواء  
والطائر : ٣١٦ .

نصر بخلافه ، . . . . . ونسبوه ٢ ١٤ ٨٥

(٢) في ( م ) زيادة .



جميعاً الخمار كالتجارة لعدم ، يبيع نفسه ، وإلا وحسب على الوكيل  
المسحوق ، فإن لم يمسح ، أحسن قوماً إلا أنه صاح لأنه تصرف على  
خلاف مصلحة الموكل ، وكذا في حد شرط

القصاص ، لو دفع لعين متفاوت ، فيه الوجهان  
لأحدس ، لو أسلم إليه د في دمه في أجل ، فالأقوى الطلاق .  
ولو كان حالاً ، فإن لم يقص المسلم به قتل التصرف ، بطل ؛ لأنه  
بيع دين بدين ، وإن قصه في المجلس ، وإن قلنا كالعقد ، صح ،  
فكانه (١) عقداً بعد يقص ، وإلا حمل الطلاق ؛ لأنه من المواعيد  
المقررة ، أن قص المسلم فيه يس شرطاً (٢) في المجدد ، والعقد  
قد وقع عن المسلم فيه ، فهو دين دين يبطل ، فلا يفت صحيحاً  
بالقصاص في المجلس ، ومثله ، ثم عين موصوفة بمصاات المسلم ، هل  
يشترط قص ثمنها في المجلس ، أو يكفي قص العين الموصوفة ، أو  
يبطل من أصله ؟

وكذا لو دفع الزبوي مثله موصوفين من غير أجل ، هل يبطل ،  
أو يصح مطلقاً ، أو مدعى القصاص في المجلس لها حجباً أو لأحدهما ؟  
صرح متأخرو الأصحاب (٣) ، أنه لا يشترط انقصاص في المجلس إلا  
في المصروف ، فحينئذ يروى مع الدين بالدين يقص أحدهما

### قاعدة ( ٢٤٧ )

صراط الوكالة محض للمعين . أن كل من تعاق غرضه الشارع

(١) في ( ح ) و ( أ ) ؛ فكانها .

(٢) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) ؛ بشرط .

(٣) ظهر العلامة المحسنة بحكم الحكم .

يردعه لا من مباشر بعنه ، يصح إحليل فيه ، (١) (كالمقود كلها ،  
 والصوح ، والعار ، والإيداع ، والفحص والتقصص ، وأخذ الشفعة ،  
 والإر . . . وحفظ الأموال ، وقسمة الصدقة ، واستيفاء القصاص  
 والحدود . وإثبات الحقوق ، وحدود الآدميين ، والطلاق ، الخلع ،  
 والتفجير ، ولدهاوى كلها ) (٢) .

( وما ينشئ عرص الشارع بمشارته ، فلا يصح ، كالفحص بين  
 الروحات ، ولصماء المسئلة ، والقاصي . أما العادات طبعها تفصيل  
 يأتي ) (٣) .

ولا ريب أن كل خيار يرجع إلى المصلحة ، لا يتعلق فيه العرص  
 بمباشر بعنه .

وإن خيار المالك إلى الشهوة والإرادة ، فيحتمل أنه مما يتعلق (٤)  
 "عرص بإيقاعه من مباشر بعنه ، كخيار من أصله على أريد من أربع ،  
 أو على الأختين ، فلا يصح فيه التوكيل ويحتمل الخواز ؛ لأنه لا يزيد  
 على التوكيل في التزويج .

وخيار الرؤية فيه تروع (٥) إلى كل واحد من القسمين . ولعل

(١) ذكر العلامة الخليلي في / النذكرة ٢ / ١١٧ ، صائفاً قريباً  
 منه ، حيث قال ( كل ما تضمن عرص الشارع بإيقاعه من المكلف مباشرة  
 لم تصح فيه الوكالة . وأما ما لا يتعلق عرص الشارع بحصوله من  
 مكلف معنى ، بل عرصه حصوله مطلقاً ، فإنه تصح فيه الوكالة ) .

(٢) زيادة من المطبوعة .

(٣) زيادة من المطبوعة .

(٤) في ( ح ) زيادة : فيه .

(٥) تروع الشيء رواعاً : وجع .

الأقرب جوار التوكسل فيه ومن ثم اختلف في جوار التوكسل في  
الإقرار (١)

ثم هذا التوكسل ، ناره يعمل المشية إلى التوكسل ، فكون كما لو  
شروط له الخيار في العدد ، والخطب (٢) فيه . أما لو عيى له المهمة  
المختارة ، والحوار أظهر ، بل يمكن أن يعمل بالعين مختاراً لها  
هيته الموكسل .

### قاعدة [ ٢٤٨ ]

قصده لأمر العور ، عدد بعض أصحاب (٣) ، وعدد آخرين (٤)

صالح له والرائحي  
وعنا أمور

الأول أدء لصلاة ، ويظهر من كلام بعض الأصحاب (٥)

(١) ذهب أبو حنيفة ، وبعض الشافعية ، والشيخ الطوسي إلى  
أنه جائز ومنع منه أكثر الشافعية ( تذكروا الفقهاء ١ / ١١٩ )  
(٢) في ( ج ) : الخطر .

(٣) نظر الشيخ الطوسي / عدة لأصول ١ / ٨٦ ، وس  
رهرة / ندية ٣

(٤) نظر العلامة الحلي / هدايت الأصول ٢٢ ( الطبعة  
الحديثة ) ، ونهاية الوصول في علم لأصول ٧٤ ( مطبوع في مكتبة  
سيد حكيم العامة في الحنف ، رقم ٨٧٨ )  
(٥) نظر شرح منة العامة ١٤

أه من العمور ، ولكنه يعنى عن دس من أخضر ( ١ )  
 الثاني قدمه اصطلاحاً القاتنة ، والأكثر من أه ( من العمور ) ( ٢ ) ،  
 سواء كان عمداً أو سهواً ، يعلى ، أو لا اتخذت أو لا ، ( ٣ ) .  
 والأقرب : التراخي .

ثالث استقانة المرنند ، ويروى أنه إلى ثلاثة أيام ( ٤ ) .  
 رابع دفع الركاة والخمس ، والحق ، وكل حق لآدمي عبر عالم  
 به ، أو عالم مطالب ، على الفور .  
 الخامس : لو محجر أرضاً ، أو حفر معدناً ، لما يتم ، يطالب  
 برسم الإحياء ، أو ربح البد والأقرب : أنه ليس على الفور .  
 السادس حق الاستمتاع للرجل إذا طالبه في موضع المطالبة ،  
 من العمور ، وهو داخل بما سلف ( ٥ ) وكذا حقها منه في الأمانة  
 الأشهر ، وحق المصم ، والعقبة ، والساء عديها ( ٦ ) لو طلبه أمهلت  
 بفدر التنظيم والتهيئة لا غير .  
 السابع نفي الولد ، قيل ( ٧ ) . من العمور . والأقرب التراخي ،

- 
- ( ١ ) في ( ك ) و ( م ) : آخر .  
 ( ٢ ) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) : الفور .  
 ( ٣ ) انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة : ١ / ١٤٤ .  
 ( ٤ ) انظر الحر العامل / وسائل الشيعة ١٨ / ٥٤٧ ، باب  
 ٣ من أبواب حد المرتك ، حديث : ٦٠٥ .  
 ( ٥ ) أي في الأمر الرابع .  
 ( ٦ ) أي الدخول بها .  
 انظر الشيرازي / المهذب ٢ / ٢٦ ، واسيروطي /  
 الاشياء والنظائر : ٥٠٦ .

فله نفيه ما لم يقر به .

الثامن : ذكر الشيع حبة النحل ، أو المدمي حبة البينة ، أحل  
ثلاثة أيام .

التاسع : لو سأل الموالي والمطامر الإنظار بعد انقضاء المدة لم يطر ،  
إلا أن يذكر حذراً ، فيؤخر إلى انقضائه .

العاشر : إذا أصبر الروح بالنفقة ، وقتلنا لها القسح ، تقدم  
حكمه (١) .

الحادي عشر : إذا سكت المدمي عليه من الجواب ، قيل (٢) .  
ترد العين على المدمي في الحال ، أو يقضى بالكول . وقيل (٣) .  
بل يقول له الحاكم ثلاثاً .

الثاني عشر : المتهم بالدم ، قيل (٤) : يحبس ستة أيام .  
الثالث عشر : إذا ردت العين على المدمي ، وطلب الإمهال ،  
فالأقرب إجابته ، ولا تقدير لإمهاله .

---

(١) تقدم منه أنه حل التراسي . راجع ٢١٩ / ٢ .

(٢) انظر ابن قدامة / المص ٩ / ٢٢٥ ، والمروغباني /

الهداية : ١١٥ / ٣ .

(٣) انظر : الشيخ الطوسي / المسوط ٨ / ١٦٠ ، والعلامة

الحلي / تحرير الأحكام : ٢ / ١٩٤ ، والشيرازي / المهذب .

٢ / ٣٣ ، والقرافي / الوجيز . ٢ / ١٦٠ .

(٤) انظر العلامة الحلي ، تحرير الأحكام ٢ ، ٢٥٤ . وقد

تقدم منه في : ١٩٣ / ٢ ، اختياره .

## قاعدة [ ٢٤٩ ]

### الأجل فيما :

أحدهما ما قدر بأصل الشرع ، وهو البلوغ ، والحمل ،  
والرماع ، ومدة الصلاحية للخص ، مدة ، انتهاء ، والمعدة ،  
، لإستبراء ، واحدة (١) في بعض الصور ، وحول الزكاة ، والمكاسب  
في الخمس ، والمدة ، وحيد ، المجلس ، وحيد ، النصيرية ، ومدة  
مقام أسافر ، ومدة السفر الذي يكون مصادفه ، وأهل الخص وأكثره ،  
وأكثر الناس ، وأقل الظهر ، واستبراء الحلال ، ومدة وعده الزوجة ،  
والإملاء ، وظهار ، والعدة ، وانتظار هود المس والعقل ، واستدابة  
المرتد ، ونس الشعيب ، والبيعة كما مر (٢) ، وتغرب الزاني ،  
وتخصيص السكر والخبث ، ومطلق القسم ، واستبقاء دية العمد والمخطأ  
والشبه ، ومدة قضاء رمضان ، وأشهر جمع ، وصوم الكفارات ،  
وصوم شهر رمضان ، ومطلق الصوم ، ومدة الخصاء ، وطلب المفقود ،  
ومدة الجرح للشاهد (٣) .

ثاني ما قدره المكامون ، وهو أقسام

الأول : ما يصح ولا يجب وبشروط علمه ، وهو أجل نص  
المسح ، والرمح ، والصمان - وانتصروا لها الإمام - والصدائق ،  
والسكنى ، والخبس

- (١) في ( ح ) و ( م ) الهدية وقد ذكر السيوطي في /  
الاشياء والبطائر ٣٥٧ ، ( الهدية ) مما قدره الشرع .  
(٢) فقد قدرت ثلاثة أيام راجع ص ٢٥٥ .  
(٣) زيادة من ( أ ) .

الثاني : ما يجب ويشترط تقديمه ، وهو أجل المتعة ، والكتابة ،  
والسلم على خلاف (١) ، وإيجارة الرمانية ، والمزارعة ، والمساقاة .  
الثالث : ما لا يصح ، وهو السيئة في الربوي ، والدين بمثله ،  
والقرص ، وتأجيل الانتقال في الأعيان ، مثل : بعثك الدارسة .  
الرابع : ما لا يدخل الأحل فيه ، فإن ذكر فيه مجهولاً لم يؤثر ،  
وإن عم آر ، وهو : في الوكالة ، والشركة ، والمضاربة  
والحائس . ما يصح معلوماً ومجهولاً ، وهو : التصدير في  
الجزية ( ٢ ) ، والعارية ، والوديعة . والخزبة خاصة ، لاحتصاصها  
بالرجال دون النساء .

### قاعدة [ ٢٥٠ ]

كل دين حال لا يتأجل ، إلا في صور :  
منها . اشتراط أجله في لازم ( ٣ ) .  
ومنها الإيصاء بفأجله ، كما يصح الإيصاء باسقاطه .  
ومنها : إذا ضمن الحال مؤجلاً إلى مدة ، أو وجهه على دين  
وشروط بيعه واستيفاء ثمنه بعد مدة . وليس هذا من قبل الشروط في  
اللازم ؛ إذ لا لزوم للرهن من جهة المرتهن .  
ومنها إذا ملوحد شرط أو نوعاً أن لا يقبض ديه من فلان  
(١) انظر : العلامة الحلي / مختلف الشيعة . ٢ / ١٨٦ .  
(٢) في ( ك ) التقرير في الجزية . وما أثبتناه أصح على  
ما يبدو .  
(٣) أي في عقد لازم .

إلا بعد مدة معينة . وهذا يجعل مدفع سميون قبلها (١) (٢) .

### قاعدة [ ٢٥١ ]

كل شرط إما أن يقتضيه العقد ، أو لا ، والأول ، مؤكد ، والثاني ، إما أن يكون مصلحة مبالغ ، أو لمشتري ، أو لها ، كشرط الرهن ، والضمين (٣) ، بالنفس ، والإشهاد ، أو بشرط كونه صالحاً ، أو ضمان الفرك ، أو اشتراط الخيار لها .

أو لا يكون من مصلحتها . فإذا أن لا يمتنع به عرض ، كشرط أن لا يلبس الحر ، أو يصلي النوافل ، أو لا يأكل اللحم ، فالشرط لا ع . لأن به مغل من المباح ، وإيجاب ما ليس بواجب . وهل يفسد العقد ؟ فيه وجهان .

وإن نعلق به عرض لأحدهما ، فإذا أن ينال مقتضى للعقد ، فيفسد ويفسد ، كشرط أن لا يبيع أو لا يهدأ ، أو لا يقصص المبيع . إلا اشتراط العتق ، فإنه جائز ، لحديث بريرة (٤)

---

(١) في ( م ) زيادة : إن أبي الصبر .

(٢) ذكر بعض هذه الصور السيوطي في / الاشياء والمطائر : ٣٥٧ .

(٣) في ( ك ) و ( ح ) : الضمان .

(٤) فقد روي ( أن بريرة كانت عند روح لها ، وهي مملوكة ، فاشتريتها عائشة ، فأعتقها ، فخيرها رسول الله إن شاءت تفرق عند زوجها ، وإن شاءت فارقت . وكان موالها الذين يهاجرونها قد اشترطوا ولائها من عائشة ؛ فقد رسول الله (ص) : « الولاء لمن أعتق » ) . الحر العاملي / وسائل الشيعة ١٦ / ٤٠ ، باب ٢٧ من أبواب العتق ، =



وإن كان لا يبالي العقد ، كشرط حيافة ثوب ، وفرض من ،  
فيصح عندنا .

والشرط في النكاح ينقسم هذه النسخة ، إلا أن شرط ما لا يبالي  
لعقد ، كشرط عدم الترويج والنسري ، أو عدم الطلاق ، لا يبطل  
للعقد قطعاً ، وفي إبطاله المهر وحده .

ولو شرط عدم الطلاق ، أو عدم الوطء ، أو البنوة بعد الوطء ،  
أو عدداً معيناً فيه (١) لا يبرئه ، يبطل العقد

ولو شرط الطلاق بعده ، فوجهان في العقد ، ويبطل الشرط قطعاً  
وربما احتتمل أن شرط عدد معين في الوطء إنما يبطل إذا كان  
المشروط الزوجة ، أما لو كان لمشروط الزوج ، فإنه حتى له ، فلا  
يبطل به .

وليس بشيء ؛ لأنه الوطء حق للزوجة أبداً في الوقت المعبى .  
أما لو شرط عليها أن لا يبرئ من الواجب ، أمكن للصحة . وكذا  
لو شرطت عليه النقص من الواجب .

ولو شرط أحدهما الزيادة على الواجب ، فإن كان الزوج ، فهو  
لاغٍ ؛ وإن كانت الزوجة ، فالأقرب أنه كذلك ؛ لأن الزائد حق له  
يصنع فيه ما شاء .

### قاعدة [ ٢٥٢ ]

كل شرط تقدم العقد أو تأخر عنه فلا أثر له وقد يظهر أثره  
حديث : ٢ . وانظر أيضاً ، صحيح مسلم ، ١١٤٥ - ١١٤١/٢ ،  
باب ٢ من كتاب الحق ، حديث : ٥٠ ، ٦٠ ، ٨٠ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ١٥٠ ،  
(١) في ( ح ) و ( أ ) : مه ، وهي زيادة ليست في ( م ) .

في مواضع :

مها : لو تواطأ على شرط ، وحياه حين العقد ، فلا تقرب أن العقد باطل .

ومها . ما لو شاهد القرعة بجميع حدودها ومزارعها ، وساووم عليها كسكك ، ولم يذكره حال العقد ، فإنه ينصرف اليه . قاله بعض الأصحاب (١) .

ومها بيع الثلجثة ، وهو التواطؤ على صورة بيع ، ثم يبيع وقد تواطأ على المصح ، ليمنع الظالم من استهلاك المبيع ، فإنه يحتمل التأثير ، وأن يكون العقد باطلاً .

ومنها . كل إنبي تواطأ على صورة عقد وفي أنفسها رده بعده ، وفي الأخبار ما يدل على بطلانه .

ومها . التدليس قبل العقد في الكاح ، حل غول (٢) .

### قاعدۃ [ ٣٥٣ ]

كل عقد حل عوصين لابد فيه من القبض في الجملة من الحائنين ، ولكن القبض في المجلس يختلف ، مها ألوان أربعة :

أولها : لا بشرط فيه ، وهو غالب العقود .

وثانيها : ما بشرط فيه قبض العوصين ، وهو المصروف . ولا يلحق به الطعام ، لعدم وإن كان موصوفين :

وثالثها : ما بشرط فيه قبض الثمن ، وهو السلم .

---

(١) انظر : العلامة الحلي / لذكرۃ الفقهاء . ١ / ٥٧٢ .

(٢) قول للشافعية . انظر : انصاري / الوجيز ، ٢ / ١٢ .

وإلّا : ما يشترط فيه قصص أحدهما ، وهو يبيع الموصوف  
بموصوف ، سواء كان ربويين ، أو لا . ولعل الأقرب ترجيح قصص  
النفس فيه على قصص النفس ؛ لأنه لم يعمد اشتراطه

### قاعدة [ ٢٥٤ ]

الأصل في العقود انحلولها بالنسيئة إلى الأجل المسمى أربعة :  
أولها : ما يشترط فيه الأجل ، وقد سلف (١)  
وثانيها : ما يبطله الأجل ، وقد مر أيضاً (٢) ، كالربوي .  
وثالثها : ما فيه خلاف ، أمره جوار الخيون ، وهو السلم .  
ورابعها : ما يجوز فيه حالاً ومؤجلاً ، وهو معظم العقود .  
وكل ما يبطله الأجل يمنع السلم فيه ، إن اشترطنا الأجل ، وإلّا  
فإن قصص النفس أو أحدهما على ما مر ، صحيح .  
وقد ينصور أجل مع التقاضي في المحبس ، فإن كان ربوياً عذبه  
فالأقرب الطلّان ، وإن كان صرفاً فالأصحاب قاطعون بالمع (٣) .  
وكذا لو جعل النفس المسلم فيه أجلاً ونقصه في المجلس .

### قاعدة [ ٢٥٥ ]

كل ما يكتا أو يوزن ذهب كثير من الأصحاب (٤) إلى تحريم

(١) راجع ص : ٢٥٧ .

(٢) راجع ص : ٢٥٧ .

(٣) انظر : العلامة الحلي / تذكرة الفقهاء ١ / ٥١١ .

(٤) يندرج من علامة الحلي في المختلف : ٢ ، ٢١٥ ، أن الأكثر =

بيعته قبل قصه وحصة بعضه بالطعام (١) . لما ثبت عن النبي  
صلى الله عليه وآله أنه قال ( من انتاع طعاماً فلا يبعه حتى  
يقبضه ) (٢) .

وقد جاءت أحاديث في ذلك عامة (٣) ، و أعموم لا يختص بذكر  
بعضه ، ولا يمكن أن يكون هذا (٤) من باب حمل المطلق على المقيد ،  
لما تقدم (٥) من أن الحمل إنما هو في الكلّي لا الكل .

بل لعمدة في ذلك قصة الأصل من أن الملك مسط على تصرف  
بأنواعه ، خرج منه الطعام ، أو المكبل والمزور ، فيبقى ما عدا  
على الأصل . ولم أقف على فائل من الأصحاب بالإطلاق .

وعلة العدة (٦) ضعف الملك قبل القبض ، لأنه لو تلف انسخ  
السع وتوالي الصيانت في شيء واحد ، فانه يكون مضروباً (على

على تخصيص الحرمة بالطعام ، ولم يذهب إلى تحريم كل ما يكال أو  
يوزن بل قصه إلا أن أتى عهدين

(١) انظر الشيخ الطوسي / المسوط ٢ / ١١٩ - ١٢٠ ،  
وأن حرره / الوصية : ٤٧ ، والعلامة اعلي / تحرير الاحكام ١ / ١٧٦ ،  
والقراي / الفروق : ٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) انظر : صحيح مسلم ٣ / ١١٦٠ ، د ٨ من كتاب  
البيع ، حديث : ٣٠ ، ٣٦ .

(٣) انظر مس أن داود . ٢ / ٢٥٣ ، والبيهقي / السنن  
الكبرى ٥ / ٣١٣ .

(٤) في (ك) و (م) و (أ) : هنا .

(٥) راجع : ١ / ٢١٠ ، قاعدة : ٦٠ .

(٦) انظر : النووي / المجموع ٩ / ٢٦٦

ادفع الأول للمشتري ( ١ ) وهو المشتري الأول للمشتري الثاني ،  
وبأنه إذا لم يقضه كان من صلب البيع ، وبعد حرث النبي صلى الله  
عليه وآله ( ربح ما لم يقض ) في روية عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده ( ٢ ) .

وعند استثنى للماعون ( ٣ ) صوراً يجوز بيعها قبل قبض  
كالأمانات : لئام الملك ، وعدم صلبه على من هي له يده  
والمملوك بالإرث ، إلا أن يكون المورث اشتراه ولم يقضه وهو  
اشترى من ( أبيه أصبر ) ( ٤ ) شذاً ، مات قبل قبضه ، وهو ورث  
جميع ماله ، حاز بيعة قبل قبضه ؛ لأنه بحكم المقوص .  
وررق الحد إذا حبه لواحد ، وانطاع أنه لا يملك إلا بالقبض .  
وسهم العينة بعد الإقرار ، إن قلنا بالملك الحقيقي . وكذا لو  
اعصر العاصم ، فباع فقدر نصيبه المعلوم ، إن قلنا بملك العينة  
بالإستيلاء وإن لم تقسم

والوصية ، وحلة الوقف ، والموهوب إذ رجع فيه .  
وأما الصيد ، فإن إثباته في الحذالة وشبهه ، فخص حكماً .

---

( ١ ) في ( ك ) و ( م ) : لائق الأول من المشتري والمباراة  
كما جاءت في المحموم هي ( . مصححاً للمشتري الأول على البيع  
الأول ، والثاني على الثاني )

( ٢ ) انظر . مستند احمد . ٢ / ١٧١ - ١٧٥ ، وصحيح الترمذي :

٣ / ٥٣٥ - ٥٣٦ ، باب ١٩ من كتاب البيوع ، حديث ١٢٣٤

( ٣ ) انظر الشيخ الطوسي . المبسوط . ٢ / ١٢ ، والعلامة

الحلي / قواعد الاحكام . ٥٧ ، وتذكرة الفقهاء . ٢ / ١٧٥ .

( ٤ ) في ( م ) أنه .

وكذا يصح بيع المقوص مع المبر (١) وهو مصموم عليه ،  
كإتارة مع اشتراط الصمان ، والمستام ، والشراء الفاسد ، ورأس  
مال السلم أو - صح المسلم ، لانقطاعه . وكذا إذا فصح النائع لإعلام  
المشتري ولما يقض .

وأما المصموم بعقد معاوضة ، كالبيع ، والصلح ، ونهر المبيع  
المعين ، والأجرة والعرض في الهبة ، فانه مجموع حد العامة (٢) ،  
إلا في بيعه من النائع ، فان فيه وجهاً صحيحاً بالجهار (٣) ، منقياً  
على أن علة الطلان نوالي اصحابه ، إذ لا نوالي هنا .

ومهم من فاه (٤) . ان الخلاف محصن بغير جنس الثمن ، او  
به برادة او نقصان ، وإلا فهو إقالة لمقط البيع .  
وظاهر الأصحاب أمران :

أحدهما ان هذا الحكم محتص بالبيع في طرف المبيع أولاً ، ثم  
بإبيع ثانياً ، فلو منكه بغير بيع ولم يقصده ، صح ؛ ولو منكه ببيع  
ثم عاوض عليه بغير البيع ، كالصلح ، والإجارة ، والكتابة ، صح (٥) ؛

(١) في (ك) : المعين .

(٢) انظر : الشيرازي / المهدد ١ / ٢٦٢ ، والنووي /  
المجموع ٩ / ٢٦٦ ، وان جري / قوبس الاحكام الشرجية : ٢٨٤ .  
(٣) انظر : النووي / المجموع : ٩ / ٢٦٦ ( نقله عن بعض  
الشافعية ) .

(٤) قاله المتولي من الشافعية . انظر . نفس المصدر السابق .  
(٥) انظر : المحقق الحلبي / شرنع الاسلام ٢ / ٣٦ ، والعلامة  
الحلبي / تحرير الاحكام ١ / ١٧٦

إلا الشيخ في المبعوط (١) فإنه مع الاحارة ، والكثرة .  
 الأمر الثاني أن غير المكين والمودون لا حرج فيه من حاله ،  
 إلا ذكره الشيخ من لكتابه (٢) سقطت هذه التعريفات على ذلك  
 وكذا ما ملك (٣) بالإقالة ، أو القسمة : لأنها ليست ببعاً  
 عندنا (٤) ، وبالإصداق والشفعة .  
 أما من المبيع المعلن ، يمكن استصحاب الخلاف فيه ، لأن كل  
 واحد منها في معنى المانع .  
 والثمن هو النقد ، ن كان هناك نقد ، وإلا فلا اتصل به  
 (٥) وقيل (٥) هو ما اتصل به (الباء) مضافاً ، هو  
 قوي . وقيل (٦) : النقد مطلقاً .

(١) ١٢٠ / ٢ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) في (أ) ملكه

(٤) الإزالة بيع عند إمكانية على القول لشهود ، وبعض الزيدية ،  
 وأحد قولي الشافعية ، وبعض إمامية . نظر . الثوري الربيعي  
 توصيح لأحكام ٣ / ١٣٢ ، من المرفعي / بحر الرمان ٣  
 ٣٧٥ ، والسيوطي / الأشباه والنظائر ١٩٠ ، وابن رجب / الموعود  
 ٣٧٩ .

أما للقسمة ، وهي إقرار حق وتقسيم أحد المصنوعين من الآخر  
 فهي بيع في أحد قولي الشافعية . انظر في قدامة / المعنى ١١٤٩  
 (٥) أنه العلامة الحلبي ، يذكره الفقهاء ١ / ٤٧٥ وهو  
 قول للشافعية . انظر الروي / المجموع ٩ ، ٢٧٢  
 (٦) هو قول قدامة . انظر في الروي / المجموع ٩ / ٢٧٣

## قاعدة

و تصرف بشري فيما اشراه قبل قبضه ، فإن كان مكبلاً أو  
موروماً ، وفلاً تابع ، فإن تصرفه بائع ، فهو باطل ، لتحقيق البهي  
عه لمصلحة لا تتم ، لا بدله ، وبعبارة صحيح ولي المختلف (١) :  
أنه لا يلزم من البهي هنا الطلاق ، ولي روضة (٢) ، يختص التحريم  
من من يبيعه ببيع ، أما التولية فلا  
أما التصرف فيه بغير بيع ، كالعتق ، والوقف ، والإعطاء (٣) ،  
والزهر ، والاقراض ، والصدقة ، والتزويج ، معائير .

## قاعدة [ ٢٥٦ ]

كل ما جاز بيمه ، حارث منه ، وبالكس ، إلا في مسائل ،  
وهي قسيان :  
الأول فيما يحور منه ولا يصح بيعه ، كالأنثى ، والمعصوب ،  
وهذه (١) الفصال ، وعبء الكلب ، وإن مما من بيع ما عدا كلب (٥)  
العبيد ، ولخوم الأصاحي وحلدها إذا كانت واحدة ، والثمرة المحتطاة  
بعد بيع وغسل القبض ، وكذا القطة

(١) ٢ / ٢١٥ .

(٢) انظر آخر العامل / وسائل الشريعة ١٢ ، ٣٨٩ ، ناب

١٦ من أبواب أحكام العقود ، حديث ٩

(٣) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) والصدق

(٤) ورواه من ( ك ) و ( ح ) .

(٥) زياده من ( أ ) .



شيء ما يحور سعة ولا يحور ضيق ، وهو الموصوف في اللغة ،  
 كالسلم فيه ، فلا يصح . وهتك صاع خطه بوصوف ، ثم يعينه  
 ويدهه . والدين في دنة العبر عن خلاف فيه (١) . والمريض في  
 ماله شمس المثل . وكذا من يحور عليه (٢) .

## قائمة [ ٢٥٧ ]

لا يدخل في ملك إنسان شيء فهدراً إلا  
 الإرث . وبوصيه للحمى ، إن قلنا بعدم احتياجه إلى قبول ،  
 ومطلق الوصية . إن عدا في قول كشاف (٣) . والوقوف على قوم معينين  
 وسلمهم لإدخال الأول منهم . والجهات التي هي ملك المسلمين  
 والعيمة ، إن قلنا تملك بالإستلاء . والركاة ، إن قلنا بالشركة ،  
 وكذا الخمس إلا أنه فيها ملك لجميع مستحقين ويصرف إلى بعض  
 لتمتد العموم . ونصف الصداق إذا انتصف ، وكذا إذا ارتقت .  
 والمبيع إذا تلف قبل مضي ، وقبله بالملك الصمعي . وكذا شئ  
 المعين أو تلف قبل المضي . ونسب الشقص إذا تملكه للشمع  
 والشقص المقوم في الرقب إذا حقق الشقص لآخر . والمبيع إذا ورد  
 على النافع بأحد أصناف المصحح . وكذا الثمن المعين إذا صحح بالغ  
 وأرض جنابة الخطأ وعمده . والعمد المصنوع ، الأرض وفي التلذذ  
 (١) نظر . العلامة الحلي / مختلف الشيعة ٢ / ٢٤٢ . ٢٣٥ .

روح ٤ / ٢٩

(٢) زيادة من ( ح ) و ( م ) .

(٣) في ( ح ) نازل . وانظر أن الصواب ما ارتفعه

، بمعنى أو سهم ( ١ ) تردد .  
وأي الماء وثلاث المجتمعان في دره ، أو انكلا تدب في أرضه ،  
فاظهر أنه أو ونة ، لا ملك ( ٢ )

### قائمة (٣)

المراد بملك الملك أن يحقد سبب يقضي المطالبة بالتمليك ( ٤ ) ،  
فهو يمد ملكاً من حيث الحيلة ، تقريباً لقب مدله المسب ، كحيازة  
لمعية ، والإستحقاق بالشفعة ، والمقصود حل كمر أو مال مداح ،  
وحق الشفعة ، وظهور ربح مال المضاربة ، إن قلنا بملك بالإتصاص ( ٥ ) :

### قاعدة [ ٢٥٨ ]

كل م صبح بيمه ، صبح رهنه ، وما لا ، ولا

( ١ ) في ( أ ) لمص أو سهم

( ٢ ) خلافاً للشافعية ، حيث جعلوا هذه الموارد مما يملكه الإنسان  
بغير احتباره انظر السبوطي / الأشباه والنظائر ٣٤٤ ( نفسه  
عن الملائي ) .

( ٣ ) في ( أ ) : قاعدة .

( ٤ ) انظر هذه الفائدة في / الفروق : ٣ / ٢٠ - ٢٢ .

( ٥ ) الإتصاص مأخوذ من : بضم الهمزة ، إذا كثر ناضه ،  
وهو ما ظهر وحصل من ماله انظر - ابن منظور / لسان العرب :  
٧ - ٢٣٧ - ٢٣٨ ، مادة ( نصص ) .

وقد يتصور ما يصح بيده ولا يصح فيه ، وهو : ليس ، وانصت  
 عند التصريح ، حيث حكم بأن الإحذرة بيع ، في بعض المواضع من  
 الميسوط (١) . . والآتي .  
 وما يصح رهنه ولا يصح بيده . وهو : الطه م اشترى من نفسه ،  
 عند الشيخ (٢) .

### قاعدة [ ٢٥٩ ]

كل رهن فإنه غير مضمون ، إلا في مواضع (٣)  
 صابطها التعدي ، والتفريط اللاحق ، أو الضمان انسابي ، إن  
 قلنا إن الرهن لا يزيله .

### قاعدة [ ٢٦٠ ]

كل ما حار الرهن عليه جار ضمانه . وكل ما لا يحوز الرهن عليه  
 لا يصح ضمانه ، إلا في (١) ضمان الدرك (٥) ؛ لأنه لو رهن عليه  
 فالعاب أن المبيع لا يخرج مستحقاً ، فبأنه الرهن . وهو غير حائر .

(١) ٢ / ١٢٠

(٢) المصنف نفسه .

(٣) ذكر الميسوطي من الرواق والاثاب ثمانية مواضع الاشياء  
 ونظائر ١٨٦ .

(١) (بده من (ك) و (م) )

(٥) انظر الميسوطي لأشياء البطار ١٩٠

وجيه نظر : لأن المأذون غير مقصود وإنما هو خارجي ، وكثير من  
 رهون متأخر فيها وهذه الدين حوثلاً ولا يقدح ذلك فيه ، على أن  
 هذا رأيد عمر لا راء ، بخوار مسح المرتهن واستبدالها رهنأ مكانه أو  
 صمماً

ويمكن أن يقال : إذا مضى مدة حصل فيها البأس من الخروج  
 مستحقاً انقضت الرهن .

### قاعدة [ ٢٦١ ]

حجر المهر والجنون للفنص . وحجر الفليس للحفظ للمرماء لا  
 للفنص وكذا حجر المد الحفظ على اليد .

وحجر الفليه متردد بين الأمرين ، هل هو لنقصه أو لحفظ ماله ؟  
 فإن قد لنقصه ، سليت عبارته ، أصلاً ورأساً ؛ وإلا سلب استعماله ،  
 وهو الوجه . هل هذا ، يصح أن يتوكل امرءه ، وأن يباشر عقود  
 معه بإذنه وليه ، ونقل إقراره بما لا يوجب مالا ؟

ويقرر المهر عليه إلى حكم الحاكم ، ولا يصغر في رواله إلى حكمه  
 وقبل (١) يتوقف فيها . وقبل (٢) بثت بغير حكمه ، ولا يفتي  
 إلا بحكمه .

---

(١) انظر الشيخ الطوسي / المسوط ٢ / ٢٨٦ ، والعلامة  
 عيني / تذكرة الفقهاء ٢ / ٧٧ ، والكاظمي / مدائع الفوائد : ٧ /  
 ٧٢ ( مع من أبي يوسف ) ، والمحقق الحل / شرائع الاسلام :  
 ١٠٠ ، ومن مقدمة / المعني ١ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والسيوطي /  
 ١٠٠ و ١٨٨ ( نقله عن المصنف )  
 ١٠٠ عشر على دليل بهذا الرأي . نعم استشكل العلامة الحلبي -

## قاعدة [ ٢٦٢ ]

كل ما لا يتم مصحوبها إلا بحادث وهو قول أبي عبد الله .  
لا يحدح أي القبول من المذات فهو يقع . أو يحدح مجرد  
والودعة . ليس القبول المجهود شرطاً فيها . فهو هي عقد أو  
إذن مجرد ؟

تظهر فائدته . فيما لم يرد . يودعي نفسه . فعلى المقيد . تطلق  
وتبقى أمارة شرعية ؛ وعلى الإذن . لا تطلق  
وفيما إذا شرط فيه شرطاً مبدئياً . فيها عقد . دون قيد . هي  
عقد . فلا بد من عقد جديد . وان لم يقيد . فهي أمارة شرعية .  
وان قيدا مجرد إذن . لا الشرط . وقبيل ودعة . وهو سمى لقول  
العملي قولاً . قال هذا الترحيح (١) . وحرم بأنها عقد  
وربما حرج صلب الصبي الودعة بالإنفاق . على الزوجين . على  
المقيد لا يضمن . كما لو دفع له أو أقرضه . وعلى الإذن يضمن .  
في / إرشاد الأدهان . في ثبوته بحكم الحاكم . وحرم بعدم ثباته  
إلا بحكمه انظر الطب الثاني من المحرر ( محظوظ في مكانه  
السيد حكيم الدعاة في الجف برقم ١٧٧ ) .

كما أن المصنف احتاره في اللمعة انظر الروضة الهبة للشهد  
الثاني : ١٠٦ / ١٠٧ ( متن ) .

وهناك قول آخر . وهو أن ثبوت المحرر وروايه لا يقتضيان في  
حكم الحاكم وإليه ذهب محمد بن الحسن الشيباني . صاحب أبي حنيفة .  
انظر لكاساني / دائع الصالح ٧ / ١٦٩ - ١٧٣

(١) في ( ح ) الترحيح

أما أو د ح وما أو عدي لا عمر ، فثبت . فوجهان مرئيان ، فإن  
 قل بعدم الصيغ هناك . فهذا يعزق الأولى ، وإن عسا هناك بالصيغ  
 أمكن (١) عدم الصيغ هنا ، لأن التعميد من قبل المالك

### قاعدة [ ٢٦٣ ]

كل حاربة أمانة ، إلا في مواضع  
 إستعارة الذهب والفضة .. والمحرم صيداً .. ومن العاصم ..  
 ومن المستعبر غير المأدوم ، أو من المستأجر مع شرط الإستيفاء بنفسه ..  
 وعند التعميد والتفريط ، أو اشراط الصيغ .. أو الإستعارة للرهن ،  
 حل الأقوى . ومن جعله من باب الصيغ بالعين ، فلا صيغ على المستعبر .

### قاعدة [ ٢٦٤ ]

مورد الإجارة العين لاستيفاء المفعة (٢) : لأن النافع معدومة .  
 وقبل (٣) . لمورد نفس المفعة ، لأن المفرد عليه ما صح استيفاءه  
 (١) في ( أ ) : يمكن .

(٢) وهو رأي لبعض الشافعية كأبي إسحاق الإسفراييني وغيره .  
 انظر ، الرافعي / فتح العزيز ، بهامش المجموع ، للنووي .  
 ١٨١ / ١٢

(٣) قوله العلامة الحلبي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والحنابلة ، وأكثر  
 الشافعية . انظر : العلامة الحلبي / تذكرة الفقهاء ٢ / ٢٩١ ، وابن  
 قدامة / المعني : ٥ / ٣٩٨ ، والرافعي / فتح العزيز ، بهامش المجموع ،  
 للنووي : ١٢ / ١٨٢ - ١٨٣ .

معمور بحدود الميراث من غير أن يكون له ميراث من غيره .  
 من غيره . وقد كان ميراثه من غيره . ثم إن ميراثه من غيره  
 واحدة عقدان لازمان ، وأنه محال .

ومن (١) هذا الخلاف غير صحيح . لأن الله من سبب لا يبي  
 بها أنه تملك الإجارة كما في بيع . بل لا يبيده الله بها ، والله  
 لا يقطع النظر عن الله بل له تسببه . وما كان مدة  
 الإنشاع .

وأجوب بأن المانع من إجارة الخلق محله يخص (٢) الخلاف  
 فيه محققاً .

(٣) أن يقول هذا مانع من أن خلاف صحيح . (ومن  
 لم يطر ) (٢) فلا يكون معه صحة عليه  
 والله حجة عليه . ثم بعد من غير أن يصرح على أنه  
 المورد . لا على المحل .

فروع (٤) :  
 لو آخر فروعاً عاماً ، فبأن مورثها المشتاجر . فلا أثر فيها

أما المصلحة العامة .  
 فبأنه لا يملكها .

(٦) في ( ك ) : يحل .  
 (٧) زيادة من ( ح ) و ( ك ) .  
 (٨) في ( م ) : قاعدة .

لا تبطل ؛ لعدم نفوذ الإرث في المظنة . وقال بعضهم (١) : تبطل ؛  
 لأنه يستوي المظنة الآن بملكه ، فاستوى من الاجارة ، فتنسخ ؛ كما  
 لو زوجه أمه ، مات ، مورثها الزوج ، فإن النكاح يبطل .  
 قلنا : الفرق أن مورد النكاح البصع ، وهو مظنة ( لا يصح  
 نقلها ) (٢) بغير عقد الخامس ، وهو أضعف من عقد الاجارة ؛  
 بدليل عدم وجوب تسليمها نهائياً فيه .

ويترتب حل ذلك : ما لو ورثه الثاني ، فإن قلنا بالبطلان ، بطلت  
 في حصته ، وله الخيار ، لتبطل الصفقة ؛ فإن نسخ ، وجع بالنسبة  
 إلى (٣) الفركة ، وإن أجاز ، فنصف الأجرة دين في الفركة ، فتسل  
 حصته بمنفعتيها ، ونصيب شريكه مملوك المظنة ، فبرجع (٤) حل  
 شريكه ، يرجع (٥) أخوه بقدر النقص حتى يساويه ؛ فلو لم يكن  
 سوى العين المتأجرة أخذ منها بقدر ما تخلف له ؛ فليزوم انقضاء  
 الأجرة فيه ، يبدور ، يستخرج بطريقه . وكذا لو كان له مال  
 غيرها لا يلي بالمرجوع (٦) به مع احتمال عدم رجوع الأخ ؛ لاستناد  
 النقص إلى فعل المورث في حال الحياة ، فلا حرج (٧) عليه فيه .

---

(١) هو وجه المناظرة والمثابرة . انظر : ابن قدامة / المغني :  
 ٥ / ١٣٣ ، والعلامة الحلبي / تذكرة الفقهاء : ٢ / ٣٢٩ . وابن  
 رجب / القواعد : ١١ .

- (٢) في ( ح ) : لا يصلح نقلها .  
 (٣) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) : في .  
 (٤) في ( ح ) : يرجع .  
 (٥) في ( ك ) و ( م ) و ( أ ) : يرجع .  
 (٦) في ( م ) : بالمرجوع . (٧) في ( ك ) : حرج .



وحيث أنه يحتمل إجراؤه بحرى الوصية ، فيكون بمثابة من أوصى بتخصيص  
أحد ورائه ، فينفذ من الثلث مع عدم الإجابة

### قاعدة [ ٢٦٥ ]

هل الطارىء في مدة الاجارة من المواع كالقارن في الإبطال (١) ؟  
يلصح ذلك بنصب مسائل .

الأولى : لو آجر الموقوف عليه مسدة ، مات في الأثناء ، فيه  
وجهان : بقاء الاجارة ، لقرونها في الأصل ، كما لو آجر ملكه .  
والأقرب البطلان ، لأن المانع انتقلت الى غيره بعد موته ، لاحت  
بل كأنها من الواقع ، فتبين أنه تصرف فيها لا يملكه .

الثانية : لو استأجر مسلم دار حربي في دار الحرب ، ثم فلقها  
المسلمون ، لم تطل الاحارة ، لأن المانع كالأحيان مملوكة تاماً .  
( ولو سببت روجته انفسخ النكاح في الحال ، هل الأقرب ، لأن  
الضح مستباح ولا يملك ملكاً تاماً ) ( ٢ ) ، ولهذا لا يضمن باليد  
المجردة ، بخلاف المفعة . ويحتمل : اقتراب بالعدة ، رجاء لاسلامه  
وعقها .

الثالثة : لو آجر الولي الطفل مدة ، فبلغ ورشد في الأثناء ، أو  
آجر ماله ، يحتمل البقاء ، لأن تصرفه كان للمصلحة ، فيلزم . وحيث  
هل له غيار الفسخ ؟ نظر . ويحتمل بطلان ، لتبين ( ٣ ) خروج هذه

(١) في ( م ) و ( أ ) ، البطلان .

(٢) سقط من ( ح ) و ( م ) و ( أ ) ، والمطبوعة .

(٣) في ( م ) : لتبين .

لده من ماله ، وهو رُفرت . ومثله لو آخر مال المجهول ، فأفاق  
 الرُفرت له آخر أهله ، مدره ، ثم روت له لوجهان  
 لحسنه لو آخر عده ، ثم أفضه ، لا تظن الإحصاء رُفرت  
 رُفرت عده رُفرت عده رُفرت عده رُفرت عده رُفرت عده  
 نفس عده رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت  
 فلا بعد من عده ولا رُفرت من رُفرت بالأجرة ، مثل ما قلناه ، وآقا  
 رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت

## قاعده [ ٢٦٦ ]

١ ما حذرت لأحد عده مع العلم بخور الحصاد عليه مع الجهل .  
 ٢ ما حذرت مع رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت رُفرت

## قاعده ٢٦٧ .

تعلق الوكالة بسلطان :

أحدهما : ما قلناه (١) .

٢ ما لا نص فيه المباشرة بفتح الميم كقول قه .

وقد يختلف (١) في صور (٢) :

(من الأور) (٣) الصادات بأسره، إذا كانت مدنية ، وشهها ،  
كالأبسان ، والدور ، والابلاء ، والعمان ، والقاسمة ، وبحمل لشهادة  
وأدائها ، والطهار ، مدمراً أو مطلقاً

وفي الاحتجار والانتقاط ، وجهان متين . هل تملك المباحات  
بالخيازة ، أم بالنية .

و [ منه ] : تعين المصلحة المبنية ، والمعتق المذهب . وليس المحذرة  
من المسمات . ولو عين واحدة ، ووكل في تعيينها للطلاق أو الاحتجار .  
فالأقرب الصحة والوكالة . مع أنه لا يصح منه المباشرة ، إلا مع  
الادن صريحاً أو محوياً

وكذلك المد والحب إذا أدن لها في الكاح ، بشرى ولم يوكلا ،  
لأنها في معنى الوكيلين ، وإن كان مصلحة العقد تعود إليهما

وفي الرصي خلاف ، والأقرب الجوار والعقد المأدون ، كالوكيل .  
أما لو وكل أحد المتعاقبين صرفاً في لقص ، فانه يصح ، ولكن  
يشترط قبضه في حصرة الموكل ؛ فلا بعد هذا من هذه المسائل .

وأما ما يجوز التوكيل فيه ولا نصح مباشرته ، فمرير حدنا وفروعه ،  
لأنهم يذكرونه (٤) ، أي توكيل المرأة في عقد انكاح ، ولا يصح

(١) في (ك) و (م) و (ح) يختلف .

(٢) انظر هذه الصور أيضاً في / الاشياء وقضايا ، للسيوطي .

١٩١ - ١٩٢ .

(٣) في (ك) حسن ، وفي (ح) حسن الأولى . وما اثبتناه

هو الصواب .

(٤) انظر . السيوطي / الاشياء وقضايا ، ١٩٢ .

مباشرة . وكذا الأعمى في الشراء والبيع . والولي في الفصاح ،  
 حذراً من الزيادة في الواجب تشعباً . وفي الدور الحكمي ، كما إذا  
 قل لزوجته : كلما عفتك ثلاثاً وأنت طالق فله ثلاثاً ، إذا قيل  
 لمروم الدور ، فإنه يقع عليه التطبيق (١) إلا بالتوكيل فيه . وكذا  
 لو قال لوكيله : كلما عزلت فأنت وكيل ، فلوكل في حوله .  
 وتوكل المرأة في توكيل رجل يلى عقد النكاح ، وإن لم يصح منها  
 مباشرة . وقد يؤاخذ ما روي . من تزويج عائشة بنت أبيها  
 عبد الرحمن في غيبته (٢) . يجوز أن يكون أخوها وكلفها في أن لوكل  
 رجلاً في تزويج بنته (٣) . أو وكل عمل محرماً في أن يوكل محلاً  
 في تزويج رجل هذا ، يجوز أن يوكل المسلم دميماً أن يوكل مسلماً  
 في شراء عبد مسلم أو مصحف ، أو وكل مسلم دميماً أن يوكل مسلماً  
 على مسلم .

وجميع هذه الأمور ، إلا الثلاث الأخيرة ، عندنا باطلة ، وأما  
 تلك فمحتملة :

### فأعلة (١) ( ٢٦٨ )

يجوز أن تسلم مباشرة عمل من نفسه ، مع جواز أن يكون وكلاً

- 
- (١) في ( ك ) و ( ح ) : انتطابق . وما إنشاء هو الصواب .
  - (٢) انظر : البيهقي / السنن الكبرى . ١١٢ / ٧ .
  - (٣) أورد البيهقي تأويلاً آخر ، وهو : أن عائشة مهدت تزويج  
 بنت أبيها ، ثم نزل عقد النكاح غيرها ، فأصاف للتزويج إليها ،  
 لإدبها في ذلك ، ولمهيد أسنانها السنن الكبرى ١١٢ / ٧ .
  - (٤) في ( ح ) و ( م ) : فأعلة .

فيه بغيره ، كالمعصية ، والمرد ، وكالمعد في قول الكاح لغيره أو  
إيجابه ، حيث لا يصرر على السيد فيه . وكذا (١) ذو الأربع ، لا يملك  
التزويج بحامسة ، ويتوكل بغيره في مطلق لتزويج . وكذلك غير خاتمت  
العت ، لا ينفق حل الأمة لنفسه على قول (٢) ، ويجوز لغيره :

### قاعدة ( ٢٦٩ )

كل من قدر على إنشاء شيء قدر على الإقرار به ، إلا في مسائل  
أشككت ، وهي :

ولي المرأة الاختياري لا يقبل إقراره . وكذا قيل (٣) في الوكيل  
إذا أقر بالبيع وقبض الفس أو الشراء أو الطلاق أو الثمن أو الأجل .  
ولو أقر بالرجعة في العدة ، لا يقبل منه ، مع أنه قادر على الإنشاء .  
وقيل (٤) : يقبل :

وكذا كل من لا يقدر على إنشاء لا يقبل إقراره ، إلا : ليس أقر  
على نفسه بالرق ، فانه يقبل مع جهالة نفسه ، ولا يقدر على أن ينشئ  
في نفسه الرق .

وعندهم (٥) : المرأة تفر بالكاح ، ولا تتمك من إنشائه .

(١) زيادة من ( ك ) .

(٢) انظر : الشيخ الطوسي ، الخلاف ٢ / ٩٧ ، والعلامة

أجل / مختلف الشبهة : ٥ - ١٤

(٣) انظر : السبوعي الإنشاء والظائر ١٩٢

(٤) المصنف نفسه .

(٥) أي عند غير الأصحاب . وقد ذكر حديثين يفرج عن السبوعي في / -

والقاضي المعروف اذا أقر بأن ما في يد الأمين تسلّمه مي وهو  
تسلّم ، فقال الأمين : تسلّمته منك ولكنه اعبر فلان ، قبل قول  
القاضي . وهذه يعاينها (١) عندهم . بهال رجل يده على مال  
لا يقبل إقراره ، وقبل إقرار غيره في اليد به  
ومسألة المرأة ، محسنة عند ، لأنها قادرة على الإنشاء . ومسألة  
القاضي مشكلة .

### قاعدة [ ٣٧٠ ]

كل إقرار إنمّا يعمل به ، متى وطرح لشكوك فيه . كما لو  
أقر أنه وجبه وملكه ، ثم أنكر الفحص ، لإمكان نفيه . إلا : مع  
القربة القوية ، كما لو أقر لمسجد أو لحمل ، وأدق ، فإنه يحمل على  
تمكين . وكذا من أقر بدراهم ، فسرهما بالنقصه من الشرعية ، إذا  
اتصل اللفظ ، وكذا بالنقصه من وزن اللد ، مع لاتصال .

### مسألة ١

لو أقر: لغيره مال ، أمكن تربيته على سبب يسمع من الرجوع ،  
- الإنشاء والظاهر : ١٩٣ . وانظر أيضاً : ابن عبد السلام / قواعد  
الاحكام : ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ .

(١) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) تعباها وما أثبتناه هو  
الصواب ، لأنه مأخوذ من المعايير ، وهي أن تأتي شيء لا يهتدى  
له . بقاء ، حيث بأسري ، إذا لم يهتد لوجهه . انظر : الجوهري / -

كالبيع ، وهي ما لا يمنع من رجوع . كاشة ، فهل يرتب هي المانع من الرجوع ، أو يستمر وقبل تفسيره ، نزيلاً على أقل سبب (١) .  
 ووجه الأول : أحسنه فقد ملكت لمفوضه .

### قاعدة [ ٢٧١ ]

كل من أنكر حقاً لغيره ، ثم رجع إلى الأفراد ، قبل منه (٢) .  
 ووقع اللثام بما أودع منها روحية ، فقالت روجي ابني  
 من أبي وقد أنطقت ، ثم رجع إلى الأفراد (٣) . أو انقضت  
 عدلي قبل الرحمة . ثم رجعت . وهذا هو في صحة رجوع ، لأن  
 لأصل عدم انقضاء المدة هنا ، ولأصل هناك عدمه .

### قاعدة [ ٢٧٢ ]

كل إيجاب لغيره بعد موت الموجب من ، إلا في الوحدة  
 وكل دي فون رد مات بطل مقداً ، إلا في الوصية ، لأن وادته  
 يقوم مقامه ، حل الأقرب (٤) .

- الصحاح ٦ / ٢٤٤٣ . مادة ( عى ) الطبعة الحديثة المحققة

(١) في ( لك ) الشين .

(٢) انظر هذه القاعدة في / لأشبه والمصدر ، للسيوطي ١٩٥

(٣) فقد كان الشامي لا يصل إقراره وصحح مرالي قواه

انظر : نفس المصدر السابق .

(٤) انظر هذه المادة في / لأشبه والمصدر للسيوطي ٣٠٥

## قاعده [ ٢٧٣ ]

العاب . في أن الوصية بما فيه نفع لمن يتوقف حل قبوله ، إلا : إذا  
أوصى بعتق عبده وهو يخرج من الثلث ، أو بإبراء شريكه من دينه ،  
أو بقضاء دين فلان ، أو بعتاء الأمير .  
ولي الوصية القدانة بالعلم ، وجهان .

\* \* \*



قَوْلُهُمَا مَا يَتَعَلَّقُ  
بِالْأَرْضِ





ووجه المحصر : أن الأمر المشترك بين جميع الأسباب الثامة ، إما أن يمكن إبطاله ، أو لا ، والأول النكاح. وإن لم يمكن إبطاله ، فإما أن يقتضي التوارث من الجائدين ، فهو القرابة ، أو من أحدهما ، وهو الولاء .

وإسماً قلنا : إن المراد المطلق من كل واحد ؛ لأن أحد الأسباب : القرابة ، والأم لا ترث الثلث في حال والصدس في آخر بمطلق القرابة ؛ وإلا لثبت مثله في الإبن والبنات ؛ لوجود مطلق القرابة فيها ، وإسماً ترث بخصوص كونها أمّاً ، وبردّ عليها في موضع (١) الرد بالقرابة . والبنات ترث النصف لا بالقرابة المطلقة ، بل بخصوص كونها بنات ، والرد عليها بالقرابة المطلقة . فلكل وارث سبب خاص مركب من خصوصية البنات - مثلاً - وعمومية القرابة . وكذلك الزوج ، ليس له النصف بمطلق النكاح ، وإلا لكان للزوجة النصف ؛ لوجود مطلق النكاح فيها ، بل بخصوص كونه زوجاً مع عموم النكاح . فله أيضاً مركب . وكذلك الزوجة .

محيثئذ . إن أريد بالأسباب : الثامة ، فهي أكثر من ثلاثة ؛ لتعدد محاسب الوارث . وإن أريد به (٢) . الثالثة ، فالخصوصيات كثيرة . فلهذا قلنا : المراد به المطلق

### قاعدة [ ٢٧٥ ]

الأصل في الميراث السبي ، ان تولد ؛ فمن ولد شخصاً ترتب عليه

(١) في ( أ ) : مواضع .

(٢) كذا في جميع النسخ ، والصواب - على ما يبدو - : بها ، لعدم الضيق إلى الأسباب .

ملبقات الارث .

وفي الميراث السبي : الانعام بالعتق ، أو الضمان ، أو الولاية العامة .

والنسب مقسّم : لأنه أصل في (١) الوجود ، ثم العتق ؛ لأنه أصل في وجود العتق (٢) لنفسه ، ثم الضامن ؛ لأنه منعم بخالص ، ثم الامام .

### قاعدة ( ٢٧٦ )

كل قاتل يمنع من الارث ، ولا يسع من يتصل به ؛ لقوله تعالى : ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) (٣) إلا في موضع واحد ؛ وهو . ما إذا قتل المعتق حقيقه ، وللمعتق ابن ، فانه يحتمل ما عدم إرثه ، لأن الابن لم يحصل له الولاء إلا بعد موت أبيه . وأبوه قد زال ولاؤه . فكيف يتوصل رائل ؟ ! وبمحتمل ثبوته ؛ لأن قضية الولاء أن ينتقل من الأقرب الى الأبعد (٤) مع علم الأقرب ، والمعتق هنا بحكم الممنوع .

ومثله . لو هرب المعتق . وكان كافراً ، الى دار الحرب ، فاسترق . وله ولد عندنا ، ثم مات المعتق (٥) ، فهل يرثه ولده ؟

(١) زيادة من ( ك ) .

(٢) في ( أ ) و ( م ) : العتيق .

(٣) الأنعام : ١٦٤ ، والاسراء : ١٥ . وفاطر : ١٨ ، والزمر : ٧ .

(٤) في ( ح ) زيادة : إلا .

(٥) في ( أ ) و ( م ) و ( ح ) : العتيق .

في حكمه ...

## قاعدة [٣٧٧]

...  
...  
(٢)

وما كان المسبب هو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم الشرط هو الذي يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده الوجود ؛ وسبب هو الذي يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم ؛ تبين أن الإرث أمراً هي شرائط له موت المورث ، ونقدم موته على موت المورث ، ووجود المورث ...  
الحياة ، والعلم بالقرب .

...  
...  
عليهم .

...  
...  
...  
...

(١) انظر الفرائي / الفروق : ٤ / ١٩٩ .

...  
...  
في الفروق .

(٢) هو الفرائي لم / الفروق : ٤ / ٢٠٠ :

من قرشي إلا وصيروه بحسب أن يكون أقرب منه ، وتوريث جميعهم  
متعمد ، فكان المبدأ الأول بالناس من أنفسهم (١)

### قاعدة [ ٢٧٨ ]

ينصوّر دور الولاء في موضعين (٢) :

الأول : أو روح عند عمقه ، وأولده ابناً ، واشترى هدداً ،  
فأعفاه ، واشترى عتيق الإبن أبا إبن ، وأعفاه ، ثبت له الولاء عليه ،  
وثبت له على ولده الولاء ؛ لانحرار الولاء من مولى الأم إلى مولى  
الأب ؛ فكل من الإبن وعتيقه مولى لصاحبه

الثاني : إذا أعقب الدمي عبداً ، ثم لحق أعتق بدار الحرب ،  
واسترق ، ثم اسلم عتيق ، ومالك سيده بالشر ، أو السبي أو غيره ،  
فأعتقه ؛ فالولاء دائر .

### قاعدة [ ٢٧٩ ]

الإرث يكون من خاصين ، وهو الأعتب ، حتى أنه لا يوجد في  
النسب عبداً إلا دثراً (٣) ، ما لم يحصل مانع كالكفر ، دون العلم

---

(١) نظر هذه القاعدة في / الفروق ٤ / ١٩٨ - ٢٠١ .

(٢) انظرهما في / الأشباه والنظائر ، للسيوطي : ٥٠٠ - ٥٠١ .

(٣) خلافاً للشافعية ، فقد ذكر السيوطي : أن ( ابن الأخ يرث  
عمته ولا يرثه . وكذلك لعمه يرث ابنة أخته ) ومن العم بنت عمه ،  
والخدة للأُم ولد بنتها ، ولا حَكْس ( الأشباه والنظائر : ٥٠٠ )

يرث الكافر ، من غير عكس :

أما باقي الأسب ، فتصور ندرة ، واكون من أحد الحائنين الأخرى :  
أب الزوجان ، فيتوارثان في الدائم إجماعاً (١) ، وأما في المنعة ،  
فبحسب الشرط :

وأما المقتن ، فالنعم يرث المقتن دائماً ، ولا ينعكس ، إلا في  
الولاء الدائر (٢) . ومن مذهب (٣) جعل في ولاء المقتن توارثاً من  
الحائنين .

وأما صبيان الحرية ، فإن دار ، دار الولاء والإرث ، وإلا فلا .  
وأما إرث الإمام ، فهو غير دائر .

### قاعدة [ ٢٨٠ ]

لا يرث أحد مع أقرب إلا في مسألة الأجداد وأولاد الأخوة ،  
فمنه لو كان له أخوة لأب ، وأجداد أبوين لأب ، وأجداد أطلون لأب ،  
فالظاهر أنهم يرثون ؛ لأنهم لا يراحمون أمراء الأب محال . وكذا  
لو كان له أجداد لأب ، وأولاد أخ لأب ، وأجداد لأب ، وأخوة (٤)  
لأب ، أو أخوة لأب غير أجداد لأب ، فإن الثلث يقسمه الأجداد  
للأب وأولاد الأخ للأب ، ولثلاث للأخوة للأب وللأجداد للأب إن  
كانوا ، وإلا فلا أخوة (٥) للأب .

(١) زيادة من ( ح ) .

(٢) الذي تقدم في القاعدة السابقة

(٣) من لا يحصره لفتاوى : ١ / ٢٢٤ ، باب ١٥١ .

(٤) في ( ك ) و ( ح ) : وأولاد أخوة .

(٥) في ( ح ) : للأولاد الأخوة .



## قاعدة [ ٢٨١ ]

لا يحجب الأبعد الأقرب إلا في مسألة (١) : إن هم لأب وأم  
مع هم للأب ، فإن العم للأبوين أولى وينزع عنه مسائل  
الأولى : اجتماعه مع الزوجين .  
الثانية : تعدد ابن العم .  
الثالثة : تعدد العم للأب .  
الرابعة : تعددهما .  
والظاهر في الأربع أن الصورة محالة .  
الخامسة : بنت العم للأبوين مع العم للأب .  
السادسة : ابن العم للأبوين مع العم للأب .  
السابعة : بنت العم للأبوين مع العم للأب .  
الثامنة : أن يضاف إليها خال أو حالة أو عم .  
والظاهر الرجوع إلى مراعاة القرب في كل هذه الصور .  
التاسعة : أن يكون أحدهما عتق .  
الماثلة أن يكونا حنثين ويتحقق الإشكال فهنا يحتمل تعبر  
الصورة ، وهو الظاهر ويحتمل أنه يمرض ذكراً ، فيحجب ،  
فبرث المان ، ويمرض أنثى ، فلا يكون له شيء ، فيأخذ نصف  
مع العم للأب .. وحل هذا .  
ومما يندفع الأقرب به الأبعد : الأخ للأُم ، فإنه يجمع أو الأخ

---

(١) في ( ج ) زيادة : واحدة .

للأبوين . عند أكثر الأصحاب (١) وقد بن شاذان (٥) (٢) رحمه الله : للأخ من الأم "الحسن" وتناقي لاس لأخ ، بمنحاً "اجتماع السبعين" و"مورس" . بن لأخ للأب بمنح بن الأخ للأبوين ، مع قيام السبعين .

## قاعدة [ ٢٨٢ ]

صابط أقرب والعمد عند (٣) القراءه الى الميت ، من كان أقل عدداً ، فهو أقرب .

وقد يختلف عد في أولاد الأولاد فبالا مع الأبوين ، فإنهم يرتبون ، مع أنهم يعدون في أقرب بن أبيت بوسطة أو أكثر ، والأبوان (٤) بنقرمان تأتمسها وأعمدة في ذلك ثلاثة أوجه :  
الأول أنه قرب الأكثر من الأصحاب . وربما كان إجماعاً (٥) .

- 
- (١) انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة ٥٠ / ١٨٧ .  
(٥) هو أبو الحسن ، بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي ، من أحفاد علياء الإمامية وقفوا عنهم قرأ عليه الشيخ أبو العتق الكراخي بمكة سنة ٣١٢ هـ له كتاب : مناقب أمير المؤمنين عليه السلام . ( القمي / الكشي واللقاب ١١ / ٣١٨ ) .  
(٢) انظر انشع اصدوق / من لا يحضره الفقيه : ٤ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٣) في ( م ) : عند .

(٤) في ( ك ) : والوالدان .

(٥) انظر - العلامة الحلي / مختلف الشيعة : ٥ / ١٨٦ .

ثاني : أن ولد الولد ولد حقيقة ، ولا اعتبار بزمانه .  
 الثالث : الاختصار في ذلك . روى عبد الرحمن بن الحجاج عن  
 الصادق عليه السلام ، أنه قال : ( إن ابن ابن لم يكن من  
 الرجل أحد قام مقام الابن ، وإنه ثبت إذا لم يكن من أحد  
 أحد قامت مقام الابن ) (١) . وهذا يشمل صورة :  
 وذهب الصدوق بن داود (٢) رحمه الله في أن لا ينسب له .  
 عملاً ، الفاضلة . ولم يهجم حرر سعد بن أبي حمزة (٣) في  
 يقوم مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ، ولا ورث منه .  
 والوالدان وارث غيره ، فهو المراد هنا ، أو داخل في سرد  
 وأحاب الشيع (٤) هنا . بأن المراد بهما من حيث  
 هو ولد لهذا الابن ، ويعرب هذا الابن به . وتحقيقه :  
 ( وارث ) لكثرة موصوفا ، تصدق على أقل ممكن ، وهو صدق  
 هنا ، فلا حاجة إلى غيره ، وحملها على المعلوم لا وجه له  
 وفيه نظر : لوقوع الكثرة في سياق النفي ، فبمع .  
 والحق الجواب بالإجماع ، فإنه سق الصدوق ، وتأخر عنه .  
 ومثله توريث الأجداد مع أولاد الأولاد ، هذا تصدوق (٥)  
 نظراً إلى المساواة في الرتبة ، فللجد مع مات التت السدس : عملاً

(١) الشيخ الطوسي / الاستبصار ٤ / ١٦٧ ، باب ٩٩ .

حديث : ٦ :

(٢) من لا يحضره الفقيه : ٤ / ١٩٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الاستبصار : ٤ / ١٦٧ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : ٤ / ٢٠٨ .

كما رواه سعد بن أبي حنفٍ عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام  
 ( في منات بنت واحد للحد السدس ، والباقي منات بنت ) ( ١ ) .  
 وردّه الشيخ ( ٢ ) بأنه قد ثبت قيام ولد بولد مقام الولد ،  
 وولد بحب الحد ، فكذلك ما قدم مقامه . والخبر ، قال فيه ابن  
 فضال ( ٣ ) ( ٤ ) ( ٥ ) ( أبحث العشرة على ترك العمر به ) .  
 وهو صحيح ربما حمل من الإستصحاب ( طعمة ) ( ٤ ) ، إلا أن  
 «طعمه» ( ٥ ) ، بما هي من كروب

( ١ ) المصدر السابق ٢٠٥ / ٤ ، باب ١٤٨ ، حديث ٥ ( بالقطر :  
 منات الابنة ) ، شيخ طوسي لاستنصار ٤ / ٦٤ ، باب  
 ٩٧ ، حديث : ١٥ .

( ٢ ) الاستنصار ٤ / ١٦٤

( ٣ ) هو أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن فضال ، فقيه شهرة  
 بالكويت ، ووجههم ، ونقهم ، وعرفهم بالحديث ، كان يقول برامة  
 عند الله الأطلح ابن الإمام الصادق عنه السلام ، وامكته لم يعثر على  
 ما يشبه مع كثرة جمع عنه من الأخبار ، وفلّ ما روى عن ضعيف .  
 ألف ما ياهر الثلاثين كتاباً في علوم شتى توفي سنة ٢٢٤ ، أو حدود  
 ٢٥٠ هـ ( القمي / الكشي ، الألف ١ ، ٣٧٢ المامقاني / تنقيح  
 المقال : ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ) .

( ٤ ) انظر : الاستنصار ٤ / ١٦٤

( ٥ ) الطعمة الرزق ، وجمعها طعام ، مثل هرفة  
 وعرف ومنه ( لأمرث للحدائق . بما هي طعمة ) الطريحي /  
 مجمع البحرين ٦ ، ١٠٦ - ١٠٧ ، مادة ( طعم )  
 ( ٥ ) في ر م ، الطعمة للأث ، إذ الطعمة

## قاعدة [ ٢٨٣ ]

الصحيح من العادات والمقود قد ذكر وصحبه ، وكذا الفاسد منهما .

ونترك حل الفاسد أمور آخر شرعية .

مها : الصمان ، وهو تابع لأصله ، فكل ما يضمن صحبته ، يضمن فاسده ، ومالا ، فلا ، لأن المال دخل حل ذلك .

ومنها : الزوائد ، ومنها الباطل : لأنها تابعة للأصل . نعم يرجع المشتري في صورة الشراء الفاسد بما اعترفه ، وله ما راد بعمله ، ههنا كان أو صلة : لعذره بمروره ، إن كان البائع عالماً ، وبسليط الشرع إياه ، إن كان البائع جاهلاً

وفاسد العقود الذي يفصد بها الأعمال ، كالإجارة ، والمزارعة ، والمساقاة ، والقراض ، يشت فيها أحرة المثل : لأنه عمل محترم ، فلا يكون ضائعاً ، وإلا لكان أكل مال باطل ، ويكون ذلك الشرط ، الذي كان ثامناً للصحة (١) ، لاهاً .

ولا يشت في القراض ، والمساقاة ، قراض المثل ومساقاة المثل ، سواء كان سبب الفساد القرض بالمعروض ، أو الأجل ، أو التصديق للعامل ، أو إيهام الخصم . أو كونها تدن يقضه من أجبي ، أو حل أن لا يشترى إلا بدينين ، فاشترى نقد ، أو حل أنه لا يشترى إلا سلعة معينة لا لا بكثر وجرده ، وشترى غيره ، أو حل أن يشترى عبد فلان بثمان القراض ثم يبيعه ، - - - - - ، أو لا ، (٢) في المصدرة

(١) في ( ك ) : المصلحة .

(٢) أصناف القراض في الدرر ٤١ - صورة تامة وهي -

وسواء كان في المساقاة صلب الفساد : ظهور الثمرة ، أو شرط  
عمر لماك ، أو اختتامها مع البيع ، أو مساقاة منتجب على جزئين  
مختلفين ، أو اختلفاً محلها ، أو نكلاً ، أو لا .

وبعض العامة (١) يحكم في البيع (٢) التي في المضاربة ، والخمس  
التي في المساقاة (٣) ، بقراض المثل ومساقاة المثل ، وفيها حداها (٤) ،  
بأجرة المثل .

محتجاً ، بأن أسبب الفساد ، إذا تأكدت ، بطلت الحقيقة بالكلية ،  
فكان له الأجرة . وإن لم تتأكد ، اعتبر بمثله في القراض والمساقاة .  
وهو مطالب بأمر كون هذه الأسباب متأكدة ، وكون المتأكد  
مربلاً للحقيقة ، وعبره لا يربلها .

### قاعدة ( ٢٨٤ )

لا يجوز أن يجمع لواحد بين القرض والموتض ، عندنا ، وإلا  
لكان أكل مال بالباطل ، إذ أكله بالحق ، أن يدفع عوضاً ، وبأخذ  
موتضاً ، ليرتفع الضرر عن المتعاقدين ، وينتفع كل واحد بما يدل له .

— ( لو حل شرك في المال ) :

(١) هو القاضي عياض ، نقله عن المدونة الكبرى في صور القراض .

انظر : القراني / الفروق : ١٤ / ٤ .

(٢) في الفروق : تسع صور مستثناة ، لا سبيع

(٣) قال أبو طاهر ، من المالكية ، باستثناء هذه الصور الخمس

في المساقاة . انظر : القراني / الفروق : ١٥ / ٤ .

(٤) في ( ك ) : حداها .

وقد وقع لإجماع على أنه لا يجوز أن يكون للذئب شمس والشمس ،  
ولا للأجير المنفعة والأجرة ، ولا للروح النصح والمهر  
ومنه : نسبة الأرض إلى الشمس مثل ما بين القيسين ، بد لو نسب  
إلى القبة ، أدى في بعض الصور إلى الجمع بين العوض والمعوّض ،  
كما لو اشتراه بمائة ، فبقوم صحيحاً بمائتين ، ومعيباً بمائة ، فلو  
رجعنا بما بين القيسين ، لرجع بمائة ، فبطلت عوض والمعوّض  
ومنه من وجد عن مائة عند مفسس ، وقد حكي عنها ، فبني  
يرجع مثل الخدمة من الشمس ، لا الخدمة نفسها ، حذراً من ذلك ،  
كما لو كان ثمنه مائة ، ففقد (١) عليه ، وهي ساوي مائتين ،  
فإنه لو رجع بأرض الخدمة لرجع بمائة ، بل يرجع مثل نفسه ،  
يرجع بمحسبين

وقد ذكر بعض العامة (٢) ، صوراً ثلاثاً :  
إحداها الأجرة على الجهد ، كشجار القاعد المماعد ، أو الجمال  
له وشرط بعضهم (٣) أن يكون الأجر واستأجر من ديون  
واحد ومنعه أكثرهم (٤) : لأن المماعد يحصل له ثواب جهاد ،  
فمن أجد عليه أجرة ، اجتمع العوض والمعوّض  
والتحقيق فيه : أن هنا صوراً أربعة :

الأولى أن يتعين عينا الجهاد : باجماع اشتراط مبيها ، والإجارة

(١) في (أ) . فبطلت

(٢) هو القرافي في / الفروق ٣ / ٢ - ٣

(٣) هو مالك بن أنس . انظر قرافي / الفروق ٣ / ٣

(٤) مدع من ذلك الشافعي وأبو حنيفة ينظر من المصدر

للسابق .

هذا بمنحة

الثانية : أن لا يتعين عليه : لأصنافها بأحد أنواع ، والإجارة  
هنا جائزة .

قوله : للخارج ثواب الجهاد .

قلنا : إن أردت لأنه محامد من نفسه ، عاتقته أنه لم يتعين عليه ،  
وإن أردت لأنه محامد في أخيه ، فلا سم أن أصل ثواب الجهاد  
له ، وإن كانت الأصناف له ، كأجير (١) الخ ، فلا يلزم اجتماع  
العرض والمعرض .

الثالثة : أن لا يتعين على الأجير ويتعين (٢) على المستأجر ، والإجارة  
هنا باطلة ، لوجوب غروحه نفسه ، إلا أن يستأجره ويخرج ، فيكون  
من قبيل الثاني .

الرابعة : أن (٣) يتعين على الأجير ولا يتعين على المستأجر ،  
والإجارة هنا باطلة ، لما ذكرناه من العلة  
وأما التفصيل بالدوران ، فتحكم .

الثانية : فقد المساقفة ، يحصل بالعمل للعامل ثواب الإعتداد  
للفعال ، ( أو الهداية مزارعه ) (٤) للضال ، فكان ينبغي أن لا يأخذ  
عليه عوضاً ، بخلاف من احتاج العرض والمعرض  
ولكنه لما لم يكن واحداً في نفسه ، وهو قابل للثبوت ، فإذا لم يكن  
أحداً عوضاً ، أو بدل من بنت اذن ، كان العمل في الحقيقة لعمل

(١) في ( ح ) و ( م ) ، كأجير .

(٢) في ( م ) ، ولا يتعين . وانصرف ما تقدم

(٣) في ( م ) ، أن لا . وانصرف ما تقدم

(٤) في ( ح ) و ( م ) ، وهداية مزارعه .



مصلحة من مصالح المسلمين ، فكان لتساقص مشغولان ، العمل للمسلمين ،  
 فحذر أن يأخذوا عليه حوصلاً ، وكذا لو كان العوصس مذهباً ، أو من  
 أحدهما هل ذلك (١) ، كان بدل ذلك في مقابلة تلك المصلحة ،  
 لأن جلب النعم ودفع الضرر ، يبعث الحرص على ذلك ، فيكون المنع  
 من دفع المنع من المباشرة من غير وجه  
 الثالثة : الأجرة على الإمامة ، يبرم منها (٢) ذلك المذهب ، لأن  
 الصلاة يمنع له ، ولو أخذ عنها حوصلاً ، لاحتج العوصس له .  
 وحجتها . على أن الأجرة تدبر ملازمة المكان المعين ، وهو  
 معبر للصلاة (٣) ومنهم من عبر الأذن (٤) ، فيجعل الأجرة  
 عليه حصة ؛ لأنه غير لازم له ، فصحت الأجرة عليه .  
 وهذه الصور (٥) في الحقيقة عبر مخالفة مقاصد ، كما نرى ،  
 ونحن نمنع الاجارة على الإمامة ؛ لأنه لا عمل والدأ على الصلاة الواجبة .  
 ولما ذكرناه من اجتماع العرضين .

## قاعدة [ ٢٨٥ ]

كل صلاة اختيارية تقع فيها فائحة الكتاب ، ولا تتم إلا بها ،  
 إلا أن يسهو عنها ، فإن كانت ركعة أو ركعتين ، فلا يبدل لها ،

(١) زيادة من ( م ) و ( أ ) :

(٢) في ( ح ) منها وهي ( م ) هاها

(٣) نظر القرافي ، الفروق : ٢ / ٣ .

(٤) اعتبره بعض المالكية . طر ليس المصير السابق

(٥) في ( أ ) و ( م ) : الصورة .

فرداً كان أو معلاً ، وإن كانت أكثر من ذلك ، نجبر في التسبيح  
في الزائد (١) .

ومن أتى عقيل (٢) حقه ثم رى في النية حوَر القراءة في  
الرَكعة الثانية من حيث قطع في سورة التي قرأها مع الحمد في الرَكعة  
الأولى وهو نادر .

ولا تنبغي سورة من السور للقراءة ، إلا ما ذكره من بؤيه (٣) .  
وأما صلاح (٤) ، في خمسة ، والمداميين ، نظورها وحمتها ، ويدعي  
أن يكون أولى ، بلعي ، كما أنه أبو الصلاح ، مع الخبر الصحيح ،  
من أتى لحسن (٥) هذه السلام ، بعده (٦)

ولا شيء من هذا الصبي عرى . فيه التعميم عند من أوجب  
السورة (٧) ، إلا صلاة الآيات . وفي تعيين الحمد ثانياً في الرَكعة

---

### (١) في ( ح ) و ( أ ) : الزوائد .

(٢) بطر العلامة الحلبي / محقق الشيعة : ١ / ٩٤ .

(٣) المفتح : ٤٥ ، باب ٢٣ ، ومن لا يحضره الفقيه : ١ / ٢٦٨

(٤) الكافي : ٦٣ .

(٥) دطر البحر العاصي ، ومثّل الشيعة : ٤ / ٨١٧ ، باب ٧١

من أبواب القراءة في الصلاة ، حديث : ١ .

(٦) في ( ح ) : يعلم تعيينه .

(٧) المشهور لدى الإمامية وبعض الصحنه وحوَر سورة بعد

الحمد في الصلاة . بطر الشيخ الطوسي / الخلاف : ١ / ٤٢ .

والعلامة الحلبي / محقق الشيعة : ١ / ٩٠ ، وذكره الفقهاء : ١ / ١١٤ ،

وسبوي / المجموع : ٣ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

بواحدة فيه لو لم يحص . فذلك (١) . أمر بها وجوب  
 وحذر ( الإختصاص ) عن صلاة ( جاهل ببيعة ) (٢) مع  
 صبي أو قبل ، وعن أصلي بالتسليم في شدة الخوف  
 وأحقق بها أن إدريس (٣) رحمه الله قال حدثني أحمد ، إذا لم  
 يتمكن من العائنه بدائي الحدث ، فربما يخزيه بالتسليم أربها في جميع  
 الركعات فإن لم يتمكن ، سواني الحدث ، فيقتصر على مرة  
 واحدة في قيامه ، ومثها في ركعته وسجوده  
 وهذا التخصيص لم ينف لعمده عليه ، وردة أولى ، بل إن كان  
 مطبوعاً توخاً وبني وانطأه أء مع سواني بسقط وصوه ، إلا في  
 فتوح الصلاة ، إن كان مسلماً مستمر مطبوعاً ، ( إلا أن يكون ) (٤) (١)  
 فربما يتمكن على جميع صلاة عب . وقد حررناه (٥) في كتاب  
 الذكرى (٦) .

### قاعدة ( ٢٨٦ )

- إذا كان العمل موصوفاً ، وجوب ، وله هيات يقع عليه ،  
 (١) قال ابن دريس بعدم الوجوب ، خلافاً لما في عنينا انظر  
 السرائر : ٦٨ ، ولعلامة الحلي ، انتهى لمطلب ١ / ٣٥١ - ٣٥١ .  
 (٢) في ( ح ) : الجاهل بالبيعة .  
 (٣) السرائر : ٧٥ .  
 (٤) في ( ك ) : فيه  
 (٥) في ( ح ) : جوزناه .  
 (٦) نظر مسألة ثالثة ، وربعة ، من البحث الثالث ، في -

وجب كل واحد منها تحييراً ، وحار أن يوصف بعضها بالإستصحاب ،  
لكانه ، ويكره الإستصحاب رجحاً إلى اختيار تلك الهيئة ، لا إلى نفسها ،  
وله صور :

ومنها : خهر في صلاة الجمعة إحكاماً ، وفي الصهر على قول  
شهور (١) ، موصوف بالإستصحاب ، وهو صفة للقراءة الواحدة .  
ومنها : الجهر بالسمة في مواضع الإحصات كذلك (٢)  
ومنها : منصات قراءة سورة نعيها في التريضة ، مع وجوب  
أصل السورة .

ومنها : خهر الإمام بالأدكار ، والإحصات للمأموم ، فإنه يوصف  
بالإستصحاب ، مع وجوب أصله ولو حصل خهر صفة زائدة على  
الإحصات ، حيث تكون سمة الإحصات إلى الجهر كسمة المنص إلى  
فكل ، لم يكن من هذا الباب .

ومنها : الخروء من الصف والمرة ، موصوف بالإستصحاب ، مع  
وجوب أصل الحركة وهو السب في إنشاء بعض الأصحاب (٣) .  
ويجوز خهر بالسمة ، ووجوب الخروء : لأنهم لحظوا أصل

أحكام الوضوء ( غير مرقم )

(١) انظر الشيخ الطوسي الموط ١ / ١٠٩ ، والعلامة  
الحلي / مختلف الشيعة : ١ / ٩٤ - ٩٥ .  
(٢) في ( ح ) : لذلك أيضاً .

(٣) انظر الإصلاح جدي / الكافي ١٦ ، ٨٢ ، محدود  
في مكانه عند المحكم العامة - سحب رقم (٦٤١) ، والعلامة علي /  
مختلف الشيعة ١ / ٩٣ ( نفي عن ر الواج ، فانه ذهب إلى  
الخهر بالسمة خاصة

الوجوب ، وم يظروا الى جوار الإنفكك  
ومها التسبيح في ركوع والسجود ، فإن التسبيحة الكبرى موصوفة  
بلا فصل ، مع قيام أصل الوجوب بها ، من حيث اشتغالها عن التسبيح ،  
أو الذكر المطلق .

### قاعدة ( ٢٨٧ )

لا تكليف من العاقل ، لأنه في معنى التائب المرفوع عنه القلم  
وجوب قضاء الصلاة على التائب ، وتعاقل ، وتسامي ، بأمر جديد ،  
ولم يدر (١) وقوع ذلك صا ، والأمر بالتحفظ من ذلك ، مع العذر  
عليه حالياً .

وهله يتمرح عدم وجوب سجود المرائم على السامع ، مع دلالة  
صحيح عديقه من سان ، من الصادق عليه السلام (٢) ، عليه (٣) .  
وكذا باقي أسباب العقوبات إذا صمرت حال العقلة ، إلا ما كان  
من قبل الإللاف ، كإللاف مال الغير ، أو الصنع ، أو الصيد في  
الإحرام ، أو الحرم ولا خلاف في عدم توجه الإنثم ، وإن وجب  
الصيان .

### قاعدة ( ٢٨٨ )

الأصل في حيثات المستحب أن تكون مستحبة ، لامتثال زيادة الوصف

(١) في ( ح ) : وللهج .

(٢) انظر البحر العامي / مسائل الشيعة ٤ / ٨٨٢ ، باب ٤٣

من أبواب القراءة ، حديث ١ .

(٣) زيادة من ( ك ) و ( أ ) .

على الأصل . وقد خولف في مواضع :

- م . ترتيب في الأدب . وصفه الأصحاب بالوجوب (١) .  
م . مع عدم التشكيك في جميع تكبيرات الصلاة ، وصفه السيد المرتضى (٢) بالوجوب .  
م . وجوب قراءة في - فله أو القيام تحبيراً ، إن عدنا بعدم  
حد مصداق . وهذا ترتيب لأدب . وجوب بمعنى اشترط  
م . وجوب لطهارة للصلاة المدونة ، ويسمى الوجوب غير  
م .

### قاعدة [ ٢٨٩ ]

الـ ردف المستحب غالباً ، كما يرادفه التطوع ، والفعل  
لاحق . وقد أطلق على الواجب في مواضع  
م . روي : التشهد مرة (٣) ، وحمل من (٤) الأموات

---

الـ الشيخ الطوسي النهاية ٦٧ ، والعلامة الحلي /  
عمر الأحكام ١ / ٣٥ .

(٢) الانتصار : ٤٥ .

(٣) انظر الحر العاملي وسائل لشعبة ٥ / ٥٩٥ ، ج ٧  
من أبواب التشهد ، حديث : ٢٠١ .

(٤) زياده لبست في ( أ ) وعلى هذه السحبة ، أي أصل  
لأموات م ، انظر الحر العاملي / وسائل لشعبة ٢ / ٩٨٧ ،  
باب ١٨ من أبواب التيمم ، حديث : ٤٠١ .

سنة (١) :

وقول ابن بابويه (٢) السوت سنة واحدة ، من تركها متعمداً  
في كل صلاة ، فلا صلاة له .  
وقول الشيخ (٣) في (٤) رمي الحمرات إنه مسنون ، فحرمه  
ابن إدريس (٥) بالوجوب .  
وكل هذا راد به السوت دلسة ، فصار لفظ السنة من قبل  
المشرك .

### قاعدة [ ٢٩٠ ] .

قد هيأ الشارع المبادئ تعامات معصومة ، كتغيبه (٦) للصيام  
بالليل ، والعمل بالمراق ، والمصح بالكميس ، والوقوف بالواقلي  
بغاياتها .

والظاهر دخول الغاية في المعاد إذا لم يفصل بمفصل محصور (٧) .

(١) انظر . النوري / مستدرك الوسائل : ١ / ١٥١ . باب ١  
من أبواب الاغسال المسبوبة ، حديث ١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : ١ / ٣٠٧ .

(٣) الحمل والعقود : ٣٥ . ( مخطوط بمكتبة السيد الحكيم العامة

بالنجف ضمن مجموع برقم ٢٩٨ ) .

(٤) زيادة من ( ك ) .

(٥) السرائر : ١٣٩ .

(٦) في ( ح ) : كتبه .

(٧) في ( ك ) و ( م ) : مخصوص . وما انقضاء هو الصواب هل ما يبدو .

ويكفي معنى العادة

وس العادات ، ما طأته آخر أعماله ، كالطواف والسعي ، وإن كان تحقق الآخر موقوفاً على جره زائد من المطاف والمسمى .  
ومن الأول الإنحاء في الركوع والسجود .

ومن الثاني الصلاة ، فإن عابثها آخر أعمالها . ويظهر من كلام العلماء أنه لا يكفي انقضاء أعمالها في الخروج منها ، بل لابد من محلل ، وهو التسليم بعينه على الأصح من قول الأصحاب (١) . فإن اتلف الخروج بغيره من حدث وشبهه ، سقط التسليم ، لوجود المحرج ، فاستمحي عنه ويمكن حل صحيح زراة ، عن الباقر عليه السلام (٢) ، في المحدث قبل التسليم : أن صلاته تامة (٣) ، حل ذلك ولا يكون به دلالة على حل شيء وجوب التسليم مطلقاً ، وإنما يلزم ذلك لو كان التسليم واجباً وحزماً ، أما إذا كان واجباً لاجزاء ، لأجل الخروج من الصلاة ، فلا يلزم ذلك . وكذا قول أبي صلي الله عليه وآله : ( إنما صلاتنا حسنة فكبر ، وقراءة ، وركوع ، وسجود ) (٤) لا ينال وجوب التسليم ، لأنه حدث أجزاء الصلاة ،

---

(١) انظر السبد لمصرى / المسائل الناصريات . ٢١ ، مسألة : ٨٨ ، وابن رهرة / الصوة ٤٦ ، وابن حمزة / الوسيلة : ١٣ ، والعلامة الحلبي / مختلف الشيعة ٩٧ / ١  
(٢) انظر الحر العاملي / وسائل الشيعة ٤ / ١٠١١ ، باب ٣ من أبواب التسليم ، حديث ٢ .

(٣) في ( م ) : نافية . وما انتفاء مطابق لما في الوسائل .  
(٤) انظر ابن إدريس / السرائر ١٤١ ، والعلامة الحلبي / مختلف الشيعة : ٩٧ / ١ .



والتسليم ليس جزء . وكذا صحيح زرارة ، من الباقى عليه السلام  
( فيمن صلى خائفاً إن كان قد جلس في الرابعة قدر التشهد تمت  
صلاته ) ( ١ ) ، لا يلزم منه عدم وجوب التسليم ، للإستغناء عنه  
بالمركعة الزائدة المتأخرة

فإن قلت : هب أن التسليم ليس جزءاً ، لكن التشهد جزء  
قطباً ، فلا تكون الصلوة مستندة الى الإتيان بالتسليم بدلاً عن التسليم ،  
بل الى أنها ليس ركناً ، وترك غير الركن لا يبطل الصلاة .

قلت : هذا أيضاً لا يرد وجوب التسليم ؛ إذ لا يلزم من نفي  
ركنيته نفي وجوبه ؛ لأن انتهاء الأحص لا يلزم منه انتهاء الأهم .  
حي أن الجلوس بقدر التشهد جار أن يكون مصاحباً للتشهد ، فلم  
يتخلل سوى التسليم ، واستغنى عنه بالإتيان بالماء .

فظهر بذلك كله ضعف مذهب القائل بندب التسليم ( ٢ ) ، وبقاء  
أدلة الوجوب مخالفة من معارض .

### قاعدة [ ٢٩١ ]

إذا دل دليل على حكم ، لم ( يكف به ) ( ٣ ) إلا بعدم المعارض .

( ١ ) الحر العاملي / وسائل الشيعة : ٥ / ٣٣٢ ، باب ١٩ من  
أبواب الحلل لواقع في الصلاة ، حديث ٤ .

( ٢ ) قال به : الشيخ الملهدي ، والشيخ الطوسي ، وابن إدريس ،  
وابن البراج ، والملاءم الحلي في بعض كتبه . انظر : المقنعة : ٣٢ ،  
والتمهيد : ٨٩ ، والسرائر : ٤٤ ، ومختلف الشيعة : ١ / ٩٧ ،  
وقواعد الأحكام : ١٤ .

( ٣ ) في ( ك ) و ( م ) : يكف .

لأن وجود المفتصي مع وجود الإجماع لا أثر له ، وخصوصاً إذا كان ذلك الدليل قاصراً في كيفية الدلالة من المدرس ، فلا يجوز أن يجعل مدلول ما حاربه مدلولاً ، وإلا لكان قد أقبح منافي الشيء بمقام ذلك الشيء ، وهو غير جائز .

ومن هذا يظهر أنه لا يمكن الاستدلال بقوله تعالى ( وسلموا تسليماً ) (١) عن وجوب التسليم عن النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة ؛ لأن الإجماع وقف على خلاف الدليل ؛ إذ الإجماع حاصل على استحبابه ، وتكرره ، وجوبه ، ولأنه لو سلم كونها في التسليم عليه صلى الله عليه وآله لم يثبت على التكرار ، ولا على الوجوب ، ولا على كونه في الصلاة ، فكيف يجوز أن يحمل ما أجمع من ساقته بدليل موداً له ؟ ؟

### قاعدة [ ٢٩٢ ]

إذا تعارض العام والخاص في العام على الخاص .

ومن صوره استصحاب الخبر في القنوت ؛ لأن قول الصادق عليه السلام (٢) : ( القنوت كله جهار ) خاص وقول النبي صلى الله عليه وآله : ( صلاة النهار عجم ) (٣) عام وكذا قول الصادق

---

(١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) هذا القول مروى عن الباقر عليه السلام ، رواه عنه زرارة ثارة ، وحرر السجستاني أخرى . انظر الصدوق / من لا يحضره الفقيه : ١ / ٢٩ ، وابن إدريس / المراسن - المستطرفات ، كتاب حرر بن عبد الله السجستاني .

(٣) انظر العلامة الحلي / تذكرة الفقهاء ١٢ / ١٧

عليه السلام ( الصلاة في صلاة النهار الإخفاة ) ( ١ )  
ومنها : لو سلم وتكلم ، لظنه تمام الصلاة ، فهذا كلام وتسلم  
وقد عدا ، وطريق المعلوم أن تعدهما مطلق للصلاة ، إلا أنه معارض  
باعتبار صحتها ( ٢ ) تتضمن خصوصية هذا بالصحة عن أن لما منع  
أن يجمع من تسمية ذلك تعدياً  
ومنها : كون الأكل والشرب مفسدين للصلاة ، فإنه خرج في  
الوتر بتدليل خاص ، وهو خبر سعيد الأخرج ، من الصادق ( ع ) ( ٣ ) .

### قاعدة [ ٢٩٣ ]

إذا حكم الشرع بانحداد شئ لا يمكن فيها الانحداد ، وجب الحمل  
على المائلة والمساواة ، كما في قول النبي صلى الله عليه وآله . ( ذكاة  
الجبين ذكاة أمه ) ( ٤ ) ، وكما في قول الصادق عليه السلام لي عطية

( ١ ) النظر الشيخ الطوسي / الاستبصار ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ،  
باب ١٧٢ ، حديث ١ . وورد فيه بلفظ ( .. بالاختفاء ) .

( ٢ ) انظر الحر العاملي / وسائل الشيعة ٥ / ٣٩ - ٣١٢ ،  
باب ٣ من أبواب الحلل الواقع في الصلاة ، حديث : ١١ ، ٩ ،  
١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠

( ٣ ) انظر : المصدر السابق . ٤ / ١٢٧٣ . باب ٢٣ من أبواب  
فواطع الصلاة ، حديث ١ ، ٢ ( حيث أحاز الأكل والشرب  
في الوتر )

( ٤ ) انظر : سنن أبي داود ٢ / ٩٣ ، وصحيح الترمذي  
٤ / ٧٢ ، باب ٢ من كتاب الأطعمة ، حديث . ١٤٧٦ .

الجمعة : ( هي صلاة حق يسرك الإمام ) ( ١ ) ، وهو أولى من حق الصلاة حل الدعاء : لعدم شمول الدعاء جميع الخطب ، وتقييدها به ( حق ) مصرح بالتصميم المستوجبة لها . ولأنه قال في الحديث : ( إنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين ، فهي صلاة حق يسرك الإمام ) ( ٢ ) : وهذا تصريح ببلادة المعنى الشرعي .

### قاعدة [ ٣٩٤ ]

الأسباب تؤثر في مسيئتها ، ولا يجب دوام مسيئتها بدوامها إذا امتثل الأمر فيه .

والواجبات الموصفة بحسب الأوقات من هذا القبيل ، فان الوقت سبب ، وبكفي لإيقاع الفعل في جزء منه ، ومن ثم اكتفي في صلاتي المكسوف والخوف بالمرة ، مع أن أصل الأمر لا يبدل ( ٣ ) على التكرار :

ويظهر من كلام المرتضى ( ٤ ) ، وأني الصلاح ( ٥ ) ،

( ١ ) انظر : المحرر العاملي / وسائل الشيعة ٥ / ١٥ ، باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة ، حديث ١٠ .

( ٢ ) انظر : المحرر العاملي / وسائل الشيعة : ٥ / ١٥ ، باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة ، حديث : ٤ .

( ٣ ) في ( ك ) . يترك

( ٤ ) جمل العلم والعمل ٢٥ . ( مخطوط مكتبة السيد الحكيم

العامة بالسجف ضمن مجموع رقم : ١٣٦ ) .

( ٥ ) الكافي ١ : ٦٥ .

وسلار (٥) (١) : وجوب الإعادة ما دم سبب ، كأنهم يلعبون في  
أن الوجوب مقيماً برد الدور ، أو ذهب الخوف ، فيكون الكسوف  
سبباً لوجوب الصلاة ، ودوامه سبباً أيضاً . ويلزم من هذا إثبات سببية  
لم يدك عليها النص باحدى الدلالات .

فإن قلت : المشهور استحباب الإعادة (٢) ، والمنع قائم .  
قلت : جاز أن يكون ابتداء الكسوف سبباً في الوجوب ، ودوامه  
سبباً في الاستحباب ، كما أن الزوال سبب في وجوب اليومة ، وطلب  
الجماعة لمن صلى مفرداً سبب في استحبابها

### قاعدة [ ٢٩٥ ]

الموالاتة في الصلاة شرط في صحتها : لأن النبي صلى الله عليه وآله  
صلى الله عليه وآله وسلم كنذلك ، فيقطعها الفعل الكثير في أمثالها . وقد برهن  
بمخرجها عن الشرعية في مواضع  
مها : المطعون إذا فجأه الحدث ، عنه بتوفياً وببوي .

(٥) هو أبو يعلى ، حمزة بن عبد العزيز ، الديلمي ، الطبرستاني ،  
والمعروف عند الفقهاء بـ ( سلار ) أو ( سالار ) كان من وجوه  
علماء الإمامية . له مصنفات عديدة منها : المفتح في المذهب ، والمراسم  
في الفقه ، والتقريب في أصول الفقه . توفي سنة ٤١٨ أو ٤٦٣ هـ :  
( القمي / الكنى واللقاب ٢ / ٢١٦ ) .

(١) المراسم ٩

(٢) انظر العلامة الحلي / مستند الشيعة - ١ / ١١٧ .

ونها . من سلم عن بعض (١) من صلاته ثم ذكر ، وقد رواه حماد بن العمان الرزي (٢) ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) ، والحسين بن أبي العلاء (٤) . وعبيد بن رزارة ، عنه عليه السلام ، بسند آخر (٥) وأبلغ منه ما رواه عمار بن موسى ، عنه عليه السلام (بني ولو بلغ نصيب ، ولا يعمد الصلاة) (٦) . واحتارده محمد بن بابويه (٧)

(١) في (ك) و (م) و (أ) : نقص .

(٢) في (م) و (أ) : الدري . وما انتفاء هو الصواب ، نظافته لمن لا يحصره العقبة والوسائل .

(٣) انظر الصدوق / من لا يحصره العقبة ١ / ٢٢٨ . باب ٤٩ . حديث ٢٨٠ ، والخبر العاملي / وسائل الشريعة ٥ / ٣٠٧ ، باب ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ، حديث ٤ .

(٤) انظر : الخبر العاملي / وسائل الشريعة ٥ / ٣٥ . باب ٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ، حديث ١ .

(٥) انظر الصدوق / من لا يحصره العقبة ١ / ٢٢٩ . باب ٤٩ ، حديث : ٣٠ .

(٦) انظر المصدر السابق . ١ / ٢٢٩ ، باب ٤٩ ، حديث : ٢٩ .

(٧) اعتماد المصنف - على ما يبدو - فيما نقله عن ابن بابويه وابن عبد الرحمن على العلامة الحلي في مختلف الشريعة : ١ / ١٣٤ ، فقد جاء فيه : ( قال أبو جعفر بن بابويه في كتاب المنهج : فان صليت ركعتين ثم قمت فدهمت في حاجة لك ، فأضفت الى صلاتك ما نقص منها ولو بلغت الصبيح ، ولا تمد الصلاة ، فان إعادة الصلاة في هذه المسألة مذهب يوسف بن عبد الرحمن ) . والموجود في المنهج ، المخطوط منه والمطبوع ، بخلاف ذلك ، فقد جاء فيه : ( وإن صليت ركعتين -

ونقل عن يونس بن عبد الرحمان (٥١) إعادة الصلاة بعد (١) ،  
ولم يرفضه .

ومما : من كان في الكسوف ، فحشي فوت حصره ، فيه ينقطع  
الكسوف ، ثم يأتي لحصره ، ثم سبي على صلاة الكسوف ذهب  
إليه أعيان الأصحاب (٢) ورحمهم الله ، وقد روى في الصحيح ثم من  
مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) ، ومن أبي محمد ، عنه  
أيضاً ، عنه (٤) عليه السلام .

ثم قلت فلهذا في حاجة لك فأعد أصلاً ولا سبي عن ركعتين  
وقر لأبي عبد الله ( ع ) ما قال رسول الله ( ص ) حتى ركعتين  
وبني عليهما ؟ فقلت : إن رسول الله ( ص ) لم يعمد ، محله  
ولم ينقل عنه شيئاً من أن عبد الرحمن انظر مجمع ٣١ - ٣٢  
( الطلعة الحديثة ) و من ٩ من صفة الحجارة .

(٥) هو أبو محمد ، يونس بن عبد الرحمان ، مولى علي بن يقطين  
وجه من وجوه الإمامة ، عظيم المروءة ولد في أيام هشام بن عبد الملك ،  
وكان الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام يشر إليه في العلم والفتنة  
توفي سنة ٢٠٨ هـ ( المقاتي / نفح المقال ٣ / ٢٣٨ )

- (١) تراجع التعميق في الصفحة السابعة .
- (٢) انظر الصدوق / المقنع ٤٤ ، ومن لا يحضره الغيبة  
١ / ٣٤٧ ، والشيخ الطوسي / «مبته ١٣٧ ، والمسوط : ١ / ١٧٢ ،  
وإن حمزة / «وسيلة ١٦١ ، وأبا الصلاح الحلبي / النكتي ٦٥ ،  
والعلامة الحلبي / «مكتف الشيعية ١٠ / ١١٨
- (٣) انظر الحر العاملي / وسائل الشيعية : ٥ / ١٤٧ ، باب ٥  
من أبواب صلاة الكسوف ، حديث : ٢ .
- (٤) انظر المصدر نفسه ، حديث : ٣ .

ومنها : إذا لزمه احتياط ، فعمله ، ثم ذكر انقص ، فإنه يجري ، مع أنه قد تحالى البنية ، والتكبير ، واشهد ، والتسليم ، وربما تغفل فعل أكثر غير ذلك .

## قاعدة [ ٢٩٦ ]

لهبط الجماعة : أن يكون المقتضى فيه مريضاً ، أو أصله مريضاً ، أو بصفة ما أصله المرض ، كالإستقاء ، ولا يتخلف الإستصحاب في ذلك ، كما لا يتجاوره الإستصحاب .

ومخالف في الأمرين قوم . وذهب ابننا (١) بابويه (٢) في صلاة الكسوف إلى أنها تصل خاصة ، مع استصحاب الاحتراف ، ولفرادى لا معه .

واعتمدنا على قول الصادق عليه السلام ، في رواية ابن أبي بصير : ( إذا كسفت الشمس والقمر كلها فإنه ينبغي للناس أن يفرحوا إلى إمام يصلي بهم ، وإن كسف بعضه فإنه يجزى . فارجل أن يصلي وحده ) (٣) .

(١) في ( ح ) : ابن .

(٢) انظر . الصدوق / المقنع . ١١٠ ، والعلامة الخلي / مختلف الشيعة : ١ / ١١٨ ( نقله عنها ) .

(٣) انظر البحر العمالي / وسائل الشيعة ٥ / ١٥٧ ، باب ١٢ من أبواب صلاة الكسوف ، حديث ٢ ورود اللفظ : ( إذا انكسفت الشمس والقمر ، فانكسف كلها فإنه ينبغي للناس أن يفرحوا إلى إمام يصلي بهم ، وأنها كسف بعضها فإنه يجزى . فارجل يصلي وحده ) .



وهو دال على تأكيد الجماعة في حنراق لكل أكثر من بعض ،  
لا عن النبي ، الكلية ، و الجماعة لا يسكر تأكيدها في بعض دون بعض ،  
و الجماعة وليس تحت منها الجماعة ، وفي الفرائض أكد من التوابع  
التي تستحب فيها الجماعة .

والطبريد (١) رحمه الله يقول في قصده : لكسوف نفوس بني (٢)  
ديويه

ودع أبو الصلاح (٣) إلى استحيات الجماعة في صلاة العدير ،  
وفي كلامه إيده إلى أن النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك .

### قائمة (١)

ذهب المرتضى (٥) ، وابن أبي عمير ، وابن أبي مقبل (٦) ومحمد  
الله إلى أن الأمر بحمل بين يدي الإمام في صلاة الإستسقاء إلى  
الصحر . ورواية عن امرأة (٧) ، عن الصادق عليه السلام (٨)

(١) المغنعة : ٥٣ .

(٢) في ( ح ) و ( م ) و ( أ ) .

(٣) الكافي ٦٧١ .

(٤) في ( أ ) : قائمة .

(٥) انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة ١ / ١٢٥ ( نقله

عن المصباح للسيد المرتضى ) ، و ابن ادريس / لسنن ٦٨

(٦) انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة ١ / ١٢٥ ( نقله

عنها ) .

(٧) في الوسائل : ٥ / ١٦٢ : حرة .

(٨) انظر البحر العميق / وسائل الشيعة : ٥ / ١٦٢ ، ج ١ =



يقول : تصلي أربعاً بتسليمه .

وأثبتها صلاة جعفر عليه السلام ( ١٥٠ طه ) في حديثه  
بابويه ( ٢ ) : أنها أربع بتسليمه .

### قاعدة ( ٣٩٨ )

لا يقصى شيء من وحدات الصلاة بعد . ثم يركع سجدة  
والشهادتين ، والصلاة على النبي وآله عليهم الصلاة  
والمحافل في الصلاة من دروس ٣ ، بأشعة واحدة ، بلا مع  
فوات الشهادتين :

أما ما يفعل من طأخذ بثبوت ، فإنه من مكنون العزلة  
ولا يقصى شيء من مدونات ، سود ، عرب ، ولم يذكره  
بعد الركوع ، أنه يقصده بعد التمسيم ، في مشهور ( ٤ ) . وهل من  
الجيد ( ٥ ) يقصده في شهادته وهو قادر ، ولو ذكره فعليه بعد  
الركوع ، لا بعد لصحيته من محمد بن مسلم ، من سافر ( ٦ ) عليه

( ١ ) هو جعفر بن أبي طالب الطيار .

( ٢ ) انقح ٤٣ ، ولكنه في الهداية ٣٧ ، من حل أنها أربع  
ركعات بتسليمتين .

( ٣ ) السرائر : ٥١ .

( ٤ ) انظر الشيخ المفيد / المقام ٣٢ ، والشيخ الطوسي /  
المسوط ١ / ١١٣ ، العلامة الحلي / محقق الشيعة : ١٤٠ / ١ .

( ٥ ) انظر ، العلامة الحلي / محقق الشيعة : ١٤٠ / ١  
( نقله عنه )

( ٦ ) في ( رح ) ، بعد ذكره في ( ١ ) .

السلام (١) ، وعنه الأصحاب ، إلا أن أبي حنبل (٢) ، فإنه نعى  
 قصاه بعد الركوع ، وبه حم صحيح (٣) ، لكنه مجهول المسؤول .  
 ولو سلم حل حل نفي وجوب القضاء لا حل نفي شرعيته .

### قاعدة [ ٢٩٩ ]

كل من كانت صلاة مريضة نوعية لا يبدل لها وجب قضاؤها ، مع  
 تكليمه وإسلامه - ولو حكماً - ، والطهارة من الحيض والنفس .  
 فعلى هذا ، يقضي فاقد الطهورين ؛ لأن الوقت سبب ، ولم يثبت  
 كون لتكسر من المطهر شرطاً في تحقق السببية (٤) .  
 واحترماً للمقيد (٥) رحمه الله ما لا ذكر في أوقات الصلاة بقدرها  
 من الأداء والقضاء ، وهو يبدل لم يثبت .

### قاعدة [ ٣٠٠ ]

قصر الصلاة قد يكون في السك ، وهو ثابت في المدار ، والمخالف ،

(١) انظر : الشيخ الطوسي / تهذيب الاحكام : ٢ / ١٦٠ ، باب  
 ٩ ، حديث : ٨٦ .

(٢) انظر : العلامة الحلي / مختلف الشيعة : ١٠ / ١٣٩ ( نقله عنه ) .

(٣) انظر : الشيخ الطوسي / تهذيب الاحكام : ٢ / ١٦١ ، باب ٩ ،  
 حديث : ٩١ .

(٤) في ( ك ) : السبب .

(٥) انظر : العلامة الحلي / مختلف الشيعة : ١ / ١٤٩ ( نقله ) .

في رسالة الشيخ المفيد الى ولده .

وإن كان حاضراً ، سواء كان معزداً أو في جماعة ، إذا استوعب  
العدد الوقت ، أو بقي منه ما لا يسع الطهارة وركعة ، سواء كان  
الحائض رجلاً أو امرأة .

وحالف ابن الجبيل (١) في المرأة ، فزعم أنها لا تقصر في الحرب .  
وقد يكون في الكيف : وهو كثير ، كالمرئس ، والحائض ،  
والمضطر .

### تضييحه :

خدمة القصر ركعتان ، سواء كان في السفر أو الحوف .  
وظهر ابن الجبيل (٢) ، ورواه ابن نابويه (٣) في الصحيح ، عن  
حرير ، عن الصادق عليه السلام ( أن الحائض مع الإمام يقتصر من  
ركعة ) ، فيكون للإمام ركعتان ، ولكل امرأة ركعة .

### قاعدة [ ٣٠٩ ]

كل مؤتم لا يجوز أن يقدم في الموقف على إمامه ، إماماً من  
والمشهور : جواز المساواة (٤) .  
وأوجب ابن إدريس (٥) تقدم الإمام بقليل في الصلاة الاختيارية ،  
وفي المرأة .

والروايات حالية عن هذا تفيد ، ونصية الأصل تبعه . واتفق

(٢٠١) انظر العلامة الحلي / مختلف الشيعة ١ / ١٥١ (بقيته)

(٢) من لا يحضره الفقيه ، ٢٩٥ / ، باب ٦٣ من أبواب

صلاة الحوف . حديث ٧

(٤) انظر ، العلامة الحلي / مختلف الشيعة : ١ / ١٥٢

(٥) السرائر : ٥٦

صحة صلاة الناس ، لو قال كل من كثر يوماً (١) . ينعقد :  
 هو ركعة كل من ركعة

### قاعدة [ ٣٠٣ ]

١ - من قصد أن يتقرب بما لا ينال الإخلاص لا يقدح في  
 صحة ركعته . خصوصاً لركعتي الجماعة ، وعدم تحفة الماني . وله صور  
 ١ - غسل شمس الجبهة ، أو مع التقرب الطاعة ، فإن  
 من من الطاعة ، فلا ينال الإخلاص  
 ٢ - إذا أحسن وضوءه ، أو صلاته ، قصداً للإقتران به في  
 التحسين . بعد وجه الله ، لا لتحصيل تعظيم له والشهادة عليه ،  
 خصوصاً إذا كان ذلك الدافع مقصدي به  
 ٣ - اظهار الامام في ركوعه إذا استشعر بمسبوق لهدركه في  
 ركعته ، (١٠٠ في) (٢) إياه على صلاة الجماعة المرادة للشارع ،  
 مع من معه ، قرأه الركوع ، وقرأه لا إياه  
 ٤ - من قصد أن يشرك في ذلك شرك في العبادة  
 من كبر كما رجع ، وإلا انكر تلعب الرسالة ، وتعلم العلم ،  
 لا أن يراه وف ، وانتهى عن شكر شركاً في الطاعة ، وكذلك  
 كثر . ١٠٠ ، وليس كذلك . بالاحكام  
 ٥ - إذا قصد المصلي صلاته إذا وجد إماماً أو مؤتمناً ، وإن كان  
 عرضه الأهم دفع الذي لم يصل ، بالامامة له ، أو بالانتماء به ، وقد  
 سي صلى الله عليه وآله ، لا رأى رجلاً يصلي . دأ

(١) بحث به لعلامة في المختلف ١٠ / ١٥٢

٢ - في (أ) منه

(٣) ذهب إليه بعض الشافعية أنظر : الشيرازي / المذهب ٧٠/١

وس عند السلام / قواعد الأحكام . ١٥١/١

( من يصدق على هذا ؟ ) ( ١ ) ، وفي رواية ( من يتجر على  
 هذا ؟ ) ( ٢ ) فقام رجل فعلى وراءه  
 ومها . انتظار الإمام المؤتم في صلاة الخوف ، وهذا بوصف  
 بالوجوب .

\*\*\*

[ انتهى كلامه ، رفع مقامه ]

---

( ١ ) انظر نص الرواية في / عند أحد • / ٢٥٤ ، ٢٦٩ ( من  
 أبي أمامة ) .

( ٢ ) انظر المصدر السابق ٣ / • ( من أبي سعيد ) .

## استقراكات

( ١ )

ذكرت في هامش ١ ٣٧٧ أن الذي يقول بإباحة إهارة الإمام هو عطاء بن يسار ، هـ ، لابي ، والطاهر أن الصواب هو عطاء بن أبي رباح ، الفرشي ، أبو محمد ، المكي ، الذي انتهت إليه فتوى أهل مكة وإلى مجاهد في زمانها كان فيها ، عالماً ، كثير الحديث . أدرك ما تبقى من الصحاح وقال فيه ربيعة : قد عطاء أهل مكة في الفتوى وقيل : كانت أخافه في الفتى بمكة في المسجد الحرام لاس عباس ، وبعده لعطاء بن أبي رباح ولد سنة ٢٧ هـ ، وتوفي سنة ١١٤ هـ ، أو ١١٥ هـ ، أو ١١٧ للهجرة ( اس حجر المستقلاي / نهذيب التهذيب ٧ / ١٩٩ - ٢٠٣ . أبو سعيد / حية الأولياء : ٣ / ٣١٠ ) .

( ٢ )

كما قاضي فرحة بعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في القسم الأول من الكتاب ، مرأت إنساناً للعائدة للإشارة هنا إلى تراجمهم ، مبيهاً الصفحة الوارد فيها اسم كل منهم



ص ١١٢ ( سر حي )

هو أبو الفتح ، عثمان بن حي الموصلي ، النحوي . كان أبوه مملوكاً  
رومياً لسيبان بن مهدي الأرمني لموصلي . واس حي هذا بعد من أئمة  
الأدب والنحو ، تعلم عليه العهد الرضي ، وقرأ هو على أبي علي  
الفارسي ، كما قرأ ديوان المتنبي على صاحبه . له مؤلفات في النحو  
والأدب ، منها : الخصائص ، والمقتضب ، واللمع ، وللتصرة ،  
وشرح ديوان المتنبي ، والمختص في شواذ القراءات  
توفي سنة ٣٩٢ هـ ودفن عند قبر استاذة الفارسي في إحدى مقابر  
بغداد . ( القسي / الكنى واللقاب : ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ . والزركلي /  
الأعلام ١ / ٣٦٤ ) .

ص ١٢٨ ( كعب بن حجرة )

أبو محمد ، كعب بن حجرة بن أمية بن حدي البصري ، حليف  
الأنصار ، صحابي ، شهد المشاهد كلها . توفي بالمدينة سنة ٥١ هـ ،  
عن نحو ٧٥ سنة . ( الزركلي / الأعلام : ٦ / ٨٦ ) .

ص ١٩٣ ( ابن ماجه )

أبو عبد الله ، محمد بن يزيد الرضي القرويني ، ابن ماجه ، أحد  
الأئمة في علم الحديث . من تلاميذ عطاء الشافعي ومصر والحجاز

والري في طلب الحديث صنف كتب من ابن ماجة ، وهو أحد  
الكتب الحديثية الستة وله ( تفسير القرآن ) وكتب في تاريخ قروين .  
ولد سنة ٢٠٩ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٣ هـ . ( الزركلي / الاعلام -  
٨ / ١٥ ) .

من ١٩٣ ( الدار قطي )

أبو الحسن ، علي بن عمر بن أحمد البغدادي الشافعي ، الحافظ  
المحدث المشهور ، كان فريده عصره في الحديث ، وأول من صنف في  
القراءات وحققها أبوها ولد بدار قطي من أحياء بغداد سنة  
٣٠٦ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٨٥ هـ ، ودفن بالقرب من معروف الكرخي .  
( القمي / الكنى واللقاب ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ الزركلي / الاعلام :  
٥ / ١٣٠ ) .

من ١٩٣ ( الحاكم )

أبو عداة ، محمد بن عداة بن محمد بن حمويه ، الحافظ المعروف  
باسم الشيخ ، من أكار حفاظ الحديث والمصنفين فيه ، سمع من جماعة  
كثيرة يقرب من ألفي شيخ . صنف كتباً كثيرة جداً ، منها : تاريخ  
نيسابور ، والمستدرک عن الصحيحين ، وفصائل الشافعي ، وكتب  
فصائل مائمه ( ع ) ، ومعرفة أصول الحديث . ولد بنيسابور سنة  
٣٢١ هـ ، وتوفي فيها سنة ٤٠٥ هـ . ( القمي / الكنى واللقاب :  
٢ / ١٥٥ . ١٥٦ الزركلي / الاعلام ٧ / ١٠١ )

### ص ١٩٤ ( مسلم بن الحجاج )

أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، البصري ،  
 حافظ ، من أئمة المحدثين ولد ببغداد سنة ٢٠٢ هـ ، ورحل إلى  
 الحجاز ومصر والشام والعراق ، وتوفي ببغداد سنة ٢٦١ هـ  
 أشهر كتبه ( صحيح مسلم ) جمع فيه اثني عشر ألف حديث ، كتبها  
 في خمس عشرة سنة ، وهو أحد لصحاح لمول عليها عند أهل  
 السنة ( الزركلي / الاعلام ٨ / ١١٨ ) .

### ص ٢٠٢ ( الحوي )

أبو المعالي ، عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الحوي ،  
 الفقيه الشافعي ، استاذ العراقي ، والكنيا الحراسي ، ولجربها ، في الفقه  
 والاصول والأدب . حكى أنه جاور عمكة المعظمة أربع سنين ، وكان  
 يدرس ويهني المدينة ، لهذا قيل له إمام الحرمين . له مصنفات  
 في العلوم ، منها : نهاية المطلب ، وشامل ، وغية المسترشدين ،  
 ولجربها في أصول الفقه . ولد سنة ٤١٩ هـ ، وتوفي ببغداد سنة  
 ٤٧٨ هـ . ( القمي / الكنى والالقباب : ٢ / ١٨ ) .

### ص ٢٠٦ ( هبلان بن سلمة )

هو هبلان بن سلمة الثقيفي حكيم شاعر جاهلي ، أدرك الإسلام ،

وأما يوم الطائف (عند عشر سورة ، فأمره لبي (ص) أن يحذر  
 أن يقرأ من أحد أحاديثه ثقبه نوني سنة ٢٣ هـ (البركاني /  
 الاعلام : ٥ / ٢١٩) .

#### ص ٢٠٦ (قيس بن الحارث)

هـ قيس بن الحارث الأسدي كانت حرب شحات إليه ، وقد  
 أسلمه بعد سوه ، فأمره لبي (ص) أن يحذر من أربعاً . (ص)  
 (البركاني / أسد الغابة : ٤ / ٢١٩ - ٢١١) .

#### ص ٢٠٦ (هرويه بن مسعود)

هـ هرويه بن مسعود بن عتب الثقفي ، مرجعي مشهور ، كان  
 كذا في قوله (عند) ، ولما أسلم سئذني لبي (ص) أن يرجع إلى  
 قومه يدعوهم إلى الإسلام ، فأذن له ، فرجع مدعاهم إلى الإسلام ،  
 فحاربهم ودمرهم ، فمات بهم سنة ٩ هجره (البركاني /  
 الاعلام : ٥ / ١٨) .

#### ص ٢٠٦ (فول بن معاوية)

هـ فول بن معاوية بن عمرو ، كذا في  
 من صحبه ، شهد بدو وحده مع لشركه . (ص)  
 فمات سنة ٦ هجره . (البركاني / الاعلام : ٥ / ١٨)

فأول عاش سنين منه في حادثة ومثله في الأسلام . ( ١٠٠ )  
الإعلام : ٩ / ٣٣ ) .

ص ٢٠٧ ( ماهر )

هو ماهر بن مالك الأسلمي قيل هو معدود من مدبري  
روي أنه أتى النبي ( ص ) فأقر عده و ر . . فردده . ثم عاد  
فأقر بالزور . فردده . فلما كان في المرة الثالثة سأله فيه قوله . هن  
تذكرون من عقمه شيئاً ؟ قالوا : لا . فامر به . ثم ( بن الأثير / أسد  
العادة : ٤ / ٢٧٠ - ٢٧١ )

ص ٣٤٩ ( الزبير )

هو الزبير بن العوام بن حويطب الأسدي ، القرشي . وهو ر . .  
لبي ( ص ) أسلم وله من العمر ١٢ سنة ، وشهد بدرأ وأحداً  
وعمرهم . وشهد حاية مع عمر بن الخطاب . ( بن جرير . محلة  
يوم الحمل سنة ٣٦ هـ ( الزبير / كلى للإعلام : ٣ / ١٤ )

ص ٣٥١ ( لعل بن حنبل )

هو أبو عبد الرحمن ، بلال بن الحارث المزني ، الصحابي ، من  
أهل بادية المدينة ، أسلم سنة ٥ هـ . وكان من حملي ألوية مزينة  
يوم الفتح ، توفي في آخر خلافة ٥٠٠ هـ سنة ٦٠ هـ من ٨٠ عاماً

( الرركلي / الاعلام ٢ / ١٩ ) .

( ٣ )

استدل المصنف في ٢١ / ١٦٢ ، هل جواز تفجيل اليد برواية  
( إذا تلاقى الرجلان فتصامعا ، تحانت دفونهما ... ) والطاهر أن  
منه الرواية تصلح دليلاً لمصاحبة لا لتفجيل اليد  
والذي يبدو من بعض الأخبار أن تفجيل اليد إنما يجوز إذا كانت  
اليد « يد رسول الله ( ص ) ، أو من أرهده رسول الله ( ص ) »  
وفي بعضها « أنها لا تصلح إلا لني أو وصي نبي » . ( الكليني /  
الكافي ٢٠ / ١٨٥ ، باب التفجيل ، حديث ٢١ ، ٣ )

\*\*\*

## مصادر التحقيق والترجمة

مرّة على الحروف المحمية لعلّوها





( ١ )

- ٢ - أجوبة مسائل ابن زهرة  
للمرحوم المحققين ، محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي ،  
ت : ٧٧١ هـ .  
مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف ،  
ضمن مجموع برقم ( ٥١٨ ) .
- ٣ - أجوبة المسائل الحاجبية  
للشيخ المعتمد ، محمد بن محمد العماد ، ت : ٩١٣ هـ  
مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف ،  
مجموع برقم ( ٩٣٦ ) .
- ٤ - أجوبة المسائل الموصيات الثابتة  
للسيد المرتضى ، صلوات الله عليه ، أبي القاسم علي بن الحسين ،  
ت : ٩٣٦ هـ .  
مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف  
برقم ( ٩٣٨ ) .
- ٥ - أجوبة المسائل المهتاجة  
للامام الحلي ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، ت : ٧٢٩ هـ  
مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف ،  
ضمن مجموع برقم ( ١١٠٧ ) .
- ٦ - أجوبة المسائل المهتاجة

امير الصفين محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي ،  
ت ٧٧١ هـ

مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الاشرف ،  
ضمن مجموع رقم ( ١١٠٧ ) .

٧ - الاحكام في اصول الاحكام  
للآمدي ، صف لنس ، أبي الحسن هادي بن محمد بن مهدي ،  
ت ٦٣١ هـ

مطبعة المعارف ، بمصر ، ١٣٣٢ هـ .

٨ - احياء علوم الدين

للهالي ، أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد ، ت . ٥٠٥ هـ  
منشور ت د ر حيد الكتب العربية ، مطبعة مصطفى الساتي  
الحلي بمصر .

٩ - دوار الشروق على أبواب الفروق ( حاشية ابن الشاط )  
لأب الشاط ، سراج الدين قاسم بن عبد الله بن محمد الانصاري ،  
ت ٧٢٣ هـ .

طبع مع فروق للفراي ، مطبعة دار احياء الكتب العربية  
بمصر ، ط - ١ ، ١٣٤٥ هـ .

١٠ - الأربعون ( في الحديث )

للتبديد الأول ، محمد بن أبي العباس ، ت . ٧٨٦ هـ  
مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف ، ضمن مجموع  
رقم ( ١٨١ ) .

١١ - إرشاد الأذهان ( في الفقه الإمامي )  
للامامه الحلي ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، ت : ٧٢٦ هـ .

مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في السجف رقم ( ٤٧٧ )

١٢ - الارشاد الى فواطم الأدلة في أصول الاعتقاد ( الارشاد )

للحويجي ، عبد الملك بن يوسف ، ت ٤٧٨ هـ

مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٥٠ م

١٣ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الاصول

للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الصنعائي ، ت : ١٢٥٠ هـ .

مطبعة مصطفى الثاني الحلبي بمصر ، ط - ١ ، ١٣٥٦ هـ

١٤ - الاستبصار فيما اختلف من الأخبار

للشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن ، ت ٤٦٠ هـ

ط - ٢ ، مطبعة النجف بالسجف ، ١٣٧٦ هـ .

١٥ - أسد الغاية الى معرفة الصحابة

لاس الأثير ، عمر الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم

الجزوي ، ت ٦٣٠ هـ .

المطبعة الاسلامية بتهران ( ألوفت ) .

١٦ - الأسماء والصفات

للبيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي ، ت ٤٥٨ هـ

مطبعة السعادة ، بمصر ، ١٣٥٨ هـ .

١٧ - الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان

لاس نجيم ، زين الدين بن إبراهيم ، ت : ٩٧٠ هـ

مطبعة سجل العرب بمصر ، ١٩٦٨ م .

١٨ - الأشباه والنظائر في قواعد ومروغ الشافعية

للموطني ، حلال لدين عبد الرحمن ، ت ٩١١ هـ

منشورات دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى بن علي

الخلي ، مصر .

١٩ - أصول المرخشي

المرخشي ، أن كز ، محمد بن أحمد بن أبي سهل ، ت ٤٩٩ هـ

مقاييس دار الحجاز ، مصر ، ١٣٧٢ هـ

٢ - الأصول العامة للغة المفاخر

للحكيم ، السيد محمد تقي

دار الأندلس ، بيروت ، ط - ١ ، ١٩٦٣ م

٢١ - الاعلام

للزركلي ، خير الدين

مطبعة كوت ، سوماس ، مصر ، ط - ٢

٢٢ - أعيان الشيعة ، ج ٤٧

للأمين ، السيد محمد

مطبعة الانصاف ، بيروت ، ١٣٨٠ هـ

٢٣ - الإصاح ( في اللغة العربية )

للمحمدي ، القاسمي ، أبي عبد الله شرف بن موسى ، ت ٩٦٨ هـ

المطبعة المصرية ، الأزهر .

٢٤ - الألف ( في اللغة )

لشوقي ، أبو عبد الله محمد بن إدريس ، ت ٢٠٤ هـ

مطبعة الألفية ، بولاق ، ط - ١ ، ١٣٢١ هـ

٢٥ - أمالي المرتضى

للسيد المرتضى ، عبد الهادي ، علي بن الحسين ، ت ٤٣٦ هـ

محمد بن محمد ، أحمد بن محمد ، دار الكتب المصرية ، ط - ١ ،

١٩٥٤ م

- ٢٦ - لأبي يحيى  
 لا ... - أبي عمر بن ... كبرى دسوقي  
 ت ١٦٤٦ هـ .  
 مخطوطة من ورقة عن ... وفيم في مكة - مدحكيم  
 في ... رقم ( ٩٤ )  
 ٢٧ - أمل لأول : ... جم ... حل ...  
 البحر العالمي ، محمد بن الحسن ، ت : ١٦٥٤ هـ  
 - أحمد الحسيني ، منشورات مكة ، الأندلس ، عدد  
 ٢٨ - الأموال  
 ذات ملاء ، أبو ... ناصر ... لا دي ، ت ٢٢٢  
 أ ٢٢٤ هـ .  
 مطبعة حجازي ، بالقاهرة  
 ٢٩ - الانصار ( في الفقه الامامي )  
 السيد المرتضى ... محمد بن أبي ...  
 ت ٤٣٦ هـ  
 المطبعة الحيدرية ، بالنجف ، ١٣٩١ هـ .  
 ٣٠ - لا هدف في ... الخلف ( الفقه الحنيلي )  
 ... ، علام ... في ... سنين ، ت ١٨٨٥ هـ  
 مطبعة ... الخمدية ، ... ١٣٦١ هـ  
 ٣١ - مصاح ... في شرح ... في ...  
 أحمد المحقق محمد بن ... مطهر ...  
 ت : ٧٧١ هـ  
 المطبعة العلمية ، بقم ، ١٣٨٧ هـ

٣٢ - ابصاح المكنون في السبل على كشف الظنون  
لإسماعيل داث بن محمد أمين التايابي الشفادي  
مطبعة المعارف ، تركيا ، ١٣٦٤ هـ .

### ( ب )

- ٣٣ - بحار الأنوار ( البحار )  
للمجلسي ، محمد باقر بن محمد تقى ، ت : ١١١١ هـ  
الطبعة المجرية باران سنة ١٣١٠ هـ ، واطبعة الحروفية الحديثة .
- ٣٤ - البحر الزخار الجامع المفاتيح حللها الامصار  
لابن المرتضى ، أحمد بن يحيى ، ت : ٨٤٠ هـ  
مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٨ هـ .
- ٣٥ - بداية الدراية ( الدراية )  
لشهاب لثاني ، زين الدين بن أحمد العاسلي ، ت : ٩٦٥ هـ  
مطبعة النعمان ، النجف ، ١٣٧٩ هـ .
- ٣٦ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
لابن رشد ، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي ، ت : ٥٩٥ هـ  
مطبعة الاستقامة ، مصر ، ١٣٧١ هـ .

### ( ت )

- ٣٧ - تاج المروس في شرح القاموس  
لزيبي ، محمد بن محمد مرتضى الحسيني ، ت : ١٢٠٥ هـ .
- ٣٣٩ -

- دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ .
- ٣٨ - لاج اللغة وصحاح العربية ( الصحاح )  
لجوهري ، أبي نصر اسماعيل بن حماد ، ت ٢٩٣ ، أر ٣٩٨ هـ  
المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٢٨٢ هـ
- ٣٩ - تأسيس النظر  
للذبوسي ، عبيد الله بن عمر الحنفي ، ت ٤٣٠ هـ  
مطبعة الإمام ، القاهرة .
- ٤٠ - التبيان في تفسير القرآن  
لشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن ، ت : ٤٦٠ هـ  
المطبعة العلمية ، النجف ، ١٣٨٦ هـ .
- ٤١ - تحرير الأحكام ( في الفقه الإمامي )  
للعامة الحلبي ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، ت ٧٢٦ هـ  
المطبعة الحبرية ، ١٣١٤ هـ .
- ٤٢ - التحرير في أصول الفقه  
لابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد البواسي الحنفي ،  
ت ٨٦١ هـ  
مطبعة مصطفى السامي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ .
- ٤٣ - تحفة الفقهاء ( في الفقه الحنفي )  
للمرقندي ، علاء الدين محمد ، ت ٥٣٩ هـ  
منشورات جامعة دمشق ، ط ١ - ١٣٧٩ هـ .
- ٤٤ - النعمة للطبعة في تأريخ المدينة الشريفة  
للسخاوي ، شمس الدين ، ت ٩٠٢ هـ  
مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٧ هـ .

٤٥ - تخريج الفروع على الأصول

للرحماني ، أبي المذهب شهاب الدين محمود بن أحمد ، ت ٦٥٦ هـ  
مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٢ هـ

٤٦ - تذكرة الفقهاء

لعلامة الحلي ، الحسن بن يوسف بن مطهر ، ت ٧٢٦ هـ  
الطبعة المبرصوية ، طهر ، ( أوقست )

٤٧ - نهر الفهم

لغني ، علي بن ابراهيم ، من أعلام القرن الثالث و رابع الهجري  
مطبعة النجف ، النجف ، ١٣٨٦ هـ

٤٨ - تحصيل الخبر في حريج أحاديث الراعي الكبير

لأبي جعفر باقر بن علي ، أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن  
محمد ، ت ٨٥٢ هـ

شركة المطبعة العصرية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ

٤٩ - تنقيح المقال في أحوال الرجال

لعلامة أبي عبد الله محمد بن حسن

المطبعة المرتضوية ، النجف ، ١٣٥٢ هـ

٥٠ - التوحيد

لمشايخ الصدوق ، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن محبوب

للقمي ، ت : ٢٨١ هـ

المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٨٦ هـ

٥١ - توضيح الأحكام عن عمدة الحكماء ( في أممها لمكي )

لمتورري الربيعي ، هيثم بن لمكي ، لمكي

المطبعة التونسية ، تونس ، ط - ١ ، ١٣٣٩ هـ



٥٢ - تهذيب الاحكام

بشيخ طوسي ، أبي جعفر محمد بن حسن ، ت : ٤٠٠ هـ  
مطبعة النعمان ، النجف ، ج ٢ - ١٣٧٩ هـ

٥٣ - تهذيب التهذيب

لابن حجر العسقلاني - شهاب الدين أبي الفوارس أحمد بن علي ،  
ت : ٨٥٢ هـ

مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، ط - ١ - ١٣١٦ هـ

٥٤ - تهذيب الفروقي والفوائد السنية في الامور الفقهية

لابن الشيخ حسن ، بن علي ، مهدي المكي  
طبع ٣٠٠٠ نسخة للفروقي ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ،  
ط - ١ - ١٣٤٦ هـ

٥٥ - تهذيب الوصول الى علم الاصول

للعلماء الخليل ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، ت : ٧٢٦ هـ  
الطبعة الحيدرية ، طهران ، ١٣٠٨ هـ

( ث )

٥٦ - ثواب الاعمال وعقاب الاعمال

بشيخ طوسي ، أبي جعفر محمد بن علي ، ت : ٣٨١ هـ

المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٩٢ هـ

( ج )

٥٧ - جامع الأصول من أحاديث الرسول

لابن الأثير ، أبي السادات مبارك بن محمد الجرجي ، ت : ٦٠٦ هـ

طبعة إيران بالأوصاف حل نسخة مطبعة السنة المحمدية بمصر .

٥٨ - جامع البيان ( تفسير الطبري )

الطبري ، أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد ، ت : ٣١٠ هـ

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط - ٢ ، ١٣٧٣ هـ .

٥٩ - جامع الرموز ( في الفقه الحنفي )

للقيساني ، شمس الدين محمد بن حمام الدين الحنفي ، ت : ٩٦٢ هـ

مطبعة المصيرية ، ١٢٩١ هـ .

٦٠ - الجامع الصحيح ( صحيح البخاري )

للبخاري ، أبي عبد الله محمد بن اسماعيل ، ت : ٢٥٦ هـ

مطبعة الشرقية ، مصر ، ط - ١ ، ١٣٠٤ هـ .

٦١ - الجامع الصغير يشرح المفاتيح

للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، ت : ٩١١ هـ

ط - ١ ، ١٣٧٣ هـ .

٦٢ - الجامع الشرائع

لابن سعيد الحلبي ، أبي زكريا يحيى بن أحمد بن الحسن الحلبي ،

ت : ٦٨٩ هـ

مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في الجوف الأشرف ،

برقم ( ١٧٦ ) :

- ٦٧ - جل العلم والعمل  
 للسيد المرتضى ، علم الهدى علي بن الحسين ، ت ١٣٦ هـ  
 مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف ، ضمن  
 مجموع برقم ( ١٣٦ )  
 ٦٨ - الجمل والعقود  
 للشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن ، ت ٤٦٠ هـ  
 مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف برقم ( ٢٩٨ ) .  
 ٦٩ - جواهر الفقه  
 لابن البراج القاضي ، سعد الدين أبي القاسم عبد العزيز بن  
 تحرير ، ت ٤٨١ هـ  
 طبعت ضمن الجوامع الفقهية ، الطبعة الحجرية ، ١٣٧٦ هـ :  
 ٧٠ - جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام  
 مسجني ، محمد حسن  
 الطبعة الحجرية ، ١٣٣٥ هـ :

## ( ح )

- ٧١ - حاشية رعاية الطالبين على ألفاظ فتح المعين  
 للسيد الكري ، أبي بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي  
 مطبعة مصلحى البابي الحلبي ، ط - ٢ ، ١٣٥٦ هـ  
 ٧٢ - حاشية المطار على جمع الجوامع  
 المطار ، أبي السعادات حسن بن محمد الاوهري الشامي ، ت :  
 ١٢٥٠ هـ .

مطبعة مصطفى محمد : القاهرة

٦٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

٢٣٠ - أبي نعم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني ،

مطبعة السعادة ، مصر ، ط - ١ .

## ( خ )

٧٠ - خراج

١٨٢ - أبو يوسف ، محمد بن يعقوب بن إبراهيم ، ت

مطبعة السعادة ، ط - ١ ، ط - ٢ ، ١٣٥٢ هـ

٧١ - خلائف من بعده

٢٦٠ - شيخ طائفة ، أبي جعفر محمد بن حسن ، ت

مطبعة المصطفى ، المهران ، ١٣٧١ هـ .

## ( د )

١٢ - دس الشرعية في فقه الإمامية

١٨٦ هـ - أبو بكر ، محمد بن أبي بكر ، ت

مطبعة المحمدية ، ١١٦٩ هـ .

## ( ذ )

٧٢ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة

لأخا برك الطهراني ، محمد محمد

## الطبعة الأولى

- ٧٠ - ١ - في أصول الزراعة  
 محمد المصطفى ، علم مدى من ، ط ١٣٦٦ هـ  
 مطبوع مكتبة السيد الحكيم ، ط ١٣٦٦ هـ  
 ٧١ - الذكرى  
 الشهيد لأبي ، محمد ، ط ١٣٦٦ هـ  
 الطبعة الحجرية ، ط ١٣٦٦ هـ

## ( د )

- ٧٦ - رد المحتار على الدر المختار ، في ط ١٣٦٦ هـ  
 لابن عابد بن ، محمد أمين ، ط ١٣٥٦ هـ  
 الطبعة المصرية ، بولاق ، ط ١٣٨٦ هـ  
 ٧٧ - روضات الجنات  
 بلخوانساري ، محمد باقر بن ، ط ١٣٦٦ هـ  
 ط ١٣٦٦ هـ  
 طبعة الحجر ، ط ١٣٦٦ هـ  
 ٧٨ - روضة الشهادة في شرح  
 للشهيد الثاني ، ربيع الدين بن أحمد العاطي ، ط ١٣٦٦ هـ  
 طبعة الحجر ، ط ١٣٦٦ هـ

## ( ر )

- ٧٩ - ازواج من إقتراف الكفا  
 - ٣٤٣ -

لاس حجير الحنفي ، أبي ماس أحمد بن محمد بن هلي ، ت :  
٩٧٤ هـ .

مطبعة مصطفى الناي الحنفي ، مصر ، ط - ١ ، ١٣٧٠ هـ .

### ( س )

٨٠ - سرائر الحاوي لتحرير الفتاوي ( السرائر )

لاس إدريس ، محمد الحلي ، ت : ٩٨ هـ

مطبعة محمد باقر ، إيران ، ١٢٧٠ هـ .

٨١ - طبعة البحار

للقي ، الشيخ عباس محمد رضا

المطبعة العلمية ، النجف ، ١٣٥٥ هـ .

٨٢ - سنن ابن ماجة

لابن ماجة ، أبي عبد الله محمد بن يزيد القروبي ، ت : ٢٧٣ هـ

دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٣ هـ .

٨٣ - سنن أبي داود

لأبي داود ، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، ت :

٢٧٥ هـ

مطبعة مصطفى الناي الحلي ، مصر ، ط - ١ ، ١٣٧١ هـ .

٨٤ - السنن الكبرى

لسيوطي ، أبي بكر أحمد بن الحسين ، ت : ٤٥٨ هـ

مطبعة دار المعارف المصرية ، الهند ، ١٣٥٢ هـ .

٨٥ - سنن النسائي بشرح السيوطي

لبناني ، أحمد بن علي بن شبيب ، ت : ٣٠٣ هـ  
المطبعة المصرية ، الأزهر ، ط - ١ ، ١٣٤٨ هـ .

## ( ش )

- ٨٦ - شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام  
للمحقق الحلبي ، أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن ، ت  
٩٧٦ هـ .
- تتمد عبد الحسين محمد علي ، مطبعة الآداب ، الجب ، ١٣٨٩ هـ .
- ٨٧ - شرح التلويح على التوضيح  
للعقاراني ، محمد لدين مسعود بن عمر شافعي ، ت ٧٩١ هـ  
مطبعة محمد علي صبيح ، مصر ، ١٣٧٧ هـ .
- ٨٨ - شرح الحرشي على محضر حلون  
للهارشي ، أبي عبد الله محمد ، ت ١١٠١ هـ  
المطبعة الأميرة ، بولاق ، ط - ٢ ، ١٣١٧ هـ .
- ٨٩ - شرح ديوان المتنبي  
للبرقوقي ، عبد الرحمن  
مطبعة الاستقامة ، مصر ، ١٣٥٧ هـ .
- ٩٠ - شرح رمضان أفندي على شرح المفائد  
لرمضان أفندي بن محمد الحنفي  
مطبعة الشركة الصحافية الدنالية ، ١٩٦٥ م .
- ٩١ - شرح صحيح قنمذي  
لأن العربي ، أبي بكر محمد بن عبد الله لأشعيلي المالكي ،

ت : ٥٤٣

معهده بصاري ، مصر ، ط ١ ، ١٣٥٣ هـ

٩٢ - شرح صحيح مسلم

للاوي ، محي الدين محي بن شرف الشافعي ، ب ٦٧٦ هـ

طبع مصر ، ١٣٤٩ هـ

٩٣ - شرح للعمدة

ابن دقيق العيد ، نقي الدين ، ت : ٧٠٣ هـ

مخطوطة مصورة في مكتبة السيد حكيم العامة في القاهرة

برقم ( ٤٠٨ ) .

٩٤ - شرح العاية على الهداية

للاوي ، الأكل الذين محمد بن محمد بن محمود الخفجي ، ب .

٧٨٦ هـ

صع ، مؤخر فتح القدر لاس السباه ، معهده مصطفى محمد ،

٧٨٦ هـ

٩٥ - شرح المحلى على جمع الجوامع

للمحلي ، حلال الله - محمد بن أحمد بصري الشافعي ،

ب : ٨٦٩ هـ

طبع مع حاشية نسبي عن شرح المحلى . معهده مصطفى الداني

المحلي ، مصر ، ط - ٣ : ١٣٥٦ هـ .

( ص )

٩٦ - محلي في لغة

٣٤٩ هـ





لابن سلام ، أبي عبد القاسم الهروي الاردني ، ت . ٢٢٣ ،  
أو ٢٢٤ هـ

مطبعة دائرة المعارف عثمانية ، جيلوآناد ، ط - ١ ، ١٣٨٤ هـ .  
١٠٢ - غنية الاصول والفروع ( المية )

لابن وهرة ، هر الدين حرة بن علي الحسبي الحنفي ، ت :  
٥٨٥ هـ .

طبعت بمس الخوامع الفقهية ، الطبعة الحجرية ، ١٢٧٦ هـ .

## ( ف )

١٣ . الف في هرب الحديث

للمحشري ، حار الله محمود بن هر ، ت : ٥٨٣ هـ

دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط - ١ ، ١٣٦٦ هـ .

١٠٤ - دفع رباني في تريب مسد احمد بن حبل الشيباني

للساعاتي ، أحمد عبد الرحمن الهنا

مطبعة الأخوان المسلمين ، ط - ١ ، ١٣٥٣ هـ .

١٠٥ - الفتاوى الحاتية

لماضي حان ، محمود الأورجندي الحنفي ، ت : ٥٩٢ هـ

مطبعة محمد شامين ، ١٢٨٢ هـ .

١٠٦ - شرح الوحي

بني ، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد ، ت ٦٢٣ هـ

مع بهامش المجموع شرح المذهب للنووي ، مطبعة النصاب

الأخوي ، مصر ، ١٣٤٨ هـ .

- فتح المفت شرح ألفية الحديث

- ٣٤٨ -

للمسحوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد الشافعي ،  
ت : ٨٩٠٢ هـ .

مطبعة العاصم ، القاهرة ، ط - ٢ ، ١٩٦٨ م

١٠٨ - المروق

للقرافي ، شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي ، ت : ٦٨٤ هـ  
مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ط - ١ ، ١٣٤٦ هـ .

١٠٩ - الفقه الاسلامي ومشروع القانون المدني الموحد في بلاد العربية  
للحائي ، محمد شفيق

مطبعة لجنة البان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .

## ( ق )

١١٠ - القاموس المحيط

للفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي ، ت  
٨١٣ هـ .

المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط - ٣ ، ١٣٥٢ هـ .

١١١ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام

لأبي عبد السلام ، أبي محمد هريث بن السلمي الشافعي ، ت : ٦٦٠ هـ  
مطبعة دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

١١٢ - قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام

للعلمة الحلي ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، ت : ٧٢٦ هـ  
الطبعة الحجرية ، ١٢٧٢ هـ .

١١٣ - القواعد في الفقه الاسلامي

- لأبي رجب ، أبي نوح عبد من حسني ، ت ٧٩٥ هـ  
مكتبة الكتبات الأزهرية ، ط - ١ ، ١٩٧٢ م
- ١١٤ القواعد والفوائد الأصولية  
للعلوي ، علاء الدين علي بن عباس الحسني ، ت ٨٠٣ هـ  
مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ
- ١٥ - فوائد الأحكام الشرعية أو ( نقويين الفقهية )  
لأبي حري محمد بن أحمد المرصفي ، ت ٧٤١ هـ  
العم للملايين ، بيروت ١٩٦٨ م

### ( ك )

- ١٦ - الكافي  
لأبي قدامة ، أبي محمد محمد بن الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ،  
ت ٦٣٠ هـ  
مشتورات المكتب الإسلامي ، دمشق .
- ١١٧ - الكافي  
لأبي الصلاح الحلي ، أبي بن محمد ، من أعلام القرن الخامس  
مخطوط في مكتبة السيد خليل الله في الجوف رقم ( ٦٤١ )
- ١١٨ - كشف الأسرار ( شرح أصول لردوي )  
للحلي ، عبد العزيز بن أحمد بن محمد الحلي ، ت ٧٣٠ هـ  
مطبعة الشركة الصحافية ، ١٣٠٨ هـ .
- ١١٩ - كشف الأسرار شرح المصنف عن المنار  
للمهدي . أبي الكاثر عبد الله بن أحمد بن محمود ، ت ٧١٠ هـ  
المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٣١٦ هـ .



ت : ٧١٩ هـ

مقشورات دار صادر ودار بيروت ، ١٣٧٥ هـ

١٢٧ - اللغة ، دمشق

للتشيد الأول ، محمد بن مكي العاملي ، ت : ٧٨٦ هـ

طبع مع شرحها الروضة النيرة للتشيد الثاني ، الطبعة الحجرية ،

اران - نسخة أخرى مقشورات جامعة النجف الدينية

### ( م )

١٢٨ - المسوط في فقه الإمامية

للشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن ، ت : ٤٦٠ هـ

مطبعة الحيدري ، طهران

١٢٩ - المجازات ، السوبة

للشريف الرضي ، محمد بن الحسين بن موسى ، ت : ٤٠٦ هـ

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٦ هـ .

١٣٠ - المجتبي

لابن دريد ، أبي مسكر محمد بن الحسن الاردي البصري ،

ت : ٣٢١ هـ

مطبعة مجلس دائرة المعارف العراقية ، حيدر آباد ، ١٣٤٢ هـ

١٣١ - مجمع الامثال

للميداني ، أبي الفضل أحمد بن محمد التيسابوري ، ت ٥١٨ هـ

مقشورات عبد الرحمن محمد ، مصر ، ١٣٤٢ هـ .

١٣٢ - مجمع البحرين

الطريفي ، فخر الدين ، ت : ١٠٨٥ هـ  
تم - أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب : النجف

٣٣ - مجموع أشعار العرب  
للعمري ، ولهم بن الوردي  
سبع أوديت ، ١٩٠٣ هـ

١٣٤ - المجموع شرح المذهب  
للأودي ، أبي بكر يحيى بن يحيى بن شرف ب ٦٧٦ هـ  
مطبعة التضامن الأخوي ، مصر ، ١٣٤٨ هـ  
١٣٥ - المحاضن

للترقي ، أبي حمزة أحمد - محمد بن حمد ، ب ١٧٤ هـ ، أو  
٤٨٠ هـ

مطبعة ونكين ، طهران ، ١٣٧٠ هـ :

١٣٦ - الثمر في الحديث في بيان أحكام الشرعية  
لأبي قدامة ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد القادر ، مدمي  
الحلي ، ت ٧١٤ هـ  
مطبعة مصطفى محمد ، مصر .

١٣٧ - مختصر المنتهى الأصولي  
لأبي محمد ، أبي عمرو غزالي بن عمر الكردي لأصوي طائفة ،  
ت ٦٤٦ هـ

مطبعة كردسار ، مشهد ، ١٣٢٦ هـ

١٣٨ - محاسن الشيعة في أحكام الشريعة

للعلامة الحلي ، الحسن بن يوسف بن مهدي ، ت ١٢٦ هـ  
مطبعة المحمدية ، ١٣٢٣ هـ

# ١٣٩ - المدخل

لابن الحاج ، أبي عبد الله محمد بن محمد المندري القاسي ،

ت : ٧٣٧ هـ

المطبعة المصرية ، الأزهر ، ط - ١ - ١٣٤٨ هـ .

# ١٤٠ - المدونة الكبرى

مالك بن أنس الأصمعي ، ت ١٧٩ هـ

مطبعة المعادة ، مصر ، ط - ١ - ١٣٢٣ هـ .

# ١٤١ - مرآة العقول ( شرح الكافي للكليني )

المجلسي ، محمد باقر بن محمد تقي ، ت ١١١١ هـ

الطبعة الحجرية ، إيران ، ١٣٢٥ هـ

# ١٤٢ - المراسم

نيلار ، أبي يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي ، ت ٤٤٨ هـ

أو ٤٦٣ هـ

طبع ضمن الجوامع الفقهية ، طعة حجرية ، ١٢٧٦ هـ

# ١٤٣ - المسائل الناصرية

لقبيد المرتضى ، علم الهدى علي بن الحسين ، ت ٤٣٦ هـ

طبع ضمن الجوامع الفقهية ، طعة حجرية ، ١٢٧٦ هـ .

# ١٤٤ - المستدرك على الصحيحين

للحاكم النيسابوري ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله ، ت ٤٠٥ هـ

مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ، ١٣٤٠ هـ .

# ١٤٥ - مستدرك الوسائل

للنوري ، ميرزا محمد حسين بن محمد تقي الطهرمي ، ت ١٣٢٠ هـ

الطبعة الحجرية ، إيران

# ١٤٦ - المستصلى



- للغزالي ، أبي حامد محمد بن محمد ، ت : ٥٠٥ هـ  
 المطبعة الاميرية ، بولاق ، ط - ١ ، ١٣٢٢ هـ ، وصحة أخرى  
 طبع مطبعة مصطفى محمد ، ١٣٥٦ هـ
- ١٤٧ - مستند أحمد  
 لابن حنبل ، أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، ت :  
 ٢٤١ هـ  
 مطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣١٣ هـ .
- ١٤٨ - مشكاة الأنوار في شرح الأحبار  
 الطوسي ، أبي الفضل علي بن أبي نصر رضي الدين الحسن ،  
 من أعلام القرن السابع الهجري  
 منشورات المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٧٠ هـ .
- ١٤٩ - المصباح  
 للكعبي ، نقي الدين ابراهيم بن علي العاملي ، ت ٩٠٥ هـ  
 منشورات دار الكتب العلمية ، النجف ومؤسسة مطبوعاتي امجاديلوان  
 بطهران ، ط - ٢ ، ١٣٤٩ هـ قمي .
- ١٥٠ - مصباح المتعبد  
 للشيخ الطوسي ، محمد بن الحسن ، ت : ٤٦٠ هـ  
 مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف ، رقم (١٢٥٩) .
- ١٥١ - معارج الأصول  
 للمحقق الحلي ، محمد الدين جعفر بن الحسن ، ت : ٦٧٦ هـ  
 مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف ، رقم (٣٧١) .
- ١٥٢ - المعتمد ( في الفقه الإمامي )  
 للمحقق الحلي ، محمد الدين جعفر بن الحسن ، ت : ٦٧٦ هـ

الطبعة الحجرية ، اراق ، ١٣١٨ هـ .

١٥٢ - المعتمد في أصول الفقه

للصوري ، أبي الحسين محمد بن عبي الفاضل المعتزلي ، ت .

١٣٦ هـ

طبع دمشق ، ١٢٨٤ هـ

١٥٤ - معجم المؤلفين

لكحالة ، عمر رضا

مطبعة الترقوي ، مصر ، ١٣٨٠ هـ .

١٥٥ - المفتي ( في الفقه الحنبلي )

لابن قدامة ، أبي محمد ، من الدين عبد الله بن أحمد المقدسي ،

ت . ٦٣٠ هـ

مطبعة دار محمدية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٦٧ هـ .

١٥٦ - معي الآداب عن كتاب الأعراف

لابن هشام ، أبي محمد ، من الدين بن يوسف بن أحمد

الانصاري المصري ، ت : ٧٦١ هـ

مطبعة المدني ، القاهرة .

١٥٧ - مفتاح الكرامة شرح قواعد الأعلام

للاماملي ، محمد الخوادم بن محمد الحسيني ، ت ١٢٢٦ هـ

طبعته أجزاء في مطابع مختلفة

١٥٨ - المفردات في غريب القرآن

للراغب الاصفهاني ، أبي القاسم الحسين بن محمد ، ت ٥٥٢ هـ

ب محمد سيد كبلاني ، مطبعة مصطفى الداني الحلبي ، مصر .

١٣٨١ هـ .

١٥٩ - الفصل في النحو

للزمخشري ، أبي القاسم محمود بن عمر ، ت : ٥٣٨ هـ  
 مطبعة التقدم ، مصر ، ط - ١ ، ١٣٢٣ هـ

١٦٠ - الفصل في شرح أبيات الفصل

للنعماني ، محمد بدر الدين أبي مرام الحلبي  
 طبع بهامش الفصل للزمخشري - مطبعة التقدم ، مصر ، ط  
 - ١ ، ١٣٢٣ هـ .

١٦١ - المقصورة للديريّة

لابن دريد ، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري ، ت :  
 ٣٢١ هـ

المطبعة الحيدوية ، النجف -

١٦٢ - المقنع ( في اللغة الحسلي )

لابن قدامة ، أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي ،  
 ت : ٦٣٠ هـ

المطبعة السلعية ، القاهرة

١٦٣ - المقنع ( في اللغة الإمامي )

للشيخ الصدوق ، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه  
 القمي ، ت : ٣٨٩ هـ

طبع مع كتاب الهداية للشيخ الصدوق ، المطبعة الإسلامية ،  
 طهران ، ١٣٧٧ هـ .

١٦٤ - المقننة ( في اللغة الإمامي )

للشيخ المفيد ، محمد بن محمد النعماني ، ت : ٤١٣ هـ  
 طبع مع فقه الرضا ، المطبعة الحيدرية .

١٦٥ - مكارم الاخلاق

طبرسي ، رضي الله عنه ، شرح لحدود النور ، حسن

ابن الفصل ، ت : ٥٤٨ هـ

مطبعة سكرية ، نجف ، ١٣٩١ هـ

١٦٦ - منتخب كنز العمال

لمصطفى الحسيني علاء الدين بن علي المصفي ، حاشية على الترمذ

مورتي ، ت : ٩٧ هـ

طبع في مطبع سكرية ، نجف ، حاشية المصفي ، مصر ،

١٣١٣ هـ

١٦٧ - منتهى المطلب ( في لغة الامامي )

علاء الدين الحسيني الحسن بن يوسف بن المصفي ، ت : ٧٢٦ هـ

مطبعة احمد بن علي ، نجف ، ١٣٦٠ هـ

١٦٨ - من لا يحضره الفقيه

شيخ الإسلام ، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، ت :

٣٨١ هـ

مطبعة النجف ، النجف ، ط - ٤ ، ١٩٥٧ م .

١٦٩ - شرح الطائفة ( في لغة )

مورتي ، هاركر ، محي الدين بن علي بن شرف ، ت : ٦٧٦ هـ

مطبعة سكرية ، مصر ، ١٣٢٢ هـ

١٧٠ - منهاج الوصول الى علم الاصول

شيخ الإسلام ، رضي الله عنه ، شرح لحدود النور ، ت : ٦٨٥ هـ

مطبعة كردستان ، طهران ، ١٣٢٦ هـ

١٧١ - موارد الانحاف في نقباء الاشراف

لكونة ، عبد الرزاق الحسبي

مطبعة الآداب ، النجف ، ١٣٨٨ هـ

١٧٢ - الموطأ ( شرح بسوطي )

لمالك بن أنس الأصمعي ، ت : ١٧٩ هـ

مطبعة مصطفى السلي الحسبي ، مصر ، ١٣٧٩ هـ

١٧٣ - المذهب ( في الفقه الشافعي )

لشراري ، ت : اسحاق رعيم بن عبيد بن آدمي ، ت

١٧٦ هـ

مطبعة هيس البابي الحلبي ، مصر

## ( ن )

١٧٤ - رقة الناطر في الجمع بين الأشع ومطائر

لأبي سعيد الحلي ، أبي ذكرية حبيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى

ابن سعيد الحلبي ، ت : ٦٨٩ هـ ، أو ٦٩٠ هـ

ت : أحمد الحسبي ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٣٨٦ هـ

١٧٥ - نسيم الرياض في شرح شفاء نفاصي عدس

للحمادي ، ت : نفاص شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري

الحلي ، ت : ٩٦ هـ

المطبعة لأحمد ، مصر ، ت : ١٣٢٥ هـ

١٧٦ - نهاية الأحكام الفقهية

للمعلمة الحلي ، محمد بن يوسف ، ت : ٨٧٢٦ هـ

مخطوط في مكتبة سيد حكيم دار في نجف ، رقم ( ٦٠٨ )

١٧٧ - نهاية الشول في شرح منهاج الاصول

للأصنوي ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعي ،

ت : ٧٧٢ هـ

مطبعة التوفيق الأدبية ، مصر .

١٧٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر

لابن الأثير ، محمد الدين أبي السعادات مبارك بن محمد الجزري ،

ت : ٦٠٦ هـ

المطبعة النجاة ، مصر

١٧٩ - النهاية في مجرد الفقه والفتاوى

لشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن ، ت : ٤٦٠ هـ

مكتوبات دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ

١٨٠ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج

لشمس الدين الرملي ، محمد بن أبي العباس الشهير بالشافعي

الصغير ، ت : ١٠٠٤ هـ

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٧ هـ

١٨١ - نهاية الوصول إلى علم الاصول ( نهاية الاصول )

للمعلامة الحلبي ، الحسن بن يوسف بن المطهر ، ت : ٧٢٦ هـ

مخطوط في مكتبة السيد الحكيم العامة في الحنف ، رقم ( ٨٧٨ ) .

١٨٢ - نهج البلاغة

وهو مجموع ما اختاره لشريف أبو الحسن محمد الرضي الخوئي

سنة ١٠٦ هـ من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام

شرح محمد عده ، محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة

الاستقامة ، مصر .

## ١٨٣ - الواق ( في الحديث )

لنفيص الكاشاني ، محمد بن المرحلي ، ت ١٠٩١ هـ  
الطبعة الحجرية ، إيران ، ١٣٢٣ هـ .

## ١٨٤ - الوجيز ( في الفقه الشافعي )

للبرقي ، أبي حامد محمد بن محمد ، ت ٥٠٥ هـ  
مطبعة حوش قدم ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .

## ١٨٥ - ومائل لشعبة الى تحصيل مسائل الشريعة

لدمر العامل ، محمد بن الحسن ، ت ١١٠٤ هـ  
المطبعة الاسلامية ، طهران

## ١٨٦ - الوسيلة الى بيل لفصله ( في الفقه الإمامي )

لاسحررة الطوسي ، عماد الدين أبي حمزة محمد بن علي ، من  
أعلام القرن السادس الهجري

طبع ضمن المراجع للفتوية ، الطبعة الحجرية ، ١٢٧٦ هـ

## ١٨٧ - الهداية ( في الفقه الإمامي )

للشيخ الصدوق ، أبي حمزة محمد بن علي بن الحسين بن بابويه  
القمي ، ت : ٣٨١ هـ

طبع مع كتاب المقع للشيخ الصدوق ، المطبعة الاسلامية  
طهران ، ١٣٧٧ هـ .

١٨٨ - الهداية شرح بداية المستدي ( في الفقه الحنلي )  
لنصرهينالي ، رهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الرشدي ،  
ت ٥٩٣ هـ  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٥ هـ

\*\*\*



# الفهارس العامة

١ - الآيات الكريمة

٢ - الاحاديث الشريفة والآثار

٣ - الأبيات الشعرية

٤ - الاعلام

٥ - محتويات القسم الثاني



## ١ - الآيات الكريمة

٢٤٥ / ١	٤٦ / الحجر	- أدعوا بها بسلام آمنين
١٨٧ / ٢	٤٤ / آل عمران	- إذ يقولون أقلامهم بهم يكفل مريم
١٧٤ / ٢	٥٠ / يوسف	- ارجع إلى ربك
		- إلا الذين تابوا من بعد ذلك
٢٢٨ / ١	٨٩ / آل عمران	وأصلحوا
٣٩٠ / ١	٢٣٧ / البقرة	- ... إلا أن يعفون
١٨٠ / ٢	٥ / الشعراء	- .. إلا كانوا عده معرضين
٢٠١ / ١	٧٥ / آل عمران	- إلا ما دمت عليه فاتماً
١٥٦ / ٢	١٠٦ / الحجر	- إلا من أكره وقله مصفى بالإيمان
١٧٧ / ٢	١٥ / البقرة	- الله يستهزئ بهم
		- ألم حسب الذين اجتروا
٢٠٠ / ٢	٢١ / الحائث	السيدات أن يجعلهم كالذين أمروا ..
		- إن الذين يكتمون ما أوتوا من
١٤٥ / ٢	١٥٩ / البقرة	البينات والهدى ...
٤٤ / ٢	٩٠ / النحل	- إن الله يأمر بالعدل والإحسان
٢٠٢ / ١	١٧٦ / النساء	- إن أمروا بذلك ليس له ولد
		- إن أول بيت وضع للناس
١١٩ / ٢	٩٦ / آل عمران	لقدى ببكة ...
٦٢ / ٢	٢٤ / النساء	- أن تبتغوا بأموالكم
١١١ / ٢	١٠٣ / طه	- إن لنثم إلا عشرأ

١١١ / ٢	٥١ طه	... ..
		... ..
		... ..
٩٦ / ١	٥٥ المائدة	... ..
٩٩ / ٢	٢٧ / المائدة	- إنما يتقبل الله من المتقين
		... ..
١٩٨ ، ١٩٧ / ٢	١٠٦ / المائدة	صورتكم في الأرض
٢٠٢ / ١	٢٠ دوح	- أن أنزلهم من فوق
٢١٣ / ١	٦ / الأحزاب	- أولى بالذين آمنوا من أنفسهم
١٥٧ / ١	٢٣ / النساء	... أو لا تستم النساء
١٦٥ / ٢	٨٩ / المائدة	... بما عقدتم الإيمان
١٧٩ / ٢	٧٨ / الرحمن	... ..
٢٠٢ / ١	٨٥ / البقرة	- ثم أنتم هؤلاء تقولون أنفسكم
٦٧ / ٢	٩٧ البقرة	- الخلق أشهر مطرعات
		حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم
		وأخوتكم وعماتكم وأخالاتكم وبنات
٢٨١ / ١	١٣ / النساء	الأخ ...
		- حرمت عليكم ... الدم ...
١٨١ / ٢	٢ / المائدة	الختنير
١١٣ / ٢	٥١ / الأعراف	- حق اسموت ذكرص في ...
٢٦٢ / ١	٨٣ / آل عمران	- دين الله
		- ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا
		نصب ولا مغمصة في سبيل الله

٢ ٢ ٢	٢٠ ٢٠	ولا تفتنهم ولا تعطهم نصيباً من نعمكم
١٣٠ / ١	٢٢ ٢٢	ذلك جوفهم
٢٠	٢٢ ٢٢	ذلك ومن عظم جد من عظماء
٢٠	٢٢ ٢٢	جبر
٢٠	٢٢ ٢٢	ذلك ومن عظم شدة الله عز وجل
٢٠	٢٢ ٢٢	من يقود السموات
٢٠ ٢	٢٢ ٢٢	روى واحمد بن محمد بن
٢٥٠ / ١	٢٢ ٢٢	شهد لقائه لا اله الا هو
١١٠ / ٢	٢٢ ٢٢	شهر رمضان ..
٢ ٢	٢٢ ٢٢	صعيداً طيباً
١٦٢ / ١	٢٢ ٢٢	عدداً ثم كلاً لا اله الا هو
٢٥	٢٢ ٢٢	على كل شيء شهيد
٢٠ ٢	٢٢ ٢٢	عدداً فصلاً
١٠٢ / ١	٢٢ ٢٢	عدداً فصلاً
١٣٩ / ١	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
٢١٣ / ٢	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
٢٢٠ / ١	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
٢٢ ١	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
٢٢ ١	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
٢٢ ٢	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً
٢٢ / ٢	٢٢ ٢٢	عاطعاً من مكنياً

- فحيزوا أحسن منها ٨٦ / النساء ٢٠٠ / ١
- ورع عديهم صراً لديهم ٩٣ / الصفات ١٦٣ / ٢
- فسامهم ذكراً من المدحصى ١٢١ / الصفات ١٨٧ / ٢
- وفد جعل أوليه ملطاً ٣٣ / الأسراء ١٥٧ / ١
- فعولاً له قولاً لياً لعله يندكر أو يحش ١٤ / طه ٢٠٢ / ٢
- فلا يفتلوه من أن يسكنهم أزواجهم ١٣٢ / البقرة ٥٠ / ٢
- فلا يفتلوه من أن يسكنهم أزواجهم ٢٨ / البقرة ١١٩ / ٢
- فمن شهد منكم الشهر فليصمه ٥ / البقرة ٣٩ / ٢، ٢٥٠ / ١
- فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ١٩٦ / البقرة ١٨ / ١
- ففتحنها فيه من روحنا ١٢ / التحريم ٢٦٢ / ١
- فويل للذين كفروا من أن يؤمنوا ٢٢ / طه ٥٢ / ٢
- قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ٣٦ / الأعراف ١٥٣ / ٢
- كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ١٨٣ / البقرة ٩٥ / ٢
- كتب عليكم القصاص في القتل . . . ١٧٨ / البقرة ١٠ / ٢
- لا تعرفوا في الحرب قل نازحهم أشد حراً ٨١ / البقرة ١٢٧ / ١
- لا يفتلوا المؤمنون الكافرين أولياء ٢٨ / آل عمران ١٥٦ / ٢، ١٢٤ / ١
- لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ٢٠ / احشر ٢٠٠ / ٢
- لا يعاد صبرة ولا كبيرة ٤٩ / الكهف ٢٠٢ / ١
- لا يموت فيها ولا يحيى ٧٤ / طه ٤١ / ٢

١٣٠ / ١	١ / الطلاق	- لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً
٢٠٠ / ٢	٧٥ / آل عمران	- ليس علينا في الأميين من سبيل
١٢٣ / ١	٧٨ / الحج	- ما جعل عليكم في الدين من حرج
٣٤ / ٢	٣ / الزمر	- ما أعد لهم إلا يقربونا إلى الله تبارك وتعالى
		- ما يأتيهم من ذكر ربهم يحدث إلا
١٨٠ / ٢	٢ / الأتية	استمعوه وهم يلعبون
١٣٧ / ٢	١٨٤ / آل عمران	- متاع العرور
٢٣٩ / ١	٢٨٢ / الفرقه	- ممن أوصوا من لشهداء
١١٢ / ٢	١٦٠ / الانعام	- من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها
٦٢ / ٢	٤ / النساء	- وآتوا النساء صدقاتهن نحله
٢٣٣ / ١	١٣ / يوسف	- وأحاف أن يأكله الذئب
		- وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح
٢٨١ / ١	١٠ / النساء	أن تقصروا من الصلاة إن كنتم
		- وإذا رفع أراهم القواعد من البيت
٩٧ / ٢	١٢٧ / الفرقه	واسماعيل
٢٣٩ / ١	٢٨٢ / الفرقه	- وأشهدوا إذا تناهت
٢٣٩ / ١	٢ / الطلاق	- وأشهدوا ذوي عدل منكم
٢٠٠ ، ١٩٧ / ٢		
٢١٧ / ١	٤١ / الانعام	- وأعلموا إنما عمنتم من شيء...
٥٦٠ ، ٢٨ / ٢	٦٩ / العنكبوت	- والذين جاهدوا فينا لمهدينم سلمنا
		- والذين يؤثرون ما آتوا وقلوبهم
١٥٤ / ٢	٦٠ / المؤمنون	وحية ...
		- والذين يؤثرون منكم ويظنون

١١ / ٢	٢٣٤ / سورة	زرو حاً
٩٩ / ٢	٢١ / أمتنع	- وأمرهم كلمة القوي
١٦٣ / ٢	٦٧ / الزمر	- سموات مطويات بيمينه
		وألق عليهم سعيراً وسحقاً
١٦٧ / ٢	١٤ / المائدة	يوم إعادة
١٣٢ / ٢	٤ / فصلان	واللآتي شمس مخصص
٢٩ / ٢	٤٠ / الاحزاب	- و... أفدقته إلى وجهه
٢٠٣ / ١	٦ / التوبة	وإن أشد من المشرك أشد
		وإن جاهدك على أن تشرك بي... ليس
٤٩ / ٢	١٥ / النجم	نك... علم فلا تطعها
		- وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن
٢٩٥ / ١	٦ / الطلاق	حتى يرضى
		- وأولات الأحرار أحسن أن يرضى
٤٠١ / ١	٤ / الطلاق	جلهن
٢٤٠ / ١	٦ / المائدة	- وأبدتم في مرق
٤٠٦ / ١	٢ / المائدة	- وتعاونوا على البر والتقوى
٧٤ / ٢	٩ / التبا	وجعلت يومكم سعياً
٢٤٥ / ١	٥ / الاحقاف	- وجعلت فصاح ثلاثين شهراً
١٥٥ / ٢	٩ / القلم	- وتقرأ أو تدرج فيدهون
٣٠٨ / ٢	٥٦ / الاحزاب	وصحوا بسباً
٢٤٥ / ١	١٤ / لقمان	- وفصاله في حامين
٢٠٦ / ٢	١٤٦ / آل عمران	- وكان من في قلب معه ريبون كثير
٢٧	٢ / التوبة	- ولا تأخذكم بها رأفة



٢٠٣ / ٢ / ٢٠٣	٤٦ / النكحوت	- ولا حادار أهل الكتاب إلا في هي أحسن
٢٠٢ / ١	١٨ / القصص	- ولا تزع مع الله إذ آ-
١٦٨ / ٢	١٦٢ / لا	- ولا تر... و... و...
٨٢ / ٢ / ١٠٨	١٠٨ / الأعم	- ولا تسبوا الذين يدهون من دون الله في... والله عليم بما
١٢٢	٣٦ / لاسر	- ولا تغف ما بين... علم
٢٨٠ / ١	٢٢ / النساء	- ولا تنكحوا ما ينكح آباؤكم من النساء
٢٦٢ / ١	١٥٠ / المائدة	- ولا يكتف شهادة الله
١٤٦ / ٢	١٢ / اخبر ت	- ولا حسب بعضكم بعضاً
٢٩ / ٢	٣٤ / هود	- ولا ينفكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم ...
٥٧ / ٢	٢٤ / لا عرف	- ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
٩١ / ٢ / ٢٦٢	٩٧ / آ- عمر	- والله على الدرس حج بيت
٢٨٤ / ١	١٠ / الدور	- ... ولم يكن لهم شهادة ولا أسهم
٥٧ / ٢	١١ / دالوق	- ومن يؤخر الله... إذا جاء أجلها
		- ولو لا ر... يؤمنون و...
١٤٣ / ١	٢٥ / الفتح	- مؤمنات
		- وما أمر إلا سمعوا الله
٧٥ / ١	٥ / البيت	- مخلصين
١٥٩ / ٢ / ٢	٩١ / لا	- ... فادروا الله حتى لا

٢٠٤ / ٢	١١٣ / البقرة	- وما كان الله ليضيع إيمانكم - وما لأحد عنده من نعمة
٧٥ / ١	١٩ - ٢٠ / الليل	تجربى إلا اشتقاء وجه ربه الأمل - وما يعمر من معمر ولا يقص
٥٧ / ٢	١١ / طاهر	من عمره إلا في كتاب
٣٨١ / ١	٢٤ / النساء	... والمحصنات من النساء...
١٧٧ / ٢	٥٤ / آل عمران	- ومكروا ومكر الله . - ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بفطار يؤده إليك .
١٩٩ / ٢	٧٥ / آل عمران	- ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى ...
١١٢ / ١	٧٧ / الاسراء	- ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر
٢٣٩ / ١	٢١٧ / البقرة	- ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله
٢٣٩ / ١	٥ / المائدة	- ووصينا الإنسان بوالديه حساً
٤٩ / ٢	٨ / العنكبوت	- هل نحس منهم من أحد
٢٠٣ / ١	٩٨ / مريم	- هل تعلم له سمياً
٢٠٣ / ١	٦٥ / مريم	- يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمروا برسوله ...
٣٩ / ٢	٢٨ / الحديد	- يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
٩٦ / ٢	٥٦ / الأحراب	- يا أيها المرسل قم قليل إلا قليلاً نصفه أو انقص منه قليلاً أو

- رد عليه ورتل القرآن ترتيلاً ١ - ١ / الزمل ١٩١ - ١٩٢
- يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ١٨٥ / البقرة ١٧٣ / ١
- يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس ٢١٩ / البقرة ١٤٤ / ١

\*\*\*

٢ - الاحاديث والآثار

- الأمانة صماء  
- أبصر الحلال إلى الله الطلاق  
- لا ريب في ذلك - حسب الرحمن - قد  
- تقدم الآن  
- إن لا شيء مفقود إلا ما كان للميت ولد  
- ولا وارث غيره .  
- حرم - عصاة وادعت الخمر ثلوث أمية  
- أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخش من خاكت  
- يد عدل الوهم بين ثلاث ولا مع عهد واحد  
- إن شاء صلى ركعة وهو قائم ..  
- إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان - ضراط ..  
- فإذا أحرم الميبد بالصلاة جاءه الشيطان ..  
- إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم  
- لا إله الا الله وحده لا شريك له  
- وكان أقروها الى الله أكثرهما بشراً  
- إذا سمعتم المؤذن يقولوا مثل ما يقول  
- يد كعبت الشمس وأظهر كفه وبه يعني للناس  
- يفرغوا الى إمام يصلي بهم .  
- د م ...  
- وسلم وصلى على محمد وآله



- أبوحهم فلا يصح العصا عن حلقه . ١٤٩ / ٢ - ١٥٠
- أما من أسلم وأحسن في إسلامه فإنه يحرم بعمه في الجاهلية والإسلام . ٩٨ / ٢
- أمصوا في أحكامهم ولا تشهروا أنفسكم فتفتنوا . ١٥٦ / ٢
- إن أبي هذا سيد . ١٥٧ - ١٥٦ / ٦
- إن الإيمان ليأزر إلى المدينة كما تأزر الحبة إلى حجرها . ١٢٠ / ٢
- إن الصلاة فيها [ أي في مكة ] مائة ألف صلاة . ١٢٣ / ٢
- إن الله يحاور لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يصملوا به . ١٤٨ / ٢
- إن الله يحاورني عن أمتي الخطأ والسيئ وما استكرهوا عليه . ١٩٣ / ١
- إن الله ينشر الناس حل بيانهم يوم القيامة . ١١١ / ١
- إن المدينة تمني تحنها كما ينمي الكبر حث الحديد . ١٢١ - ١٢٠ / ٢
- إنا نشر في وجوه قوم وإن قلونا لقلهم . ١٥٥ / ٢
- إنا لنكثر في وجوه أقوام وإن قلونا لنكثرهم . ١٥٦ - ١٥٥ / ٢
- إن امرأه نادى أنها وهو في صومته فقالت : يا جريج . ٤٨ / ٢
- فقال اللهم أمني وصلاني ...
- إن أهم أموركم عندي الصلاة . ٣٧ / ٢
- أنت أحق به ما لم تنكحني . ٤٠ / ٢
- أنت الظاهر فليس فوقك شيء . ١٧٢ / ٢
- إن رجلاً قال : يا رسول الله أبايكم حل الهجرة والجهاد . فقال هل من والدك أحد حي ؟ . ٤٧ / ٢
- إن دم الحبس أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة . ٢٠٩ / ١

- إن رسول الله ( ص ) أقطع الربير أرضاً بخير فيها شجر وعمل ٢٤٩ / ١
- إن رسول الله ( ص ) أقطعهم القنقير أجمع ٣٥٠ / ١
- إن شهد منكم أربعة رحمته ١٩٨ / ٢
- إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمرىء ما نوى ٧٤ / ١
- إنما جعلت التقية ليحفظ بها الدم فإذا نزع الدم فلا تقية ١٥٨ / ٢
- إنما جعلت الخمعة ركعتين من أجل الخطتين فهي صلاة حتى يترك الإمام .
- إنما صلواتنا هذه تكبر وقراءة وركوع ومسحود ٣٠٦ / ٢
- إنما لكل أمرىء ما نوى ١٠٠ / ١
- إن من الصلاة لما يقبل بصفه ، وثبتها ورسها وإن منها لما يلف كما يلف الذوب الخلق فيصرب به . -هـ صاحبها ٩٨ / ٢
- إن النبي ( ص ) حل إليه حجران وروثة وألقى الروثة واستعمل المحجرين ٢٧٧ / ١
- إن النبي ( ص ) مثل أي الأعمال أفضل ؟ فقال الصلاة لأول وقتها ١١٦ / ٢
- إن النبي ( ص ) مثل أي الأعمال أفضل ؟ فقال إيمان بالله قبل ثم ماذا ؟ قال جهاد في سبيل الله . . ١١٥ / ٢
- إن النبي ( ص ) مثل أي الأعمال أفضل ؟ فقال ر الوالدين ١١٦ / ٢
- إن النبي ( ص ) مثل أي الأعمال أفضل ؟ فقال حج مبرور ١١٦ / ٢
- إن النبي ( ص ) كان يحبس في النخعة ستة أيام . ١٩٣ / ٢
- إن النبي ( ص ) نهى عن الثفها ٢٣٧ / ١
- إنه [ أي امرئيم ( ع ) ] رأى شجراً كبيراً يأكل ويخرج منه ما يأكله ، فكره الحبة وأحب الموت ١٨٣ / ٢

في واحد - لغيره - فله من ذنبي ومن لا أخشى

أن تكون من الصدقة لأكلتها . ١٨٢ / ٥٦ / ١

أشدت من ذلك ؟ من فاض رأيتك . ١٢٨ / ١

أرخص الرطب من نبي ؟ قالوا : نعم . قال : فلا بد . ٢٠٥ / ١

و رعدة - سمعة - مهلة . ١٢٣ / ١

من ع . م . مصورة . ١٦٢ / ١

من أرحامكم ولو بالسلام . ٥٣ - ٥٢ / ٢

م حكم [ م . د . ٢ ] . ٨٧ / ٢

أبنة عن مدعي وسعي على من أنكر . ١٩٤ / ٢ ، ٤١٦ / ١

عزيمه التكبر وحملها تسيم . ٩٠ ، ٦٧ ، ٢ ، ٩٣ / ١

من سودة . سكة أفضل من حرج المرافين يفضي

مبول الله . ١٢٣ / ٢

تسعة أثمار الدين التقية . ١٥٦ / ٢

حددوا إسلامكم قول لا إله إلا الله . ١٢٢ / ١

حددوا إسلامكم أكثر . من لا إله إلا الله . ١٢٢ / ١

محدثهم بخ . الله وحمها . رسول الله ( ص ) . ١٦١ / ١

الحج المبر . بين له حرمه ولا احنة . ١١٧ / ٢

الحجج والعمره بتفياق الذنوب . ٣٤ / ١

الحسن و حسن ولداني . ١٥٦ / ١

من مدعي الله أن مدعي ولا يشرك به شيئاً . ١٣ / ٢

أبى ع . و ح . ع . ع . ع . ع . ١٨٧ - ٨٠ - ٢

أخفى من فيج جهنم فأبردوها بالماء . ٢٣٩ / ١

الخائف مع الامام يقتصر على ركة . ٣١٩ / ٢



- ٢١٦ / ١ - حايث جود الله كسنا حرم  
 ٩٠ / ١٤٩ / ٢ - حسيه بكيفيت وهدك ربه  
 ٢٤٠ / ١ - خمس قوامق يقتلن في الخل والحرم ...  
 ٣٠ - دج و ردت من لا ردت  
 ٣٠٩ / ٩١ / ٢ - كنه الحس ذكاه امه  
 - رقع عن امي سعة اشياء خطاه وهدك ربه  
 ١٩٥ / ١ - عليه  
 ٢٣ / ٢٢ / ٢ - دج عن مي خطا ر - و سكره و عده  
 ١٢٢ / ٢ - " كنه الجاني عن ر من اوت حنة  
 ٢٠٨ / ١ - الركن الياب عن رعة من ربه  
 ٢٠٩ / ١ - زادك الله حرصاً فلا تعد  
 ٢٠٩ / ٢ - الركاة في ليل و لاله و نعم النعمة  
 ١٩٢ / ٢ - الداء في صلاة المزار لاحداث  
 ٢٤٧ / ١ - شاهده او يعبه  
 ٦٧ / ٢ - شمه فيها لا يقسم  
 - الشفة فيها لم يقسم  
 - صبي و رسول الله (ص) حدى صلاة المشي - و مهر  
 ١٤٠ / ١ - و اما القصر - سلم في كنه  
 ١٢٢ / ١ - الصلاة في ابدية - عشرة آلاف و مدهم عشرة آلاف  
 ٩٧ / ١ - الصلاة على ما افتتحت عليه  
 ١١٢ / ٢ - صلاة فريضة افضل من عشرين حجة  
 ٢٠٨ / ٢ - صلاة للمزار عجماء  
 ٣١ -

- الطلاق والعناق أيمان فلفاق

٢٩ / ٢

- لعمره كفارة كل ذنب

٣٤ / ١

- غسل الجمعة كفارة من الجمعة الى الجمعة

٣٤ / ١

- العبة أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع . قيل :

يا رسول الله وإن كان حقاً . قال : إن قلت باطلاً فذلك  
البهتان .

١٤٧ / ٢

- . فأبردوها من ماء زمزم

٢٣٦ / ١

... فسلح عليها رسول الله ( ص ) في عداة سرية

١٢٧ / ١

- عدب الله أحق أن يقضى

٣٣٠ / ١

- فر من المجلوم فرارك من الأسد

٣٩٦ / ١

- ممن قتل له قتيلاً فهو عير البطريق : إما يؤدى وإما يقاد

١٠ / ٢

- في باتت وجد للحد المدس والفاخي لبات للنت

٢٩٤ / ٢

- في الرجل يقال له : هل طلفت امرأتك ؟ فيقول : نعم :

قال : قد طلقها حيثل .

١٦٤ / ١

- في العم للسائمة الزكاة

٢٠٩ / ١

- في كل أربعين شاة شاة

٢٠٩ / ١

- في المحدث قبل التسليم . أن صلاته تامة

٣٠٦ / ٢

- فيمن صل حياً : إن كان قد جلس في الرابعة فليشهد

تمت صلاته :

٣٠٧ / ٢

- قول [ في شهادة أهل الملة على غير أهل ملتهم ] : لا ،

١٩٩ / ٢

إلا أن لا يوجد في تلك الحال خبرهم ...

- قول له رجل : يا رسول الله من أحق الناس بحسب صحابتي ؟

٥٨ / ٢

قال : أمك : قال : ثم من ؟ قال : أمك ...

- فري كعبة لولا بقعة تسمى كربلا ، حقتك فلما انتهجت  
 كربلا قال لما . فري كربلا لولا من يدوس بك ما خلقتك . ١٢٥ / ٢
- القنوت كله جهار ٣٠٨ / ٢
- قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد ، كما صليت على  
 ابراهيم . وبارك على محمد وآل محمد ٩٣٠٩٢ / ٢
- قوموا الى سيدكم ١٦٠ / ٢
- كانت السجدة نزهة لشيطان ٣٤١ / ١
- كان يمجبه أن يمرع نفسه أربع لال في السنة وهي .  
 أول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان . . ١٢٥ / ٢
- كل أمر مجهول فيه القرعة ١٨٣ / ٢
- كل عمل ابن آدم له إلا الصوم منه لي وأنا آخري به ٣٧ / ٢
- كل معروف صدقة ٤٠٧ / ١
- لا أحصي ثناء عليك ١٢ / ١
- لا تأمضوا ولا تحاسدوا ولا تدايروا ولا تقاطعوا . ١٦٠ / ٢
- لا تبع ما ليس عندك ٣٦٩ / ١
- لا تبيعوا للذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ٢٤ / ١
- لا تجوز [ شهادة أهل الملة ] إلا على أهل ملتهم ، فإن لم  
 يوجد خيرهم جازت شهادتهم في الوصية . . ١٩٩ / ٢
- لا تظلموا أنفسكم ولا بالطواغيت ١٦٤ / ٢
- لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعناق عليها أيمان انصاف ٢٩ / ٢
- لا تدخل الحكمة حرقاً علي طعماً ٣٨ / ٢
- لا تدرك العيون بمشاهدة لا عيون ولكن تدركه القلوب  
 بحقائق الايمان . ٧٨ / ١

- ١٥١ / ٢ - لا تروا كواكب ولا نجوم .
- ١٩٧ / ٢ - لا تباينوا شهوده أهل دين على أهل دينه إلا المسلمين .
- ١٩٧ / ٢ - فإنهم عدول عليهم وعلى غيرهم .
- ١٩٧ / ٢ - لا تقبل شهادة عدو عن عدوه .
- ١١٠ / ٢ - لا تولوا مصال .
- ١٥١ / ٢ - لا تقولوا في موتكم إلا خيراً .
- ٥٦ / ٢ - لا تمشوا من وراء الناس لا يذكروكم في مستجاباتهم .
- ٣٨١ / ١ - لا تكلموا الفراءة القريبة من الولد تخرج منه أ .
- ٤٥ / ٢ - لا توله والده على ولدها .
- ٢٢٦ / ٢ - لا تثنى في الصدقة .
- ٢٢٧ / ١ - لا سميرة مع الإصرار .
- ١٢٣ / ١ - لا صرر ولا صرد .
- ١٩ / ٢ - لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .
- ٣٦٨ / ١ - لا طلاق إلا بما يملك .
- ٢٨ / ٢ - لا طلاق في إغلاق .
- ٢٠٨ / ٢ - لا طلاق ولا عتاق في إغلاق .
- ١٨٥ / ٢ - لا عتق إلا فيما يملك ابن آدم .
- ٣٩٧ / ١ - لا عدوى ولا طيرة .
- ١٤٨ / ٢ - لا عنة له من .
- ٢٩٤ / ٢ - لا ميراث للبهائم إنما هي طعمة .
- ١٢٠ / ٢ - لا ميراث على لأبنائها وشدة لها أحد لا كنت له شعبة .
- ١٢٠ / ٢ - أو شهيداً إلى يوم القيامة .
- ١٩٥ / ٢ - لا ميراث على الخصة إلا أن ميراث ميراث .

744 1

لا دور ممر على

لنأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو ليوشكي<sup>†</sup>

Y = 1 / Y

يَوْمَ تَأْتِي سَائِرًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ

191, 1

« لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم... عوها و'كو'... »

● 7 / 7

۱۔ اگر یہ بدلہ ملے گا تو یہ فائدہ دینے والے سے ملے گا

1A / T

او کان عربیہ اشیاء لکم ان ہر دہ فصل میں اضافہ

487 / 1

أولاً هذا لما قامت للمطبخ سوق

12A / T

ليس للعاصق حيلة

17. / 7

ما أدري رأيها أشد حزناً بقدر ما تحبها و

284 / 2

ما ايك كتيب مقلاد حاد

مراد باں رسول اللہ ( ص ) میں کہنے پر عمل ہے۔<sup>۴</sup>

2000

المقالة (١٠) : (١٩٨٠) : ١٠٠ - ١٠١

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

 $\hat{\mu}_{t+1}$  also converges to the same value.

برند دوت و شکر آن هاعده که ددی و قهر و عیدی

— — —

الوزير: السيد الوزير

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

[illegible]

1997

ما نعرف الي ما ندي حبل

١٠٠ - القرب العبد الى الله تعالى بعد تفرغ القلب من الشوائب

— مَعْدَنُكَ طَمَعًا لِي حَبِيبُ وَلَا

VV / V

وجدتكم أهلاً للمادة فبذلك .

7-9/11

الخامس: دهم

170 / 1

۱۰۰ - احادیث حشر میں

- مرحباً بأراک المهاجر

- فيها بمائة ألف . ١١٩ / ٢
- من أتى شيئاً من هذه القافورات فليقرأها بستر الله . ٣٣٩ / ١
- من أحب أن يشتمل الدس له قياماً فليؤمراً مقمده من النار . ١٦١ / ٢
- من أحب أن يرضى ميتة فهي له . ٢١٥ / ١
- من احتلف إلى المساجد أصاب إحدى لقباها أخاً مستعداً في الله ، أو علماً مستظراً أو آية محكمة . . . ١١٧ / ١
- من أراد دنياً وآخره فليؤم هذا البيت . ١١٨ / ٢
- من تسمع تسمع الله به يوم القيامة . ١٥١ / ٢
- من تطيب في أول نهاره صائماً لم يفقد حقه . ١١٩ / ١
- من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه . ١١٧ / ٢
- من ختم القرآن محكمة لم يستحق برى رسول الله ( ص ) وبرى منزله في الجنة . ١٢٤ / ٢
- من رأى مكرماً طبعه بده ، فإن لم يستطع فليأمنه . ٢٠٣ / ٢
- من صام رمضان وأتبعه ست من شوال فكأنما صام الدهر . ١١٠ / ٢
- من صل على " واحدة صلى الله عليه بها عشراً . ٩٩ / ٢
- من عمل لي عملاً أشرك به غيره تركته لشره . ٧٥ / ١
- من قتل فيلاً فله سبعة . ٢١٦ / ١
- من قتل الوزعة في الصبرة الأولى فله مائة حسنة ، ومن قتلها في الثانية فله سبعون حسنة . ١٠٨ / ٢
- من كان حالماً فليحلف بالله أو ليذر . ١٦٤ / ٢
- من لا تقية له لا دين له ، إن الله يحب أن يعد مرأى كما

- يحب ان يعبد جهرًا :
- ١٥٦/٢ - من قام من صلاة أو سبها فليصلها إذا ذكرها
- ١٩٥/١ - من ولي من أمور المسلمين شيئاً ثم لم يجتهد لهم وينصح
- ٤٠٥/١ لم يدخل الجنة معهم .
- ٣٢١/٢ - من يتجر على هذا ؟
- ٣٢١/٢ ، ٩٩/١ - من يتصدق على هذا ؟
- ٣٧٥/١ - لله البهي ( من ) أن يستنحي روث أو عظم
- ١٠٨/١ - لية الكافر شر من عمله
- ١٠٨/١ - لية المؤمن خير من عمله
- ١١٤/٢ - واهلوا ان خير أعمالكم الصلاة
- ٤٠٧/١ - والله في عون العبد ما كان العبد في عون ابيه
- ٣٩١/١ - ولي عقدة الكاح هو الزوج
- ومن بر الولد بأبيه ان لا يصوم تطوعاً إلا بإذن أبيه
- وامرهما ...
- ٤٩/٢
- ٤١٧/١ - ... واليمين على من انكر
- ١٠٤/١ - هلا احلتم اهلها فديفتموه فانتمتم به ؟ ...
- ٦٨/٢ - من لم يأتى عايش من غير اهلين
- ٣٨/١ - هو لك يا عبد بن زمة ، الولد العراش وقماهر الحجر
- ١٧٧/٢ - يامس لا يعلم ولا يدري كيف هو إلا هو
- ٢١٢/٢ - يبي ولو بلغ الصبي ولا يعبد الصلاة
- ١٦٥/٢ - اليمين العموس تدع الدار بلاق

\*\*\*

### ٣ - الأبيات الشعرية

إدراكه كبح خروجه لاجل سحره . . . ربهين أدع خروها في الفرائب [

٢٦٢ / ١

مدوا فعاثوا بحسن - راء بعدهم . . . ونحن في صوره . . . لاجلاء أموات

٥٥ / ٢

يد بحسن منى محمد فديت . . . لها قطعت في ربيع ديار

( المعري ) ١٤٢ / ١

حرمه ربه أعلاه ، حصه . . . حرمه المال وانظر حكمة الناري

( السيد المرتضى ) ١٤٢ / ١

هوى ناسك في الناص . . . أنص من نعت بني أناص

( ولبة بن المجاج ) ١١٣ / ١

دل حزن بعدد دن ، وأب . . . نعي من هـ . . . فقولاً لالهـ

( بن دريد ) ٣٠ / ٢

هي حنن ملبح صريف . . . يدع حبل وشيق لطيف

( زهير الدين المغربي ) ٢٥٧ / ١

رأى هو عمه ، شي ، حله . . . وفصلاً بعش اشعل

( أبي ) ٥٥ / ٢

هـ حنن ، راء لا . . . ألب أسود في بي من عظم

( المتن ) ١١٢ / ١

يا سمينو يا - مدو - مدو . . . مدو - مدو - مدو - مدو - الكرم

( أنشد ابن مالك ) ٣٠ / ٢



هــلـيـم إمام جليل عظيم

فريد شجاع كريم عظيم

( الشهيد الأول ) ١ / ٢٥٧

جـهـات أموال بيت المال صحتها

في بيت شعر حواها فيه لافطه

حس، حراح، وفيء، حرقة، عشر

درث، داء، ومال من حافطه

أمر من حرة ( ١ / ١٨٣

وأبيض من ماء الحديث كـ

شبهه بدو ليل دمع عاكره

١ / ١١٢

ما يقول المفهه أيده

ور ران عوده رحمان

في فني عسق انطلاق شبه

مسل من قفل فله رمضان

١ / ٢٥٧

نعمانها، أهـنوها وكاب

نمسا عدها كانت أربا

( الشهيد الاول ) ١ / ١٨٢

\* \* \*

## ٤ - الأعلام

( ١ )

أبان بن حنان : ١٨٤ / ٢

إبراهيم ( ع ) : ١٨٣ ، ١١٧ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ / ٢

ابن أبي زيد المالكي : ٢٠٨ / ٢

ابن أبي حنبل : ١٩٨ ، ٣٣ ، ١٠ / ٢ ، ٣١٥ ، ٢٨٠ ، ٤٤ / ١

٣٦٢ ، ٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

ابن أبي حير : ٣١٣ / ٢

ابن أبي ليلى : ١٧٨ / ١

ابن أبي ينفور : ٣١٤ / ٢

ابن إدريس : ٢٢٩ ، ٢٠٩ / ٢ ، ٣٥٥ ، ٤٧ ، ٣٦ / ١

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٧ ، ٣١٩ .

امنا مايويه : ٣١٥ ، ٣١٤ / ٢

ابن الأشعث / عبد الرحمن : ٢٠٦ / ٢

ابن باويه / الصلوق : ٢٨٦ ، ١٤٠ ، ١١٩ / ١ ، ٣٣ / ٢

٤٣ ، ٤٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣١٩ .

ابن بانويه ( علي ) : ٣٨٥ / ١ ، ٣١٦ / ٢

ابن الزجاج : ٢٧٢ ، ٢٤٣ / ١ ، ٢٣٢ ، ١٩ / ٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧

ابن السيد البطيوسي : ١٧٨ / ٢

ابن جبر : ٣٦ / ٢

- ابن جرّموز : ٢٢٧ / ٢
- ابن جماعة ( بدر الدين ) : ١٨٢ / ١
- ابن جماعة ( برهان الدين ) : ١٧ / ١
- ابن جني : ١ / ١٩ ، ١١٢ / ٢ ، ٣٢٣ .
- ابن الجندب : ١ / ٤٥ ، ٤٧ ، ١٦٧ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٣٨٣ ، ٣٣٥ .
- ٣٥١ / ٢ ، ١٨٠ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٩ .
- ابن الطاج : ٢٩ / ٢
- ابن الحاجب : ١ / ٢٥٩ .
- ابن حبيب السقلافي : ٢ / ٤٠
- ابن الحداد ( أبو بكر محمد ) : ١ / ٢٣٥ ، ٢٤٤ .
- ابن حمزة : ٢ / ٢٤٤ .
- ابن الخازن : ١ / ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ .
- ابن خالويه : ١ / ٢٩٤
- ابن دريد : ١٠ / ١١٣ ، ٣٠٢ .
- ابن دوست ( محمد بن مكي ) : ١ / ٥
- ابن راهويه ( اسحاق ) : ١ / ١٦٢ ، ٢ / ٢٧ .
- ابن رجب : ١ / ٦ ، ٢٩٨ ، ٢ / ١٠ ، ٢٢ .
- ابن السبكي : ١ / ٦٩ ، ٢ / ١٣٣
- ابن السراج : ١ / ٢٠٢
- ابن صبرين : ٢ / ١٨٥
- ابن شاذان : ٢ / ٢٩٢ .
- ابن الصلاح ( الفقيه الشافعي ) : ١ / ١١٩
- ابن عباس : ١ / ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ٢ / ٢٦ ، ٣٢٢

اس عبد السلام ١ / ٤ ، ٥ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٣١٨ ، ٤١٧ ، ٢ / ٢  
٢٥ ، ٩٣ ، ٤٦ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ،  
٢٠٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٤

ابن الغلاء : ١ / ٦

ابن عمر : ٢ / ٢٦ ، ٢١٩

ابن فضال ( علي ) : ٢ / ٢٩٤ .

ابن القاصر : ١ / ٣٥٣

ابن كنج : ١ / ٢٣٦

اس مائة : ١ / ١٩٢ ، ٢٤١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٣ .

ابن مالك النحوي : ١ / ١٩ ، ٢ / ٣٠

اس معية : ١ / ١٦

ابن المنذر : ٢ / ١٩٨

اس منظور : ١ / ٢٣٥ ، ٢ / ١٦٩

ابن بجة : ١ / ١٥ ، ١٨

ابن نجم الدين الأهرج : ١ / ١٩

ابن بحيم : ١ / ٧

اس عماء : ١ / ١٦

س الوكيل : ١ / ٣٥٩

أبو امامة : ٢ / ٣٢١

أبو بكر بن العربي : ٢ / ٦٥

أبو بكر بن الصري : ٢ / ٦٥ .

أبو بكرة : ١ / ٣١٨ .

أبو جعفر ( ع ) : ٢ / ١٥٨

أبو جعفر مؤمن الطاق : ٢ / ١٠٠ •

أبو جهم : ٢ / ١٤٩ • • ١٥٠

أبو حامد : ٢ / ٢٢

أبو حبيمة : ١ / ٢٠٣ ، ٢١٥ ، ٢٤٤ ، ٢٨٩ ، ٣٤٨ ، ٣٩٠ ، ٢٨ / ٢ ،

١٨٥ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧

أبو داود : ٢ / ٨٧

أبو الدرداء : ٢ / ١٥٥

أبو ذر الغفاري : ١ / ١٩٣

أبو سعيد / الخدري : ٢ / ٣٢١

أبو سفيان : ١ / ٢١٦ ، ٢ / ١٤٩

أبو الصلاح الحلبي : ١ / ٩٥ • • • ٣٠٠ ، ٣١٠ ، ٣١٥

أبو طاب مجد : ١ / ٢٠ ، ٢١

أبو طاهر ( الفقيه المالكي ) : ٢ / ٢٩٦

أبو طاهر الديباس : ١ / ٤

أبو العباس الحنفي : ١ / ١٨

أبو العباس السفاح : ٢ / ١٥٧

أبو عبيد الله = الصادق ( ع )

أبو عمرو السلمي : ١ / ١١١

أبو علي المارسي : ٢ / ٣٢٣

أبو همران المالكي : ٢ / ١٩٦

أبو حمزة السلمي : ١٠ / ١١١

أبو عمرو الشامي : ١ / ١١١

أبو الفتح الكراچيكي : ٢ / ٢٩٢

أبو هريرة : ١ / ١٤٠ ، ١٦٢ ، ٣٩٧ ، ٢ / ١٤٧  
 أبو يعلى ( القاضي ) : ٢ / ٣١  
 أبو يوسف : ١ / ٢١٥ ، ٢٨٩ ، ٢ / ٢٧٠  
 أبي / ابن كعب : ١ / ٢٤٦  
 أحمد بن حنبل : ١ / ١٦٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٢ / ١٨١  
 الأخطش : ٢ / ١٧٩  
 الأسطرابي : ١ / ٤٢ ، ١٨٩ ، ٢٣٤ ، ٢ / ٢٧٢  
 أسامة بنت أبي بكر : ١ / ٣٤٩  
 إسماعيل ( ع ) : ٢ / ٩٧ ، ١١٩  
 الأشعري ( أبو الحسن ) : ١ / ٤٢ ، ٢ / ١٧٧  
 الأشعري ( أبو موسى ) : ٢ / ١٥٥  
 أشهب : ٢ / ١٣٢  
 الأصطخري : ١ / ٤٠٩  
 الآمدي : ١ / ١٥٠  
 أمير المؤمنين = علي ( ع )  
 الأمين / الخليفة العباسي : ٢ / ١٥٧  
 الأورامي : ١ / ٨١ ، ٢٣١ ، ٢ / ٢٧  
 الآوي ( حسن الدين ) : ١ / ٢٠  
 الأبرواني ( محمد ) : ١ / ١٣ ، ٢٥  
 الأبرواني ( محمد تقي ) : ١ / ١٣ ، ٢٥ ، ٢٧

## ( ب )

الطاهر ( ع ) ( أبو جعفر ) : ١ / ١١٣ ، ٢٠٩ ، ٢ / ١٢٤ ، ١٩٩

٣٠٦ : ٣٠٧ ، ٣٠٨ : ٣١٧ .

الجنوردي ( ميرزا حسن ) : ١ / ٧

الحارثي : ٢ / ١٣ ، ١٠٧ : ١٨١

بدر الدين الزركشي : ١ / ٦

برفوق : ١ / ٢٣

بريد بن معاوية : ١ / ٢٣٨

بريرة . ٢ / ٢٥٨

البغدادي الحنبلي ( شمس الدين ) : ١ / ١٧

البغوي ١ / ٢٢٥

بلال بن الحارث المزني ١ / ٣٥٠ ، ٢ / ٢٢٧ .

البلقيني : ١ / ٤٠٠

بنت عبد الرحمن / ابن أبي بكر : ٢ / ٢٧٨

البهائي : ١ / ١٢

البياضي ( زين الدين ) : ١ / ٢٣

بيد مرو . ١ / ٢٣

البیهقي : ١ / ٢١٦ ، ٢٤٠ ، ٣٤١ ، ٢ / ٢٧٨

## ( ت )

الترمذي : ٢ / ١٥٢ ، ٢٠٦٠

التستري ( حسن علي ) : ١ / ١٣

فتنكابي ( ميرزا محمد ) : ١ / ١٣

## ( ج )

جابر / ابن عبد الله : ١ / ٢٣٧

اباجرمي ( معين الدين ) : ١٠ / ٥

الجبالي ( أبو علي ) : ١٥٧ / ١

الجبالي ( أبو هشيم ) : ٢٣٣ / ١

جريح : ٤٨ / ٢

جعفر بن أبي طالب : ١٦٠ / ٢ ، ١٦٣ ، ٣١٧

جعفر الملقب : ٢١ / ١

جمال الدين أبو عمرو : ٢٥٧ / ١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

جمال الدين أبو منصور الحسن : ١١ / ٢٠

جمال الدين مكّي العاملي : ١٤ / ١

الجوهري : ١٠ / ٢٠٣

الكوبي : ١ / ١٨٩ ، ٢٠٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٣١ / ٧ ، ٣١٧

١٤٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥

الجليلاني ( خليل الدين ) : ١ / ٢٥

## ( ح )

الحاكم البسابوري : ١ / ١٩٣ ، ٢ / ٣٢٤

الحجاج بن يوسف : ٢ / ٢٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

الحمر العاملي : ١ / ٢٠ ، ٢ / ١٥٦

الحرموشي : ١ / ١٣

حرير المجتبائي : ٢ / ٣٠٨ ، ٣١٩

حسان بن عطية : ٢ / ٨٧

الحسن البصري : ١ / ١١٠



الحسن بن صالح : ١ / ٣٢١

الحسن بن المشرة : ١ / ٢٠

الحسين بن أبي العلاء : ٢ / ٣١٢

الحلي ( حسن بن سليمان ) : ١ / ٢٠

الحورري ( حسين بن حمدان ) : ١٩ / ٢٤

## ( خ )

الحادمي ( ابو سعيد محمد ) : ١ / ٧

خارحة بن زيد : ٢ / ١٨٤

خالد القلانسي : ٢ / ١٢٣

الخطابي : ٢ / ١٧٢ ، ١٨٢

خلاد القلانسي : ٢ / ١١٩ ، ١٢٣

الخليل بن أحمد : ٢ / ١٧٩

الخوارزمي : ١ / ١١

الخوئي ( علي بن رضا ) : ١ / ١٢

## ( د )

الدارقطني : ١ / ١٩٣ ، ٣٩١ ، ٢ / ٣٢٤ .

الدبوسي ( عبيد بن عمر ) : ١ / ٥

## ( ذ )

ذحطب الباني : ١ / ٧٧

ذو اليدين : ١ / ١٣٩ • ١٤٠

## ( و )

رؤبة بن المعجاج : ١١ / ١١٣

الرازي الوهبي : ١٠ / ١٧

الرازي / فخر الدين : ٢ / ٦٦ •

الراضي : ١ / ٤١٤

ربيعة : ٢ / ٣٢٢

رسول الله ( ص ) - محمد ( ص )

الرشيد : ٢ / ١٥٧

الرضي : ٢ / ٣٢٣

الروبالي : ١ / ٤٢٢

## ( ذ )

الزبير بن العوام : ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٣٢٧ •

الزجاج : ١ / ٢٩٤

زدارة / ابن أبي : ٢ / ٢٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

زدارة بن أوى : ٢ / ٩٨

الزخشري : ١ / ٢٦٢

الزهرى : ٢ / ٢١٩

زيد بن علي : ٢ / ٢٠٧

زين الدين / الشهيد الثاني : ١ / ٦ ، ٩  
زين العابدين ( ع ) : ٢ / ١٢٣ ، ١٨٤

### ( س )

سالم : ٢ / ٢١٩  
السبكي ( تاج الدين ) : ١ / ٤ ، ٦ ، ١١  
سحنون بن عبد السلام : ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥ .  
سعد بن أبي خلف : ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤  
سعد بن معاذ : ٢ / ١٦٠  
سعيد الأخرج : ٢ / ٣٠٩  
سعيد بن المسوب : ٢ / ٢١٩  
سليمان الثوري : ٢ / ٢٧ .  
السكاكي : ١ / ١٨  
السكوني : ١ / ١٦٤ ، ٢ / ١٩٣  
سلار ( أبو يعلى ) : ٢ / ٣١١ .  
سليمان بن فهد الازدي : ٢ / ٣٢٣  
سباحة : ٢ / ١٩٩  
سودة / أم المؤمنين : ١ / ٣٠٨  
سيبويه : ٢ / ١٧٩  
السيوطي : ١ / ٦ ، ١١ ، ١٦٨ ، ٢٢١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٩ ،  
٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٢٠٨/٢ ،  
٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ .

( ش )

شعر ٥٧ ، ٦٢ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٣٩٠ ، ٢ ، ٢٨ ،

١٥ ، ٧٤ ، ١٠٣ ، ١٦٥ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٨١ ، ٢٩٧ ،

سرف ابن العربي ٦

شريح / القاصي : ٢ / ١٩٨

شريف كاشف الغطاء ١ / ٢٧

الشمي : ٢ / ٢٦ ، ١٩٨ ، ٢١٩

شمس الدين الضحاك : ١ / ١٩

شهد الأول ١ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ،

الشمس = الطوسي

شعر الطوسي وابن الجوزي ٢ / ١٨

( ص )

ص - لامر ( ص ) ١٤١ ،

ص - دق ( ص ) ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٦٤ ، ٢٠٩ ،

٢٢٤ ، ٢٣٨ ، ٢٨٦ ، ٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٧٧ ، ١٠٠ ، ١١٩ ،

١٢٣ ، ٥٥ ، ٥٠ ، ١١٣ ، ١٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ ،

٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣١٩ ،

النصير الجوزي : ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٢١٩

فصلوى = ابن ياقوت

صمران بن أمية : ١ / ١٦٢



عبد الله الأنطح ٢٩٤ / ٢

عبد الله بن سنان : ٣٠٣ / ٢

عبد الله بن حكيم : ١٠٤ / ١

عبد الله الكرخي : ٥ / ١

عبد الملك / ابن مروان : ٢٠٧ / ٢

عبيد بن زوارة : ٣١٢ / ٢

عتبة بن أبي وقاص : ٣٠٨ / ١

حنان / ابن حطان : ١٩٦ / ٢

حنان لقي : ٤٦ / ١

حروة بن مسعود : ١٠٠ / ١ ، ٢٦٣ / ٢

المريضي ( جمال الدين ) : ١٨ / ١

عصار ( محمد الطهراني ) : ١٣ / ١

عطاه / ابن أبي رباح : ١٦٢ / ١ ، ٣٧٧ ، ٢ / ٢ ، ٢١٩ ، ٣٢٢

عطاه بن يسار : ١ / ١ ، ٣٧٧ ، ٢ / ٢ ، ٣٢٢

مكرمة بن أبي جهل : ٢ / ١ ، ١٦١

الملاء ( خمس الدين ) : ١١ / ١

الملائي : ١١ / ١ ، ٩٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٤ ، ٣٥٠ ، ٣٨٢ ، ٢ / ٢ ، ٢٦٨

العلامة الحلبي : ١٤ / ١ ، ٢٢ ، ٤٤ ، ٩٥ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٥

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ٢٢٨ ، ٣٨٥ ، ٢ / ٢ ، ١٣ ، ٦٢ ، ٧٤

١٣٨ ، ٢٠٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠

٢٧٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣٢٠

علي ( ع ) : ١ / ١ ، ٢٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٦ ، ١١٧ ، ١٦٠ ، ١٩٥

٤٣ / ٢ ، ٥٢ ، ٩٤ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ٢٧٧

علي بن إبراهيم . ٥٢ / ٢ .

علي بن طلي : ١٢ / ١

علي بن مؤيد ( ملك خراسان ) ٢٠ / ١

علي بن موسى الرضا ( ع ) ٣١٢ / ٢

علي بن النعمان ٢٠٢ / ٢

علي بن يقطين : ١٥٧ / ٢ . ٣١٣

عمار بن موسى : ٢ / ٢ ٣١٢

عمار بن الخطاب : ١ / ١٢٨ ، ٢ / ٢٧ ، ١٤٢ ، ١٦١ ، ٣٢٧

عمار بن عبد العزيز ٢٠٢ / ١٨٤

عمرو بن شعيب ١ / ٣٩١

عمرو بن العاص : ١ / ١٢٨ ، ٢ / ٨٧

العميدى : ١ / ١٦

عيسى ( ع ) : ١ / ١٣٠

## ( غ )

الغزالي ١ / ١١٤ ، ١٩٥ ، ٢٣١ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢ / ١٤٢ ،

٢٨١ ، ٣٢٥ .

غيلان بن سلمة : ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٣٢٥ .

## ( ف )

فانك بن أبي الجهول : ٢ / ٥٥

العامي ٢٠٢ / ١

قاطعة بقت أبي حيش : ٢٠٦ / ١

قاطعة زهره ( ع ) ١٢٧ / ٢ ، ١٠٨ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ،

١٦٤

قاطعة بنت قيس ٢ ٤٩ .

الفاصل = العلامة الحلي

الفاضل السبوري ( الممدود بن عبد الله ) ١ / ٦ ، ٩ ، ٩ .

أحمد صلان ( طهفن حلي ، والعلامة الحلي ) ٢ / ٢٤٥

محر الدين - مخر المحققين

محر المحققين ١ / ١٥ ، ٩٥ ، ٢١٨ / ٢

## ( ق )

القاضي حسي ١ / ١ ، ٢٩٢

القاضي عباسي ٢ / ٥٤ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ٢٩٦

القرائي ١ / ٥ ، ٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،

٢ / ٢٨ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ،

٥٠ ، ٥٨ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ،

٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٢١ ،

١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ،

٢٨٨ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ .

مرة : ٢ / ٣١٥



القفال المروزي : ١ / ٢٣٥

القمي ( عباس ) : ١ / ٢٠

قيس بن حارث : ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٢٢٦ .

## ( ج )

كاشف الغطاء ( محمد حسين ) : ١ / ٧

المكاطم ( ع ) : ١ / ٢٩ ، ٢ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٧ ، ٢٩٤ .

٣٠٠

الكاظمي ( عبد الله ) : ١٠ / ٢٥

الكركي ( محمد بن عبد العالي ) : ١ / ٢٠

الكرمان ( شمس الأئمة محمد ) : ١ / ١٧

كعب بن صخرة : ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٣٢٢ .

الكليني : ٢ / ١٦٢ .

كفونة ( عبد الرزاق ) : ١ / ١٤٢

الكيا الهراسي : ٢ / ٢٢٥

## ( ل )

اللائجي ( زين الدين ) : ١٠ / ١٨

## ( م )

ماهر ( الأسلمي ) : ١ / ٢٠٧ ، ٢ / ٣٢٧ .

مالك بن أنس : ١ / ١٢٩ ، ١٣٤ ، ٢١٥ ، ٢ / ٦ ، ٣٣٩ ، ٣٩٠ .

٢ / ٢٨ ، ٨٣ ، ١١٧ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ .

المأوردي : ١ / ٢٢١ ، ٤١٠

الحظي الهندي : ١ / ١٧٢ ، ٣٤٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧ / ٢ ، ٤٨ ، ١٤٨ ،

١٥١ .

المتني : ١ / ١١٢ ، ٢ / ٥٤ - ٥٥ .

المنولي ( الفقيه الشافعي ) : ٢ / ٢٦٤

مجاهد : ٢ / ٢١٩ ، ٣٢٢

الحاملي : ٢ / ٢٧٠

الحقق الحلبي : ١ / ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٦٤ ، ٢ / ١٦ ، ١٨ ، ٢٤٥ .

الحقق نجم الدين = الحقق الحلبي

محمد رسول الله ( ص ) : ١ / ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٠٤ ،

١٠٨ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ،

١٨٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،

٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ ،

٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٣٠٨ ، ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ،

٢ / ١٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٨ ،

٦١ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،

١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ،

١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ ، ٢٠٦ ،

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ،

٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

محمد بن الحسن الشيباني ٢٧١ / ٢ ، ٢١٥ / ١

محمد بن عمر القنبري : ٦٥ / ٢

محمد بن مسلم : ٢ / ٢ ، ٣١٣ ، ٣٠٧

محمد مهدي نجف : ٢٧ / ١

المراغي ( عبد الفتاح ) : ٧ / ١

المرعشي : ١ / ٧٩ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٤٢ ، ١٦٠ ،

١٨٤ ، ٢٨٣ ، ٣٣٢ ، ٢ / ٨٧ ، ٩٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٣٠٤ ،

٣١٠ ، ٣١٥ .

المرندي ( السيد اسماعيل ) : ١ / ١٣

مسلم / ابن الحجاج ١ / ١٧ ، ١٠٦ ، ٢ / ١١٠

مشكور محمد جواد : ٢٥ / ١

المطار آفادي : ١ / ١٦

معاذ / ابن جبل : ٢ / ٤٣ ، ٨٧

معاوية بن أبي سفيان : ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠

معروف الكرخي : ٢ / ٣٢٤

المعري : ١ / ١٤٢ .

المعري ( زين الدين ) : ١ / ٢٥٧

المفيد : ١ / ٣٥٥ ، ٢ / ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٨

المنصور : ٢ / ١٥٧

موسى ( ع ) : ١ / ١٣٠ ، ٢ / ١٢٢ ، ١٨٣

ميرزا آقا تقزويني : ١ / ١٢

ميمونة / أم المؤمنين : ١ / ١٠٤ ، ٣٧٧

( ن )

- ناصر بن الحسن الثامي : ٢٤ / ١  
 النبي - محمد ( ص )  
 الجاشي / ملك الحنة : ١ / ٢٨ ، ٢٠٩ ، ٢٨٦  
 السحي / ارهم : ٢ / ٢١٩  
 القراقي : ١ / ٧  
 النمدي : ١ / ٢٦٠  
 الوري : ١ / ١٥ ، ٢٠٩  
 وري مشكور : ١ / ٢٥ ، ٢٧  
 بوهن بن معاوية : ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٣١٠  
 السوي : ١ / ٣٥٠ ، ٣٩٩ ، ٢ / ٢٤٠

( هـ )

- هشام بن عبد الملك : ٢ / ٢٧ ، ٣١٣  
 هند بنت عتبة : ١ / ٢١٦ ، ٢ / ٤٥ ، ١٩٠

( ي )

- يحيى بن زكريا ( ع ) : ١ / ٢٠٦  
 اليزدي ( ميرزا قاضي ) : ١ / ١٣  
 يزيد بن عبد الملك : ٢ / ١٨٤  
 يعموب ( ع ) : ١ / ٢٣٢  
 يونس بن عبد الرحمن : ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣

## ٥ - مخونات المسمم الشافى

المصحة

الموضوع

قواعد للمخونات

- القاعدة الأولى يقسم القتل ونفساء الاحكام الخمسة قبل الخطأ  
٧ لا يوصف بشيء من الاحكام
- ٨ القاعدة الثانية : أقسام القتل باعتبار منه
- ٩ القاعدة الثالثة يعتبر في المصالحات ، مماً وطراً المماثلة في أمور
- القاعدة الرابعة هل اوجب بالأصل في قتل الممعد الفصاح ،  
أو ن ولي المقتول بالخيار من أن يستفيد أو يأخذ  
٩ الدية أو يعمو ؟ ويتفرع هل ذلك مروع
- تبيين الأول إذا عمى الولي إلى الدية فهي دية المقتول  
١٥ لا القاتل
- الثنى لو مات الجاني قبل العفو والفصاح ،  
١٤ ووجبت الدية في تركته ، فهي دية المقتول
- ١٥ القاعدة الخامسة قد تعرض ما يجمع من أخذ الدية ، وله صور
- القاعدة السادسة : كل من لم ياشتر القتل لا يقتل منه إلا  
١٧ في موارد .
- القاعدة السابعة هل يعتبر تكاثر المحي عليه والجاني في جميع  
أرملة المحرغ ، إلى الموت ؟ يعتبر في حق أكل الصيد  
١٧ ذلك . وكذا في تحمل الحمل بغير المهرود ، أو مطة

القاعدة الثامنة كل حماية تلزم جانبها إلا في موارد ١٩

القاعدة التاسعة كل حماية لا تقتل لها معها الأرض ١٩

تلتحق بقواعد الجنايات

قواعد أربع

الأولى لا يقر من الكفر على كفره غير أهل الكتاب الدمين

يختص المرتد بأموال ٢١

الثانية أموال الحربى في المسلمين لا يجب أن يدفع الإمام

إلى أهل الحرب مالا إلا في مواضع ٢٢

الثالثة كل من وطئ حراماً عينه فطيه الخلد مع العلم بالتحريم

إلا في مواضع ٢٢

الرابعة كل أمر مجهول فيه الفرمه ، ولها موارد ٢٢

نم هنا قواعد

الأولى : الاحكام اللارمة باعتبار حاجة قد تكون موزعة على

رقوسهم وقد تكون موزعة باعتبار تعلقهم ، وكذا

الحكم المطلق على عدد ٢٤

تبيه إذا تعلق كمال الإجارة ورع المسمى بنفسه المستوفى إلى

أبقي ، وقد بشكل بعضها في صنعة الحساب ٢٥

الثانية الكاح عصمة مستفدة من الشرع يقف زوالها على إذن

شرع . اختلاف الجمهور في الطلاق لفظ ( أنت

حرام ) على أحد عشر قولاً ٢٦

الثالثة كل معلق على شرط ماله يتوقف التأخير أو الوجود

عليه هل تعليق لشرط يقتضي وجود تلك الشروط

- ٢٩ مقرنة ؟  
الرابعة : ما هو الفرق بين الحب والشرط مع توقف الحكم عليها ؟
- ٣٢  
الخامسة : ما هو الفرق بين أجزاء العنة وانطلاق المحتملة ؟  
فائدة : شرعية فرض الدين للمحكمة في تكراره ، أما فرض الكهنية فالفرض اقرار العمل الى وجود
- ٣٣  
فائدة : لثرفق بين السجود المصنم والسجود للأب ومعه  
السادسة : هل من يعتقد بأن الكواكب تفعل الآثار المنسوبة اليها واقفه سبحانه هو المؤثر الأعظم محيطه أم
- ٣٥ كافر ؟  
قاعدة ( ١٥٩ ) . الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء ، وبيع المطلق ومطلق البيع
- ٣٦  
فائدة . لما فصل الله سبحانه الصوم على سرر الأعمال كما جاء في الحديث القدسي ( كل عمل من آدم الى إلا الصوم منه لي وأنا أحري به ) ؟
- ٣٧  
قاعدة ( ١٦٠ ) الفرق بين اللفظ الدال على الكمي والدال على لكل ، وينصرف على ذلك فروع
- ٣٩  
فائدة . استثنى من قاعدة السابقة ما اجمع على اعتناؤه أهل المراتب فيه وما اجمع على الاكتفاء به بأقل المراتب
- ٤٢  
قاعدة ( ١٦١ ) . ما المراد بحق الله تعالى ؟ ما ينصرف على اعتبار أن الأمر هو حق الله تعالى
- ٤٢  
فائدة : لو اجمع مصطغان مصعداً إلى لافاق وليس هناك

- ٤١ ما يفصل عن أحدهما ، فأيهما يقدم ؟
- ٤٥ هل إن نعمة الرخصة مقدرة ، أم أن الواجب صد الخلة ؟ قاعدة ( ١٦٢ ) تمنع حقوق الولدين الأمور التي ينمرد
- ٤٦ الموالدان بها عن الإجاب
- ٤٩ تسمى ر لوالدين لا يقف على الإسلام
- قاعدة ( ١٦٣ ) كل رحم يوصل . ما المراد بالرحم ؟ ما الصلة التي يخرج بها عن . قطيعة ؟ بم الصلة ؟ هل الصلة واجبة أم مستحبة ؟ كيف تؤثر صلة الرحم في زيادة العمر ، مع أنه من المقدرات في الأزل ؟
- ٥٠ فائدة وسؤال أطلق بعض العلماء القول بأن للأُم لثني البر أو ثلاثة أرواحه وللأب ثلثه أو روحه ، على اختلاف الروايات ، فاعترض عليه بعضهم باعتراضات
- ٥٨ قاعدة ( ١٦٤ ) - الهي عن الله ر وإحالة محض للموضوعات الخاصة أقسام المصرفات ، وما تؤثر
- ٦١ الجهالة فيه منها
- ٦٣ فرع لروحه المجهول المعاق في بصر
- قاعدة ( ١٦٥ ) : كيف يجمع بين اتفاق العلماء على جوار فعل الطهارة والاستسقاء والنسب المعدودة من الواجبات في الصلاة قبل الوقت ، وبين اتفاقهم في لأصوات على أن غير واحد لا يحرم عن الواجب
- ٦٣ قاعدة ( ١٦٦ ) - م مرق من أوصفت إرمابسة للحج وعمره ونحو ذلك كذبه
- ٦٦



- وثيقة : الكاخ من باب تملك لا تنفع إذا نسب إلى أروحة  
ومن باب تملك سبعة إذا نسب إلى لأمة ١٤
- ٦٨ شبه تملك لا تنفع الوكافة بغير عوص  
مروع لو قد وقعت هذه على الدعوة بيسكرها فيه  
ليس هم الإحارة السكينة والعدوى لا تنصور  
فيها تملك سبعة ، بخلاف الوصية بالمدة ٦٩
- ٧٠ قاعدة ( ١٦٧ ) . الأول نعم لا ينفذ الميع الخاضع  
قاعدة ( ١٦٨ ) المحذر على الصبي والتميمه لا يؤثر في  
الامتناع الفعدة بخلاف الأسباب المروية ٧١
- قاعدة ( ١٦٩ ) إذا اجتمع أمر أحدهما أحصى والآخر  
أعم قسم لأحصى ٧٢
- قاعدة ( ١٧٠ ) الفرق بين المرفد ، والمسكر ، والمسد  
للعقل . خديشة هل هي مفسدة للذهن أو مسكرة ؟ ٧٣
- قاعدة ( ١٧١ ) قد يكون الشك سبباً في حكم شرعي وحولي  
أو تعريفي ٧٥
- قاعدة لو صلى داعية مشاء بظهوره ثم أحدث وصلى العشاء  
بظهوره ثم ذكر مساد إحدى ظهورتين ، هناك احتيال ٧٨
- قاعدة ( ١٧٢ ) لتكليف الشرعية بالنسبة إلى قول شرط  
والتطبيق على الشرط أربعة أقسام ٧٨
- قاعدة ( ١٧٣ ) ارتدع رافع جميع ، وهذا يقال في مسح  
مقد عدد واحد من جميع من صلاة أو من  
حيه ، أو د عليه شك ٨٩

- قاعدة ( ١٧٤ ) : متعلقات الاحكام قسمان . اقسام الومائل ثلاثة ٨٦  
 دالة : كل ما كان وسيلة لشيء معدوم ذلك الشيء عدمت  
 الوسيلة ، وبشكل أمور لو قاربت المعاصي أسباب  
 للرحص لم تحرم . هل المعاصي بغيره يداح له الميتة ؟ ٨٣  
 قاعدة ( ١٧٥ ) : معنى السحابة ولطاهر ٨٥  
 قاعدة ( ١٧٦ ) : الحدث له معنيان ٨٦  
 قاعدة ( ١٧٧ ) : حكم الحدث هل هو متعلق بالمكلف أو  
 بالاعضاء ؟ وتظهر الفائدة في أمور ٨٨  
 قاعدة ( ١٧٨ ) : يجب انحصار المنذور في محرمه ، وينفرد  
 عليه أحكام ٨٩  
 قاعدة ( ١٧٩ ) : لا يتعلق الأمر والسهو والدعاء والاباحة ..  
 إلا بمستقل . ولا يقع التشبيه في الدعاء إلا في  
 المستقل . كيف وقع التشبيه بين الصلاة على  
 النبي (ص) والصلاة على ابراهيم ( ع ) ؟ ٩٢  
 قاعدة ( ١٨٠ ) : هل أن قول العبادة وإجزائها متلازمين ؟ ٩٧  
 قاعدة ( ١٨١ ) : تعريف الأداء والعشاء ١٠٠  
 قاعدة ( ١٨٢ ) : القضاء . يطلق على معان خمسة ١٠٢  
 دالة : لا يجتمع الأداء والإثم فيه ١٠٣  
 قاعدة ( ١٨٣ ) : قسم بعضهم الواجب الى عشرة أقسام  
 تشرك كلها في تعلق الوجوب بمعنى كل ١٠٤  
 قاعدة ( ١٨٤ ) : التحجير بين الواجبات ثارة بكون تحجير  
 شهوة وأخرى تحجير أصلح ١٠٦

- قاعدة ( ١٨٥ ) : الواجب أفضل من الدب عاباً وقد  
 ١١٦ يكون الدب أفضل في صور  
 قاعدة ( ١٨٦ ) . الأهل أن الثوب في الكثرة والقد ندم  
 للعمل في الريادة والعصا وقد نعلف ذلك في  
 ١١٨ صور تنقسم قسمين  
 قاعدة ( ١٨٧ ) . كلما كان في فلة وجه رند يرجح به  
 عن المريضة جاز أن يترتب عليه حكم رند عن  
 ١٠٩ المريضة ولا يلزم من ذلك أفصلها عنها  
 قاعدة في الحديث لوارد عن لسي ( ص ) في صيام شهر  
 رمضان وإذاعه ست من شوال ، وفيه أحد  
 ١١٠ عشر مبحثاً  
 قاعدة ( ١٨٨ ) . الصلاة أفضل الأعمال الدينية  
 ١١٣ قاعدة ( ١٨٩ ) هل أن مكة المكرمة أفضل من المدينة  
 المورة أم أن المدينة أفضل منها ؟  
 ١١٧ قاعدة : لغير مكة والمدينة مواضع نهوت بالمصيبة  
 ١٢٤ قاعدة ( ١٩٠ ) الفرق بين لاحارة والأبراق  
 ١٢٦ قاعدة : اصنام هابة دنيوة للعمل مع ، قرية لا يسمى رياء  
 ١٢٧ قاعدة ( ١٩١ ) الحكمة من إرضة البروج بأربع نساء دون  
 ما راد في لكح الدائم ومطلقاً في غيره من  
 ١٢٨ المتعة وملك اليمين  
 ٢٩ قاعدة ( ١٩٢ ) ما يحرم على الرجل من النساء  
 ١٣٠ قاعدة ( ١٩٣ ) هل يجوز الجمع بين عقدين مختلفين حكماً ؟

قاعدة ( ١٩٤ ) الموارد في بصرى اربع بها عن اربع

والتي لا يصح

قاعدة ( ١٩٥ ) كل هذه لا يشترط هم العلم بانها عدة إلا

في مواضع

قاعدة ( ١٩٦ ) افرق بين العدة و لاسراء

قاعدة ( ١٩٧ ) تعريف الطلق هل للذك حاكم تكبيري

أم وضي ؟

قاعدة ( ١٩٨ ) معنى الدمة . من اللصبي واسمه دمة "

أعلى التصرف معبرة للدم

قاعدة ( ١٩٩ ) : معنى الفرور والجهل

قاعدة ( ٢٠٠ ) مصالح عن ثلاثة أقسام

قاعدة ( ٢٠١ ) هل لفرص عقد مسمن أم أنه بيع ؟

قاعدة ( ٢٠٢ ) افرق بين ثبوت والحكم

قاعدة ( ٢٠٣ ) الماتري علم الشهد حال جعل ولا يشترط

استمراره في كثير من الصور

قاعدة ( ٢٠٤ ) الموارد التي يكون الحكم بها

قاعدة ( ٢٠٥ ) الفرق بين الحد والتنزيه

قاعدة ( ٢٠٦ ) محدثات الامور بعد لبي ( ص ) على

أقسام خمسة

قاعدة ( ٢٠٧ ) منه وأقسامه . راجع ص ٢٥

قاعدة ( ٢٠٨ ) في كبر وقسمه أو . يحسن للمحب

قاعدة ( ٢٠٩ ) وفي رتبة تسمية . راجع ص ٢٦

الموضوع	الصفحة
قاعدة ( ٢٨ ) مرق بين مدهنة وبقية	١٥٥
أشهرت الأول	٥٧
شبي انقيه يبيع كل شيء حتى إصبعه كدعة انك	١٥٨
دانش سرقة بنفسه إلى الاحكام حمسة	١٥٩
قاعدة ( ٢٩ ) بحور عظيم المؤمن بعد حرب في إعادة	
وإن لم يكن معذراً سيف حكم لغيره المؤمن	
المصنف وبعين موضع السحر والبدن واللعنة	١٥٩
قاعدة ( ٣١ ) : معاني اليقين لغة وحرراً	١٦٣
قاعدة : أقسام اليقين	١٦١
قاعدة ( ٣١ ) : إذا جهر بالخلف بالله أو بأسمائه المحرم	
معاني الاسماء المحسنة	١٦٥
قاعدة : مرجع أسماء الله تعالى وصداقته إلى الذات	١٦٥
قاعدة : هل يجوز إطلاق غير ذكر من لاسماء المحسنة هل	
الله سبحانه ؟	١٦٦
قاعدة : هل يندب الخلف بوقول اللهم الله ؟	١٦٨
قاعدة : الألف واللام في غير الله تعالى وعظيم يمكن	
أن تكون للمهد والاكمال	١٦٩
قاعدة ( ٣٢ ) : أسماء في تكفي في الله واسمي لا تكفي	
بها معنى يردد ورد في حديث القدسي	
( : رددت في شيء أو وحده )	١٨٠
قاعدة ( ٣٣ ) : في العرقه ومن موارد	١٨٣
قاعدة ( ٣٤ ) : لا يكلف المدهني في مواضع	١٨٨

الصفحة	الموضوع
	قاعدة ( ٢١٥ ) إنما يجوز المقاصة مع قطع المدهي بالاستحقاق أو كانت المسألة من المحتفظ منه هل يجوز المقاصة
١٨٩	في الوديعة ؟
١٩٠	قاعدة ( ٢١٦ ) لبد نقل حصة والصف
	مروع لو كانت دابة في يد اثنين ويد أحدهما فهي بضمان
١٩١	مع السارح
	قاعدة بعض الموارد التي لا يجب فيها الإحالة إذا دعي إلى
١٩١	الحاكم
١٩٢	قاعدة ( ٢١٧ ) الموضع التي يشت فيها الخمس
	قاعدة ( ٢١٨ ) هل تشترط الحظية بين المدهي والمدهي عليه
١٩١	لباع الدهوى ؟
	قاعدة ( ٢١٩ ) : هل تسمع شهادة الكافر على منكره أو على
١٩٦	المسلمين ؟
	قاعدة ( ٢٢٠ ) وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
٢٠١	وما يشترط فيها
٢٠٢	قاعدة ( ٢٢١ ) مراتب لإكراه ثلاثة تماكس في الابتداء
	مروع - الاول لا يشترط في الأمر والنهي أن يكون عاماً
٢٠٤	بالمعصية
	الثاني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمجان
٢٠٥	على الفور
	الثالث الأمر بالمعصية والنهي عن المنكر
٢٠٥	مستحان

- الرائع : لو أدى الأكل أو قتل السكر حرم ارتكابه  
قاعدة (٢٢٢) : كل يمين خولف مقتضاها بياناً أو جهلاً أو  
٢٠٧ إكراهاً فلا حث فيها
- فرع : هل تسحل اليمين إذا قل بعدم الحث أو خالف مقتضاها ؟  
قاعدة (٢٢٣) : صابط الدر هل يصدق بشر المباح ؟  
٢٠٨ سؤال : الذنب لا يساوي للواجب في المصلحة ، وإذا كان  
أصل المنذور التذنب ، فكيف يساوي للواجب في  
٢٠٩ المصلحة حتى يجب ؟  
وهذه قواعد  
في العبادات
- قاعدة (٢٢٤) : كل الأجسام على الطهارة إلا العشرة المشهورة.  
وكل الميتات على النجاسة إلا مالا لفس له . وكل  
٢١٧ الحيوانات تقبل التذكية إلا النجس منها جميعاً
- قاعدة (٢٢٥) : كل دم يمكن أن يكون حياً مبرئاً من  
٢١٧ الأحكام المتعلقة بالحيمس
- قاعدة ( ٢٢٦ ) : كل النجاسة مائة من صحة الصلاة إلا  
في مواضع  
٢١٩ فائدة : الأذان مستحب للصلوات الخمس ، وقد يعرض له  
ما يخرج عنه ذلك  
٢١٩ قاعدة (٢٢٧) : كل مكلف دخل عليه وقت الصلاة وجبت  
عليه بحسب حاله ولا يؤخرها إلا في مواضع  
٢٢٠ قاعدة (٢٢٨) : ضابط ما يشترط في إمام الجماعة . ينقسم

- ٢٢١ لأئمة إلى قضاء سنة
- ٢٢٢ هائده كل واحدة من الصدقات الخمس لا تدن لها إلا الظهور  
وعده (٢٢٩) لأصل في أسباب عده الماحلها ، وفده
- ٢٢٣ مشي منه مواضع ، منها أسباب محدود السهو
- ٢٢٥ قاعدة (٢٣٠) : أقسام الزكاة
- أحدة (٢٣١) كل ما بشره فيه الحول لابد من بقائه  
٢٢٦ إلا زكاة التجارة
- أحدة (٢٣٢) لا تتبع ركاز في عين واحدة ، وفده
- ٢٢٩ يتجهل الاجتماع في مواضع
- أحده (٢٣٣) ان كل من وجبت نفقه من ثمر وجوب  
٢٢٧ عليه فطرته ، ويخرج منه مواضع
- ٢٢٨ نسبه طاهر لأصهاره ، لا يلقى لأحباب الإطلاق
- أحدة (٢٣٤) لأعلان ، ومن لا يستغفب للقضاء إلا بأمر  
٢٢٩ حديث ، وكل من تعرض له يجمع من وجوبه في صور
- أحدة (٢٣٥) : لا بد من ستة من المسببات واحدة وكثرة
- ٢٣١ أربعة أقسام
- أحده (٢٣٦) كل من يجوز له من غير محرم مع كونه  
٢٣١ محظراً ، حيث مردية إلا في صورة واحدة
- ٢٣٢ فائقة ، خصائص الحرم
- ٢٣٣ قاعدة (٢٣٧) : ضابط التدرج
- ٢٣٧ قاعدة (٢٣٨) لا يجوز لعين لعنات أنفق على شره





- ٢٥١ يصبح التوكيل فيها والتي لا يصح  
قاعدة (٢٤٨) هل الأمر للمور أو صليح له وللتراحي ؟
- ٢٥٢ بعض الموارد التي هي من المور ، والتي هي التراجي  
قاعدة (٢٤٩) الأجل فيها ، أحدهما ما قدره الشارع ، والثاني ،  
٢٥٦ ما قدره المكلفون ، وهو أقسام
- ٢٥٧ قاعدة (٢٥٠) : كل دين حال لا يتأجل إلا في صور  
٢٥٨ قاعدة (٢٥١) : أقسام الشرط
- قاعدة (٢٥٢) . كل شرط تقدم المقدم أو تأخر عنه فلا أثر  
له ، إلا في مواضع
- ٢٥٩ قاعدة (٢٥٣) كل عقد من عوصب لا بد فيه من القصر في  
الحملة ، ولكن القصر المجس يختلف ، فهنا أنواع أربعة ٢٦٠
- قاعدة (٢٥٤) : لأصل في العقود الحلول ، ولها بالنسبة إلى الأجل  
أقسام أربعة
- ٢٦١ قاعدة ( ٢٥٥ ) هل يحرم بيع كل ما يكال أو يوزن قبل  
قبضه ، أو يختص التحريم بالقبض ؟ إستثنى
- المائمون صورا يجوز بيعها قبل القبض
- ٢٦١ قاعدة : لو تصرف المشتري فيما اشتراه قبل قبضه فهل يبطل ؟
- ٢٦٦ قاعدة (٢٥٧) لا يبطل في ملك إنسان شيء قهراً إلا في مواضع
- ٢٦٧ قاعدة : ما المراد بملك المالك ؟
- ٢٦٨ قاعدة (٢٥٨) كل ما صح بيعه صح رهنه ، وما لا فلا .
- وقد يتصور ما يصح بيعه ولا يصح رهنه في مواضع
- ٢٦٩ قاعدة (٢٥٩) كل رهن قلنه غير مصون إلا في مواضع
- ٢٦٩

- قاعدة ( ٢٦٠ ) : كل ما حذر الرهن عنه جدر ضمانه ، وكل  
 ٢٦٩ ما لا يجوز للرهن حبه لا يصح ضمانه إلا في موضع  
 ٢٧٠ قاعدة ( ٢٦١ ) : أنواع الحجر  
 قاعدة ( ٢٦٢ ) كل عبارة لا يتم مصونها إلا بالاجابات وقول  
 فهي عقد ، وما لا يحتاج الى القول من العبارات  
 ٢٧١ فهو إيقاع أو إذن مجرد  
 ٢٧٢ قاعدة ( ٢٦٣ ) كل عارية أمانة إلا في موضع  
 ٢٧٢ قاعدة ( ٢٦٤ ) هل مورد الاحارة المبيع أو المنفعة ؟  
 ٢٧٣ فرع لو أجرة قريبه عيأ فأت فورثها المستأجر فهل تطل الاجارة ؟  
 قاعدة ( ٢٦٥ ) . هل الصدري في مدة الاجارة من الموانع  
 ٢٧٥ كالتفاريق في الاطلاق ؟  
 قاعدة ( ٢٦٦ ) . كل ما جازت لاحارة عليه مع نعم تجوز  
 ٢٧٦ الجعالة عليه مع الجهل ، وهل تجوز مع العلم ؟  
 قاعدة ( ٢٦٧ ) صبط تعلق الوكالة . الصور التي يتحلل  
 ٢٧٦ فيها ضابط الوكالة  
 قاعدة ( ٢٦٨ ) يجوز أن سلب مباشرة فعل عن نفسه ، مع  
 ٢٧٨ جواز أن يكون وكيلاً فيه لغيره  
 قاعدة ( ٢٦٩ ) : كل من قدر على إنشاء شيء قسره على  
 ٢٧٩ الإقرار به ، إلا في مسائل  
 قاعدة ( ٢٧٠ ) . كل إقرار إما يعمل فيه بالثبوت وبطرح  
 ٢٨٠ المشكوك فيه ، إلا مع القرينة لقوة  
 مسألة : لو أقر لغيره بمال يمكن تذييله على سبب مجمع من

رجوع وهي لا تمنع من الرجوع ، فليس

أبداً يعزل ٢٨٠

مادة ( ٢٧ ) كل من أذكر حقاً لغيره ثم رجع إلى

الإقرار فسر منه ، ووقع الشك في مواضع ٢٨١

مادة ( ٢٧٢ ) كل لإيجاب عقوبته بعد موت الموجب بأصل ،

إلا في حوصية ، وكل دي قبول إدارات بطل

العقد إلا في الوصية ٢٨١

مادة ( ١٧٢ ) العاقب في أن الوصية به فيه يرفع المعين

بتوقف على قبوله إلا في موارد ٢٨٢

قواعد منها

ما يتعلق بالإرث

ضابط الموروث

٢٨٥

مادة ( ٢٧١ ) أسباب الإرث ثلاثة ٢٨٥

مادة ( ٢٧٥ ) الأصل في الميراث النسبي لتواجد ، وفي

الميراث النسبي أمور ٢٨٦

مادة ( ٢٧٦ ) كل قابل بمنع من الإرث ولا يمنع من اتصال

به ، إلا في موضع واحد ٢٨٧

مادة ( ٢٧٧ ) بإرث أسباب وموانع وشروط وشرائط

الإرث أمور ٢٨٨

مادة ( ٢٧٨ ) يصور دور ولاية في موضعين ٢٨٩

مادة ( ٢٧٩ ) الإرث يكون من الجنس ، وهو الأهل ،

وقد يكون من أحد الطرفين ٢٨٩

- قاعدة ( ٢٨ ) لا يرث العبد مع ثوب إلا في مسألة  
 ٢٩٠ الأجداد وأولاد الأنثى
- قاعدة ( ٢٨ ) لا يجب للعبد أن يقرأ إلا مسألة  
 ٢٩١ ابن العم للأبوين مع هم لأب
- قاعدة ( ٢٨٢ ) صابط يقرأ ولعبد في يرث  
 ٢٩٢ قاعدة ( ٢٨٢ ) لأبوان يقرأ على العبد من العقود  
 ٢٩٥ قاعدة ( ٢٨٩ ) لا يجوز أن يجمع أحد بين العرس والمهرس ،  
 ٢٩٦ ولقد سئل بعض علماء صوراً ثلاث
- قاعدة ( ٢٨٥ ) . كل صلاة حنبلية ، ينبغي فيها ركعة ، يكتب  
 لا تسبى صور من الصور لقراءة إلا بجمعة و ساقط  
 لا شيء من الفرائض يجرى فيه التخييل عند من  
 ٢٩٩ أوجب لسورة ، لا صلاة الآيات
- قاعدة ( ٢٨٦ ) ، إذا كان العمل موصوفاً ، وجوب وله  
 هيئت ، مع عدا وجب كل واحد من تحيراً ،  
 ٣٠١ وله صور
- قاعدة ( ٢٨٧ ) لا يجب على العبد  
 ٣٠٢ قاعدة ( ٢٨٨ ) لأصل في هيئت ، المصحح أن يكون  
 ٣٠٣ مستخدم ، وقد جازى في موضع
- قاعدة ( ٢٨٩ ) ، إذا كان يقرأ ، يجب أن يقرأ أطلعت  
 ٣٠٤ على الواجب في مواضع
- قاعدة ( ٢٩٠ ) ، إذا كان يقرأ ، يجب أن يقرأ  
 ، كما كان يقرأ ، يجب أن يقرأ ، يجب أن يقرأ

الصفحة	الموضوع
٣٠٥	أفعاله
	قاعدة ( ٢٩١ ) : إذا دل الدليل على حكم لم يكتب به إلا
٣٠٧	بعلم المعارض
	قاعدة ( ٢٩٢ ) : إذا تعارض العام والخاص بي العام على
٣٠٨	الخاص .
	قاعدة ( ٢٩٣ ) : إذا حكم الشرع بانحداد شئين لا يمكن مباحا
٣٠٩	الانحداد وحسب الحمل على المماثلة
	قاعدة ( ٢٩٤ ) : الأسباب تؤثر في مسانها ، ولا يجب دوام
٣١٠	معيها بدوامها إذا امتثل الأمر فيه
	قاعدة ( ٢٩٥ ) : الموالاة في الصلاة شرط في صحتها ، إلا
٣١١	في مواضع
٣١٤	قاعدة ( ٢٩٦ ) : ضابط الجهاة
	قاعدة : هل أن المبر يحمل بين يدي الامام في صلاة الاستسقاء
٣١٥	إلى الصحراء ؟
	قاعدة ( ٢٩٧ ) : كل التواضع ركعتان بنسبة إلا الوزر :
٣١٦	ولا تزداد على ركعتين إلا في مواضع
	قاعدة ( ٢٩٨ ) : لا يقضى شيء من واجبات الصلاة بعد
٣١٧	التسليم إلا أمور
	قاعدة ( ٢٩٩ ) : كل من فاتته صلاة فريضة لا بدل لها ويجب
٣١٨	قضاؤها
	قاعدة ( ٣٠٠ ) : قصر الصلاة قد يكون في السك ، وقد يكون
٣١٨	في الكيف

الموضوع	الصفحة
تنبیه : غابة القصر وكنعان	٣١٩
قعدة ( ٣٠١ ) كل مؤلم لا يحور له التقدم على إمامه ،	
ولمشهور حور المسودة	٣١٩
قعدة ( ٣٠٢ ) كل ما يصم إلى بنة الضرب مما لا يتاني	
الاخلاص لا يمدح في صحة المادة ، وله صور	٣٢٠
الاستدراكات	٣٢٢
مصدر للتحقيق والترح	٣٢٩
الفهارس العامة	٣٦٣
١ - الآيات الكريمة	٣٦٥
٢ - الاحاديث والآثار	٣٧٤
٣ - الآيات الشعرية	٣٨٦
٤ - الأعلام	٣٨٨
٥ - محتوى القسم الثاني	٤٠٧





رقم الإيداع في المكتبة الوطنية بغداد ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠

٢٠٠٠ - ٢١ / ٢ / ١٩٨٠

طبعة الآداب - النجف الاشرف

3932



